

الموسوعة  
الدائمة  
للتشريع  
والمضاء

قوانين التوقيف والتشريع الجبري  
وأحكام محكمة النقض



محمد فاضل أمين  
الحامى لدى محكمة النقض  
رئيسة المحكمة الدستورية



# قَوَانِينُ التَّمُومِينَ وَالتَّسْعِينَ الْحَبَرِيَّةِ وَأَحْكَامُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ

مُحَمَّدُ فَهِيمُ امِينُ

المعتمد بالتقنين

مكتبة المطبع والنشر  
دار الفكر العربي

مطبعة المشرق  
١٠ شارع النجاشي - عمارة النجاشي



# المكتاب الاول

قوانين التكوين والتسكير الجبرى



## مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

خاص بشئون التموين<sup>(١)</sup>

بعد الإطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التموين وموافقة دأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

### الباب الأول

#### أحكام عامة

(٢) مادة ١ — يجوز لوزير التموين لضمين التموين البلاد ولتحقيق العدالة

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٦/١٩٤٥ — العدد ١٤٥ .

(٢) المادة الأولى مدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ —

الوقائع المصرية في ٣/١١/١٩٥٦ — العدد ٨٨ مكرج . وكان نصها قبل التعديل :

« يجوز لوزير التموين لضمين التموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعات والبناء وتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ قرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية :

(١) فرض قيود على إنتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(٢) فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة إلى أخرى .

(٣) تشييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم هذه المواد في تجارتها أو صناعتها » .

(٤) تحديد أقصى صفة يمكن التعامل بالنسبة للمواد المذكورة .

(٥) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو عقار أو أى منقول أو أى شئ من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلانية والكيمياوية وأدوات الراحة والمعامل . وكذلك تشكيل أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال .

(٦) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالأصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتصرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة » .

في التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا (١) كل التدابير  
الآتية أو بعضها :

( ١ ) فرض قيود على إنتاج أية مادة أو سلعة وتداولها أو استهلاكها بما في  
ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض.

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم في  
تجارتها أو صناعتها أية مادة أو سلعة .

(د) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة إلى أية مادة أو سلعة .

( هـ ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو  
خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعي أو عقار أو منقول أو أى مادة  
أو سلعة وكذلك لإزام أى فرد بأى عمل أو إجراء أو تسكين وتقديم أية  
بيانات .

(و) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التي تستولى عليها وزارة  
التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة .

مادة ٣ — تلغى بحكم القانون العقود التي تكون قد أبرمت بشأن المواد  
المشار إليها في المادة الأولى ولم تنفذ قبل اتخاذ التدابير الواردة في تلك المادة .  
ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء .

مادة ٣ — يحدد وزير التموين السلع التي يمنع من الاتجار فيها أو استخدامها  
في الصناعة كل شخص يرتكب إحدى الجرائم التي يعينها بقرار يصدره بموافقة  
لجنة التموين العليا .

ويسرى هذا الحظر من اليوم التالي لصيرورة الحكم نهائيا .

---

(١) صدرت تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون القرارات الوزارية أرقام ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و  
٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢١ و ٥٢٢ و  
٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٧ و ٥٢٨ لسنة ١٩٤٥ وسقط سهواً من ديالجاتها عبارة  
«وبعد موافقة لجنة التموين العليا» وقد نشر التعديج في الوقائع المصرية بتاريخ ١٥/٤/١٩٤٧  
— العدد ٣٢ .

ويجوز لوزير التموين أن يأمر - إلى حين صدور الحكم - بوقف التاجر المخالف عن مزاوله تجارة السلعة أو السلع موضوع الجريمة ومنع الصانع المخالف من استخدامها في صناعته .

(١٦) مادة ٣ مكررا - يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين .

ويعطى هذا الترخيص لكل شخص يثبت أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل إما لعجز شخصي أو لحسارة تصيبه من الاستمرار في عمله أو لأي عذر جدي آخر يقبله وزير التموين .

ويفصل الوزير في طلب الترخيص خلال شهر من تاريخ تقديمه ويكون قراره في حالة الرفض مسيياً .

وإذا لم يصدر الوزير قراراً مسيياً بالرفض خلال المدة المذكورة اعتبر ذلك ترخيصاً .

(١٧) مادة ٣ مكرر (١) - لوزير التموين أن يوقف صرف أذون الدقيق المقررة للخبز مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر عند وقوع مخالفة لأحكام القرارات المنظمة لصناعة الخبز - وفي حالة العود تضاعف مدة الوقف . وكل ذلك دون إخلال بالعقوبات المقررة في هذه القرارات .

---

(١) المادة ٣ مكررا مضافة بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية في ١٩٥١/٩/٢٤ - العدد ٨٢ ثم عدلت بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ١٩٥٢/١٠/٢١ - العدد ١٤٣ مكرر غير اعتيادي وكان نصها قبل التعديل « يحظر على تاجر الجملة أو التجزئة أن يترك عمله أو يمتنع عن ممارسة تجارته على الوجه المعتاد - السلع التي يحدد بها وزير التموين بقرار منه - فاصراً بذلك عرقلة التموين » . وقد أوقف العمل بهذه المادة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مكرر (ب) .

(٢) المادة ٣ مكررا (١) مضافة بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٩٥٦/٥/٢٠ - العدد ٣٩ مكرر (ج) .

## الباب الثانى

### أحكام خاصة باستخراج الدقيق وصناعة الخبز

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين — على أصحاب المطاحن والمخابز والمحال العامة أو المسئولين عن إدارتها وعلى تجار الدقيق أن يستخرجوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقة أو غير الدقيق المطابق للبوصاف والشروط التى يحددها وزير التموين بقرار يصدره بموافقة لجنة التموين العليا . ويبين ذلك القرار الطريقة التى يجرى بها تصريف كميات الدقيق الغير مطابقة للبوصاف الجديدة فى تاريخ صدور ذلك القرار .

ويجب على أصحاب المطاحن أو المسئولين عن إدارتها تنقية الحبوب التى يستخرج منها الدقيق قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة باتخاذ جميع الوسائل الممكنة وعلى الأخص النسف والغزلة .

مادة ٥ — يحظر على أصحاب المخابز والمحال العمومية أو المسئولين عن إدارتها بغير ترخيص من وزارة التموين :

أولاً — أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من الدقيق المشار إليه فى المادة السابقة .

(١) ثانياً — إدخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التى يجب على أصحاب المخابز أو المسئولين عن إدارتها اتباعها فى صناعة الرغيف من بدايتها إلى نهايتها .

---

(١) البند ثانياً من المادة ٥ معطل بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ للوائح المصرية فى ١٩٥٦/١/٣ — العدد ٨٨ مكرر ( ج ) . وكان النص قبل التعديل . « إدخال دقيق أو أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز ويحدد وزير التموين بقرار منه الطريقة التى يجب على أصحاب المخابز أو المسئولين عن إدارتها اتباعها فى رغف العجين ( ترقيصه ) .

(١) مادة ٦ — ينظر على أصحاب المطاحن ومديريها المسؤولين أن يبيعوا أو يسلبوا على أى وجه كان أية كمية من مقادير القمح أو الشعير أو الأرز أو الذرة الموجودة أو التى توجد فى حياتهم بغير ترخيص من وزارة التموين على أنه يجوز لهم بيع الدقيق الناتج من هذه الحبوب بمقتضى أذونات تصدر لهذا الغرض من وزارة التموين أو فروعا .

(٢) مادة ٧ — يحظر على أصحاب المخازن ومديريها والمستخدمين والعاملين بها أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلبوا على أى وجه كان الدقيق المنصرف إليهم من السلطات المختصة لصنع الخبز .

مادة ٨ — يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف .

### الباب الثالث

أحكام خاصة بتداول القمح والشعير (البغيتة)

والشعير والأرز والذرة<sup>(٣)</sup>

مادة ٩ — يجوز لوزير التموين — بموافقة لجنة التموين العليا — أن يصدر قرارات بالاستيلاء على القمح والشعير والأرز والذرة بالمقايير اللازمة لتموين البلاد .

ويعين وزير الزراعة بقرار يصدره فى أول كل موسم مقدار السكبة الواجب تسليمها إلى الحكومة عن كل فدان بالنسبة لكل منطقة من المناطق المزروعة من هذه الحبوب .

ولا تحول أية مطالبة ناشئة من أى تعاقد أو حق دون تسليم الحكومة

---

(١) و (٢) المادتان ٦ و ٧ أوقف العمل بهما بموجب القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧

المشار إليه .

(٣) المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ أوقف العمل بهم بموجب القرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مقادير الجبوب المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويجب إجراء التسليم بصرف النظر عن كل حجز أو معارضة . أما حقوق أصحاب الشأن على الجبوب المسجلة فتقتل إلى التمس الذي يندفعه الحكومة .

مادة ٩٥ - يجب على أصحاب الجبوب المستولى عليها بحساب الحكومة أن يسلموا هذه المقادير إليها وأن يقيموا في ذلك الأوضاع التي تقررها وزارة المالية .

وفضلا عن الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من هذا المرسوم بقانون يكون للسلطات التي يعينها وزير التموين لهذا الغرض الحق في الاستيلاء من تلقاء نفسها على تلك المقادير .

مادة ٩٦ - يجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بفرض بعض القيود على نقل وتداول كميات الجبوب المشار إليها في المادة ٩٥ التي تقيض عن نصيب الحكومة المستولى عليه .

مادة ٩٧ - في الأحوال التي يتفق فيها على أن تكون أجرة الأرض عينية يجوز للمستأجر أن يدفع الأيجار نقداً إذا كان الاتفاق يمنحه من تسليم نصيب الحكومة من الجبوب بالمقادير المشار إليها في المادة ٩٥ . ويكون الدفع على أساس السعر المحدد وقت الوفاء .

مادة ٩٨ - على كل مالك الجبوب وقت الحصاد أو حائز بأية صفة كانت للأرض التي أنتجتها أن يدلي فيما يتعلق بالأرض المزروعة من هذه الجبوب أو المقادير المحصودة بجميع البيانات التي يطلبها منه المندوبون المعينون لهذا الغرض قبل الحصاد أو بعده .

## الباب الرابع

### أحكام خاصة باستهلاك اللحوم (١)

مادة ٩٩ - يحظر حفظ لحوم الحيوانات غير المستوردة من الخارج في

---

(١) أوقف العمل بالقرارات ٥ و ٣ و ٢ و ٤ و ٥ من المادة ١٥ بالقرار رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٤٥ والوقائع المصرية في ١٢/٢/١٩٤٥ - العدد ١٧٦ ثم أوقف العمل بالواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٤٧ والوقائع المصرية في ١/٣/١٩٤٧ - العدد ١٨ م غير اعتيادي .



بحال التبريد (التلاجات العامة) أو استخدامها في صناعة المحفوظات أو اللحوم المجففة إلا بإذن خاص من وزارة التوطين.

مادة ١٥ — لا يجوز بعد ظهر الأحد وفي يوم الإثنين والثلاثاء وفي صباح الأربعاء أن يذبح في السلاخانات العمومية أو في الأماكن التي تقوم مقامها الحيوانات المعدة لحومها للأكل.

ولا يجوز ذبح الحيوانات في الأيام الأخرى من الأسبوع إلا بمقدار كمية من اللحم تساوي المتوسط اليومي للذبائح السلاخانة أو المكان الذي يقوم مقامها في الأسبوع المقابل لها من سنة ١٩٤٠ ناقصا ١٠ ٪.

فإذا تجاوزت الطلبات في يوم معين الحد المخصص به وجب خفضها وتراعى في الخفض كميات اللحوم التي يبيعها القصابون عادة.

ولا يسرى تحديد عدد الذبائح المبين في الفقرة الثانية من هذه المادة على ذبائح الخنازير والجمال طوال أيام السنة.

ويجوز لوزير التوطين أن يأمر برفع ائقيد الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة في جهة أو أكثر وذلك بالقدر اللازم للوفاء بالحاجات الطارئة للجيش أو السكان المدنيين.

مادة ١٦ — لا يجوز في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع اللحم الطازج أو المبرد أو صرعه للبيع.

ولا يسرى الحظر السابق على الأرناب والطيور على اختلاف أنواعها والإسقاط واللحوم المملحة أو المحفوظة ولا على مستحضرات اللحم التي يجوز ألا تستهلك فوراً.

مادة ١٧ — لا يجوز في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء تقديم أصناف من اللحوم — بما في ذلك لحوم الأرناب والطيور — أو بيع شطائرهما (سندوتش) في المحال التي يرتادها الجمهور وبصفة خاصة في الفنادق والأزل والمطاعم والقهوای والحانات والبوقيات ومحال البقالة.

مادة ١٨ - يجوز لوزير التموين أن يحدد بقرار منه الشروط التي يرخص بها على سبيل الاستثناء من نصوص هذا المرسوم بقانون في بيع اللحوم في أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء إلى المرضى والمستشفيات والسفن حال رسوها في المياه المصرية .

كذلك له أن يحدد بقرار منه أيام الأعياد والمواسم والمصايف التي يرفع الحظر المنصوص عليه في المواد من ١٥ إلى ١٧ .

مادة ١٩ - يحظر فتح محال الجزارة في محافظتي القاهرة الاسكندرية من الساعة العاشرة من مساء يوم الأحد إلى الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء من كل أسبوع .

ويجوز لوزير التموين أن يصدر قرارات بتطبيق أحكام الفقرة السابقة في مدن أو جهات أخرى .

مادة ٢٠ - استثناء من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات أو الأماكن التي تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٢ الخاص بمنع ذبح عجول البقر وأنها يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة كل من ذبح عجول البقر من المذكور قبل بلوغها سن الستين وأثاث الحيوانات المولودة في القطر المستعملة لحومها في الأكل قبل قفل أسنانها إلا إذا أصيبت بحادث يقتضي ذبحها .  
وفضلا عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة .

### الباب الخامس

تدابير خاصة بزيادة محصول البطاطس

مادة ٢١ - لوزير التموين أن يصدر عند الاقتضاء قرارات بتخصيص وتوزيع الأجزاء التي يرى لزومها من مخازن التبريد والثلاجات الموجودة في جميع بلاد القطر لحزن تقاوى البطاطس .

وله أن يصدر غير ذلك من القرارات اللازمة لتنظيم هذا الإجراء بما في ذلك تحديد أقصى الأسعار التي تؤجر بها الأجزاء المخصصة لحزن التفاوض المذكورة .

مادة ٢٢ - يراعى في توفير الحيز المفروض على كل مخزن عدم المساس على قدر الإمكان بالعقود المبرمة عند صدور القرار الخاص بذلك فإذا كان الجزء الذى لم تبرم بشأنه عقود لا يكفى لهذا الغرض أو كانت جميع أجزاء المخزن قد أبرمت بشأنها عقود تأجير ألغى بحكم القانون من هذه العقود ما يبقى بإيجاد الحيز المطلوب .

ولا يجوز المطالبة بأى تعويض نتيجة لهذا الإلغاء وفى حالة دفع عربون أو مقدم إيجار فإنه يجب رده وتجرى المحاسبة عن المدة التى يكون قد نفذ فيها عقد التأجير .

ويحدد القرار الصادر فى هذا الشأن المهلة التى تعطى لتدبير الأجزاء المفروضة .

### الباب السادس

#### أحكام خاصة بتداول السكر

مادة ٢٣ - يجوز لوزير التموين أن يأمر بإلغاء أى عقد من العقود الحالية المبرمة بين شركة السكر وتاجر الجملة الذى يكون قد حكم عليه قبل صدور هذا المرسوم بقانون أو بعد صدوره لمخالفة أى حكم من الأحكام المتعلقة بشئون التموين أو التسعير الجبرى ، وكذلك كل تاجر جملة يكون قد أشهر إفلاسه إلا إذا رد إليه اعتباره أو كان قد حكم عليه فى جنائية فى أو فى جنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو رشوة أو قفاس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو غش أو تقليد أو شهادة زور أو اتجار فى المخدرات أو شرويع فى الجرائم المذكورة .

مادة ٢٤ - لوزير التموين مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية أن يوقف تاجر السكر بالجملة الذى ثبت تلاعبه أو إخلاله بأوامر وزار التموين فيما يتعلق بتوزيع كميات السكر ويختار فى هذه الحالة من بين تجار الجملة المتعاقدين معهم تاجر تحول إليه كمية السكر المخصصة للتاجر الموقوف إلى أن يفصل فى أمره .

## الباب السابع

### أحكام خاصة بالغزل والمنسوجات القطنية

مادة ٢٥ — تشكل بوزارة التموين لجنة الغزل والمنسوجات القطنية تمثل فيها وزارات التموين والمالية والتجارة والصناعة ومصانع الغزل والنسيج وتجار الألفسة ويصدر بتعيين أعضائها قرار من وزير التموين .

ويؤخذ رأى اللجنة فى تحديد الأسعار والمواصفات المشار إليها فى المادتين ٢٦ و ٢٣ كما تبدى رأيا فى الموضوعات التى يطلب وزير التموين لإيها إبداء الرأى فيها .

واللجنة أن تقدم اقتراحاتها وتوصياتها فيما يكفل تموين البلاد بالغزل والمنسوجات القطنية .

مادة ٢٦ — يستولى من إنتاج مصانع الغزل المحلية ومن الغزل المستورد على كميات غزل القطن التى يصدر بتحديد قرار من وزير التموين .  
ويحدد القرار الكميات التى يستولى عليها من كل نوع ونمرة .

كما يحدد ما يخص منها للتوزيع على مصانع نسج الألفسة العادية وصناعة صيد الأسماك والأسعار التى تباع بها وما يخص منها لغير ذلك من الأغراض والأسعار التى تباع بها .

مادة ٢٧ — يوزع الغزل المستولى عليه على أصحاب الصناعات بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين .

ويكون التوزيع بالأوضاع والكيفية التى تقرها وزارة التموين .

مادة ٢٨ — لا يجوز بيع الغزل الذى يصرف بموجب البطاقات أو التراخيص أو التنازل عنه أو التصرف فيه بالمقايضة أو بأى نوع آخر من أنواع التصرفات .

كما لا يجوز استخدامه إلا في الأغراض المنصرف من أجلها وعلى الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة التي صدرت عنها البطاقة أو الترخيص أو على أنوال أو ماكينات أو أجهزة أخرى مماثلة لها تكون تحت يد حامل البطاقة أو الترخيص وموجودة بنفس المكان الذي سبق تبليغ الوزارة عنه .

ويجوز استخدام كل الغزل المنصرف على جزء من الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة ما دام ذلك ممكنا فنيا .

وعلى أصحاب البطاقات والتراخيص أن يخطرأ وزارة التموين في خلال أسبوع بخطاب موصى عليه بعم الوصول عن كل توقف أو نقص في عدد الأنوال أو الماكينات أو الأجهزة يكون من شأنه عدم إمكان استخدام كل الغزل المنصرف بموجب البطاقات أو التراخيص .

مادة ٢٩ — يجب على كل من حصل بترخيص خاص على الغزل للوفاء بتعهدات معينة أن يرد إلى الجهة التي استلم منها كمية الغزل التي لم تستخدم أو لا يتوقع استخدامها في الأغراض التي صرف من أجلها وذلك في خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ التعهد أو من تاريخ إخطاره من الجهة المتعهد لها بإنهاء التعهد كله أو بعضه .

(١) مادة ٣٠ — (ملغاة) .

مادة ٣١ — يستولى من إنتاج مصنع نسج الأقمشة العادية المحلية وأصحاب الأنوال اليدوية ومن المنسوجات المستوردة على كميات المنسوجات القطنية التي يصدر بتحديد قراو من وزير التموين .

ويحدد القرار الكميات التي يستولى عليها من كل نوع والأسعار التي تباع بها .

---

(١) المادة ٣٠ أنشئت بالقانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٣ الواقع المصرية في ١٨/٨/١٩٥٣ العدد ٦٧ مكرر (ب) على أن يسرى الإعفاء من أول يوليو سنة ١٩٥٣ وكان نصها « يحصل رسم قدره عشرة مليات عن كل ١٠٣٥٩٢ كيلو جراما أو عشرة أطنال انجليزية من غزل القطن الصوف أو المخلوط المنتج محليا أو المستورد من الخارج .  
ويحدد وزير التموين بقراو منه طريقة تحصيل هذا الرسم » .

٣٣ مادة — توضع المنسوجات المستولى عليها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين ويجب على الهيئات والأشخاص الذين تصرف إليهم المنسوجات توزيعها أو تشغيلها بالشروط والأوضاع التي يقررها وزير التموين لهذا الغرض .

٣٣ مادة — يحدد وزير التموين بقرار يصدره المواصفات الخاصة بالغزل والمنسوجات المستولى عليها .

٣٤ مادة — البطاقات والتراخيص الخاصة بصرف الغزل والمنسوجات شخصية ولا يجوز التنازل عنها . وفي حالة نقل المصنع أو المتجر أو انتهاء وضع اليد عليهما أو الوفاة تصبح البطاقات أو التراخيص لاغية ويحظر استخدامها ويجب ردها إلى وزارة التموين .

ويجوز إعادة إصدار البطاقات أو التراخيص إلى أصحابها أو المشتريين أو واضعي اليد الجدد أو الورثة حسب الأحوال .

والبطاقات أو التراخيص المعاد إصدارها أو التي تصدر بدل فاقد أو تالف يحصل عنها رسم قدره جنيه مصري واحد .

ولوزير التموين إلغاء البطاقات أو التراخيص في أي وقت أو تعديل الكميات المقررة أو إيقاف الصرف بها للبدلة التي يحددها .

٣٥ مادة — لا تترتب أية مسئولية مدنية على الحكومة بسبب عدم منح بطاقات أو ترخيصات الغزل والمنسوجات أو إلغائها أو تعديلها أو عدم صرف الكميات المبينة بها تنفيذاً لأحكام هذا المرسوم بقانون أو للأحكام التي كان معمولاً بها قبل صدوره .

٣٦ مادة — يجوز لوزير التموين بقرار يصدره تنظيم وسائل الرقابة على مصانع الغزل والمنسوجات وغيرها لتعرف مقادير إنتاجها وكيفية التصرف فيها .

## الباب التاسع

### أحكام خاصة بحلج القطن

مادة ٣٨ — استثناء من أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ يجب على أصحاب المحالج والمسولين عن إدارتها وعلى مديري البنوك أن يتموا حلج مقادير القطن الزهر التي تكون مودعة في شون المحالج أو البنوك في المواعيد التي يحددها وزير التموين بقرار يصدره في كل موسم بالاتفاق مع وزير الزراعة .

وتخصم عند الزوم من ثمن البذرة المستولى عليها الأجرة المستحقة لصاحب المحالج أو البنك أو الشوثة مقابل حلج الأقطان الناتجة منها هذه البذرة .

## الباب التاسع

### أحكام خاصة بتداول ورق الجرائد

مادة ٣٨ — يقوم مستوردو ورق الجرائد باستيراد الكميات التي تخصم لكل منهم لحساب اتحاد أصحاب الصحف وعليهم أن يقوموا بتوزيع ما يرد إليهم من الورق على أصحاب الصحف وفقاً للقرارات التي تحددها وزارة التموين .

(١) مادة ٣٩ — يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التموين التعامل في ورق الجرائد سواء كان على شكل لفات أو رزم أو أفرخ أو دشت أيمن .

كما يحظر على أصحاب الصحف والمسولين عن إدارتها أن يستخدموا ما يسلّم إليهم من كميات الوق لطبع صحفهم في غير هذا الغرض مالم يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة التموين .

(٢) مادة ٤٠ — يحظر على أصحاب المطابع والمسولين عن إدارتها أن

---

(١) و (٢) أوقف العمل بالمادتين ٣٩ و ٤٠ بالقرار رقم ٢١٢ لسنة ١٩٤٧ الواقع المصرية في ١/٥/١٩٤٧ — العدد ٣٩ وقد نس هذا القرار على رفع الاستيلاء المنصوص عنه في القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ بالنسبة لورق الجرائد :

يطبعوا كميات ورق الجرايد التي تسلم إليهم إلا بعد أن يقدم لهم الطالب بياناً كتابياً برقم وتاريخ إذن الصرف الصادر من وزارة التموين والجهة المسحوب عليها .

مادة ٤١ — لوّزير التموين بقرار يصدره أن يفرض على أصحاب الصحف وأصحاب المطابع ومتعهدي بيع الصحف والمشتغلين بتجارة الصحف المرتبطة مسك السجلات وتقديم البيانات اللازمة لمراقبة تنفيذ أحكام المواد ٣٨ و٣٩ و٤٠ من هذا المرسوم بقانون .

### الباب العاشر

#### حظر الاستيلاء على ما يوزع من المواد والمنتجات لإغاثة للفقراء والمصابين

مادة ٤٢ — يحظر الاستيلاء على المواد والمنتجات وغير ذلك من السلع التي توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية أو الأفراد لإغاثة الفقراء والمصابين من أهالي المديرية والجهات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين سواء أكان الاستيلاء عن طريق الشراء أو المقايضة أم بأية وسيلة أخرى .

### الباب الحادي عشر

#### أحكام خاصة بأوامر الاستيلاء والتكاليف

مادة ٤٣ — يجب على كل من يسلم مواد أو أدوات ثم الحصول عليها بطريق الاستيلاء المضار إليه في المادة الأولى بند ( هـ ) من هذا المرسوم بقانون أن يستعملها في الأغراض التي اتخذ تدير الاستيلاء من أجلها .

ويبين وزير التموين بقرار منه الإجراءات التي يجب اتباعها لرد هذه المواد أو الأدوات في حالة عدم استعمالها كلها أو بعضها في تلك الأغراض .

مادة ٤٤ — ينفذ الاستيلاء المنصوص عليه في المادة الأولى بند ( هـ ) من هذا المرسوم بقانون بالاتفاق الودي فإن تعذر الاتفاق طلب أداؤه بطريق الجبر .



ولكن وقع عليهم طلب الأداء جزاء الحق في تعويض أو جزاء يحدد على الوجه الآتي :

أما المنتجات والمواد ووسائل الجمر والنقل فيكون الثمن المستحق هو ثمن المثل في تاريخ الأداء بصرف النظر عن الريح الذي كان يمكن الحصول عليه لو تركت حرية التصرف في الأشياء المطلوبة وحدث ارتفاع في الأسعار بسبب المضاربة أو احتكار الصنف أو بسبب أي ظرف آخر يتصل بالحالة .

وأما العقارات والمحال والصناعية والتجارية التي تشغلها الحكومة فلا يجوز أن يزيد التعويض على فائدة رأس المال المستثمر وفقاً للسعر العادي الجاري بالسوق مضافاً إليه مصاريف الصيانة والاستهلاك العادي للبناء والمنشآت أو مضافاً إليه في حالة الاستعمال الاستثنائي مبلغ يوازي استهلاك الآلات أو استبدالها ولا يجوز بأي حال أن يزيد التعويض على صافي أرباح العام السابق وفقاً لآخر ميزانية بعد مراجعتها أو وفقاً للتصريح المقدم في شأن عريضة الريح .

وأما الفروض الشخصية فيكون متوسط الجزاء جزاء المثل عن عمل شبيه به في تاريخ الأداء فإذا فرض العمل على عمال أو مستخدمى المحال الصناعية أو التجارية أو العمليات الخاصة بموضوع الالتزام يرفق عام كان الجزاء هو عين ما يحصل عليه العامل أو المستخدم وقت الطلب .

مادة ٤٥ — تقوم وزارة التموين قبل الاستيلاء على المؤن والأماكن والمواد المطلوبة بمجرد تلك الأشياء مجرداً وصفيّاً في حضور صاحب الشأن أو بعد عوته للحضور بخطاب مسجل وفي نهاية الاستيلاء يتبع عند الاقتضاء نفس الإجراءات لمعينة الاستهلاك الاستثنائي أو تقوض المباني أو هلاك المواد .

مادة ٤٦ — يجوز بعد اتمام الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة إبقاء الأشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظ فيه بحراسة الحائزين لها وتحت مسؤوليتهم حتى يتم استلام هذه الأشياء أو توزيعها بالطريقة التي تقررها وزارة التموين .

مادة ٤٧ — تحدد الأثمان والتعويضات والجزاءات المشار إليها في المادة (٤٤) بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين .

( م ٢ - قوانين التموين والتسويق )

وفيما يتعلق بالفروض التي يجوز أن نكون لها تعريف أسعار يحدد وزير  
التموين تلك التعريف بناء على عرض لجان التقدير .

مادة ٤٨ — تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية  
المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب مسجل  
بتلك القرارات ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة في خلال ٢٤  
ساعة من استلامها إلى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه  
المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول  
يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام غير الأقل .  
وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأى طريقة  
من طرق الطعن العادية أو على العادية .

### الباب الثاني عشر

#### العقوبات

مادة ٤٩ — يتولى إثبات النجرات التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم  
بقانون مأمورو الضبطية القضائية والموظفون الذين يندبهم وزير التموين لهذا  
الغرض ويكون لهم في أداء هذا العمل صفة رجال الضبطية القضائية .  
ويكون لهم في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن  
وتغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في  
هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له كما يكون لهم الحق في طلب  
وخص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق بما يكون  
له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

ويجوز لهم تفتيش أى مكان آخر يشتبه في التخزين فيه على أنه إذا كان  
المكان مسكوناً وجب الحصول على إذن النيابة العمومية كتابة قبل دخوله .

وكذلك يكون لهؤلاء الموظفين معاينة المصانع التي تنتج المواد المشار إليها  
في هذا المرسوم بقانون وتقدير إنتاجها ومعاينة وسائل النقل .

مادة ٥٠ — يعاقب كل من يمتنع عن تنفيذ القرارات المشار إليها في  
المادة (٢١) بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠٠  
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالحكم بالإزالة .

مادة ٥١ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أهمل في إخطار وزارة التموين عن التوقف أو التقص المشار إليه في المادة (٢٨) .

مادة ٥٢ — يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات التي يصدرها وزير التموين لتنفيذ المادتين (٣٠) و (٣٦) بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً .

مادة ٥٣ — كل مخالفة لأحكام المادة (٣٧) يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهات إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين . وتقتضى المحكمة دائمة بغرامة قدرها جنيه واحد عن كل قطار من القطن الزهر لم يتم حمله في الموعد المحدد .

مادة ٥٤ — كل مخالفة لأحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من خمسين جنيهاً إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجوز الحكم بحرمان الصحيفة من حصتها من الورق في المدة المحددة التي تحددها المحكمة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات الصادر بالاستناد إلى المادة ٤١ من هذا المرسوم بقانون .

مادة ٥٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يمتنع عن تقديم الدفاتر والفواتير والمستندات المشار إليها في المادة (٤٩) وكذلك كل من يدلي ببيانات غير صحيحة .

(١) مادة ٥٦ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .

---

(١) المادة ٥٦ عدلت بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ١٩٥١/٩/٢٤ العدد ٨٢ ثم عدلت بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الواقع المصرية في ١٩٥٢/١٠/٢٠ العدد ١٤٣ مكرر (ب) .

ويضاعف ألد الأقصى للعقوبة في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا إذا حصل وقف العمل في المصنع أو الامتناع عن ممارسة التجارة من ثلاثة فأكثر متتقين على ذلك .

وفي حالة العود تضاعف العقوبات .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها ويجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام ٣ مكررا .

ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون .

مادة ٥٧ - تُشهر ملخصات جميع الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ويعاقب على نزح هذه الملخصات أو إخفائها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ٢٠ جنيتها . وإن كان الفاعل لذلك هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة .

---

« وكان النص الأصلي للمادة هو «مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٠) يعاقب على كل معاملة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنية إلى خمسمائة جنية وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون .

وكان النص المعدل بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ هو « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنية إلى خمسمائة جنية ويضاعف الحد الأقصى في حالة مخالفة أحكام المادة (٣) مكررا إذا حصل التردد أو الامتناع عن ثلاثة تجار فأكثر متتقين على ذلك .

وفي حالة العود تضاعف العقوبات .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

ويحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكررا .

ويجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون » .

مادة ٥٨ — يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على المخالفة في المواد من (٥٠) إلى (٥٦) من هذا المرسوم بقانون .

وتسكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف .

مادة ٥٩ — كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشهر إليم في المادة (٤٩) ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة .

مادة ٦٠ — مع عدم الإخلال بما قرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشهر إليم في المادة (٤٩) وإذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام نتيجة لانتفاقه بأي شكل كان مع الخفاف وكذلك إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٦١ — تحكم المحاكم في القضايا التي ترفع بمخالفة أحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستعجال .

(١) مادة ٦٢ — تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتسكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠ ٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .

(١) المادة ٦٢ ممددة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ الموافق المصرية في ١٩/٤/١٩٥١ — السداد ٨٢ وكان نصها « تصرف بالطرق الإدارية مكافأة مالية لكل شخص سواء أكان من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط أو سهل ضبط أو مصادرة الأصناف موضوع الجرائم المشار إليه في هذا المرسوم بقانون وتسكون هذه المكافأة بنسبة ٥٠ ٪ من قيمة الأشياء المصادرة إذا تعلق موضوع المخالفة بالنزول كاللصقات ونسبة ١٠ ٪ إذا تعلق موضوع المخالفة بسلعة أخرى .

كما يجوز لوزير التورين أن يمنح من سهلوا ضبط الجريمة في الأحوال الأخرى جزءاً من الغرامة المحكوم بها لا تزيد على ٢٠ ٪ من قيمتها » .

كما يجوز لوزير التوين أن يمنح كل موظف أو غير موظف — يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة جزءاً من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها . وفي حالة تعدد الأشخاص والموظفين المشار إليهم توزع المسكافاة بينهم كل بنسبة مجهوده .

مادة ٦٣ — يبطل العمل بالمراسم بقوانين رقم ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ .

مادة ٦٤ — على وزرائنا تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولوزير التوين أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء قرارات بإيقاف العمل بأحكامه بالنسبة لأية مادة تتوافر بالسكيات اللازمة للوفاء بحاجة كامل استهلاك البلاد منها .

صدر في ٢٨ شوال سنة ١٣٦٤ ( ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ) .

## مرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

خاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح<sup>(١)</sup>

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس الوزراء .

وسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يكون في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى ( لجنة التسعير ) وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة بالاتفاق مع وزير الداخلية .

(١) الوفائع المصرية لى ١٩٥٠/٩/١٤ — العدد ٩٠ مكرر غير اعتيادى .

مادة ٢ - تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الغذائية والمواد الميئة بالجدول الملحق بهذا المرسوم بقانون .

ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالإضافة .

ويعلن المحافظ أو المدير جداول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة<sup>(١)</sup> من كل أسبوع ويكون الإعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير .

ويكون تعيين الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الأصناف والمواد التي يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذي وضعت له وفي دائرة المحافظة أو المديرية .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل مواعيد إعلان الأسعار ومدة الالتزام بالتسعير .

مادة ٣ - تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا تختص بما يأتي :

١ - وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها في المادة الأولى .

٢ - النظر في الشكاوى التي تقدم عن جداول الأسعار التي تضعها للجان المذكورة .

٣ - مراقبة حركة الأسعار .

٤ - اقتراح ما يؤدي إلى تحقيق مكافحة الغلاء .

مادة ٤ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى :

(١) للربح الذي يخصص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة وذلك بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الخارج إذ رأى أنها تباع بأرباح تتجاوز الحد المألوف .

(١) عدل هذا المبدأ إلى صباح الخميس بمقتضى القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠ في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ثم ألغى هذا القرار بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ في ١٤/٤/١٩٥١ وأعيد العمل بمواعيد الإعلان الأصلية .

( ٢ ) تحديد أسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات وكذلك مقابل الدخول الذي تفرضه هذه المحال على من يرتادها .

( ٣ ) تحديد أجور الغرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح .

(١) مادة ٤ ( مكرر ) — استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقييد بالإجراءات المنصوص عليها في تلك المواد .

مادة ٥ — يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية :

( أولا ) فرض قيود على استهلاك المواد الغذائية في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات ،

( ثانياً ) تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة أو مادة .

( ثالثاً ) إلزام أصحاب المصانع والمستوردين بتسليم مقادير معينة من أية سلعة أو مادة إلى الجمعيات التعاونية لتقوم بعرضها للبيع على أعضائها .

( رابعاً ) تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .

مادة ٦ — يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها :

( ١ ) أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات بإعلان أسعار بيعها في هذه الأماكن ومقابل الدخول فيها .

( ٢ ) أصحاب الغرف في الفنادق والبنسيونات المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أو السياح بإعلان أجور الغرف .

( ٣ ) تجار التجزئة والباعة الجائلين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيع .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية في ١٨/٥/١٩٥٩ — العدد ١٠٣ .



مادة ٧ - يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يكلف أصحاب المصانع والمتاجر بتقديم بيانات عن تكاليف إنتاج أو استيراد أية سلعة من السلع التي يعينها بقرار يلحق به جدول ببيان عناصر التكاليف المتعلقة بالصناعة أو التجارة كما يجوز له أن يطلب منهم عينات من السلع التي يتجهونها أو يستوردونها .

مادة ٨ - تسرى جداول الأسعار وقرارات تعيين الأرباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذاً لتعهدات أبرمت قبل ذلك التاريخ .

(١) مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعلن أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجاري .

ويجوز الحكم بغلق المحل مدة لا تجاوز أسبوعاً وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأعلى ويكون الحكم بغلق المحل مدة أسبوع وجوباً .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذاً للمادة الخامسة ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .

(٢) مادة ١٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، (١) من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلاً للدخول أكثر من المقرر .

(٢) من أجر غرضاً أو عرضها للتأجير بإيجار يزيد على الحد المقرر .

مادة ١١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد على السعر الذي تعينه لجنة التسعير .

---

(١) و (٢) مدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ الواقع المصرية في ١٩٥٧/٢/٤ - العدد ١١ مكرج .

( ب ) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بشئ يزيد فيه الربح على المخرط طبقاً  
للبند ( ١ ) من المادة الرابعة ، ولا يكون المشتري مسئولاً إذا توافر الشرطان  
الآتيان :

١ - إذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بياناً باسم تجارى  
ومضى أو مزور :

( ٢ ) إذا لم يقيم الدليل على أن المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة التي  
حصل عليها البائع .

مادة ١٢ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً من اشترى بقصد الاستهلاك  
سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر ، ويعفى المشتري من العقوبة إذا بلغ  
السلطات المختصة بالجريمة أو اعترف بها .

مادة ١٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل  
عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنياً أو بإحدى هاتين العقوبتين :

( ١ ) من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور  
ومقابل الدخول . فإذا كان المخالف من الباعة الجائلين عوقب بغرامة لا تتجاوز  
خمسين جنياً وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
( ٢ ) من خالف أحكام القرارات التي تصدر استناداً إلى المادة السابعة .

( ٣ ) من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها  
وكل من طالب عميلاً بشئ أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة .  
وفي حالة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها بالنسبة إلى حديها  
الأدنى والأقصى .

مادة ١٤ - لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص  
عليها في المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ .

مادة ١٥ - يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته  
عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب  
بالعقوبات المقررة لها ، فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم  
يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ١٣ و ١٢ .

مادة ١٦ - تشير ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي  
ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للنماذج التي تعدها وزارة

التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة ، ويعاقب على نزع هذه الملصقات أو إخفاءها بأية طريقة أو إتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً . فإن كان الفاعل هو أحد المسؤولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ١٧ — يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم ورجال الضبط القضائي في جميع الأحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها في هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وطلب وحض الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق بما يكون له شأن في مراقبة تنفيذ تلك الأحكام . كما يجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه في التخزين فيه . على أنه إذا كان المسكان مسكوناً وجب قبل دخوله الحصول على إذن من النيابة العمومية أو القاضي بحسب الأحوال .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة من محول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر وغيرها أو يدلي ببليانات غير صحيحة .

مادة ١٨ — كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشير إليهم في المادة السابقة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقاً لما تقتضيه المادة ٣١٠ من قانون العقوبات وإلا كان مستحقاً للعقوبات المنصوص عليها في المادة الأخيرة .

مادة ١٩ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون من أشير إليهم في المادة ١٧ ، إذا تعدد إهمال المراقبة أو إغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٠ — يفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستمجال .

٢٠ مادة ٢٠ مكرراً — لوزير التموين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء أكل من موظفي الحكومة أم من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها وتكون المكافأة بنسبة لا تتجاوز ٥٠ ٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها .  
ولوزير التموين أيضاً أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا تجب فيها المصادرة بنسبة لا تتجاوز ٥٠ ٪ من قيمتها .

وفي حالة تعدد الأشخاص المشار إليهم تورع المكافأة بينهم كل بنسبة مجزؤه .  
مادة ٢١ — يبطال العمل بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري والمعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ويستمر العمل بالقرارات التي صدرت استناداً إلى أحكامه فيما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٢٢ — على وزراء التجارة والصناعة والداخلية والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## جدول

ملحق بالقانون الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح	الغلال والحبوب
المواد البترولية	تقاوى الحبوب
الكحول و السبرتو ،	الأرز وجميع الكون
الاسمنت	الدقيق ومشتقاته
الطوب	الخيز
الأدوية والعقاقير المستوردة	السكر
اللحوم ( حذفت بالقرار رقم ٣٧٢	الملح
لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في	الزيوت
١٠/١٢/١٩٦٤ — العدد ٩٨ مكرر	السكسب
الأكياس والزكائب	

(١) مضافة بالقانون رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٥٤ — الوقائع المصرية في ١١/٤/١٩٥٤ — العدد ٨٨ مكرر غير ابتيادي .

## المنشأ :

مضاف بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٥٠ في ١٠/١٠/١٩٥٠  
— ثم حذف بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ٢٦/٤/١٩٥١  
العدد ٩٨ مكرر .

## التصدير :

مضاف بالقرار رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ٦/١١/١٩٥٠  
سنة ١٩٥٠ — العدد ١٠٥

— ثم وحذف بالقرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ٢٨/١٢/١٩٥٠  
العدد ١٣٢ ) .

القطن الاشترى والزاجوراه والمجيزة ٣٠ الخلوج « الشعر » من رتبة جودفير  
إلى رتبة فليجودفير جود مضاف بالقرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية  
في ٦ ديسمبر ١٩٥٠ — العدد ١١٤ مكرر ) .

## الاستباين :

مضاف بالقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ١٥/١/١٩٥١ —  
العدد ٥٥ .

المواحل : ( مضاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في  
١/١/١٩٥١ — العدد ٨ ) .

الدجاج والأرانب والبط والأوز والحمام :

( مضاف بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ٢٢/٣/١٩٥١ —  
العدد ٢٦ ) .

— ثم حذفت جميعها بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الواقع المصرية في  
١٢/١٠/١٩٦٤ — العدد ٩٨ مكرر ) .

البطيخ : ( مضاف بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في  
٢٦/٤/١٩٥١ — العدد ٣٦ ) .

الاحماض الدهنية : ( مضاف بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية  
في ١٩/٧/١٩٥١ — العدد ٦٣ ) .

(١) العنب بجميع أنواعه : ( مضاف بالقرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٢ الواقع  
المصرية في ٢٤/٧ سنة ١٩٥٢ — العدد ١٠٩ ) .

---

(١) صدر القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ بإضافة العنب المستورد إلى الجدول الملحق بالمرسوم  
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ١٨/٩/١٩٥٢ — العدد ٣٤ .

بحرول التربية الحية والبقرى الصغير الكنتوز : (مضاف بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٩ / ٩ / ١٩٥٢ - العدد ١٢٧ .  
- ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ٣٧ مكرر ) .

زيت الطوارىء السابق : (مضاف بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٩ / ٩ / ١٩٥٢ - العدد ١٢٧) .

القول - العدس - الفواكه المستوردة - الخضروات بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ١٠ / ١٠ / ١٩٥٢ - العدد ٣٧ مكرر) .

المكرونة - الحلاوة الطحينية - اللبن - الحام - الدجاج الرومى - الجبن - الزبد المسلى - الفواكه المحلية بجميع أنواعها - (١) الثلج : (مضاف : بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٩ / ١٠ / ١٩٥٢ - العدد ١٠٤ مكرر .

- ثم حذف الحام والدجاج الرومى بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر .

الاسماك بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٢ - العدد ١٤٣ مكرر .

- ثم ألغى القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ الوقائع في ١٧ / ١ / ١٩٥٥ - العدد ٥) .

بذرة القطن : (مضاف بالقرار رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٥ / ١ / ١٩٥٣ - العدد ٢) .

الاقمشة القطنية المنتجة محليا : (مضاف بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٩ / ٢ / ١٩٥٣ - العدد ١٢) .

الملابس الداخلية شغل السنادة التريكو والجوابب المنتجة محليا : (مضاف بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ٢٣ / ٣ / ١٩٥٣ - العدد ٢٥) .

غاز البيوتين ، البوتاجاز : (المضاف بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٢ الوقائع المصرية في ٨ / ٤ / ١٩٥٣ - العدد ٢٩) .

الاسماك المملحة بجميع أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٦ / ٤ / ١٩٥٣ - العدد ٣٢) .

(١) صدر أيضاً القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٣ بإضافة الثلج إلى الجدول الملحق بالرسوم بقانون في ١٦ / ٤ / ١٩٥٣ - العدد ٣٢ .

— ثم ألغى بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٥٥ —  
العدد ٥ .

(١) قر الدين : ( مضاف بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٨/٥/١٩٥٣ العدد ٤١ ثم ألغى بالقرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٩٥٣/٨/١ — العدد ٦٥ ) .

الأغنام : (مضافة بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية في ١٨/٥/١٩٥٣ العدد ٢٨ — ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٦٤ — العدد ٩٨ مكرر .

الأسماك الطازجة بجميع أنواعها : مضافة بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية في ٢٧/٦/١٩٥٥ — العدد ٥٠ — ثم حذفت بالقرار رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠/١٢/١٩٦٤ — العدد ٩٨ مكرر) .

قر الدين واليا ميش : (مضاف بالقرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٧/٤/١٩٥٦ — العدد ٣١ مكرر (١) .

— ثم ألغى بالقرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١١/٢/١٩٦٥ —  
العدد ١١) .

الصمك البكلاء : (مضافة بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٧/٤/١٩٥٦ — العدد ٣١ مكرر (١) .

الاشجدة السكياوية بجميع أنواعها : (مضافة بالقرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ٢٩/١١/١٩٥٦ — العدد ٩٦ مكرر (١) )

البن بجميع أنواعه المختلفة : (مضاف بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٠/١/١٩٥٧ — العدد ٤ مكرر (ب) ) .

الشاي : (مضاف بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ١٣/١٣/١٩٥٧ العدد ٤ مكرر (ب) ) .

القصدير النقي : (مضاف بالقرار رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ الوقائع المصرية في ٢٩/٤/١٩٥٧ — العدد ٣٥ مكرر) .

(١) انظر قر الدين وياميش .

الزى المدرسى : (مضاف بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٧) الوقائع المصرية في ١٥/٩/١٩٥٧ - العدد ٧١ مكرر )

الزجاج والمصنوعات الزجاجية : ( مضاف بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٥/٨/١٩٥٨ - العدد ٦٥ مكرر ) .

الأثاث والمنسوجات المنتجة محلياً : (مضاف بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٢٠/٨/١٩٥٨ - العدد ٦٤ مكرر (١) ) .

الصفائح : (مضاف بالقرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٣/٩/١٩٥٨ - العدد ٦٨ مكرر ) .

البطاطين والملابس الجاهزة المصنوعة محلياً والفزل بكافة أنواعه وأمواس الحلقات بكافة أنواعها : (مضاف بالقرار رقم ١٤ سنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٤/١٠/١٩٥٨ - العدد ٧٧ مكرر بغير اعتيادي ) .

تقاوى البطاطس المستوردة : ( مضاف بالقرار رقم ٢٢ سنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٢٣/٢/١٩٥٩ - العدد ١٦ ملحق )

الأدوية منتجة محلياً : (مضاف بالقرار رقم ٣٨ سنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٣٠/٤/١٩٥٩ - العدد ٢٤ ملحق

الفاصوليا المستوردة مضاف بالقرار رقم ١١١ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٦٠ - العدد ٥٣ )

البصل والثوم : (مضاف بالقرار رقم ١٩٠ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٦٣ - العدد ٨٠ )

الخضروات بجميع أنواعها (مضاف بالقرار رقم ٥٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٨/٢/١٩٦١ - العدد ١٤ مكرر (١) )

المبيدات الحشرية بجميع أنواعها : ( مضاف بالقرار رقم ٩٠ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢٤/٤/١٩٦١ - العدد ٣٣ )

أجود الإتناع ببناء الآبار الارتوازية والبحاى : (مضاف بالقرار رقم ١٧٥ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٦١ - العدد ٥٧ مكرر ثم حذفت بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٥/٣/١٩٦٧ - العدد ١٩ )



لبن الأطفال المجفف بكافة أنواعه ومسمياته : (مضاف بالقرار رقم ١٩٠ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٩ / ٨ / ١٩٦١ - العدد ٦٢ مكرر)

الجللثة : (مضاف بالقرار رقم ٢١١ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٨ / ٨ / ١٩٦١ - العدد ٦٨ ملحق)

الب : (مضاف بالقرار رقم ٢٨٨ سنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١ / ٨ / ١٩٦٢ - العدد ٣)

الفول السودا في الخام بجميع أنواعه : (مضاف بالقرار رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ - العدد ٧١ مكرر)

تقاي الخضر والفواكه : (مضاف بالقرار رقم ٥ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١ / ١ / ١٩٦٤ - العدد ٥)

الألبان المستوردة ومنتجاتها والأغذية المحفوظة والمستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها : (مضاف بالقرار رقم ١١٧ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢٩ / ٦ / ١٩٦٤ - العدد ٥)

السعيد المحلى والملوحة المستوردة وصلصة الطماطم المستوردة والزبد والمسل المستورد بجميع أنواعها الطبيعي والصناعي : (مضاف بالقرار رقم ٢٧١ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٦٤ - العدد ٨٠ ملحق)

زرق التواليت : (مضاف بالقرار رقم ٣٧٠ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢١ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ١٠١)

الحوم المستوردة والدجاج العادى والروى المستورد والدجاج المنتج محليا من المؤسسة العامة للدواجن والجمال والمواشى والأغنام الحية والمستوردة : (مضاف بالقرار رقم ٣٧٢ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٠ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر)

الزيتون المستورد والزيت الزيتون المستورد والرنجة المستوردة : (مضاف بالقرار رقم ٣٧٥ سنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢١ / ١٢ / ١٩٦٤ - العدد ١٠١)

الفلفل الأسود : (مضاف بالقرار رقم ٧٠ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٥ / ٣ / ١٩٦٥ - العدد ٢٠)

الفلفل الأحمر بأنواعه المختلفة : (مضاف بالقرار رقم ٧٧ سنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ٢٥ / ٣ / ١٩٦٥ - العدد ٢٣)

( ٣ م - قوانين التموين والتسويق )

الأخشاب المستوردة بجميع أصنافها ومسمياتها : (مضافة بالقرار رقم ٢١٩  
 لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٦ / ٨ / ١٩٦٥ - العدد ٦٣)  
 البطاريات الجافة المستوردة: (مضافة بالقرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٥ الوقائع  
 المصرية في ١٠ / ١ / ١٩٦٦ - العدد ٣)  
 الكستان وقش الكستان وبذرتة: (مضاف بالقرار رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٦ الوقائع  
 المصرية في ٩ / ٥ / ١٩٦٦ - العدد ٣٤)  
 البهراوات والتوابل المستوردة بجميع أنواعها ومسمياتها: (مضاف بالقرار رقم  
 ٩١ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٦ / ٦ / ١٩٦٦ - العدد ٤٢)  
 اللبان الذكر المستورد بجميع أنواعه: (مضاف بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٦  
 الوقائع المصرية في ١٣ / ٦ / ١٩٦٦ - العدد ٤٤)  
 الجلود الخام المحلية - الأسمالك الطازجة المحلية: (مضافة بالقرار رقم ٣٠ لسنة  
 ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ - العدد ١٦)  
 الساعات المستوردة بكافة أنواعها وأصنافها : (مضافة بالقرار رقم ٣٤ لسنة  
 ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٤ / ٣ / ١٩٦٧ - العدد ١٨)  
 مجموعات الرش المستورد المستخدمة في عمليات مقاومة الآفات الزراعية  
 بكافة أنواعها وأصنافها وقطع غيارها : (مضافة بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٧  
 الوقائع المصرية في ١٠ / ٧ / ١٩٦٧ - العدد ١٢٠)  
 العرقسوس بجميع أصنافه ومسمياته: (مضاف بالقرار رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٧  
 الوقائع المصرية في ٥ / ١٠ / ١٩٦٧ - العدد ١٩٥)

## قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

بقمع التلدليس والنش

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة  
جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع  
في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية :  
١ — عدد البضاعة أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها  
أو عيارها .

٢ — ذاتية للبضاعة إذا كان ماسلم منها غير ماتم التعاقد عليه .

٣ — حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو مانتويها من  
عناصر نافعة وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها .

٤ — نوعها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها - بموجب  
الاتفاق أو العرف - النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشاً إلى البضاعة سلباً  
أساسياً في التعاقد .

وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة  
جنيهات ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكب  
الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات  
أو آلات لحص أخرى مزيفة أو مختلة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها  
جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو لحصها غير صحيحة ولو حصل  
ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة  
جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ — من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان  
أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً لتبيع أو من  
طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع  
علمه بغشها أو بفسادها ، ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من

المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة (١).

٢ — من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد بما يستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه يبنى جواز استعمالها استعمالاً مشرعاً وكذلك من حرص على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أى نوع كانت .

وتسكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائه وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المفسوسة أو الفاسدة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش في الجرائم المشار إليها في الفقرتين السابقتين ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان. وتطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولو كان المشتري أو المستهلك عالماً بغش البضاعة أو فسادها .

مادة ٣ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئاً من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار إليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك .

وتسكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات التي وجدت في حيازته ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

مادة ٤ — يحظر استيراد شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مفسوساً أو فاسداً .

غير أنه يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بإدخالها في القطر وتداولها أو باستعمالها لأي غرض آخر مشروع وذلك في خلال الأربع والعشرين ساعة من الطالب المقدم إليها وبالشروط التي يصدرها قرار وزاري .

إذا رفض الطلب ولم يتم صاحب الشأن إعادة تصديرها في الخارج في الميعاد الذي تحدده السلطة المختصة بعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل إليه . ويجوز أن تبين الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مفسوسة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزاري .

مادة ٥ - (١) يجوز بمرسوم فرض حد أدنى أو أحد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين في أية بضائع أو منتجات أخرى . ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو انتج بقصد البيع مواد مخالفة لأحكام هذا المرسوم .

ويجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من خالف هذه الأحكام مع عليه بذلك .

مادة ٦ - (٢) يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها في تحضير ما يكون معداً للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو في صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حفظها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها .

ويجوز بمرسوم أيضاً إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير أو المواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستهلاك أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات . كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعمال البضائع والمنتجات أيأ كانت . ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس في البضائع المبيعة أو ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أن صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع .

ويجوز أن يبين بقرار ودرى السكيفية التي تكتب بها البيانات سالفه الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وإمسакها ومراجعتها أو إعطاء الصهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصرف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو المراسيم أو القرارات الصادرة تنفيذاً له . ويعاقب على مخالفة أحكام المراسيم والقرارات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

(١) المادة الخامسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

(٢) المادة السادسة معدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ للمعار إليه .

مادة ٧ - (١) يجب أن يقضى الحكم في جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاتير أو الحاصلات التي تكون جسم الجريمة ، فإذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة .

مادة ٨ - في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للدعوى أن تأمر إما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين أو بلسقه في الأمكنة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه .

فإذا أتلقت الاعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريره أو بإتلافه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً وذلك بدون الإخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالإعلان تنفيذاً كاملاً .

مادة ٩ - لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٠ - مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصفته . وتعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ اللوازم والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أى قانون آخر خاص بقمع النش والتدليس متماثلة في العود .

مادة ١١ - يثبت المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسيم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة الموظفون المعينون خصيصاً لذلك بقرار واداري .

ويعتبر هؤلاء من أموري الضبطية القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض في جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ماعدا الأجزاء المخصصة منها للسكن فقط . ولهم الحق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الإجراءات .

---

(١) المساعدة السابعة ممددة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ١٢ - إذا وجدت لدى الموظفين المصادر إليهم في المادة السابقة أسباب فنية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية .

وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن الحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها تسلم لإنتان منها لمصاحب الشأن ويمرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للتثبت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها . مع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجوى أو قاضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الأيام التالية ليوم الضبط .

مادة ١٣ مكرر (١) - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المصادر إليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى .

مادة ١٣ - تلغى المواد ٢٢٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات .

مادة ١٤ - في حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون في خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة في المخالفة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . كذلك الحكم في المخالفات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٥ - على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(٢) ولوزير التجارة والصناعة أن يصدر بالاتفاق مع وزارة المالية والزراعة والصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(١) المادة ١٢ مكرراً مضافة بالقانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقانون ٥٣ سنة ١٩٤٩ المشار إليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

باستثناء بعض المواد التونية من أحكام التسعير الجبرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .  
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز تصدير المواد التونية الفائضة عن حاجة الاستهلاك المحلى بأسعار تزيد عن سعرها الجبرى (٢) .

على أنه بالنسبة إلى السلع التى تعين بقرار من وزير التموين والتي تقوم فيها الحكومة بالتصدير مباشرة أو التصريح بالبيع لحساب التصدير فإن الفرق يضاف لصالح الخزنة العامة .

ويعتبر صحيحاً ما تم تحصيله من فروق قبل العمل بهذا القرار بقانون .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٩

فى شأن منع احتكار توزيع السلع المنتجة محليا (٣)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٥/٨/١٩٥٦ العدد ٦٢ مكرر .

(٢) صدر بقرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ فى ٢٢ / ٨ / ١٩٥٦ بالمواد التى ينطبق عليها القرار بقانون ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ وهى المكسب والردة .

(٣) الجريدة الرسمية فى ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ - العدد ٢١٧ مكرر ج .



### قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - لا يجوز في أى من إقليمي الجمهورية أن يحتكر موزع واحد توزيع سلعة منتجة عليا ويحظر استيراد مثلها من الخارج .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في إقليمي الجمهورية من تاريخ نشره .

### مستخرج من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢

#### بإعادة تنظيم استيراد وتصنيع وتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية<sup>(١)</sup>

- مادة ١ - استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يكون تفسير الأدوية والمستلزمات والكيمائيات الطبية أو تحديد نسبة الربح فيها سواء أكانت عملية أو مستوردة بمعرفة لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزيرى الزراعة والتوطين وتصدر قرارات اللجنة من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الصناعة
- وكل من يبيع أى سلعة من السلع المذكورة بالفقرة السابقة أو يعرضها للبيع بسعر أو يفرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو يعلق البيع على شرط آخر يكون مخالفًا للعرف التجارى يعاقب بالعقوبات الواردة فى القانون سالف الذكر .
- ويتولى ضبط مخالفة أحكام الفقرة السابقة الموظفون القائمون على طريقة تنفيذ أحكام القانون المذكور .

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

#### رقم ٣١٦ لسنة ١٩٦٧ بإعادة تشكيل لجنة التوطين العليا<sup>(٢)</sup>

#### رئيس الجمهورية .

#### بعد الاطلاع على الدستور .

- وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٢٥ لسنة ١٩٦١ بإعادة تشكيل لجنة التوطين العليا .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ / ٧ / ١٩٦٢ - العدد ١٦٨ .

(٢) الجريدة الرسمية في ١١ / ٢ / ١٩٦٧ - العدد ٢٥ .

## قرار :

مادة ١ — يعاد تشكيل لجنة التمويل والعليا على الوجه الآتي :  
رئيساً  
وزير التمويل والتجارة الداخلية  
وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية  
وكيل وزارة العمل  
وكيل وزارة النقل  
وكيل وزارة الخزانة  
وكيل وزارة الزراعة  
وكيل وزارة الصناعة  
أعضاء

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧

بإعلان حالة الطوارئ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وللمحافظة على الأمن والدفاع عن البلاد ضد أخطار التهديد الخارجي

## قرار :

تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية العربية المتحدة اعتباراً من  
يوم الاثنين ٢٦ صفر سنة ١٣٨٧ الموافق ٥ يونية سنة ١٩٦٧ .

---

(١) الجريدة الرسمية في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ — العدد ٦٣ مكرر .

أمر رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧  
بإحالة بعض الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المستود .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ .

قـرـر :

مادة ٩ - يجوز للنيابة العامة أن تقدم إلى محاكم أمن الدولة الجرائم الآتي ذكرها:  
أولاً : الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً  
والثالث والرابع من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و  
١٧٧ من قانون العقوبات .

ثانياً : الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ إلى ١٧٨ من قانون  
العقوبات بشأن تعطيل المواصلات .

ثالثاً : الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
الخاص بشئون التوطين ورقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسفير الجبري وتحديد  
الأرباح والقرارات المنفذة لها .

رابعاً : الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن  
الأسلحة والذخائر .

مادة ٣ - إذا كان الفعل الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم  
مرتبط بعضها ببعض لغرض واحد وكانت تلك الجرائم داخلة في اختصاص  
محاكم أمن الدولة جاز للنيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة  
وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

مادة ٣ - ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية .

---

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٧/٩/٣ - العدد ٨٧ مكرراً .

وكان قد صدر قرار وزير العدل بتاريخ ٥٨ / ٥ / ١٩٦٤ ( الوقائع المصرية في  
١٩٦٤ / ٦ / ١ العدد ٤٣ مكرراً ) وبغض إن يضاف إلى المادة الثانية من قرار وزير العدل  
بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٦١ بانهاء محكمة القاهرة الجزئية للجنة المستجيبة البندان الآتيان :  
( د ) الجرائم المتعلقة بالرسوم بقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين .  
( هـ ) الجرائم المتعلقة بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسفير  
الجبري وتحديد الأرباح .

قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للخدمات

رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١

بنقل اختصاصات بعض الوزارات إلى المجالس المحلية

نائب رئيس الجمهورية للخدمات

بعد الإطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة

المحلية المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار اللائحة التنفيذية

لقانون نظام الادارة المحلية .

وعلى قرار اللجنة المركزية للإدارة المحلية بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠ .

قـــــرر :

مادة ١ - تنقل اختصاص الوزارات الآتية إلى المجالس المحلية وفقاً لأحكام

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وذلك اعتباراً من بدء

السنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣

(أ) وزارة الزراعة .

(ب) وزارة التكوين .

(ج) وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

مادة ٢ - يلغى ما يخالف ذلك من أحكام .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائي في تنفيذ أحكام

المرسومين بقانونين رقمي ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠<sup>(١)</sup>

مادة ١ - يكون الموظفون الموضحة وظائفهم بالكشف المرافق صفة

مأموري الضبط القضائي لمراقبة تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمي ٩٥

لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما لإنبات الإجراءات التي تقع في دوائر

اختصاصهم بالمخالفة لأحكامهما وأحكام القرارات المنفذة لهما .

---

(١) الوقائع المصرية ن ١٨/١٢/١٩٥٢ - العدد ٦ .

مادة ٢ - يجب أن يكون هؤلاء الموظفون من الحاصلين على مؤهلات عالية أو من موظفي الدرجة السابعة على الأقل .

مادة ٣ - (١) يستثنى من حكم المادة السابقة ضباط ومساعدى وكونستبلات البوليس والقوات المسلحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة . كما يكون اختصاصهم شاملا لجميع دوائر مراقبات التكوين بالبلاد .

(٢) كما يستثنى من حكم المادة المذكورة الموظفون الذين تخول لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم لمراقبة أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لها .

مادة ٤ - يجب على الموظفين الذين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى أن يرسلوا المحاضر التى يحررونها فى نفس يوم تحريرها إلى مركز البوليس المختص لقيدها وإرسالها للنيابة .

ولا يجوز لهم ولا رؤسائهم أن يتصرفوا فى هذه المحاضر بالحفظ وإذا ظهر لهم بعد تحرير المحاضر أسباب من القانون أو الواقع تبرر الحفظ فستكتب مذكرة بها وترسل إلى مركز البوليس المختص أو الجهة التى أصبح من اختصاصها التصرف فى الموضوع .

مادة ٥ - يجب على مراقبات التكوين أن ترسل فى أول كل شهر بياناً إلى إالى مراقبة التفيتيش العام والمباحث بالوزارة عن المحاضر التى حررت خلال الشهر السابق مع ذكر اسم المخالف وعنوانه ونوع المخالفة .

مادة ٦ - تلغى القرارات رقم ٥٢٨ و ٢١ لسنة ١٩٤٥ و ٢٥ و ٧٢ و ١٢٤ لسنة ١٩٤٦ و ٩ و ٥٠ لسنة ١٩٤١ و ٧٥٧ لسنة ١٩٤٨ و ٩٣ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥١ و ١١٩ و ١١٧ و ١٤٠ و ١٤٦ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٧ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٧١ لسنة ١٩٥٢ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٧ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

---

(١) الفقرة الأولى معدلة بإضافة عبارة ( ومساعدى ) بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ -  
الوقائع المصرية فى ٢٨ / ١ / ١٩٦٣ - العدد ٧ .

(٢) الفقرة الأخيرة مضافة بالقرار ٢١ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية فى ١٩ / ٢ / ١٩٥٩ -  
العدد ١٢ .

## كشف مرافق للقرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢

أولاً - ديوان الوزارة :

- ١ - المراقبون ووكلاؤهم .
- ٢ - مديرو الإدارات ووكلاؤهم .
- ٢ - رؤساء الأقسام ووكلاؤهم بالإدارات المختلفة .
- ٢ - المفتشون والمحاسبون والمراجعون والمحققون والخبراء بالمراقبات العامة والإدارات والأقسام التابعة لها .
- ٤ - مساعرو المفتشين (١) .

ثانياً : مراقبات التكوين بالمحافظات والمديريات :

- ١ - مراقبو المناطق التكوينية ووكلائهم ومديري إدارة التفتيش ورؤساء أقسام التفتيش والمفتشون ومساعدهم بهذا المناطق كل في دائره اختصاصه (٢) .
- ٢ - رؤساء مكاتب التكوين ووكلائهم (٣) .
- ٣ - المفتشين .
- ٤ - مساعرو المفتشون (٤) .

ثالثاً (٥) : ضباط ومساعدي وكو نسيبلات البو ليس والقوات المسلحة الذين ينتدبون للعمل بالوزارة .

---

(١) و (٤) مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٢

- (٢) ممدلة بقرار وزير العدل في ١٠/٧/١٩٥٨ ثم صدر قرار وزير العدل في ١٤/٨/١٩٦١ الوافئ المصرية في ٢٨/٨/١٩٦١ - العدد ٦٨ تحول صفه مأموري الضبط القضائي مديرو إدارة التفتيش ووكلائهم بمراقبات التكوين بالمحافظات كل في دائرة اختصاصه .
- (٣) أضيفت عبارة ووكلائهم بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٢ - الوافئ المصرية في ٢٣/٧/١٩٥٣ - العدد ٥٤ .

(٥) ممدلة بإضافة عبارة ( ومساعدي ) بالقرار ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

وسدر القرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٤ ويقضى بأن يكون لرؤساء السجل التجاري في المديريات والمحافظات أو من يقوم مقامهم ولفئتي مكلفي النش التجاري صفه مأموري الضبط القضائي لراقبة تنفيذ أحكام الباب الثالث من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

كما صدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة تختص لبحث المخاضر المحروقة ضد الهيئات الحكومية وغير الحكومية والبنوك والجمعيات التعاونية .

وقد صدر القرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن نظام اللجنة المشكاه وفقاً للقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ .

## قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة للخضر والفاكهة<sup>(١)</sup>

مادة ١ - لا يجوز التعامل بالجملة في الخضر والفاكهة في طرقات أسواق الجملة للخضر والفاكهة أو خارج المساحات أو المحال المرخص بفتحها بهذه الأسواق  
مادة ٢ - على تجار الجملة المرخص لهم في شغل أماكن أو مساحات بأسواق الجملة للخضر والفاكهة أن يسجلوا سجلاً خاصاً طبقاً للنموذج المرفق لهذا القرار ويحتوماً بخاتم إدارة السوق يشتمون فيه مقادير الأصناف التي ترد إليهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخه والرصيد الباقي .

وعليهم الاحتفاظ بالسجلات في المحل المرخص في شغله لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ آخر قيد فيها .

وعليهم إصدار فواتير عن مبيعاتهم مثبتاً بها اسم المشتري وكمية البضاعة المباعة وصفها وسعرها وتاريخ البيع .

مادة ٣ - لا يجوز للمرخص لهم يشغل محال أو مساحات بأسواق الخضر والفاكهة استخدام دلائل أو خفراء أو عمال غير حاصلين على إذن من مصلحة التسويق الداخلي .

وعلى المرخص له تبليغ إدارة السوق عن عدد عماله وطبيعة عمل كل منهم مع إيضاح رقم البطاقة الشخصية أو العائلية ورقم الإذن الصادر من مصلحة التسويق الداخلي .

وعلى المرخص له إخطار إدارة السوق بأسماء الوكلاء الذين يقومون بالعمل نيابة عنه ، ويكون المرخص له مسؤولاً عن جميع المخالفات التي تقع من عماله أو وكلائه .

مادة ٤ - على إدارة السوق حصر العمال المنوع عنهم بالمادة السابقة وإخطار هيئة التأمينات الاجتماعية لتطبيق قوانين التأمينات الاجتماعية عليهم .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة ١ من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويجوز بغير إخلال بالمحاكمة الجنائية إغلاق المحل ومصادرة البضائع موضوع المخالفة .

(١) الوقائع المصرية في ١٧/٤/١٩٦٦ - العدد ٢١

مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ يعاقب عليها العقوبات المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٧ - يلغى كل نص يخالف لأحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٧

بشأن بعض الأحكام الخاصة بأسواق الخضر والفواكه

التي تديرها الغرف التجارية<sup>(١)</sup>

مادة ١ - على المرخص لهم في شغل الأماكن في أسواق البقالة الخضر والفواكه الصادر بلوائعها القرارات أرقام ١٣١ لسنة ١٩٦٤، ١٨٩ لسنة ١٩٦٤، ٣٠٥ لسنة ١٩٦٤، ١١١ لسنة ١٩٦٥، ٢٤٨ لسنة ١٩٦٥ المشار إليها ممارسة العمل على الوجه المعتاد شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة ومعتمدة من إدارة السوق قبل العمل بها :

وعلى الشركاء في شركات مشهورة وفقا للقانون التجارى المرخص لهم في استغلال المحل لإخطار إدارة السوق ببيان مرفق به عقد الشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القرار أو من تاريخ إشهار العقد وإلا جاز في الحالتين إلغاء الترخيص في شغل المحل بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة السابقة .  
وفي جميع الأحوال يكون للوكلاء والشركاء المشار إليهم الأفضلية عند إعادة شغل المحل .

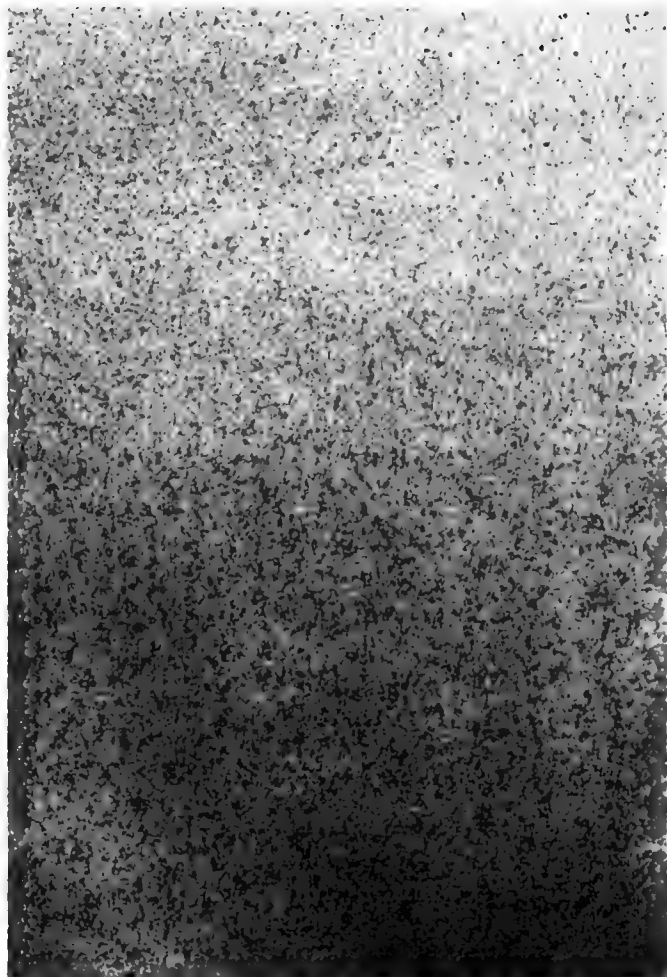
مادة ٢ - يجوز إلغاء الترخيص في شغل الأماكن المشار إليها في المادة الأولى في حالة ارتكاب المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣ مكررا من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليها .

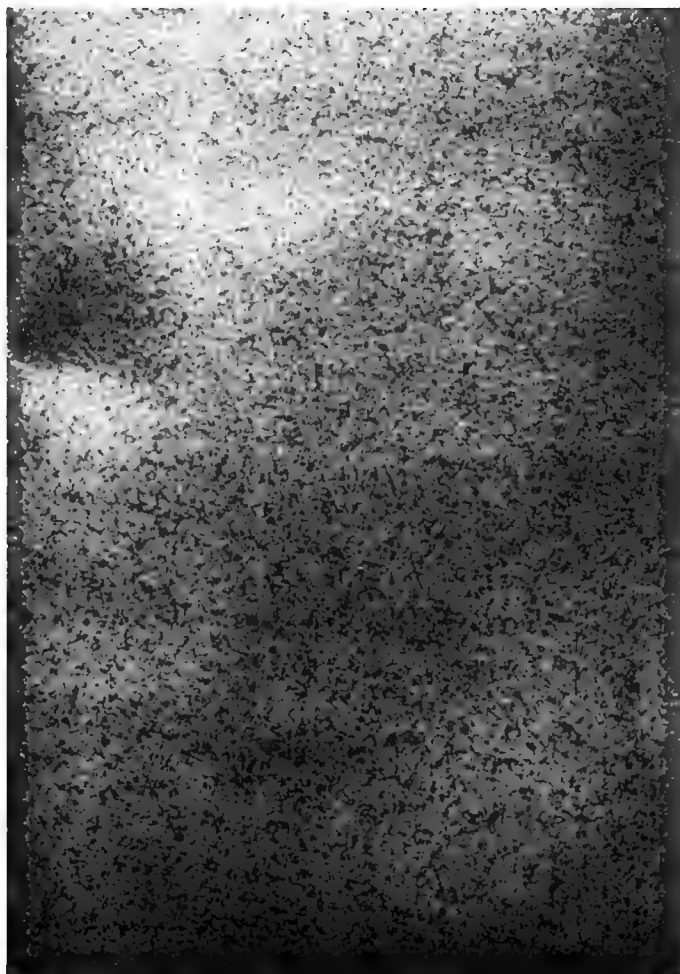
ويتم إخلاء المحل في إلغاء الترخيص بالشروط والأوضاع المقررة بلوائح الأسواق المذكورة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٦٧ - العدد ١٢٦٠ .







## الكتاب الثاني

### القرارات التوجيهية



## قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

الحاصل بشئون التموين<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على لقادة الأولى من الرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الحاصل  
بشئون التموين .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

### الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - لا يجوز لأصحاب المصانع والمستوردين أن يبيعوا الأصناف الواردة  
بالجدول المرافق لهذا القرار لتفسير الأشخاص الذين تعينهم الحكومة وبالمقادير  
المقررة لكل منهم .

مادة ٣ - يحظر على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية أن يبيعوا المقادير  
المقررة لكل منهم من هذه الأصناف لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار  
التجزئة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التي تستخدم هذه المواد في صناعتها ،  
أو الحال العامة أو على الهيئات والمقادير المقررة لكل منهم .

(٢) وعلى تجار الجملة والمتمهدين والجمعيات التعاونية والهيئات والبنوك والشركات  
التي تتاجر بالجملة وأصحاب المصانع والحال العامة التي تزيد مبيعاتها على مائة ألفه  
شهريا أن يسكروا سجلا خاصا طبقا للنموذج المرافق يثبتون فيه مقادير الأصناف  
التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها ، مع بيان اسم  
المشتري وتوقيعه ومقدار البيع وتاريخ البيع وكذلك الكميات التي يسلونها وتاريخ  
التسليم والكميات التي يستخدمونها منها والرصيد المتبقى .

(١) اللوائح المصرية في ١٠/١٠/١٩٤٥ - العدد ١٤٥ غير اعتيادي .

(٢) الفترة الثانية من المادة الثانية معلقة بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٠ . لوائح المصرية  
في ٧ / ٤ / ١٩٦٠ - العدد ٧٧ .

(١) مادة ٣ - على تجار الجبله والجمعيات التعاونية المركزية أن يخطرُوا مكتب التموين المختص في الأسبوع الأول من كل شهر بمقادير الأصناف المتبقية لديهم من الشهر السابق بكتاب موصى عليه يعلم الوصول أو بإخطار يسلم للمكتب بموجب إيصال مبين به تاريخ ورقم وروده وموقع عليه من الموظف المختص ومهتمد من رئيس المكتب .

(٢) وباللجنة لتجار الجبله والجمعيات التعاونية المركزية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشط وأبو زينة وسيناء يجب أن يتم الإخطار المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر .

(٣) وعلى تجار الجبله والجمعيات التعاونية التي تتجر بالجبله أن يلتزموا بالأوامر الصادرة إليهم من مراقبات التموين ومكاتبها الفرعية تنفيذاً لتعليمات الوزارة .

(٤) مادة ٤ - (ملغاة)

(٥) مادة ٥ - (ملغاة)

(٦) مادة ٦ - (ملغاة)

---

(١) المادة الثالثة معلقة بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٩ - العدد ١١١ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معلقة بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٣/١٧ - العدد ٢٣ مكرر .

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ١٩٦١/١٠/٩ - العدد ٨٠ .

(٤) المادة الرابعة ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٩/٢٦ - العدد ٧٤ .

(٥) المادة الخامسة عدلت بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ثم أضيفت فقرة ثانية بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٣/١٧ - العدد ٢٣ مكرر . ثم أضيفت فقرة أخيرة بالقرار رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ثم ألغيت المادة كلها بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(٦) المادة السادسة ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

## البطاقات

(١) مادة  $\gamma$  - (ملغاة)

٣ مادة - ( ملحق )

(٣) مادة ٩ - (مُلغاة)

(٤) مادة ١٠ - يجب على أصحاب المصانع وآلات الري والزراعة والمحال العامة أن يحضروا للكتب عن كل تغيير في أحوال المحل أو العمل الذي صرفت من أجله البطاقة إذا كان ذلك التغير من شأنه تخفيض الاستهلاك ويكون الاخطار خلال ثلاثين يوماً من حصول التغير .

(٥) مادة ١١ - (ملغاة)

مادة ١٣ - على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم للنرض الذى صرفت من أجله ويحظر عليهم أن يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف كما يحظر عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات .

مادة ١٣ - يحظر على أصحاب المصانع بغير ترخيص سابق من مكتب التموين الشخص أن يستخدموا الأنصاف للقررة لهم في غير للصنع الوارد يائه في البطاقة .  
(٧) مادة ١٤ - (مغلقة) .

مادة ١٥ - يحظر على أصحاب المصانع والمحال العامة وغيرها من الميكنات كما يحظر على أرباب الأسر أن يحصلوا على أكثر من بطاقة تموين للمصرف بموجبها سواء من تاجر الجملة أو تاجر التجزئة .

(١) المادة السابعة ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(٢) المادة الثامنة

(٣) المادة التاسعة

(٤) المسادة العاشرة عدلت بالقرار رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٤٥ الواقع بالصيغة في ١٩٤٥/١٢/٢٤ - العدد ١٧٢ - ثم أُنيت الفقرة الأولى منها بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(٥) المادة ١١ ملغاة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

(٦) المادة ١٤ ملفاة بالقرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٢ الوائتم المصرية في ١/١١/١٩٥٢ -  
- العدد ١٤٩ .

## الفصل الثاني

### أحكام عامة بتنظيم تداول السكر

مادة ١٦ - يجرى الاستيلاء على للمقادير المخزونة من السكر الخام والمكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العمامة لمصانع السكر ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع مائنتجة الشركة للذكورة من السكر ويكون تصريف مقادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقا للاحكام الواردة في هذا القرار .

(١) مادة ١٦ مكررا - تسرى أحكام المادة السابقة على إنتاج مصنع السكر بادنو التابع لشركة النصر لمصناعة السكر بالوجه القبلى .

(٢) مادة ١٧ - (ملغاة)

(٣) مادة ١٨ - (ملغاة)

(٤) مادة ١٩ - (ملغاة)

(٥) مادة ٢٠ - (ملغاة)

## الفصل الثالث

### أحكام خاصة بتنظيم تداول الشاى

(١) مادة ٣١ - ٣١ - (ملغاة)

(١) المادة ١٦ مكررا مضافة بالقرار رقم ٢٢١ لسنة ١٩٦٢ الوفاى المصرية فى ١٩٦٢/٨/٧ - الممد ٦٧ .

(٢) المادة ١٧ أُلغيت بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ - الوفاى المصرية فى ١٩٥٧/٤/٧ - الممد ٢٨ .

(٣) المادة ١٨ أُلغيت بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار ليه .

(٤) المادة ١٩ أُلغيت بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ - الوفاى المصرية فى ١٩٥٣/٣/١٦ - الممد ٢٣ .

(٥) المادة ٢٠ أُلغيت بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٨ - الوفاى المصرية فى ١٩٤٨/٣/٢٢ - الممد ٢٩ .

(٦) المواد من ٢١ - ٣١ أُلغيت بالقرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ - الوفاى المصرية فى ١٩٤٧/٧/٣ - الممد ٥٨ .



## الفصل الرابع

### أحكام خاصة بتداول الزيوت النباتية

مادة ٣٢ - ٤١<sup>(١)</sup> - (ملغاة) .

## الفصل الخامس

### أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (الكروسين)<sup>(٢)</sup>

مادة ٤٢ - ٥٣ - (ملغاة) .

(١) عدلت المادة ٣٢ بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٩ - الوقائع المصرية في ١٦/١٢/١٩٤٩ العدد ١٢٣ . ثم عدلت بالقرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٠ - الوقائع المصرية في ٢١/١١/١٩٥٠ العدد ١٢٠ . والمادة ٣٣ عدلت بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٣ - الوقائع المصرية في ٤/٦/١٩٥٣ - العدد ٤٦ . ثم عدلت بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٥٤ - العدد ٢٥ . ثم عدلت بالقرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية في ٢٨/٣/١٩٥٥ - العدد ٢٥ . والمادة ٣٤ عدلت بالقرار رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٤٨ - الوقائع المصرية في ٨/٧/١٩٤٨ - العدد ٩٢ . ثم عدلت بالقرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ - الوقائع المصرية في ٤/٤/١٩٥٢ - العدد ٧٢ . ثم عدلت بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية في ٥/٤/١٩٥٤ - العدد ٢٧ . ثم عدلت بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٥٤ - العدد ٤٦ . والمادة ٣٥ عدلت بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥١

وأختيا أُنقِيت المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤١ بالقرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في ٣١/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٧ مكرر غير اعتيادي كما أُنقِيت المواد من ٣٦ - ٤٠ بالقرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ - الوقائع المصرية في ١٤/٧/٤٧ - العدد ٦٥ .

(٢) عدلت المادة ٤٧ بالقرار رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٤٦ - الوقائع المصرية في ١٩/٩/١٩٤٦ - العدد ٩٣ . كما عدلت المادتان ٥٢ و ٥٣ بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ - الوقائع المصرية في ١٥/١/١٩٤٨ - العدد ٧٧ أُنقِيت المواد من ٤٢ - ٥٣ بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ - الوقائع المصرية في ٨/٥/١٩٤٩ - العدد ٦٣ . ثم أُنقِيت المواد من ٤٢ - ٥٠ بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٢/١/١٩٥٧ - العدد الأول . كما أُنقِيت المواد من ٥١ - ٥٢ بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٣١/١/١٩٥٧ - العدد ١٠ مكررا . و عدلت المادة ٤٩ بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥١ - الوقائع المصرية في ٧/٣/١٩٥٧ - العدد ٢٠ مكررا . و عدلت المادتان ٤٤ و ٥٠ بالقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٢٦/٩/١٩٥٧ - العدد ٧٥ مكرر . كما عدلت المادتان ٤٦ و ٥٢ بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع

## المقوبات

- (١) مادة ٥٤ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد ٢ (فقرة ٢) و ٣ و ٤ (فقرة ٢) و ٥ و ٦ و ١٠ و ١١ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بقرارة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .
- وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات الواردة بالمقرنين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- مادة ٥٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

— المصرية في ١١/٣/١٩٥٧ العدد ٨ مكرر غير اعتيادي . ثم عدلت الفقرة الثانية من المادة ٤٤ بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٢٧ / ١ / ١٩٥٨ العدد ٩ . وعدلت المواد من ٤٦ - ٥٠ بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ١٢ / ٨ / ١٩٥٨ - العدد ٥٩ مكررا (١) كما عدلت المواد من ٤٢ - ٤٧ بالقرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٨ / ٨ / ١٩٦٠ - العدد ٦٤ ملحق كما أُنْتُبِت بنفس القرار المواد ٤٧ مكررا و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ . ثم عدلت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ٤ / ٣ / ١٩٦١ - العدد ٢٧ . ثم عدلت الفقرة الأولى من المادة ٤٤ بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٥ / ٥ / ١٩٦١ - العدد ٢٩ ملحق . ثم عدلت المادة ٤٣ بالقرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٥ / ٣ / ١٩٦٢ - العدد ١٩ . ثم عدلت المادتان ٤٤ و ٤٦ بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في ١٩ / ٦ / ١٩٦٢ - العدد ٤٧ . ثم عدلت أخيرا المواد من ٤٢ - ٤٧ بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٢٧ / ٥ / ١٩٦٣ - العدد ٤٠ ملحق أضيفت بنفس القرار المواد من ٤٨ - ٥٠ وأخيرا أُنْتُبِت المواد من ٤٢ - ٥٠ بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١ / ٣ / ١٩٦٧ - العدد ١٦ مكررا .

(١) المادة ٥٤ عدلت بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ الوقائع المصرية في ٢٧ / ٥ / ١٩٤٦ - العدد ٥٥ . ثم عدلت بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ - الوقائع المصرية في ١١ / ٨ / ١٩٤٩ - العدد ١٠٤ مكرر

## جدول ملحق بالقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

- ١ - السكر .
- ٢ - الزيوت النباتية .
- ٣ - العاى : ( حذف بالقرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٤٧ الواقع المصرية فى ٣/٧/١٩٤٧ - العدد ٥٨ . ثم أضيف بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٧ - الواقع المصرية فى ١/٨/١٩٦٧ - العدد ١٣٩ ) .
- ٤ - الكيروسين : ( حذف بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ - الواقع المصرية فى ٨/٥/١٩٤٩ - العدد ٦٣ مكررا . ثم أضيف بالقرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٦ الواقع المصرية فى ٤/١١/١٩٥٦ - العدد ٨٨ مكررا
- ٥ - بذرة القطن : ( أضيفت بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٧ الواقع المصرية فى ٣/١١/١٩٥٧ - العدد ٨٥ مكررا ) .

## قرار رقم ٨ لسنة ١٩٤٨<sup>(١)</sup>

### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بالغاء وزارة التكوين وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة .

وعلى المادتين ٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بشئون التموين .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٣١٠ لسنة ١٩٤٦ و ١٢١ و ٣١١ و ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٤٦ و ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ .

وعلى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٤٨ .

### قرر :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ يعاقب كل تاجر جملة أو تجزئة يتسبب بإهماله أو عدم احتياطة في ضياع أية كمية من مواد التموين التي تخضع لأحكام القرارات المذكورة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ — تضاف العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار إلى الجدول رقم ٢ المرافق للقرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٤٦ و ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ :

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٥ / ١ / ١٩٤٨ - العدد ٣٨ .

## قرار رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٤٨<sup>(١)</sup>

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ بإلغاء وزارة التموين وإضافة اختصاصاتها لوزارة التجارة والصناعة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠٩ لسنة ١٩٤٨ :

قرر :

- مادة ١ — لا يسرى الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ١٩٢ و ٣٧٢ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠٩ لسنة ١٩٤٨ على من يحكم عليه مع إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٢/١١/١٩٤٨ - العدد ١٧٩ .  
(٢) أُلغى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ .

## قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩

خاص بالفزل والمنسوجات<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

(٢) وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢

و ٧٠٠ و ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٤٨ بتحديد مواصفات رزم خيوط

الفزل المنتجة محليا المعدل بالقرار رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٤٨ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن تقرير قيود على مصانع

الفزل والمنسوجات لتنظيم صرف الإعانة .

قرر :

### الباب الأول - تنظيم إنتاج وتصريف الفزل

مادة ١ - على أصحاب مصانع غزل القطن أو الصوف أو الكتان أو غيرها من الألياف أو القائمين على إدارتها الموجودة حاليا أو التي تنشأ مستقبلا أن يسلوا لوزارة التموين « مراقبة الفزل والمنسوجات » في بحر أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار أو من تاريخ إنشاء المصنع إخطارا يشتمل على البيانات الآتية .

١ - اسم ولقب مقدم البيان وعنوانه واسم ولقب وعنوان من ينوب عنه في حالة غيابه وإذا كان مقدم البيان شركة فيذكر اسم ولقب مديرها ومن ينوب عنه عند غيابها وعنوانها .

---

(١) اللوائح المصرية في ١٩٤٩/٥/٩ - العدد ٦٨ مركز.

(٢) تنفي المادة ٣٤ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ بمنح الموظفين الموضحة وظائفهم بعد صفة مأموري الضبطية القضائية لمراقبة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإثبات الجرائم التي تقع مخالفة لأحكامها وهم :

١ - مراقب الفزل والمنسوجات - وكيله - مدير الإدارات المراقبة ووكلائهم - رؤساء أقسام المراقبة - مفتشو الفزل والمنسوجات ومساعدوهم -

## ٢ - عنوان المصنع .

٣ - عدد ماكينات النزل النهائي ومرادفها وعدد ماكينات الزوى ومرادفها .

٤ - مقدار النزل الذى ينتجه يوميا ونوعه ونعمرته .

٥ - عدد ساعات العمل فى المصنع وأيام العطلة .

وبمعى من تقديم هذا الإخطار المصانع التى سبق أن قامت بتقديمه لوزارة التموين تنفيذاً لأحكام القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ٣ - على مصانع النزل أن تخطر وزارة التموين « مراقبة النزل والمسلوجات » عن كل تغيير أو تعديل فى البيانات المنصوص عليها فى المادة السابقة فى خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل .

مادة ٣ - يثبت مصنع النزل يوميا البيانات المبينة فيما يلى فى سجل خاص حسب النموذج رقم (١) .

١ - مقادير القطن التى ترد إلى المخازن الموجودة بالمصنع أو فى دائرته .

٢ - مقادير القطن التى تنقل من المخزن إلى المصنع للتشغيل أو التى تعاد من المصنع إلى المخزن .

٣ - مقادير القطن التى تنقل من المخزن إلى خارج المصنع .

على أن يبين فى جميع الأحوال نوع القطن ورتبته .

ويقوم مقام السجل المشار إليه ما يكون لدى المصنع من دفاتر وسجلات خاصة يمكن أن تؤدى إلى إعطاء البيانات للتقدم ذكرها بعد اعتمادها من وزارة التموين .

مادة ٤ - النزل الناتج من ماكينات النزل النهائي يجب أن يوزن بعد رفعه كل دور . ويثبت مصنع النزل الوزن الصافى لسكل نوع ونعمرته على حدة فى كشوف حسب النموذج رقم «٢» .

مادة ٥ - يقصد بالوزن الصافى للنزل الإجمالى خصوماً منه الفوارغ والمواسير ويجب أن تحمل الفوارغ ياناً بوزنها يكتب باللغة العربية بكيفية ظاهرة وبجروف وأرقام لا يقل ارتفاعها عن عشرة سنتيمترات .

مادة ٦ - يجب على أصحاب مصانع النزل والمسؤولين عن إدارتها أن يسكروا السجلات الآتية .

أولاً - سجل وفقاً للنموذج رقم (٣) لبيان أنواع النزل الذى ينتجه المصنع ونعمرته وأوزانه .

ثانياً — سجل وفقاً للنموذج رقم (٤) لبيان إجمالي إنتاج الفزل .

ثالثاً — سجل وفقاً للنموذج رقم (٥) لتفصيل حركة إنتاج الفزل .

ويجب عليهم أن يثبتوا في السجلات المشار إليها في هذه المادة الناتج من الفزل في اليوم السابق . كما يجب عليهم أن يثبتوا بيان الفزل الناتج من ماكينات الزوى ووزنه في كشف إنتاج ماكينات الزوى حسب النموذج رقم (٢) .

مادة ٧ — يحظر مصنع الفزل وزارة الموين « مراقبة الفزل والمسوجات » في اليوم الخامس من كل شهر بخطاب موصى عليه عن كليات الأنطان المستخدمة وأنواعها ورتبها والناتج من ماكينات الفزل النهائي في الشهر السابق وإنتاج الرزم والسكون والخيوط المزوية من كل نوع ونمرة .

ويجب أن يشمل الإخطار على بيان كليات الفزل التي نقلت إلى مراكز التوزيع أو المبيعة مباشرة المستهلكين والسكيات التي نقلت إلى كل مصنع من المصانع التي يتبعها مصنع الفزل وحالتها وكذلك وزن عوادم أقسام الرزم والسكون والزوى . ويجوز الإخطار المذكور حسب النموذج رقم (٦) ويجب أن يكون ممتداً من صاحب المصنع أو مديره المسئول .

مادة ٧ مكرراً<sup>(١)</sup> — على مصانع الفزل أن ترسل بخطاب موصى عليه إلى مراقبة الفزل والمسوجات بوزارة التمرين في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر بياناً من صورتين يتضمن الإجمالي اليومي لإنتاج خيوط الفزل القطنية الصرفة أو الخلوطة وتوزيعها خلال الشهر السابق وذلك من واقع السجلات المنصوص عليهما في البندين (ثانياً) و (ثالثاً) من المادة ٦ .

ويجب أن يكون هذا البيان معتمداً من صاحب المصنع أو مديره المسئول .

مادة ٨ — يثبت مصنع الفزل في سجل إجمالي حركة الفزل نموذج رقم (٤) بياناً وإنتاج الرزم والسكون ووزن عوادم أقسام الرزم والسكون والزوى كما يثبت بياناً بإنتاج الرزم والسكون في الخيوط المزوية من كل نوع ونمرة في سجل تفصيل حركة إنتاج الفزل نموذج رقم (٥) .

مادة ٩ — السجلات المشار إليها في المواد السابقة يقفل حسابها في نهاية كل شهر ويجب على مصنع الفزل أن يجرده :

١ — الفزل الموجود في المصنع سواء أكان على شكل رزم أو كونه أم مواسير

٢ — الأنطان الموجودة في خرف التنظيف وفي المخازن الملحقة بالمصنع .

(١) مضافة بالقرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٤ الواقع المصرية في ١٨/٢/١٩٥٤ العدد ١٤ .



## الباب الثاني - مواصفات النزل

مادة ١٠ - يجب على أصحاب النزل أو المسؤولين عن إدارتها الذين يقومون بإنتاج خيوط النزل القطنية مراعاة أن يكون وزن رزمة النزل ٤٥٣٥٩٢ كيلو جراماً أى عشرة أرباط انجليزية باعتبار الرطوبة المادية ٨٥٪ على أن تحدد عمرة النزل على أساس أن ٨٤٠ ياردة من أى خيط مضروباً في عمره وزن ٤٥٣٥٩٢ ر. من الكيلو جرام أى رطل انجليزي واحد . ويتجاوز عن عمرة الخيط بنسبة لا تتعدى ٥٪ زيادة أو نقصا .  
ويجب أن يكون وزن رزمة النزل المبيد ١٨١٤٣٧ كيلو جراماً أى أربعة أرباط انجليزية .

مع مراعاة نسبة الرطوبة المشار إليها في الفقرة السابقة .  
ولا يجوز أن يزيد عدد البرمات في البوصة أو تنقص القوة القاطعة للنزل من النوع المشرح من الأرقام المبينة بالجدول رقم (١) المرافق لهذا القرار مع استخدام الأطوال الواردة أمام كل عمرة عند الفحص .

مادة ١١ - مع عدم الإخلال بأحكام الرسوم الصادر في ٢٢ يونية سنة ١٩٤٢ بتنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية - يجب على مصانع النزل أن تضع على كل رزمة من النزل الذي تلتجه بطاقة تشمل البيانات الواردة في البنود التالية :

- ١ - اسم المصنع أو علامته التجارية .
- ٢ - نوع النزل « ممشط - مسطح - مسطح - مسطح » .
- ٣ - عمرة النزل .
- ٤ - تاريخ التزيم .

## الباب الثالث - تحصيل الرسوم

مادة ١٢ - ١٧ - (مادة) .

## الباب الرابع - الأقطان والمواد

مادة ١٨ - يجب على أصحاب مصانع النزل أو المسؤولين عن إدارتها أن يثبتوا

---

(١) المواد من ١٢ - ١٧ ألغيت بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٣ الواقع المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٣ - العدد ٨٢ .

في سجل خاص طبقاً للنموذج رقم (٧) البيانات الآتية :

١ - كمية الأقطان التي يشتريها المصنع .

٢ - نوع القطن ورتبته .

٣ - أسعار الشراء لكل نوع وكل رتبة وتاريخ الشراء واسم البائع وتاريخ

تسليم الأقطان للمصنع .

مادة ١٩ - يجب على المذكورين بالمادة السابقة أن يخطرُوا وزارة التموين

( مراقبة الغزل والمنسوجات ) بخطاب موصى عليه في اليوم الخامس من كل شهر

باليانات الموضحة بالمادة المذكورة عن الشهر السابق .

مادة ٢٠ - يجب على أصحاب مصانع الغزل أو المنسولين عن إدارتها فصل صافي

عوادم عمليات الغزل ووضعها في مكان خاص وامساك سجل يقيده بكمياتها وما يباع

منها والأرصدة الشهرية . وعليهم إخطار الوزارة ( مراقبة الغزل والمنسوجات )

بخطاب موصى عليه في اليوم الخامس من كل شهر بالبيانات الآتية عن الشهر السابق .

١ - كمية العادم بالكيلو جرام .

٢ - السكبة المبعة منه وأسماء للتشرين وعناوينهم وممن البيع .

٣ - الرصيد للمرحل للشهر التالي .

## الباب الخامس - تنظيم وإنتاج المنسوجات

مادة ٢١ - يجب على أصحاب مصانع غزل القطن التي تتبعها مصانع نسيج

وتريكوا وغيرها أو المنسولين عن إدارتها إخطار الوزارة ( مراقبة الغزل والمنسوجات )

بخطاب موصى عليه في بحر أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآتية :

١ - عدد المصانع التابعة وصفة تبعيتها والمستندات المثبتة لذلك .

٢ - عنوان كل منها .

٣ - عدد آلات كل مصنع بالتفصيل وبيان مواصفاتها وطرازها والأصناف التي

تختص بإنتاجها من المنسوجات .

٤ - السكيات التي ينتجها كل مصنع يوميا وأصنافها .

٥ - عدد ساعات العمل في كل مصنع وأيام العطلة .

ويبقى من تقديم هذا الإخطار المصانع التي سبق أن قامت بتقديمه للوزارة تنفيذاً

للادة ٩ من القرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ٢٢ - يجب على المذكورين في المادة السابقة إخطار وزارة التموين (مراقبة النزل والمنسوجات) عن كل تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة في خلال أسبوع من تاريخ حصول التعديل .

مادة ٢٣ - يجب على أصحاب مصانع النسيج التابعة لمصانع النزل أو المشترلين من إدارتها أن يحسبوا السجلات الآتية .

أولاً - سجل وفقاً للنموذج رقم (٨) .

ثانياً - سجل وفقاً للنموذج رقم (٩) .

ثالثاً - سجل وفقاً للنموذج رقم (١٠) .

وتقوم مقام هذه السجلات ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات تؤدي إلى إعطاء البيانات المطلوبة بشرط اعتمادها مقدماً من الوزارة والتأخير عليها بما يفيد ذلك .

ويجب عليهم أن يثبتوا يومياً في السجلات المشار إليها بهذه المادة الناتج من المنسوجات في اليوم السابق .

مادة ٢٤ - يجب على أصحاب المصانع المذكورين بالمادة السابقة أو المشترلين عن إدارتها أن يرسلوا للوزارة (مراقبة النزل والمنسوجات) بخطاب موصى عليه في اليوم الخامس من كل شهر إخطاراً معتمداً منهم عن حركة إنتاج المنسوجات وتوزيعها في الشهر السابق طبقاً للنموذجين رقمي ١١ و ١٢ المراقبين لهذا القرار .  
(١) مادة ٢٥ - (ملغاة) .

الباب السادس - الاستيلاء على المنسوجات وتنظيم توزيعها

(٢) مادة ٢٦ - ٣٧ ملغاة

### الباب السابع - أحكام عامة

مادة ٣٨ - السجلات والدفاتر المنصوص عليها بالواد ٤٣ و ٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣ من هذا القرار يجب تقديمها إلى وزارة التموين (مراقبة النزل والمنسوجات) لحكم صفحاتها قبل استخدامها بدون مصاديف .

(١) المادة ٢٥ أُلغيت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الواقع المصرية في ٧/٩/١٩٤٩ - العدد ١٢١

(٢) المود من ٢٦ - ٣٧ أُلغيت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه وهو خاص بنظام توزيع الأقمشة بموجب بطاقات .

مادة ٣٩ - يلغى القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ فيما عدا المادة ٣٤ كما تلغى القرارات رقم ٤١٢ و ٦٦٥ و ٧٠٠ و ٧١٧ و ٧٤٦ و ٧٥٨ لسنة ١٩٤٨ .

مادة ٤٠ - كل مخالفة لأحكام المواد من ١ إلى ٩ والمادة ١١ ( بند ٤ ) والمواد من ١٢ إلى ٢٤ والمواد من ٢٩ إلى ٣٦ والمادة ٣٨ يعاقب عليها بالعقوبة المبينة بالمادة ٥٢ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وكل مخالفة لأحكام المواد ١٠ و ١١ ( بند ١ و ٢ و ٣ ) و ٢٥ وكذلك مخالفة المواصفات المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق لهذا القرار يعاقب عليها بغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وهصادرة الغزل أو المسوجات موضوع الجريمة .

وكل مخالفة لأحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٧ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٤١ - يمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

## قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالنزول وللنسوجات .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص باستمرار الاستيلاء على  
الآلات المستخدمة للوجودة لدى التجار والجمعيات التعاونية .  
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

### ق ر ر :

مادة ١ - على الشركات والمصانع المذكورة بالجدول رقم (١) المرفق لهذا القرار  
أن تنتج سنوياً من الخام والديبلان كييات لا تقل عن المقادير المبينة قرين كل منها  
وفقاً للمواصفات الموضحة بالجدول رقم (٢) .

مادة ٢ - يجب على المستوفين عن إدارات الشركات أو المصانع المنصوص عليها  
في المادة الأولى من هذا القرار إخطار وزارة التموين ( مراقبة النزول والنسوجات )  
في اليوم الخامس من كل شهر عن كييات الخام والديبلان التي تم إنتاجها في الشهر  
السابق وفقاً لأحكام هذا القرار .

ويكون الإخطار مشتملاً على ما يأتي :

(١) كييات كل من الخام والديبلان التي تم إعدادها للبيع خلال الشهر .  
(٢) السكيات التي تم بيعها في خلال الشهر وأسماء المشترين وهماؤينهم وأسعار  
البيع .

مادة ٣ - تلقى المواد من ٢٥ إلى ٢٧ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ كما  
ينص القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها  
بغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .

وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بالعقوبة المبينة بالمادة ٥٢ من  
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٩/٩/٧ - العدد ١٢١ .

## قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩

بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارات رقم ٦٦٧  
لسنة ١٩٤٥ و ٢١٠ و ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ و ٣١١ و ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ و ٦٨٠  
لسنة ١٩٤٨ و ٣٢ و ٨٣ و ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل ببعض  
التدابير المتعلقة بالشئون الاجتماعية .  
وبعد موافقة لجنة التموين العليا .  
وبعد الاطلاع على ما اقرتته الجمعية العمومية لقسمى الرأي والتشريع بمجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - يكلف عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لمصانع السكر  
وال تكرير المهرية ومديرها وجميع موظفيها وعمالها كل فيما يخصه بتنفيذ ما يأتي :  
أولا - إنتاج السكر الخام وإرساله لمصنع التكرير بالحواهدية .

ثانيا - شحن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقا لما  
تحدده وتبلغه إليها وزارة التموين وعليهم أن يصدرها ما يلزم من الأوامر  
والتعليمات السكّية يتم شحن جميع تلك المقررات للجهات المختصة لها في ميعاد  
لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له تلك المقررات  
ولا يجوز أن تقل السكّية المشحونة أسبوعيا عن ربع مجموع المقررات الشهرية .

---

(١) الوثائق المصرية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٦ من القرار المشار إليه يحظر على المذكورين في المادة الأولى بغير ترخيص خاص من وزارة التموين التصرف في أصناف السكر الخام والمكرر التي تنتجها الشركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيراً جبرياً أو غير الخاضعة للتسعير الجبري .

مادة ٣ - يجب على أمناء مخازن الشركة ووكلائها المسؤولين عن عملية البيع بها أن يقوموا بصرف السكر الموجود بهذه المخازن إلى التهدين وتجار التجزئة وأصحاب المصانع والمحال العامة وغيرهم تنفيذاً للأذن الصادر على تلك المخازن من سلطات التموين .

مادة ٤ - يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير ومديرها أو من يقوم مقامهم إرسال بيان إلى وزارة التموين « مراقبة الأغذية » بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالمرکز الاحصائي للسكر ويضمن هذا البيان ما يأتي :

١ - رصيد السكر الخام وكذلك رصيد السكر المكرر بمعايير الشركة ومخازنها وبمصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة في أول يناير سنة ١٩٤٩ .

٢ - ما أنتجته الشركة من السكر الخام والوارد منه على ذمة الاستهلاك كل على حدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٣ - ما أنتجته الشركة من السكر المكرر من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٤ - الكميات المنصرفة للاستهلاك الخلى بناء على أوامر وزير التموين من السكر الخام أو من السكر المكرر كل على حدة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٥ - الكميات الصادرة من السكر المكرر بناء على تراخيص وزارة المالية من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٤٩ .

٦ - رصيد السكر الخام الموجود بمعايير الشركة ومخازنها وبمصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

٧ - رصيد السكر المكرر بمصنع التكرير بالحوامدية وبمخازن الشركة كل على حدة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

٨ - الكميات التي خرجت من معاصر الشركة أو من مخازنها أو من مصنع التكرير بالحوامدية سواء من السكر الخام أو من السكر المكرر كل على حدة والتي لم تدخل في حساب الأرصدة المبينة في البندين السابقين .

مادة ٥ - (١) يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لصانع السكر ومعمل التكرير وعلى مديرها أو من يقوم مقامهم موافقة وزارة التموين (مراقبة الأغذية) حتى اليوم الخامس عشر من كل شهر ببيان موصى عليه يتضمن ما يأتي :

١ - رصيد السكر الموجود في اليوم الأول من الشهر السابق بمصنع التكرير بالحوامدية وبمخازن الشركة كل على حدة .

٢ - ما أنتجه مصنع التكرير من السكر المكرر خلال الشهر السابق .

٣ - ما صرف من السكر المكرر خلال الشهر السابق بنسأ على أوامر وزارة التموين .

٤ - رصيد السكر المكرر في أول يوم من الشهر الذي يقدم فيه البيان .

٥ - رصيد السكر الخام الموجود في اليوم الأول من كل شهر بكل مصنع من مصانع الشركة ومخازنها ومصنع التكرير بالحوامدية كل على حدة .

٦ - الكميات التي خرجت من معاصر الشركة أو من مخازنها أو من مصنع التكرير بالحوامدية سواء من السكر الخام أو من السكر المكرر كل على حدة التي لم تدخل في حساب الأرصدة المبينة بملواد ١ و ٤ و ٥ من هذه المواد . ويجب أن تكون البيانات مطابقة لما هو مدون بدفاتر الشركة ومطابقة للتحقيق من جميع الوجوه .

مادة ٦ - (٢) يجب على عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لصانع السكر والتكرير المصرية ، وعلى مديرها ، أو من يقوم مقامهم إعطاء بيان يومي لندوب

---

(١) المادة الخامسة مضافة بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٥ - الوقائع المصرية في ١٧ / ٤ / ١٩٥٥ - العدد ٢٨ .

(٢) المادة السادسة مضافة بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٤٩ الوقائع المصرية في ١٩٤٩/١٢/١ - العدد ١٥٠ .



وزارة التموين بما تم شحنه من السكر لجميع مناطق الاستهلاك ، وبأسماء المتجهدين الذين دفعوا أمان مقطوعياتهم .

كما يجب عليهم موافاة وزارة التموين ( مراقبة الأغذية ) في اليوم العاشر من كل شهر بأسماء المتجهدين المتأخرين عن أداء أمان كل مقطوعياتهم المقررة من الشهر التالي ومقدار المبالغ المتأخرة على كل منهم .

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادتين ٢ و ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥  
المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

### قرر :

مادة ١ - يقوم مقام دفتر الحصاص الواجب على أصحاب المصانع والمحال العامة  
إمساكه بمقتضى المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ماقد يكون لديهم  
من دفاتر تجارية قانونية أو سجلات أخرى منتظمة إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات  
يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة .

مادة ٢ - <sup>(١)</sup> يوقف بالنسبة لأصحاب المصانع والمحال العامة حكم المادة الخامسة  
من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوثائق المصرية في ١٩٥٠/٢/٢٠ .

(٢) ألفت المادة الخامسة بالقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ .

## قرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠

بشأن الاستيلاء على الأقطان الأشتوني والراجوراه وجيزة ٣٠

للمعالجة ( الشعر ) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جودفير/جودفير<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

الخاص بشئون التكوين .

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا .

وبعد الاطلاع على مآثراته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع

مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — ملغاة<sup>(٢)</sup> .

مادة ٢ — يحظر على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى تضريب الأقطان المستولى عليها مع اقطان أعلى رتبة سواء كانت من نفس النوع أو من نوع آخر من درجة فولى جودفير / جود .

مادة ٣ — تقوم لجنة القطن المصرية بتسليم كيات القطن المستولى عليها وتوزيعها على المصانع المحلية طبقا للاسس والقواعد التي تضعها وزارتا التكوين والتجارة وبالأسمار التي يسميها وزير التكوين .

مادة ٤ — ملغاة<sup>(٣)</sup> .

مادة ٥ — على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى اتخاذ سجل

خاص يشتمون فيه مقادير الاقطان التي قدم البيان عنها .

(١) الوثائق المصرية في ١٢/٨/١٩٥٠ - العدد ١١٥ مكرر، وانظر القرار ٤٣ لسنة ١٩٥١ .  
(٢) عدلت المادتان الأولى والرابعة بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٠ ثم ألغيتا بالقرار رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ المنشور فيها بعد ، وكانت المادة الأولى تنص على أن « يستولى على الاقطان الأشتوني والراجوراه وجيزة ٣٠ للمعالجة ( الشعر ) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جودفير/جود الموحدة والتي توجد في نجازة التجار الشركات والبنوك وأصحاب المحالج والمكابس سواء كانت بالمخازن أو بالشون أو بأى مكان آخر » .  
وكانت المادة الرابعة توجب « على الأفراد والهيئات المذكورين في المادة الأولى أن يرسلوا إلى وزارة التكوين خلال أسبوع بكتاب موسى عليه يلم وصول بيان بالاطقان الواردة اليهم من الأنواع المذكورة في المادة الأولى » .

مادة ٦ — (١) يجب على أصحاب مصانع الغزل والنسيج أن يرسلا إلى وزارة التكوين خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بيانات مما يأتي :

١ - اسم الحائز .

٢ - العنوان .

٣ - رقم القيد بالسجل التجاري .

٤ - مقدار الأقطان التي في حياتهم من رتبة الأثمنوني والراجوراه وجيزة ٣٠ المحلوجة ( الشعر ) من رتبة جودفير إلى رتبة فولى جودفير/جود والحازن والشون والحال الموجودة بها .

كما يجب عليهم أن يرسلا كل أسبوع إلى وزارة التكوين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بياننا بالأقطان الواردة إليهم خلال الأسبوع من الأنواع المذكورة ويحظر عليهم أن يتصرفوا بأي تصرف في الأقطان التي في حيازتهم من هذه الأنواع أو أن ينقلوها من مكان إلى آخر دون إذن من وزارة التكوين وذلك فيما عدا الكميات اللازمة للإنتاج العادي .

مادة ٧ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) المادة السادسة ممتدة بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥١ المنشور فيها بعده .

## قرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠

بحظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات من الواحات  
الداخلية والخارجة إلى وادى النيل<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادة الأولى بند ٢ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٧ .

وعلى القرار رقم ٦٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن تشكيل لجنة لبحث شئون التكوين  
بمحافظة الحدود .

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا .

وبعد الاطلاع على ما أراءته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع  
بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر بدون ترخيص من محافظ الصحراء الغربية أو من يليه عنه  
نقل الحبوب والحيوانات والمنتجات المبينة في الجدول المرافق لهذا القرار من  
الواحات الداخلية والخارجة إلى وادى النيل ويسلثنى من ذلك ماأتى :

(أ) ما يحمله المسافرون لمؤوتهم الشخصية .

(ب) ما يرسل على ذمة إحدى مصالح الحكومة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن  
سته أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة  
وخسين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٤٧ للشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٢١/١٩٥٠ - العدد ١٢٠ .

## جدول مرافق للقرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٠

يحظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان والمنتجات

من الواحات الداخلة والخارجة إلى وادي النيل

تقاوى البرسيم

الحبوب وتشمل : القمح والشعير والأذرة بنوعيهما ومنتجاتها .

البقول وتشمل : الفول والعدس والحبطة والفاصوليا الناشئة واللوبيا الناشئة .

الطيور ومنتجاتها .

المواشى من الأبقار والأغنام وللاهمز ومنتجاتها .

الخيول - الحمير .

## قرار رقم ٥ لسنة ١٩٥١

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستيلاء على  
الأقطان الأثوني والزجوراء وجيزة ٣٠ المحلوجة (الشعر) من رتبة جودفير  
إلى رتبة فول جودفير / جود<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على للمادتين ١ ، ٥٦ للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ٢٨٤ لسنة ٩٥٠ بشأن الاستيلاء على الأقطان الأثوني  
والزجوراء وجيزة ٣٠ المحلوجة (الشعر) من رتبة جودفير إلى رتبة فول جودفير /  
جود للمعدل بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ما أرتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأي والتشريع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يقصر الاستيلاء بالنسبة للأقطان للنصوص عليها في المادة الأولى  
من القرار للشار إليه على الأقطان التي وردت عنها البيانات للنصوص عنها في المادة  
الرابعة من القرار المذكور .

مادة ٢ — تعدل المادة ٦ من القرار للشار إليه على الوجه الآتي : <sup>(٢)</sup>

مادة ٣ — تلتى المادتان ١ و ٤ من القرار للشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوثائق المصرية في ١/٢/١٩٥١ — المجلد ١ مكرر (ب) .

(٢) أنظر المادة ٦ المعلقة بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .

## قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١

في شأن الأقطان المستولى عليها بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠<sup>(٣)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المواد ١ و ٤٣ إلى ٤٩ و ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالنزول والمنسوجات .

وعلى القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ بشأن الاستيلاء على الأقطان الأصفرى والزاجوراء وحيطة ٣٠ المحاذية ( الشجر ) من رتبة جودفير إلى رتبة جودفير/جود المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥١ .  
وبعد موافقة لجنة التكوين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأته الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يجب على الأفراد والمهنيين الحائزين لسكيات القطن التى تم الاستيلاء عليها بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه أن يقوموا بتسليمها إلى لجنة القطن المصرية فى المواعيد التى تعينها .

وعليهم اتخاذ سجل خاص يثبتون فيه مقدار ما يسلمونه من هذه الأقطان والباقي منها مع بيان وزن القطن ونوعه ورتبته وعدد بالاته وأرقام لوطاته .

كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى وزارة التكوين ( مراقبة القطن والمنسوجات ) بالبريد الموصى عليه مع علم الوصول خلال الأسبوع الأول من كل شهر لإخطارها يتضمن البيانات المنصوص عليها بالفقرة السابقة وذلك عن الشهر السابق .

مادة ٢ — يجب على أصحاب مصانع غزل القطن أو المسئولين عن إدارتها أن يرسلوا بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول إلى وزارة التكوين ( مراقبة

(٣) الوثائق المصرية فى ١٩/٢/١٩٥١ - العدد ٨٦ .



المنزل والمنسوجات) خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار يانا بما يأتي :

(١) مقدار الأقطان المملوكة المصنع وكذلك التعاقد على شرائها وقت العمل بهذا القرار سواء كانت معدة للتشغيل أو للاستثمار أو للتجار أو لأي غرض آخر .

(٢) المخازن والمحال الموجودة بها .

(٣) وزن هذه الأقطان وأنواعها ورتبها وأرقام لوطاتها .

مادة ٣ — يجب على المذكورين في المادة السابقة إصدار سجل خاص بكميات الأقطان التي تسلمها الحكومة إليهم يشتمل فيه على النحو المبين بالنموذج المرافق البيانات الآتية :

(١) كميات الأقطان التي يتسلمونها من لجنة القطن المصرية وأنواعها ورتبها وأوزانها .

(٢) تاريخ تسليم هذه الأقطان وأرقام لوطاتها .

(٣) كميات الأقطان المنقولة إلى عنابر الخلط أو التفتيح للتشغيل والصبغة والسكيات المعتادة .

(٤) المخازن والمحال الموجودة بها الأقطان ووزن ما بكل منها .

مادة ٤ — يجب على أصحاب مصانع غزل القطن أو المستوليين عن إدارتها الذين تسلموا أقطانا من لجنة القطن المصرية أن يقوموا بمجرد ما في نهاية كل شهر بحضور مندوب من وزارة التمرين ويجب عليهم أن يرسلوا إخطاراً خلال الأسبوع الأول من كل شهر إلى وزارة التمرين (مرافقة المنزل والمنسوجات) بكتاب موصى عليه مصحوب بعم وصول بكميات الأقطان التي تسلموها وما استعمل أو استهلك خلال الشهر السابق وما بقي في آخره ووزن كل ونوعه ورقه .

مادة ٥ — يحظر على المذكورين في المادة السابقة ما يأتي :

أولاً : حفظ الأقطان المسلمة إليهم من لجنة القطن المصرية في غير المخازن والمحال التي أخطر عنها طبقاً للمادة الثانية .

ثانياً : نقل أية كمية من هذه الأقطان لغرض التشغيل إلا بترخيص من مندوب وزارة التمرين بالمصنع أو فتح بالاتها إلا بمضوره .

ثالثاً : التصرف في الأقطان المذكورة بأي تصرف بخير ترخيص من وزارة التمرين فيما عدا إنتاج خيوط المنزل القطنية .

ويجب عليهم في حالة بيعهم أقطاناً لم يحصلوا عليها من لجنة القطن المصرية أن يرسلوا لوزارة التكوين ( مراقبة الغزل والمنسوجات ) بكتاب موسى عليه مصحوب بـعلم وصول خلال أسبوع من تاريخ البيع بياناً بما يأتي :

( أ ) اسم المشتري .

( ب ) اسم السمسار وعنوانه .

( ح ) كمية الأقطان المبعة وأنواعها ورتبتها وأوزانها وأرقام لوطاتها .

رابعا : استخدام خامات غير القطن في إنتاج الغزل بغير ترخيص من وزارة التكوين ويوضح بطلب الترخيص البيانات الآتية :

( ١ ) نوع الخامة .

( ٢ ) السكيات المطلوب تشغيلها .

( ٣ ) عدداً كليات الغزل النهائي وعدد المرادن التي تخصص لهذا الغرض .

( ٤ ) تاريخ البدء في التشغيل والمدة التي يستغرقها .

مادة ٦ — يجب تقديم السجلات المنصوص عليها في هذا القرار إلى وزارة التكوين ( مراقبة الغزل والمنسوجات ) لحتمها وتتمير منحاتها قبل استعمالها على أن تدون فيها البيانات أولاً بأول مع قفل حساباتها في نهاية كل شهر وإثبات الأرصدة الشهرية .  
مادة ٧ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٨ — يقوم موظفو مراقبة الغزل والمنسوجات المندوبون بالمصانع بإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القرار .

مادة ٩ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ .

بإحصاء اللحوم (١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المادة ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التموين .

وبعد موافقة وزير التجارة والصناعة .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما رآته اللجنة العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يجب على تجار الجملة للماهية واللحوم والتصايد وزن لحوم  
الحيوانات التى يذبحونها بمجازر القاهرة والاسكندرية وألثى يشقرونها منها على موازين  
وزارة التجارة والصناعة داخل تلك المجازر والحصول على شهادة بوزنها موضحاً بها  
اليانات الآتية :

١ - اسم البائع .

٢ - اسم المشتري .

٣ - نوع اللحم .

٤ - عدد الدبائح .

٥ - الوزن .

مادة ٢ — يحظر على المذكورين فى المادة السابقة إخراج لحوم الحيوانات من  
المجازر التى ذبحت فيها إلا بعد تسليم شهادات الوزن المشار إليها إلى مندوب معينه  
لهذا الغرض مراقبة التمون المختصة .  
ويجب على هذا المندوب أن يتحقق من مطابقة اليانات المدونة بشهادات الوزن الحقيقية .

(١) الوثائق المصرية فى ١٧/٣/١٩٥١ - العدد ٢٤ .

مادة ٣ — يجب على رؤساء مكاتب الوزن بمجازر القاهرة والاسكندرية أن يرسلوا إلى مديري هذه المجازر ووزارة التموين ( إدارة اللحوم ) يوم الاثنين من كل أسبوع كشفا من واقع شهادات الوزن موضعا به البيانات الآتية :

١ - أسماء تجار الجملة والقصايين الذين ذبحوا حيوانات خلال الأسبوع السابق ونوع ما ذبحه كل منهم على حدة .

٢ - أسماء القصايين الذين اشتروا الدبائح السابقة ونوع ما اشتراه كل منهم على حدة وعدده ووزنه .

مادة ٤ — يجب على أصحاب ومديري محال الجزارة في المملكة المصرية إخطار وزارة التموين ( إدارة اللحوم ) خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالبيانات الآتية :

١ - اسم صاحب المحل وعنوانه والجهة والقسم والمركز والمديرية والمحافظة التابع لها .

٢ - رقم وتاريخ رخصة المحل أو تاريخ تقديم الطلب الخاص بها .

مادة ٥ - يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ١ و ٢ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز تسعة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب على مخالفة المادة ٤ بالغرامة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢

في شأن إنشاء التدابير التمويلية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي<sup>(١)</sup>

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانونين رقمي ١٣٨ و ١٣٩ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتقرير بعض القيود على صناعة الخلاوى المعروفة باسم الفندان والبروبس المعدل بالقوانين رقم ٣١٨ لسنة ١٩٤٦ .

ورقم ١٥٦ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالسكر المستورد من الخارج .

وعلى القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ بالحصول على ترخيص بفتح مصانع جديدة تستخدم السكر .

وعلى القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بإلزام المصانع التي تستخدم السكر باتخاذ سجلات والإخطار عن بيانات المعدل بالقرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥١ .

وعلى القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ بشأن صرف مفردات السكر للمصانع والمحال العامة . وبعد مراقبة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — منحصر السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر هو السكر المصري للأغراض الآتية :

( أ ) للاستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

( ب ) الكميات التي ترخص الوزارة في طرحها في السوق الحرة .

مادة ٢ — تلتى القرارات رقم ٤٦٨ سنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في - العدد .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ الوقائع المصرية في ٧/٤/١٩٥٥ - العدد ٢٨.

## قرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢

بشأن حظر إستخراج السميد (١)

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المادتين ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص به  
بشئون التموين المعدل بالقانونين رقمي ١٣٨ و ١٣٩ لسنة ١٩٥١ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على إرتكاه مجلس الدولة .

قرر :

مادة (١) - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين . على أصحاب المطاحن ..  
ومحال بيع الدقيق والخباز العربية والأجنبية والمحال الدامة ومصانع السكرونة والخبز  
أو المسئولين عن إدارتها أن يستخرجوا أو يستخدموا في صناعتهم أو يحوزوا بأي صلة  
كانت أو يبيعوا أو يعرضوا للبيع المادة المعروفة باسم ( السميد ) .

مادة ٢ (٣) - ملغاة . وهي خاصة باستخدام أو حيازة السميد المستورد من الخارج  
مادة ٣ - يحظر بيع السميد بالجملة في المحال المرخص لها ببيعه بالتجزئة أو بعبئه  
بالتجزئة في محال الجملة ويعتبر بيعا بالجملة كل كمية مقدارها ٤٩ أقة فأكثر .

(٤) مادة ٤ - يجب على الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية وأصحاب محال  
بيع السميد بالجملة أن يحسبوا سجلا خاصا لإثبات مقادير السميد التي تكون في

---

(١) القوائم المصرية في ١٩/١١/١٩٥٢ - العدد ١٤٩ .

(٢) المادة الأولى ممتلئة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ - القوائم المصرية في ١٦/٣/١٩٥٣ -

العدد ٢٣ -

(٣) المادة الثانية ملغاة بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

(٤) المادة الرابعة ممتلئة بالقرار رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٣ - القوائم المصرية في ٢٩/٤/١٩٦٣ -

العدد ٣٣ ملحق -

حيالهم وقت العمل بهذا القرار ، وما يرد إليهم بعد ذلك . وما يبعونه يوماً  
بـيوم .

مادة ٥ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة  
أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ويعاقب على كل  
مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بـتاريخ  
١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

---

## قرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣

في شأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات النقل الخاصة بمواد التموين<sup>(١)</sup>

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المادتين ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ وبالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — يجب على الهيئات والأشخاص المكلفين بحسب دفاتر أو سجلات .  
مابقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه والقرارات المنفذة له أن يحتفظوا بها في مقر العمل الذي اقتضى مسكها .

مادة ٣ — يجب على الشخص المباشر فعلاً لعمل نقل مواد التموين الخاصة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر أن يحتفظ بالمستندات الخاصة بهذه المواد كالفواتير والأذون وغيرها وأن يقدمها عند الطلب لرجال الضبط القضائي والموظفين المنتصين بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون .

مادة ٣<sup>(٢)</sup> مكرراً — على الهيئات والأشخاص المذكورين في المادتين السابقتين .  
أن يحتفظوا بالدفاتر والسجلات المشار إليها في المادة ١ مدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيدها .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ / ١ / ١٩٥٣ - العدد ٩ .

(٢) المادة الثانية مكرراً مضافة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ٣ / ٧ / ١٩٥٧ - العدد ٢٠ مكرراً غير اعتيادي -



كما يجب عليهم أن يحتفظوا بالسندات النصوص عليها في المادة ٢ مدة سنتين من تاريخ آخر مراجعة لها .

مادة ٣ (١) — يعاقب كل من يخالف حكم المادة الأولى بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ٢ و ٣ مكرراً بغرامة من مائة جنية إلى مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة معقولة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

## قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٣

بالتنظيم الرقابة على مصانع الملابس الداخلية شغل السنارة  
(التركيب) والجوارب<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادتين ٣٦ و ٥٢ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥١ والرسوم بقانون رقم  
٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالقرنل والمسوجات .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

تقرر :

مادة ١ — على المسؤولين عن إدارة المصانع التي تنتج الملابس الداخلية شغل  
السنارة (التركيب) والجوارب أن يبلغوا بكتاب موصل عليه خلال أسبوع من تاريخ  
المعمل بهذا القرار مراقبة القرنل والمسوجات بوزارة التموين البيانات الآتية :

(١) اسم ولقب صاحب المصنع ومديره المسؤول ومن ينوب عنه عند غيابه  
ومحال إقامتهم :

- (٢) عنوان المصنع ومكتب الإدارة .
- (٣) عدد الماكينات التي بالمصنع ونوع كل منها ومواصفاتها .
- (٤) عدد ساعات العمل والأيام العطلة .
- (٥) أصناف الملابس المجهزة من القشة شغل السنارة ( التركيب ) والجوارب التي  
اعتاد المصنع إنتاجها ومواصفاتها ومعدل الإنتاج الشهري من كل منها بالعدد والوزن  
مع بيان الاسم التجاري لسكل صنف وعلامة الصنع التجارية .

---

(١) الوثائق المصرية في ٣٠/٣/١٩٥٣ العدد ٢٧

(٦) سعر بيع « الستة » من كل صنف .

وعليهم كذلك الإبلاغ عن أى تعديل في البيانات السابقة خلال أسبوع من تاريخ حدوثه ولا يلقى من تقديم هذه البيانات سبق تقديمها وفقاً لأحكام القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٣ — على المسئولين عن إدارة المصانع المنصوص عليها في المادة السابقة مسلك السجلات الآتية :

(١) سجل تقييد به فور وصول كميات الفزل التي ترد للتشغيل من كل نوع ونوعه على حدة ، وبيان المصنع الذى أنتج الفزل وتاريخ وروده وسعره والكميات التي سحبت منه للتشغيل ، ومقدار الباقي منه في نهاية كل شهر .

(٢) سجل لإثبات مقدار الناتج يومياً من كل صنف من أصناف الملابس المشار إليها والجوارب ووزنه ، والباقي منه في نهاية كل شهر .

(٣) سجل لبيان مقدار البيع يومياً من كل صنف وسعر البيع واسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة وتاريخ الشراء .

ويقوم مقام هذه السجلات ما قد يكون لدى المصنع من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن هذه البيانات ، وفي جميع الأحوال يجب تقديم هذه السجلات أو الدفاتر إلى مراقبة الفزل والمنسوجات بوزارة التكوين لحتم وترقيم صفحاتها واعتادها قبل إثبات البيانات بها .

ويجب أن تغفل الحسابات في نهاية كل شهر .

مادة ٣ — على المسئولين عن إدارة المصانع المشار إليها إبلاغ مراقبة الفزل والمنسوجات بوزارة التكوين في موعد لا يتجاوز اليوم العاشر من كل شهر بكتب موصى عليه يشتمل على البيانات الآتية عن الشهر السابق .

١ — كميات الفزل التي وردت للتشغيل من كل نوع ونوعه مع بيان المصنع الذى أنتجها وتاريخ ورودها وما استخدم منها خلال الشهر والباقي على آخره .

٢ - وزن وعدد « الدنت » التي تم إنتاجها ومجموع ما تم توزيعه منها خلال الشهر والباقي في آخره .

٣ - بيان بمقدار كل صنف من الأصناف المدرجة في جداول الأسعار في أول الشهر والنتائج والمبيعات خلاله والباقي في آخره .

ويجب أن يبين قرين السكيات المباعة رقم الفاتورة وتاريخها وسعر البيع واسم المشتري وعنوانه ومقدار الخصم التشجيعى الذى منح له ونسبته إلى أسعار البيع .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤

في شأن المنع من الاتجار

في بعض السلع واستخدامها في الصناعة<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة ٤.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح.

وعلى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة ٤.

وعلى القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار يوميا عن حركة الحبوب والذيق.

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — كل من ارتكب جريمة خاصة بإحدى السلع الواردة في الجدول رقم ١ المرافق لهذا القرار ومعاقبا عليها بمقتضى نص من النصوص الواردة في الجدول رقم ٢ يمنع لمدة سنة من الاتجار في هذه السلعة أو استخدامها في صناعتها.

فإذا كانت الجريمة خاصة بالسكر أو بالزيت تناول المنع السلعتين معا.

مادة ٢ — كل من يخالف الحظر الوارد في المادة السابقة ، يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٤٥ ، كاتى المادة ٣ من القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ للشار إليه .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوثائق المصرية في ١٠/٥/١٩٥٤ — العدد ٣٧ .

## جدول السلع الخاضعة للقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤

رقم (١) المعدل بالقرار ٦٤ سنة ١٩٦٦<sup>(١)</sup>

- |   |                                |
|---|--------------------------------|
| (١٤) الأخشاب بأنواعها .                   | (١) السكر .                    |
| (١٥) الكرتون المستورد بأنواعه .           | (٢) الأرز .                    |
| (١٦) ورق الطباعة والكتابة المستورد .      | (٣) الشاي .                    |
| (١٧) ورق السكرات والمستورد .              | (٤) البن .                     |
| (١٨) الصفيح المستورد .                    | (٥) القمح .                    |
| (١٩) الورق المستورد .                     | (٦) بذرة القطن .               |
| (٢٠) الصاج المستورد والمحل                | (٧) زيت بذرة القطن .           |
| (٢١) اللحوم المجمدة .                     | (٨) جميع أنواع الحبوب والخبز . |
| (٢٢) البطاريات الجافة المحلية المستوردة . | (٩) المواد البترولية .         |
| (٢٣) قطع غيار الآلات الزراعية .           | (١٠) القصدير .                 |
| (٢٤) قطع غيار السيارات                    | (١١) الأصمحت .                 |
| (٢٥) المصلى الصناعي .                     | (١٢) الكسب وجاف الحيوان .      |
| (٢٦) الخضار والفواكه .                    | (١٣) السكرونة .                |
| (٢٧) اللحوم <sup>(٢)</sup>                |                                |

## جدول رقم (٢)

مرافق للقرار رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٤

(معدل بالقرار ٩٩ لسنة ١٩٥٤<sup>(٣)</sup>)

- ١ - المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- ٢ - البند ١ من المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
- ٣ - المادة ٥ من القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن الرصيد الاحتياطي في الحبوب .
- ٤ - المادة ٥ من القرار ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد وتسليم مواد التزويد والاعلان من تاريخ وصولها<sup>(٤)</sup>

٥ - المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) معدل بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ الوفاة المصرية في ١٩٦٦/٦/١١ - العدد ٤٧٠ .
  - (٢) مضاف بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ الوفاة المصرية في ١٩٦٦/٢/١٧ - العدد ١٣٠ .
  - (٣) القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ نشر بالوقائع المصرية في ١٩٥٤/٨/٢٦ - العدد ٦٨ .
  - (٤) مضاف بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ الوفاة المصرية في ١٩٥٣/١/١١ - العدد ٥٠ .
  - (٥) مضاف بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ للشار إليها .

## قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤

في شأن تحديد سن محلول البقر من الذكور<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون الثورين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل القرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٤٥ ؛  
وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

### قصر :

مادة ١ - في تطبيق أحكام المادة ٢٠ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
للشوا إلى يعتبر محل البقر من الذكور قد بلغ سن الستين إذا كان قد بدل بشايم  
البلية ( الفاطميين الأماميين ) ثانيا مستديعة أو بلغ وزنه ٢٦٠ كيلو جراما فأثما -  
ولا يؤخذ بالعيار الأخير إلا في السلخانات التي توجد بها موازين .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوثائق المصرية في ١٩/٧/١٩٥٤ - العدد ٥٧ ملحق .

## قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦

بمعرض قيود على استخدام القدرة البيضاء المحلية في الأمراض الصناعية<sup>(١)</sup>  
وزير التكوين (بالتبابة) .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين  
والقوانين المعدلة له .

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — (٢) يحظر على أصحاب المصانع والمشتولين عن إدارتهما الذين  
يستخدمون في صناعاتهم القدرة بجميع أنواعها شامية أو رقيقة بيضاء أو صفراء محلية  
أو مستوردة أن يحوزوا هذه القدرة أو يستخدمونها في تلك الصناعة بغير ترخيص  
من وزارة التكوين .

مادة ٢ — يجب على المذكورين في المادة السابقة أن يحسبوا سجلاً مطابقاً  
للمنودج المرافق لهذا القرار يشتمون فيه أولاً بأول البيانات الآتية :

(١) مقادير القدرة التي تكون في حيازتهم في تاريخ العمل بهذا القرار وما  
يرد إليهم منها بعد ذلك .

(ب) مقادير القدرة التي استخدمت في الصناعة والباقي منها في نهاية كل شهر .  
مادة ٣ — ويجب عليهم أيضاً إخطار الوزارة بكتاب موصى عليه خلال أسبوع  
من تاريخ العمل بهذا القرار ببيان عن كميات القدرة التي تكون في حيازتهم وقت  
العمل به . كما يجب عليهم أن يرسلوا إلى الوزارة في الأسبوع الأول من كل شهر كتاباً

(١) اللوائح المصرية في ١٩٥٦/٨/٣ - العدد ١٣ .

(٢) المادة الأولى ممتدة بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ - اللوائح المصرية في  
١٩٦٠/٤ - العدد ٣٠ ملحق .



بالبريد الموصى عليه يتضمن البيانات المذكورة في المادة الثانية من الشهر السابق .  
 مادة ٤ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة الأولى بالعقوبات الواردة في  
 المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .  
 وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمحبس مدة لا تزيد على  
 ثلاثة أشهر وبضرامة لا تجاوز خمسين جنهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
 مادة ٥ — جعل هذا القرار مبدئاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## نمودج

ملحق بالقرار رقم (١٣) لسنة ١٩٥٦

سجل حركة التردد البيضاء المحلية المستخدمة في الأغراض الصناعية

كيفية التدرج بالاربع			اليان	التاريخ
الرميد	المستخدم	الوارد	(٣)	(١)

(١) التاريخ الخامس بجميع العمليات المتعلقة بالفترة البيضاء المحلية .

(٢) يذكر في خانة ١٤ ان مقادير التكاليف تكون في حياز المؤسسة في تاريخ العمل بهذا القرار.

## قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم تداول السمك البكلاء<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين.  
والقوانين المعدلة له ؛

وبعد موافقة لجنة التكوين العليا ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

(٢) مادة ١ — ملغاة

مادة ٢ — على المستوردين ألا يبيعوا لتجار الجملة أقل من مائة صندوق في كل  
صفقة .

مادة ٣ — على الأشخاص المذكورين في المادتين مسك سجل خاص يثبتون  
فيه أولا بأول ما لديهم من أنواع السمك وأصنافه وجهة وتاريخ ورودها ومكان  
وجودها ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وأسماء المشترين ومقدار البيع لكل منهم .

(٣) مادة ٤ — على تاجر التجزئة ألا يتجر في أكثر من نوع من أنواع  
السمك البكلاء على ألا يكون أحدهما من نوع « الزغاليل »

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبوها بالعقوبات  
النصوص عنها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .  
مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوثائق المصرية في ١٩٥٦/٥/١ — العدد ٣٥ مكرر (١)

(٢) المادة الأولى ملغاة بالقرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٧ الوثائق المصرية في ١٩٥٧/٤/٢٩ العدد ٣٥ مكرر .

(٣) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ٧٢ لسنة الوثائق المصرية في ١٩٥٧/٤/٢٩ العدد ٣٥ مكرر .

## قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦

بشأن تخزين بعض المواد (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة (١) (٢) — على المستوردين وتجار الجملة وأصحاب المصانع والمستهلكين عن إدارتها والمقاولين الذين يتجرون أو يلتجئون أو يستخدمون بصفة أساسية في صناعاتهم كل أو بعض الأصناف المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار وعلى مديري الفروع التابعة لهم والمعدة للبيع بالتجزئة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين التابعين لها في موعد لا يتجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر بياناً موضعاً به ما يأتي :

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجاري .

(٢) مقادير الأرصدة التي يملكونها من كل صنف في أول الشهر ولو كانت مودعة عند آخرين وأماكن وجودها .

(١) الواقع المصرية في ١٦/٦/١٩٥٦ — العدد ٤٧ مكرر .

(٢) المادة الأولى عدلت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ الواقع المصرية في ٢٩/٥/١٩٥٧ العدد ٤٢ مكرراً ثم عدلت بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٨ الواقع المصرية في ١٧/٣/١٩٥٨ — العدد ٢٣ مكرر غير اعتيادي .

٣ - الكميات الواردة من كل صنف والمبيعة المستخدمة في خلال الشهر والكميات الباقية في نهايته.

٤ - الكميات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر ووجهة الاستيراد وبالنسبة لبلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشاطئ وأبو زينة وسيناء يكون إرسال البيان السالف الذكر في موعد لا يتجاوز اليوم العشرين من كل شهر .

ويجب أن تعين أنواع كل صنف في البيان كل على حدة متى كان الصنف مختلف الأنواع وحسب الوحدة المبينة في الجدول المرافق .

وإذا كان الحل الرئيسى وفروعه في بلد واحد اكتفى ببيان واحد عنها - أما الفروع الموجودة في بلاد أخرى فيقدم كل منها بيان مستقل ولا يرسل البيان المتقدم عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافذا ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراده بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله .

مادة ٣ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة مسك سجل خاص يشتمل فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من الأصناف والأنواع المبينة في الجدول المرافق وما يرد أو ينتج منها وتاريخ ورودها ومكان وجودها ومقدار ما يبيعونه أو يستخدمونه منها وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء المشتريين من غير المستهلكين ومقدار البيع لسكل منهم .

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منظملة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ (١) - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيه .

مادة ٤ - يلغى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه والقرارات المعدلة له .

مادة ٥ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) عدلت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ - لوائح المصرية في ٢٨/٨/٥٦ - العدد ٦٩ مكرراً . وكانت نقضى بأن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ثم عدلت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ - لوائح المصرية في ٢٩/٥/٥٧ - العدد ٤٢ إلى النص الحالي وهو النص الأصلي .

## الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦

الفول - العدس - الشعير - السمسم بالأردب - البطاطس بالتقطار - الأرز  
الشعير بالضرية - الأرز الأبيض بأنواعه المختلفة بالطن المتري - القمح المستورد  
بأنواعه بالطن - الأسمت السرح الشك المستعمل في أعمال المباني والخزانات بجميع  
أنواعها بالطن - الحديد المبروم بالطن المتري - الحشب البياض والفليزى والسويدى  
المستخدم في أعمال المباني بالتر المسكب - كسب بذرة القطن غير المقشورة  
بالطن - قشوى بذرة البرسيم بالأردب - القصدير (النقى) بالطن - أجولة الخيش  
٢ ١/٤ لبرة و ٣ لبرة و ٣ ١/٤ لبرة و ٥ لبرة - قماش الهيشيان ٧ ١/٢ و ٨ و ١٠ أوتر -  
كسر الأرز ورجيع الكون .

— الشاى والبن بالطن - بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية فى ١٠/٧/١٩٥٦ -  
العدد ٥٥ مكررا (١) .

— الأمتدة بكافة أنواعها المختلفة بالطن والأدوية الجاهزة (١) والمواد الكيميائية  
والانزيمية بالوحدة - بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية فى  
٢٨/٨/١٩٥٦ - العدد ٦٩ مكررا .

— الصودا السكاوية وغاز الأمونياك بالطن المتري وورق الجرائد والمجلات بالطن  
المتري (٢) وورق الكتابة والطباعة وشمل ورق الطباعة نمرة ٢ وورق السجلات  
(ريجسترس) ، وورق الكرومو ، وورق الكوريشيه ، وورق الاعلانات الملون ،  
وورق مانيتلا ، وورق بريستول بالطن المتري بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٦  
الوقائع المصرية فى ٣٠/٩/١٩٥٦ - العدد ٧٦ .

— القطن الطبي بالكيلوز (٣) والأسمت الأبيض المستورد بالطن - بالقرار رقم  
٢٣٧ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية فى ٢/١٢/١٩٥٦ - العدد ٩٦ مكررا (د) .  
— ورق الصحف والمجلات بالنسبة للمستوردين وتجار الجملة فقط - بالقرار رقم  
٣٢ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية فى ١٧/٣/١٩٥٨ - العدد ٢٣ مكررا .

(١) حذفت الأدوية الجاهزة بالقرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية فى ٩/١٢/١٩٥٦ -  
العدد ٩٨ مكررا (ب) .  
(٢) انظر القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ الخامس بورق الصحف والمجلات المشار إليه عليه .  
(٣) حذفت القطن الطبي بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية فى ٣٠/٣/١٩٥٧ -  
العدد ٢٦ مكررا (ب) .

- التراجع المسطح السعر بكافة أنواعه ومقاساته — بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٨  
الوقائع المصرية في ١٢/٢٩/١٩٥٨ — العدد ١٠٢ .
- إطارات السيارات الجديدة الداخلية والخارجية ومواسير الحديد المجلفنة والوداء .  
ولوازمها — بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٥/٢٦ — العدد ٤١ .
- المواسير بكافة أنواعها ومقاساتها (١) بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية  
في ١٩٦٠/٦/٢٠ — العدد ٤٧ .
- البصل والثوم بالقرار رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٠ — الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١٠/٢٧ —  
العدد ٨٤ .
- البانيوهات بكافة أنواعها ومقاساتها بالقرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٠ — الوقائع المصرية  
في ١٩٦٠/١٢/١٤ — العدد ٩٧ مكرر .
- الفول السوداني بجميع أنواعه بالقرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ — الوقائع المصرية في  
١٩٦١/١/٥ — العدد ٢ .
- إطارات الجارات بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ — الوقائع المصرية في ٢ مايو  
سنة ١٩٦٣ — العدد ٣٤ ملحق .

---

(١) حذفت المواسير بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ — الوقائع المصرية في ١٣ يناير سنة ١٩٦١ — العدد ٤ :

## قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم إنتاج وتوزيع السكر البودرة وسكر النبات (١)

### وزير التموين

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض أحكام خاصة بالسكر والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن سكر البودرة والسكر النبات .

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي المعدل بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الإطلاع على ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - يحظر على شركة النفط المصرية إنتاج أية كمية من السكر البودرة أو البودرة الجلاس بغير ترخيص مكتوب من وزير التموين - كما يحظر إنتاج كميات من سكر النبات تزيد على عشرة أطنان شهريا

مادة ٢ - تتولى الشركة المذكورة توزيع السكر البودرة والبودرة الجلاس على المستهلكين والتجار

مادة ٣ - على الشركة المذكورة ومخازنها ومختلف الجهات مسك سجل خاص بكميات السكر للشار إليه في المادة السابقة تدون فيه البيانات الآتية :

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٠/٩/١٩٥٦ - العدد ٧٩ .

(١) الكميات الموجودة من هذين الصنفين في المخازن وقت العمل بهذا القرار ما ينتج منها مستقبلا .

(ب) تكاليف إنتاج كل صنف .

(ج) مقدار ما يباع من هذين الصنفين سواء من الشركة أو من أحد مخازنها واسم المشتري والكمية المبيعة وتاريخ بيعها والكميات المتبقية .

مادة ٤ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام للسادة الأولى بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



## قرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦

بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية  
ومسك سجل خاص بها (١)

### وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بهئون التموين -  
وعلى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ بإلغاء القيود المفروضة على تداول البترول  
الأيض ( الكيروسين ) وإطلاق حريته .

وعلى القرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٥ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت  
للمعدنية ومسك سجل خاص بها .

وبعد موافقة لجنة التموين العليا .

وبعد الاطلاع على ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - يقصد بالمواد البترولية في تطبيق أحكام هذا القرار - البنزين  
والكيروسين والسولار والديزل والمازوت والبوتاجاز .

مادة ٢ - (٢) على المسئولين عن إدارة الشركات التي تتولى إنتاج المواد  
البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها - أن يرسلوا بيانات بكتاب موصى  
عليه في ميعاد لا يتجاوز اليوم الأخير من كل شهر إلى كل من (إدارة المواد البترولية  
بوزارة التموين ) و ( مصلحة الوقود بوزارة الصناعة ) مشتملا على :

(١) مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية الموجودة في حيازة الشركة في اليوم  
الأول من الشهر السابق .

(١) الوثائق المصرية في ٢٩/١٠/١٩٥٦ - العدد ٨٧ مكرر .

(٢) المادة الثانية معدلة بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ - الوثائق المصرية في ١١/٦/١٩٦٢

- العدد ٤٥ .

(ب) المقادير المتبعة عملياً والمستوردة من هذه المواد خلال الشهر السابق ،  
(ج) للقادير التي تم صرفها خلال الشهر السابق إلى الفروع والوكلاء  
والمتمهدين والمستهلكين على أن يبين في الكتاب المرسل إلى مصلحة الوقود  
ما صرف لكل منهم على حدة .

وعلينهم كذلك أن يرسلوا بياناً بمقادير المواد البترولية التي ترد لحسابهم إلى  
الوفاء للصرية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الانتهاء من تقريرها مع ذكر  
البيان الذي فرغت فيه .

مادة ٣٣ (١) - على مديري مستودعات الشركات المنصوص عليها في المادة السابقة أن  
يسكوا سجلاً مطابقاً للنموذج رقم ٢٥ بترول المرافق لهذا القرار يثبتون فيه يوماً  
يوم حركة مبيعات الكيروسين وحركة السكوبونات على النحو الموضح بالنموذج  
للكور ، ويجب أن تكون البيانات الثابتة في هذا السجل مطابقة للحقيقة .

وعلى وكلاء الشركات المذكورة ومديري فروعها ومتهمدي التوزيع أن يسكوا  
سجلين مطابقين للنموذجين رقمي ٢١ ، ٢٢ بترول المراقبين لهذا القرار (٢) يثبتون  
فيهما يوماً بيوم مقادير المواد البترولية والزيوت المعدنية التي ترد إليهم أو إلى متهمدي  
المهد التابعين لهم من الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها والمقادير المتبقية وذلك على  
النحو الموضح بالنموذجين المذكورين . أما وكلاء الشركات المذكورة ومديرو  
فروعها ومتهمدو التوزيع الذين يتسلمون بناء على طلبات صادرة من الشركات  
الشاحنة كميات من المواد البترولية لتسليمها إلى توكيلات أو فروع أو متهمدي توزيع  
آخرين تابعين للشركة الشاحنة علاوة على الكميات الخاصة بهم فعليهم أن يسكوا  
سجلين مطابقين للنموذجين رقمي ٢١ مكرر ، ٢٢ بترول المراقبين يثبتون فيهما يوماً  
يوم مقادير المواد البترولية التي ترد إليهم أو إلى متهمدي المهد التابعين لهم من

(١) عندئذ المادة الثالثة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ الوائغ المصرية في ١٨/٨/١٩٦٠  
- العدد ٦٤ تم عدلت بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٢ الوائغ المصرية في ١١/١٠/١٩٦٢  
- العدد ٨٠ ثم عدلت الفقرة الثانية بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ - الوائغ المصرية في  
٢٢/٥/١٩٦٣ - العدد ٤٠ .

(٢) عدل النموذجان رقمي ٢١ ، ٢١ مكرر بترول بالقرار رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٥ - الوائغ  
المصرية في ١/٤/١٩٦٥ - العدد ٢٥ .

الشركات الشاحنة وتاريخ ورودها وللقادير المصروفة والقادير المشحونة لتسليمها إلى توكيلات أو فروع أو متهدى توزع آخرين وللقادير الحقيقية وذلك على النحو الموضح بالتوفذين المذكورين ويجب أن تكون البيانات الثابتة في السجلات مطابقة للقادير الموجودة فعلاً بالخازن .

وعلى المذكورين في الفقرتين الأولى والثانية تقديم هذه السجلات إلى مراقبة التموين المختصة في خلال أسبوعين من تاريخ العمل بهذا القرار لترقيم صفحاتها بأرقام سلسلة وختمها بخاتم الجمهورية ومحظر نزع ورقة من أوراق السجلات المذكورة أو إضافة أوراق أخرى إليها وفي حالة فقد أى سجل من السجلات المشار إليها يجب إثبات ذلك في أقرب جهة إدارة في نفس اليوم وتقديم سجل جديد إلى مراقبة التموين المختصة لترقيم صفحاته وختمه بخاتم الجمهورية وذلك في خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل .

وعلى المذكورين في الفقرة الثانية أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين المختصة في ميعاد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر بياناً بحجمه السكنيات الواردة إليهم أو إلى متهدى العهد التابعين لهم والقادير المصروفة وللقادير للتبعية في نهاية كل شهر .

ويكون إرسال البيان المذكور في ميعاد لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بالنسبة إلى الوكلاء ومديرى الفروع ومتهدى التوزيع الموجودين في بلاد النوبة ومناطق الصحراء القريبة والصحراء الجنوبية والبحر الأحمر والشط وأبو زنيمة وسيناء .

ويجب الاحتفاظ بالسجلات المذكورة والمستندات المؤيدة للبيانات المدونة بها بصفة مستمرة بقر الستودعات ومخازن الشركات والوكلاء ومديرى الفروع ومتهدى التوزيع.

مادة ٣٣ مكرر<sup>(١)</sup> - يجب على الشركات المنصوص عليها في المادة ٢ تسليم جميع فروعها ووكلائها ومتهدى التوزيع أشرطة قياس أو مقاسات منتظمة ومتممة منها لقياس محتويات صهاريج المواد البترولية المختلفة ويكون اسكل شريط أو مقاس

(١) المادة ٣ مكرراً مضافة بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

جدول تفسيري معتمد ومختوم بخاتم الشركة يبين مقدار السائل الذي يعادل وحدة القياس لكل شريط أو مقاس وذلك بالقطر أو بالطول حسب الأحوال .

ويجب على وكلاء الشركات المذكورة ومديري الفروع ومتعهدي التوزيع الاحتفاظ بالأسطرة والمقاسات والجداول التفسيرية المشار إليها بقر مستودعاتهم ومخازنهم بصفة مستمرة وبمجاله صالحة للاستعمال .

مادة ع - يحظر على وكلاء الشركات المنصوص عليها في المادة الثانية ومديري فروعها ومتعهدي العهد بها تحويل أو نقل رسائل اللواد البترولية المشحونة إليهم من شركات البترول بالسيارات إلى جهات غير الجهات الموضحة في مستندات الشحن .

كما يحظر عليهم أن يودعوا مخازنهم أو مستودعاتهم الرسائل المشحونة إلى وكلاء آخرين أو فروع أخرى .

ويجب عليهم أن يثبتوا بخط ظاهر على مستندات الشحن ( إذن التسليم أو الفائورة أو إخطار الشحن ) تاريخ تسليم الشحنة وما يفيد هذا التسليم .

وفي حالة عدم وجود فراغ في مخازنهم أو مستودعاتهم يسمح بتسليم أية شحنة ترد إليهم يجب عليهم اثبات ذلك بخط وتوقيع واضحين على ظهر مستندات الشحن مع ذكر تاريخ وصول السيارة .

مادة هـ - على القائمين بنقل اللواد البترولية وسائقى السيارات تفريرها في الجهات التي عينتها شركات البترول في مستندات الشحن . ويجوز لهم في حالة حدوث خلل بسياراتهم يتمدّد معه الوصول بالشحنة إلى مخازن أو مستودعات الجهة المينة في مستندات الشحن أو في حالة تعذر تفريغ الشحنة في هذه المخازن أو المستودعات لعدم وجود فراغ بها أو لأى عذر قهرى خارج عن الإرادة ، تفريغ الشحنة في الجهة التي تبينها لهم شركات البترول الشاحنة وذلك بعد اثبات حالة العطل أو تعذر تفريغ الشحنة أو لعدم قهرى في أقرب جهة إدارية لمكان حدوثه .

(١) وعلى وكلاء الشركات ومديري الفروع ومتعهدي العهد بالتاجين لهم في هذه الحالات قبول تلك الشحنات في مخازنهم أو مستودعاتهم بعد الحصول على موافقة

(١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة معدلة بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه

الشركات الشاحنة على أن يرسلوا إخطاراً إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول وإدارة المواد البترولية بمرافقة المواد البترولية والوقود بوزارة التموين بكتاب موصى عليه خلال خمسة أيام من تاريخ التفريغ مبيناً به تاريخ تفريغ كل شحنة ورقم إخطار الشحن .  
ويجب على الشركات الشاحنة تأييد كل موافقة شفوية عن كل حالة من حالات التعويل كتابة خلال خمسة أيام من التاريخ الذى صدرت فيه الموافقة إلى وكيل الشركة أو مدير الفرع أو متعهد المهددة الذين حولت إليه الشحنة .

مادة ١٦ (١) — على القائمين بنقل المواد البترولية وسائقي السيارات قبل تفريغ أية شحنة بترولية من البزبن أو السكروسين أو المازوت أو السولار والديزل تقديم مستندات الشحن ( إذن التفريغ أو الفانورة أو إخطار الشحن ) إلى أقرب نقطة مرور بالجهة التى يتم فيها التفريغ وذلك لحتمها بالخاتم الموجود بتلك النقطة إثباتاً لمرور السيارة بمخوذة قبل التفريغ وكذلك تقديم المستندات إلى النقطة لحتمها عند العودة بعد التفريغ .

ويحظر على شركات البترول صرف أجره النقل عن أية شحنة من الشحنات البترولية المذكورة ما لم تكن مستندات شحنها محتومة بخاتم نقطة المرور قبل التفريغ وهذه .

ويستثنى من ذلك السيارات التى تنقل السولار والديزل من السويس إلى غمرة فيكتفى بختم مستنداتها بخاتم نقطة الكيلو ١٤٠٥ بطريق مصر - السويس الصحراوى قبل التفريغ فقط .

وإذا تمذر على المذكورين ختم مستندات الشحن بأختام نقط المرور قبل التفريغ وهذه بسبب عدم وجود أختام بنقط المرور الواجب ختم المستندات بها أو لرفض رجال المرور ختم المستندات المذكورة ، فعليه إثبات ذلك قبل تفريغ الشحنة في أقرب جهة إدارية أخرى للسكان الذى يتم فيه التفريغ . ولشركات البترول في هذه الحالة الحق في صرف أجور النقل للشفقة على الشحنات موضوع هذه المستندات بدال الحصول على موافقة إدارة المواد البترولية بوزارة التمرين .

مادة ٧ — على شركات البترول الشاحنة قبل صرف أجور سيارات نقل المواد البترولية . مراجعة أختام المرور الموجودة على مستندات الشحن والاسترشاد بها في

(١) عدلت الفقرة الأولى من المادة ٦ بالقرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ - الوثائق المصرية في ١٢/٢٢/١٩٥٦ - العدد ١٠٢ - والاستدراك في ١٥/١/١٩٥٧ - العدد ٥ مكرر (ج) .

صرف الأجور عن المسافات الفعلية التي قطعتها كل سيارة بالتطبيق للقواعد المصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٨ — على شركات البترول الشاحنة ختم قطعات الملء والتفريغ بصاهريج وخزانات السيارات الخاصة بنقل المواد البترولية جيداً بالاختام المدنية بعد إتمام ملئها وعليهم كتابة البيانات الخاصة بمستندات الشحن باللغة العربية وكل مستند شحن لا يحرر باللغة العربية لا يستحق أجر نقل عن الشحنة الخاصة به وذلك علاوة على العقوبات المصوص عليها في المادة العاشرة .

مادة ٩ — على المذكرين في المادة الثانية ، أن يقدموا إلى وزارتي التموين والصناعة البيانات والإحصاءات متى تطلب منهم خاصة بإنتاج المواد البترولية والزيوت المدنية وتوزيعها وشحنها واستيرادها وأسعار تكلفتها .

مادة ٩ مكرر (١) — تسري أحكام هذا القرار على الجمعية التعاونية للبترول .

مادة ١٠ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنهما . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ١١ — يلغى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ١٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦

بمخطر نقل القدرة الرفيعة خارج حدود المديرية أو المحافظة  
بغير ترخيص من وزارة التموين فيما عدا النقل بين مديريات  
أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة ؛

وعلى القرار رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٤٧ ؛

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٤٨ بإبقاء نقل القدرة الرفيعة بدون ترخيص  
في مديريات أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان ؛

وبعد موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

تقرر :

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل القدرة الرفيعة خارج  
حدود المديرية أو المحافظة وذلك فيما عدا مديريات أسبوط وسوهاج وقنا وأسوان  
فيباح النقل فيما بينها بدون ترخيص من الوزارة .

مادة ٢ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالحبس من سنة أشهر إلى  
شهر أو أشهر أو برامة من مائة جنيه إلى مائة وخمسين جنيها .  
وفي جميع الأحوال تضبط القدرة موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يلغى القراران رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٤٧ ورقم ٣٠١ لسنة ١٩٤٨  
المشار إليهما .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؟

(١) النظم المصرية في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ - العدد ٩ مكرر (د) .

## قرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦

بتكليف شركة النيل بالنيا بعدم التصرف في كميات السكب المنشور  
الموجودة حاليا ومستقبلا بها (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول الزيوت النباتية والقرارات  
المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - تكليف شركة النيل بالنيا بعدم التصرف في كميات السكب المنشور  
الموجودة حاليا ومستقبلا بالشركة الا ترخيص من وزارة التموين .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات المصوص عنها  
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ إخطار الشركة به وينشر في الجريدة الرسمية .



## قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم الرقابة على صناعة وإنتاج وغزل ونسج الصوف  
والحرير الصناعي والألياف القسيرة والفيتران<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين.  
وعلى القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالنزول وللتسوجات .  
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١<sup>(١)</sup> - على أصحاب مصانع وشركات الغزل والنسيج التي تستخدم  
الصوف المستورد أو المحلي أو المواد الناتجة منها في صناعتها أو المسئولين عن  
إدارة هذه المصانع والشركات أن يرسلوا بكتاب موحي عليه إلى كل من مصلحة  
الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة وإدارة الغزل والمنسوجات والملابس بوزارة  
التكوين خلال عشرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار بالنسبة إلى المصانع  
والشركات الحالية أو من تاريخ إنشاء المصنع أو الشركة بالنسبة إلى ما يأتى  
منها مستقبلاً بياناً يشتمل على الآتى :

(أ) اسم ولقب صاحب المصنع أو مدير الشركة وعنوانه واسم واتق وعنوان  
من يتولى مهامه في حالة غيابه .

(ب) الاسم التجاري للمصنع أو الشركة وعنوانها .

(ج) عدد ما كينات الغزل النهائي ومرادفها وعدد ما كينات الثوى ومرادفها .

(١) اللوائح المصرية في ١١/٣/١٩٥٧ - العدد ٢٩ مكرر .

(٢) معلقة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٧ اللوائح المصرية في ١/٨/١٩٥٧ - العدد ٩٠ مكرر .

(د) عدد ماكينات النسيج والتريكو وغيرها بالنسبة إلى المصانع التابعة لمصانع وشركات النزل وعدد الأنوال الميكانيكية بالنسبة إلى مصانع وشركات نسج الأقمشة .

(هـ) مقدار النزل الذي يتجده يومياً ونوعه ونمرته .

(و) عدد ساعات العمل في المصنع أو الشركة وأيام العطلة الأسبوعية .

(ز) كميات الأقمشة التي ينتجها المصنع يوميا وأنواعها .

مادة ٣ - تسرى أحكام المادة السابقة أيضاً على مصانع وشركات غزل الحرير .  
الصناعات التي تنتج خيوط الحرير الصناعي أو الألياف القصيرة أو الفبران وعلى مصانع النسيج التابعة لها .

مادة ٣ - (١) على المذكورين في المادتين السابقتين أن يخطرأكل من مصاحبة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة وإدارة النزل والمنسوجات والملابس بوزارة التموين عن كل تغيير أو تعديل يطرأ على البيانات سالفة الذكر خلال أسبوع من تاريخ التغيير أو التعديل وذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٤ - (٢) على من ذكروا في القادتين الأولى والثانية أن يحسكوا سجلات مطابقة للنماذج المرافقة لهذا القرار يثبتون فيها أولاً بأول البيانات الموضحة بهذه النماذج .

وعليهم أن يقدموا بهذه السجلات إلى إدارة النزل والمنسوجات والملابس بوزارة التموين لحتم دفعاتها وتوقيعها قبل إثبات البيانات فيها ولا يجوز السكشط أو المحو فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماده من الإدارة المذكورة  
وعليهم أيضاً أن يحفظوا الإدارة المشار إليها في اليوم العشرين من كل شهر بكتاب موصى عليه ببيان إجمالي من واقع السجلات سالفة الذكر عن كميات

(١) المادة ٣ معلقة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

(٢) المادة ٤ معلقة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه كما عدلت بنات القرار ١١/١٩٥٧ المتصور عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤ .

المواد الخام المستخدمة وأنواعها والناتج منها وحركة تداول هذه المواد على النماذج المرافقة وذلك عن الشهر السابق .

ويجب أن يكون هذا البيان معتمداً من صاحب المصنع أو المدير المسئول للشركة أو من ينوب عنهما .

ويقوم مقام هذه السجلات ما قد يكون لديهم من دفاتر تجارية منتظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر أو السجلات تتضمن البيانات المطلوبة بشرط اعتمادها مقدما من الإدارة سالفة الذكر والتأشير عليها بما يفيد ذلك .

مادة ٥ - يقفل حساب السجلات المشار إليها في المادة الرابعة في نهاية كل شهر وعلى المصنع أو الشركة أن يجزئ :

(أ) المواد الخام الموجودة بالمصنع ( الصوف ، لب الخشب ، الفبران ) .

(ب) الغزل الناتج من هذه المواد سواء كان على شكل رزم أو كوني أو مواسير أو كحك .

(١) مادة ٦ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٧ - لا تسري أحكام القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على الخاضعين لأحكام هذا القرار .

مادة ٨ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) المادة ٦ معدلة بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ - الوقاتير المصرية في ٢٣/٢/١٩٥٩ .  
العدد ١٦ - ملحق المادة ٦ .

## قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٧

بوقف العمل بأحكام بعض مواد الرسوم

بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يوقف العمل بالمواد ٣ مكررو ٢ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٢ - يعمل هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٥٧ - العدد ٥٢ مكررا (ب) .

قرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧  
بتنظيم الرقابة على المطاحن (١)

وزير التعمين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعمين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الرقابة على المطاحن المخصصة للتعمين المعدل بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القرار رقم ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن الإخطار يوميا عن حركة الحبوب والتفريق المعدل بالقرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٤ في شأن الرصيد الاحتياطي للدقيق والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التعمين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة (١) (٢) — على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يسجلوا سجلا مطابقا لنموذج رقم «١» المرافق لهذا القرار يقيدون فيه يوميا الرصيد الموجود لديهم من حبوب القمح والوارد منها والمصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم من الدقيق والمنتج والمصرف والباقي وكذلك الرصيد الموجود لديهم عن كل من الردة الناعمة وخليط الزوائد (الردتين الناعمة والحشنة والحدن الأحمر) المنتج والمصرف والباقي .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٥٧/٧/١ - العدد ٥٢ مرر (ب) .

(٢) المادة الأولى المعدلة بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٦/٢٠ - العدد ٤٧ .

كما يجب عليهم أن يسكوا سجلا مطابقا للنموذج رقم « ب » المرافق لهذا القرار يقدون به يوميا أسماء متسلمي كميات الدقيق المصروفة من المطاحن وتاريخ التسليم والسكية المصروفة اسكل منهم وتوقيعه .

ويتعين أن تكون صفحات هذه السجلات مخومة بحتم مراقبة التموين المختصة قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز الكشط أو الحو فيها . وفي حالة الضرورة يكرس التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن . وتبقى هذه السجلات في المطحن ولا تنقل منه على الرغم من تغيير واضح اليد .

(١) ويحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتهم التصرف في كميات القمح المسجلة لهم من شون البنوك والصواع إلا بعد طعنها في مطاحنهم .

مادة ٢ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها إخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات حبوب القمح الواردة إليهم وماطعن منها ومقدار الناتج من الدقيق والزوائد يوميا .

ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر إلى الرقابة المختصة .

مادة ٣ - على أصحاب مستودعات الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها إخطار مراقبة التموين المختصة تليفونيا ببيان عن كميات الدقيق الواردة إليهم يوميا ويجب أن يؤيد هذا الإخطار ببيان مكتوب يسلم في اليوم التالي على الأكثر إلى الرقابة المختصة .

(٢) وبالنسبة للمستودعات التي تقع بدائرة محافظة البحر الأحمر يتم إبلاغ الإخطار التليفوني وكذا تسليم البيان المكتوب إلى إدارة التموين المختصة .

مادة ٤ (٣) - على أصحاب المطاحن التي تستخرج الدقيق استخراج ٩٣,٣٪

---

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤ - الوفاقم المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٩ - العدد ٥٣ .

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة مضافة بالقرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٢ - الوفاقم المصرية في ١٩٦٢/٧/٩ - العدد ٥٣ .

(٣) رفعت نسبة استخراج الدقيق من ٨٢ ٪ إلى ٩٠ بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥  
تم في ١٩٣٣/٧/٩ بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ وحامشوران بالكتاب .

وأصحاب مستودعات بيع هذا الدقيق بالجلفة والمسولين عن إدارتها أن يقوموا بتدبير رصيد احتياطي من هذا الدقيق يحتفظون به دائماً مع مراعاة استبداله بصفة دورية .

ويكون هذا الرصيد معادلاً لكمية من الدقيق تحسب على أساس المتوسط اليومي لتوزيع وفقاً لأحكام المادتين ٥ و ٦ من هذا القرار .

مادة ٥ (١) — يحسب المتوسط المذكور في المادة السابقة على أساس كمية الدقيق التي صرفت وكذا التي أرسلت لمستودعات البيع في الثلاثة أشهر السابقة على يوم التفتيش أو اليوم الذي حدد لراجعة الدقيق في المطاحن والمستودعات . أما بالنسبة للمطاحن والمستودعات المستجدة فيكتفى بحساب المتوسط في الفترة من تاريخ بدء العمل فيها إلى تاريخ التفتيش وتدخل في هذه المدة أيام العطلات الرسمية والراحة الأسبوعية ويستبعد منها أيام التوقف عن العمل .

مادة ٦ (٢) — يجب أن تكون كمية الرصيد الاحتياطي من الدقيق على الوجه الآتي :

(أولاً) مرة واحدة من المتوسط المشار إليه في المادة السابقة بالنسبة إلى المطاحن في جميع أنحاء الاقليم المصري ( الجنوبي ) .  
( ثانياً ) خمس عشرة مرة من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات التي تقع بدائرة محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس ودمياط وكفر الشيخ وقنا وأسوان والصعيد القريية والوادي الجديد والبحر الأحمر .

( ثالثاً ) مرتان من هذا المتوسط بالنسبة إلى المستودعات الأخرى .  
ولا يحسب عند جرد هذا الرصيد سوى كميات الدقيق التي تمت تعبئتها في جوانات مقفلة مثبتة عليها البطاقات دون غيرها .

مادة ٧ — على الأشخاص المذكورين في المادة الرابعة إخطار مراقبة التموين

(١) المادة الخامسة معلة بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ — الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٧ العدد ٧٦ مكرر .

(٢) للمادة السادسة عدل البند ثالثاً منها بالقرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٠ — الوقائع المصرية في ٨/٢٥/١٩٦٠ العدد ٦٦ مكرراً ثم عدلت جميعاً بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٠ — الوقائع المصرية في ٢٩/١٠/١٩٦٠ — العدد ٨٤ مكرر ثم عدل البند رابعاً منها بالقرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

ثم عدل البند (ثانياً) و(ثالثاً) و(رابعاً) و(خامساً) بالبيندين ( ثانياً ) و( ثالثاً ) فقط ، بالقرار رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٣ — الوقائع المصرية في ١٦/١٢/١٩٦٣ — العدد ٩٨ ،

المختصة تليفونيا بتوقف العمل بمطاحنهم فور حصوله وأسباب ذلك . ويجب أن يؤيد هذا الإخطار بكتاب موصى عليه يرسل في نفس اليوم ، ولا يجوز لهم الصرف من هذا الرصيد الاحتياطي إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المراقبة المذكورة وعليهم عند استئناف العمل مراعاة عدم صرف أية كمية من الدقيق إلا بعد تدبير الرصيد المشار إليه . ويجوز لأراقبي المناطق التمويلية عند الانقضاء إعفاؤهم من الرصيد الاحتياطي لفترة معينة على أن يعاد تدبير هذا الرصيد بهذوالأسباب وإنهاء المدة سالفة الذكر .

مادة ٨ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتصدر <sup>(١)</sup> كميات القمح المضبوطة بالمخالفة لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١ .

مادة ٩ - تلغى القرارات رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ و ٦٦٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٨ لسنة ١٩٥٤ المشار إليها والقرارات المعدلة لها .

مادة ١٠ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٨ مضافة بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٩ - العدد ٥٣ .



## قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧

بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز (١)

### وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين وعلى القوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له ،  
وعلى القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .

وعلى القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأحكام الخاصة بتنظيم إنتاج وتداول دقيق القمح الفاخر .

وعلى القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ بمنح فتح محال جديدة لبيع الدقيق إلا بترخيص خاص من وزارة التموين .

وعلى القرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صناعة الخبز البهلى المعدل بالقرار رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

وعلى القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم صناعة الخبز البهلى بمديرية أسوان المعدل بالقرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم تداول إنتاج دقيق القمح الفاخر نمرة ( ١ ) استخراج ٧٢ / المستود .

وعلى القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة الخبز الشامي .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما إرتأه مجلس الدولة .

---

(١) الوثائق المصرية لى ١٩٥٧/٧/١ - المصحح ٥٢ سكر ( ب )

قرر :

## الفصل الأول

دقيق القمع الصافي استخراج ٩٣,٣٪ بالنسبة لجميع أنواع القمع<sup>(١)</sup>

مادة ١-<sup>(٢)</sup> على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في إنتاج دقيق القمع الصافي استخراج ٩٣,٣٪ أن ينتجوا هذا الدقيق طبقاً للمواصفات الآتية :

(أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (أربعة عشر في المائة) .

(ب) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ١,٧٪ .

(ج) ألا تزيد نسبة الرمل على ٠,٤٪ .

(د) ألا تزيد نسبة الرماد محسوباً على المادة الجافة على النسبة المحددة فيما يلي :

نسبة الرماد في الدقيق الناتج		نسبة الرماد في القمع المطحون
مطاحن الحجرارة	مطاحن الساندرات	
٪ ١,٤٥	٪ ١,٣٥	٪ ١,٧٥
٪ ١,٥٠	٪ ١,٤٥	٪ ١,٨٥
٪ ١,٦٥	٪ ١,٥٥	٪ ١,٩٥

وفي حالة اختلاف نسبة الرماد في القمع عن النسب المحددة يتم تحديد نسبة الرماد في الدقيق الناتج منه تناسبياً .

(٢) عنوان الفصل الأول عدل بالقرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٦٥ - الوثائق المصرية في ١٦ / ٩ / ١٩٦٥ العدد ٩٥ مكرراً ثم عدل بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٧ - الوثائق المصرية في ٩ / ٦ / ١٩٦٧ البعيد ٩٥ .

(٢) المادة الأولى عدلت بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ - الوثائق المصرية في ٢٨ / ٤ / ١٩٦٠ - العدد ٣٣ ملحق . ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ الوثائق المصرية في ١ / ٨ / ١٩٦٢ - العدد ٣ ملحق . ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه . ثم عدلت أخيراً بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ويراعى ألا يتخلف شيء على المخزن ٢٥ .

(١) كما يحظر عليهم أيضاً أن يقوموا بالطحن لحساب الأهالى إلا ترخيص من وزارة التموين وطبقاً للشروط التى تضعها فى هذا الشأن ووفقاً للدوايد التى تحددها .

مادة ٣- على أصحاب المطاحن والشوالمين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمال ، أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصعة والرجوع والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها فى حبوب القمح المقرر طحنها على ٢ ٪ ( اثنين فى المائة ) ويحظر إضافة الزوائد (الردة بنوعها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواويس .

مادة (٢) ٣- يجب أن تكون الردة المدة لرغف المجهين نظيفة وخالية من المواد الغريبة ومطابقة المواصفات الآتية :

( أ ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ .

( ب ) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١.٥ ٪ .

( ج ) ألا تزيد نسبة الرمل على ٥.٥ ٪ .

( د ) ألا تزيد نسبة الرماد محسوباً على المادة المتبقية على النسب المحددة فيما يلى :

نسبة الرماد فى القمح المطحون	نسبة الرماد فى الردة
٪ ١٥.٧٥	٪ ٦.٥٠
٪ ١٥.٨٥	٪ ٦.٥١
٪ ١٥.٩٥	٪ ٦.٥٢

وفى حالة اختلاف نسبة الرماد فى القمح عن النسب المحددة يتم تحديد نسبة الرماد فى الردة تناسبياً .

(١) صدر القرار رقم ١٣٦ سنة ١٩٦٢ باستثناء المطاحن التابعة لقطاع العام من المخازن الواردة فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى .

(٢) الفقرة الثانية من المادة ٣ معدلة بالقرار رقم ٧٤ سنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية فى ٢٣ مارس سنة ١٩٦١ - العدد ٢٤ ثم عدلت المادة الثالثة جميعها بالقرار رقم ١١٦ سنة ١٩٦٧ المشار إليه .

ويراعى ألا يتخلف شيء على المتخل ٢٠ .

وعلى أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها وأصحاب محال بيع الدقيق بالجسلة والمستولين عن إدارتها تسليم المخازن البلدية ومحال بيع الدقيق الردة اللازمة للزغف بمعدل ثلاثة كيلو جرامات ونصف كيلو جرام اسكل جوال زنة مائة كيلو جرام قائم .

كما يجب على محال بيع الدقيق تسليم المستهلكين الردة اللازمة للزغف إذا طلبوا ذلك ، ويجوز تعليق تسليم الردة على شراء الدقيق .

مادة ٣ (١) مسكرر - يجب أن تكون مواصفات الردة الحشنة الناتجة من القمح بعد استخراج الدقيق ٩٠٪ كالآتي :

( أ ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ ( أربعة عشر في المائة ) .

( ب ) ألا تزيد نسبة الرماد على ٦٪ ( ستة في المائة ) .

( ج ) ألا تزيد نسبة الألياف على ١١.٥٪ ( أحد عشر ونصف في المائة ) .

( د ) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٥٪ ( خمسة من عشرة في المائة ) .

مادة ٤ - (٢) يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمستولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير القمح المصافي استخراج ٩٣.٣٪ بالمواصفات الموضحة بالمادة الأولى من هذا القرار

مادة ٥ - على أصحاب المخازن العربية والمستولين عن إدارتها زغف المجهين ( تفريره ) على الردة للبيئة مواصفاتها في المادة الثالثة .

---

(١) المادة ٣ مسكرر أضافه بالقرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ الواقع بالمصرية في ٣١/٧/١٩٥٧ العدد ٨٠ مسكرر ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ للمعار إليه .

(٢) المادة الرابعة عدلت بالقرار رقم ٢٩٦ سنة ١٩٦٤ الواقع بالمصرية في ٢٩/١٠/١٩٦٤ - العدد ٨٦ ملحق ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ للمعار إليه .

مادة ٤ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها عبئاً الدقيق الصافي استخراج ٩٣ر٣٪ والردة المدة لرغف في أجولة .  
(١) وتسكون أجولة الدقيق الصافي استخراج ٩٣ر٣٪ زنة مائة كيلو جرام قائم (٨٠ أنة قائم) .

ولا يجوز استخدام عبوات أخرى إلا ترخيص من وزارة التموين .  
مادة ٧ - (٢) يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين نقل الدقيق من المناطق للبيئة فيما بعد وإليها :

(أ) مديريات قنا وأسوان وكفر الشيخ ودمايط .  
(ب) محافظات القنال والسويس والبحر الأحمر والصعيد الغربية والصعيد الجبوبة وسيناء .

مادة ٨ - لا يجوز بيع الدقيق أو الردة المدة لرغف العجين أو عرضها لبيع أو حيازتهما بقصد البيع ما لم يبين على العبوة وزنها القائم بالأنة أو بالسكيلو جرام وتاريخ التبعة واسم المطحن وعنوانه وعبارة (دقيق صافي استخراج ٩٣ر٣٪) أو (ردة للرغف) حسب الأحوال .

وتكتب هذه البيانات باللغة العربية بحروف وأرقام ظاهرة لا يقل ارتفاعها عن سنتيمتر واحد في وسط العبوة أو على بطاقة تعلق أو تلتصق عليها بأحكام تام .  
مادة ٩ - على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالوبية في مكان ظاهر وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن تجدد كلما قدم لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت .

(٣) ويتجاوز عن الجوال الذى به رقعة واحدة بشرط ألا يزيد وزن الجوال مع الرقعة على ١٢٥٠ جرام .

---

( ) الفقرة الثانية من المادة السادسة معلقة بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ - الشارالية  
(٢) المادة السابقة معلقة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ - الوفاق المصرية في ١٠/١١/١٩٥٧ -  
العدد ٧٦ مكرور .  
(٣) الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة مضافة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ - الوفاق المصرية في ١٧/١/١٩٦٣ - العدد ٥ ملحق .

مادة ١٠ - (١) على المذكورين في المادة السابقة قبول الجولات الفارغة المعروفة من مطاحنهم والتي ردها أصحاب الخازر ونجار الدقيق بشرط أن تكون سليمة خالية من الرق أو بها رقعة واحدة بالشروط الموضحة في المادة السابقة وذلك بالنسبة للجولات الكبيرة فقط على أن يدفروا ثمنها ٥٠ ملياً عن الجوال الكبير و ٢٢٥ ملياً عن الجوال الصغير .

وعلى أصحاب الخازر ونجار الدقيق رد هذه الجولات الفارغة بالشروط السابقة عند طلبها بجمعة أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها .

مادة ١١ - على أصحاب مستودعات بيع الدقيق بالجملة والمسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجلان مطابقان للنموذجين ١ ، ب للرفقين لهذا القرار يشترط فيهما يومياً البيانات الموضحة بهما .

وعليهم تقديم هذه السجلات إلى مراقبة التكوين الواقع في دائرتها المحل لحتم صفحاتها وتقييمها قبل إثبات البيانات فيها . ولا يجوز الكشط أو الحو فيها ، وعند الضرورة يكون التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماد التعديل من مراقبة التكوين المذكورة .

## الفصل الثاني

دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪

مادة ١٢ - يحظر على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها إنتاج دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ لأي غرض من الأغراض إلا بترخيص من وزارة التكوين .

مادة ١٣ - (٢) على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها الرخص لهم في استخراج دقيق القمح المذكور في المادة السابقة أن يلتجوا هذا الدقيق مطابقاً للمواصفات الآتية :

- (١) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤٪ (أربعة عشر في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الرمد محسوباً على المادة الجافة على ٠,٠٧٪ (سبعة من عشرة في المائة) .

(١) المادة الماشرة بمدة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

(٢) المادة ١٣ بمدة بالقرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ - الواقع بالمصرية ١٤/١٠/١٩٥٨ -

العدد ٨٠ مكرر .

(ج) ألا تزيد نسبة الألياف محسوبة على المادة الجافة على ٣٠ ٪ (ثلاثة من عشرة في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ١٠ ٪ (واحد من عشرة في المائة) .  
كما يجب عليهم استخراج الدقيق نمرة (٢) المتخلف عن الدقيق الفاخر نمرة (١) باسبة لا تتجاوز ٨ ٪ على أن يكون مطابقا للمواصفات الآتية :

(١) أن يكون خاليا من السن الأبيض والأحمر والردثيف الباهية والخشنه .  
(ب) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ ٪ (أربعة عشر في المائة) .  
(ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبا على المادة الجافة على ١٩ ٪ (واحد وتسعة من عشرة في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٢ ٪ (اثنين من عشرة في المائة) .

مادة ١٤ - <sup>(١)</sup> يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المحابر صناعة الخبز الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته .

كما يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المحابر المرخص لها في صناعة الخبز الأفرنجي وكذلك على أصحاب المصانع التي تستخدم الدقيق في صناعتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢ ٪ المنتج محليا أو المستورد حسب الأحوال .

مادة ١٥ - يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع المكرونة والبطائر والحلوى والسكاكفة والمحابر التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنجي العادي والخبز الأفرنجي المكرونة وكذلك المسئولين عن إدارتها ومحال بيع الدقيق المرخص لهم في بيع الدقيق الفاخر وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يعوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ ٪ المستورد المحددة ومواصفاته بالمادة ١٧ من هذا القرار والمبأ في جداول التميزية بيطاقات ألصقت عليها بعمرة اللجنة المشكلة طبقا للمادة ١٩ من هذا القرار .  
ويقصد بالبطائر والحلوى جميع المنتجات التي تستخدم في صناعتها البجين وحده أو مع مواد أخرى كالسكر أو السمس أو الزبدة أو الزيت أو غيرها .

(١) المادة ١٤ معلقة بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ١٥ مكرراً - (١) يحظر على أصحاب الخابز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكى العادى والخبز الأفرنكى المكرونة وكذلك المسئولين عن إدارتها أن يستخدموا مع العجين اللازم لصناعة هذا الخبز مواد أخرى كالحسم أو الربدة أو غيرها من شأنها التأثير على مواصفاته أو أوزانه أو على الأسعار المحددة جبرياً ليمه .

(مادة ١٦ - يحظر بشير ترخيص من وزارة التموين صناعة المكرونة والبسكويت والقطاير والكنانة والحلوى التي يدخل العجين في صناعتها والخبز الأفرنكى العادى والخبز الأفرنكى المكرونة والكمك الشامى والساقط والقرايش والبسمات من دقيق غير دقيق القمح الفاخر نمرة (١) المستورد استخراج ٧٢ / للشار إليه في المادة السابقة .

مادة ١٧ - تكون مواصفات دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / المستورد كالآتى :

- (أ) ألا تزيد نسبة الرطوبة على ١٤ / (أربعة عشرة في المائة) .
- (ب) ألا تزيد نسبة الأليف محسوبة على المادة الجافة على ٠.٠٣ / (ثلاثة من عشرة في المائة) .
- (ج) ألا تزيد نسبة الرماد محسوبة على المادة الجافة على ٠.٠٦ / (ستة من عشرة في المائة) .

(د) ألا تزيد نسبة الرمل على ٠.٠١ / (واحد من عشرة في المائة) .

مادة ١٨ - (٢) تقوم شون البنوك فيما بين الساعة الثامنة صباحاً والخامسة مساءً بتسليم دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / المستورد .

مادة ١٩ - (٣) ملغاة

(١) المادة ١٥ مكرراً مضافة بالقرار رقم ١٢ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية فى ١٠/١/٥٨ - العدد ١٠ مكرر .

(٢) المادة ١٨ معلقة بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية فى ٢٠/٦/١٩٦٠ - العدد ٤٧

(٣) المادة ١٩ ألغيت بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وكان نصها كالآتى :  
لا تشكل لجنة بكل من مراقبات عموم القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس على الوجه الآتى :  
أحد ضباط مباحث المراقبة

مفتش ملاحن .

موظف المراقبة ممن لهم دراية بقواعد المحاسبة

متدرب من قسم صيانة المبواب .



مادة ٢٠ - على أصحاب المخازن ومصانع السكرونة ومصانع الحلوى ومعاليج الدقيق المرخص لها في استخدام دقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ والمسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) المرفق لهذا القرار يثبتون فيه يومياً البيانات الموضحة بهذا النموذج (١).

### الفصل الثالث

#### صناعة الخبز

#### ١ - صناعة الخبز البلدى

مادة ٢١ - على أصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصالى استخراج ٩٣٫٣٪ في صناعتهم أن يدخلوا الردة المعدة للرغف قبل الرغف عليها بالمتخل ٢٠ وأن يستفظوا به في المخبز ، وعليهم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجينة سابق أو ما يتعلق بها من أتربة ومواد غريبة .

ويحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب المخازن البلدية التي تعمل لتموين والمسؤولين عن إدارتها أن يقوموا بالخبز لحساب الأفراد .

== ويشترك مع اللجنة مندوب عن البنك عند مباشرتها العمل بالقوة ، وتختص هذه اللجنة بالإشراف على لصق البطاقات على جوالات الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المستورد الموجودة بشون البنوك ويجب أن تكون هذه البطاقات مخومة بختم وزارة التموين المدد لهذا الغرض مبنيا بها تاريخ لصق واسم القوة ومكتوب عليها عبارة « دقيق فاخر نمرة (١) مستورد » . وتقوم اللجنة بتحرير عضو بأعمالها من خسر صور ويجب أن يبين فيه عدد الجوالات التي تم تمييزها .

(١) عدل نموذج ( ج ) المنصوص عليه في المادة ٢٠ بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٩٦١/٧/٦ - العدد ٥٣ تم عدل بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ الوقائم المصرية في ١٩٦٢/٣/١٩ - العدد ٣٢ ملحق .

(٢) المادة ٢١ معدلة بالقرار رقم ٧٩ سنة ١٩٦١ الوقائم المصرية في ١٣ أبريل سنة ١٩٦١ العدد ٢٧ .

٢٢) -- على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة عند قيامهم بصناعة الحبز البلدى أن يحملوا الرغيف مستوى الخداع مكتمل الاختتام بغير نقص أو زيادة محتفظا عند وضعه بمظهره الطبيعى دون التصاق هطريه أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٧ سم فيما عدا محافظات الإسكندرية وبور سعيد والبحيرة والصحرَاء الغربية والوادي الجديد والقنطرة شرق ومن محافظة سيناء وبندر المصرة ورأس البر ومصيف حمسة فلا يجوز أن يقل قطر الرغيف عن ١٨ سم .

مادة ٢٣ -- يجب أن يكون الحبز طيعى المذاق والرائحة ومصنوعا من الدقيق المطابق للمواصفات المحددة في المادة الأولى .

ولا يجوز (١) أن تزيد نسبة الرطوبة على ٤٠ ( أربعون في المائة ) ساخنا و ٣٩ ( تسعة وثلاثون في المائة ) باردا فيما عدا محافظات الاسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والبحيرة والصحرَاء الغربية الغربية والوادي الجديد والقنطرة شرق ومن محافظة سيناء ، وبندر المنصورة ورأس البر ومصيف حمسة فلا يجوز أن تزيد نسبة الرطوبة في هذه الجملات على ٣٩ ( تسعة وثلاثون في المائة ) ساخنا و ٣٨ ( ثمانية وثلاثون في المائة ) باردا . والحبز البارد هو الحبز الموهى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات بعد عملية الحبز .

مادة ٢٤ -- يحدد وزن الرغيف من الحبز البلدى في الجهات المبينة بعد وفقا هو موضع أمام كل منها .

( أولا ) محافظات القاهرة والجيزة ١٤٧ جراما (مائة وسبعة وأربعون جراما) .  
( ثانيا ) محافظات الاسكندرية وبور سعيد والإسماعيلية والبحيرة والقنطرة شرق من محافظة سيناء ١٣٥ جراما (مائة وخمسة وثلاثون جراما) .

(١) المادة ٢٢ معدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه وكان قطر الرغيف قبل التعديل ١٨ سم و ١٩ سم .  
(٢) الفقرة الثانية من المادة ٢٣ عدلت بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .  
(٣) البند «ثانيا» و«ثامنا» وتاسعا «وعاشرا» من المادة ٢٤ عدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ الواقع بالمصرية في ١١/٥/١٩٥٩ العدد ٣٧ . ثم عدل البند ثانيا من هذه المادة بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ الواقع بالمصرية في ٨/٢/١٩٦٠ العدد ١١ ملحق .  
ثم عدلت للادة ٢٤ جميعا بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ الواقع بالمصرية في ٢٣/٣/٦١ - العدد ٢٤ ثم عدل البند «ثانيا» فقط من المادة ٢٤ بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الواقع بالمصرية في ٣/٧/١٩٦١ - العدد ٥٢ .

(ثالثاً) - محافظات السويس والبحر الأحمر وسيناء (عدا القنطرة شرق) - أ  
١٤٢ جراما (مائة واثنان وأربعون جراما) .

(رابعاً) محافظة الصحراء الغربية ١٣٤ جراما (مائة وأربعة وثلاثون  
جراما) .

(خامساً) محافظة الوادى الجديد ١٤٨ جراما (مائة وثمان وأربعون جراما).

(سادساً) بندر المنصورة ١٤٤ جراما (مائة وأربعة وأربعون جراما) .

(سابعاً) رأس البر ١٤٣ جراما (مائة وثلاثة وأربعون جراما) .

(ثامناً) بلطيم ١٤٥ جراما (مائة وخمسة وأربعون جراما) .

(تاسعاً) حمصة ١٤٥ جراما (مائة وأربعون جراما) .

(عاشر<sup>(١)</sup>) باقى المحافظات والجهات ١٥٣ جراما (مائة وثلاثة وخمسون جراما)

مادة ٣٥ - يجوز لتمهيد المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوات  
المرابطة وغيرهم أن يصنعوا بترخيص خاص مقادير الحبز التى يحتاجونها لوفاء بالزاماتهم  
بغير الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة .

ويعطى الترخيص من مدير التموين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى  
أو للرجاء أو مركز القوة المرابطة ، أو صاحب الشأن فى الأحوال الأخرى على أن  
يرفق بالطلب صورة من التمهيد وأن يشتمل على البيانات الآتية :

(أ) اسم وعنوان التمهيد أو صاحب الشأن .

(ب) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام .

(ج) مقدار الحبز اللازم يوميا .

(د) وزن الحبز ومواصفاته كما هى واردة فى شروط التمهيد أو الالتزام .

مادة ٣٦ - فى جميع الأحوال يكون التسامح فى الوزن بسبب الجفاف الطبيعى  
للحبز هو على الأكثر ٥/١٠ للخبز البارد ولا يتسامح فى أية نسبة فى الحبز الساخن .

(١) معدلة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية فى ١٧/١/١٩٦٦ - التمدد .

(٢) المادة ٢٥ معلقة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ - الوقائع المصرية فى ٢١/١٠/١٩٦٣ -

العدد ٨٢ .

(١) والمقصود بالخبز البارد هو الهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة ٢٧ — عند التفطيش على الخباز لمراقبة تنفيذ الأوزان سالفة الذكر يرجع وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى الخبز لا يقل عن مائة وخمسون رغيفا ويكون وزن الخبز مخالفا لتلك الأوزان إذا ثبت أن متوسط المعجز في مجموع الأرغفة التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي من الخبز البلدي طبقا للمادة السابقة وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .

مادة ٢٨ — يجب على البائع أن يسلم الخبز بالوزن إذا طلب للشترى ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف ، وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصا وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية .

مادة ٢٩ — يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز .

#### (ب) الخبز الشامي

مادة ٣٠ — يحظر بشترخيص من وزارة التموين على أصحاب الخباز والمسؤولين عن إدارتها صناعة الخبز الشامي .

مادة (٣١) — يحظر على أصحاب الخباز والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الخبز الشامي أن ينتجوا هذا الخبز إلا من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٣٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو عرضه للبيع في جميع الجهات إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الموضحة بالجدول الآتي :

---

(١) الفقرة الثانية من المادة ٢٦ معلقة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .  
(١) المادة ٣١ عدلت بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ ، ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السمسم بالمليم	الحد الأدنى لوزن عند التفتيش
الرغيف الشاي الكبير	١٩٥	لا يقل القطر عن ٢٠ سم	١٠	لا يقل عن ٧٥ رغيفاً
الرغيف الشاي المتوسط	٩٧	لا يقل القطر عن ١٤ سم	٥	لا يقل عن ١٥٠ رغيفاً
الرغيف الشاي السندوتش الصغير	٤٨	لا يقل القطر عن ١٩ سم	٢٫٥	لا يقل عن ٢٠٠ رغيفاً

ويجب الاتزن نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف .

ويجب أن يكون الرغيف مستديراً غير ملتصق الشطرين مستو الخلع مكتمل الاختيار بغير نقص أو زيادة محتفظاً عند نضجه بمظهره الطبيعي غير محترق ويجب أن يتم رصف السجين على دقيق القمح الناعم استخراجه ٧٢٪ .

(١) مادة ٣١ مكرراً — يكون لراقي المناطق التوجيهية سلطة الترخيص في إنتاج خبز شاي مخالف للوزن والمواصفات المنصوص عليها في المادة السابقة وذلك للوفاء بتعهداتهم قبل المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوة المربطة وغيرها من الجهات .

### (ج) — الخبز البتاو بمديرية أسوان

مادة (٢) ٣٣ — يجوز لأصحاب الخباز والمسؤولين من إدارتها بمحافظة أسوان أن يصنوا خبز البتاو من دقيق القمح الصافي استخراجه ٩٣٪ مع مراعاة الآتي :  
(أ) أن يكون الرغيف مكتمل الاختيار بغير نقص أو زيادة محتفظاً عند نضجه بمظهره الطبيعي دون احتراق ومستديراً بحيث لا يقل قطره عن ١٢ سم .  
(ب) أن يكون وزن الرغيف ١٦٢ جراماً (٥٢ درهماً) وثمنه خمسة مليات .

(١) المادة ٣١ مكرراً مضافة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(٢) المادة ٣٢ مضافة بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

(ج) ألا تزيد نسبة الرطوبة فيه على ٤٠ ٪/ ساخنا و ٣٧ ٪/ باردا .  
(د) ألا يتجاوز التماسح في الوزن بسبب الجفاف ٥ ٪/ الخبز البارد، ولا يتسامح في أية نسبة في الخبز الجاف .

وللقصود بالخبز البارد هو للهوى تهوية تامة لمدة ثلاثة ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

مادة (٣٣) — عند التفتيش على الخباز لمراقبة تنفيذ أحكام المادة السابقة يراعى وزن عدد من الأرغفة الموجودة لدى الخبز لا يقل عن مائة وخمسين رغيفا ويكون الوزن مخالفا إذا ثبت أن متوسط العجز في مجموع الأرغفة التي روجع وزنها يزيد على نسبة الخمسة في المائة للسومح بها بسبب الجفاف الطبيعي طبقا للمادة السابقة . وأن متوسط وزن الرغيف إذا كان ساخنا يقل عن الوزن المقرر .

(د) الخبز الشمسى

مادة ٣٤ — يكون الخبز الشمسى حر الصناعة والتداول في جميع أنحاء الجمهورية .

(هـ) (٣) الخبز الأفرنكى

مادة (٣٤) مكرراً (١) — يحدد وزن الرغيف الأفرنكى بأنواعه ومواصفاته .  
وسمعه والعدد اللازم مراعاته عند التفتيش على الوزن في جميع الجهات على النحو الآتى :

---

(١) المادة ٣٣ معلقة بالقرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .  
(٢) أضيف البند (هـ) وللافتان ٣٤ مكرراً (١) و ٢٤ مكرراً (ب) بالقرار رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٦١ الواقع المصرية في ٦ / ٧ / ١٩٦١ — العدد ٥٣ .  
(٣) المادة ٣٤ مكرراً (١) أضيف بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، ثم عدلت .  
بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ الواقع المصرية في ٣ / ١٩ / ١٩٦٢ العدد ٢٢ ملحق واستمرأك .  
بالواقع المصرية في ١١ / ٦ / ١٩٦٢ — العدد ٢٤٧ ثم عدلت بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر المليم	المعد اللازم مراعاة عند التفتيش
الرغيف الأفرنكى العادى الكبير	٢٠٠	الطول من ٢٧ إلى ٣٥ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	١٠	لا يقل عن ٢٥ رغيفا
الرغيف الأفرنكى العادى الصغير	١٠٠	الطول من ١٥ إلى ٢٠ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	٥	لا يقل عن ٥٠ رغيفا
الرغيف الأفرنكى الفورمة	٥٠٠	الطول لا يقل عن ٢٠ سم والعرض لا يقل عن ٦ سم والارتفاع لا يقل عن ٨ سم والرطوبة لا تزيد على ٣١٪	٢٥	لا يقل عن عشرة أرغفة
الرغيف الأفرنكى السكرونة	١٩٠	الطول لا يقل عن ٤٠ سم والرطوبة لا تزيد على ٢٦٪	١٠	لا يقل عن ٢٥ رغيفا

ولا يتسامح في وزن الحيز الأفرنكى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف .

مادة ٣٤ مكرراً<sup>(١)</sup> (ب) — يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين إنتاج أو بيع أو عرض الحيز الأفرنكى غير الأوزان واللواصفات والأصهار الواردة في المادة السابقة . ويجب ألا يقل معدل إنتاج الجزء الأفرنكى عن ٧٥٪ ( خمسة وسبعين في المائة ) من كمية الدقيق الفاخر استخرج ٧٢٪ ( اثنين وسبعين في المائة ) التى يستخدمها الحيز يوميا في صناعته — على أن تستخدم السكمية الباقية ومعدارها ٢٥٪ ( خمسة وعشرين في المائة ) في صناعة الحلوى أو في صناعة الحلوى والحيز الشاى والحيز الأفرنكى السندوتش الصغير .

مادة ٣٤ مكرراً<sup>(٢)</sup> (ج) — لا تلتزم بأنواع أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة الخباز الأفرنكية التى ترخص لها الوزارة في ذلك .

(١) المادة ٣٤ مكرراً (ب) أضيفت بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه ، ثم عدلت بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ -الوقائع الرسمية في ١٨ / ١ / ١٩٦٣ -العدد ٨ .  
(٢) المادة ٣٤ مكرراً (ج) أضيفت بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٦ الواقع المصرية في ١٢ / ٤ / ١٩٦٢ — العدد ٢٩ .

(١) ولا يجوز منح الترخيص المذكور إلا للمخابز الواقعة بدائرة محافظتي القاهرة والاسكندرية وضواحيها وبشرط أن يكون العمل قد جرى بهذه المخابز على خلاف ما تنص به أحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٤ مكرراً (ب) المشار إليها لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

(٢) مادة ٣٤ مكرراً (د) - يجوز بترخيص من وزارة التموين صناعة خبز بلدى خاص من دقيق القمح الفاخر استخراجه ٧٢٪ .

وعلى للرخص لهم بصناعة هذا الخبز أن يصنعه طبقا المواصفات الآتية :  
(١) أن يكون الرغيف مستديرا مستويا مستويا مكتنح الاختار بغير نقص أو زيادة ، محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطربه أو احتراقهما محتفظا بنواصه الطبيعية من حيث المذاق والرائحة .

(ب) رقف العجين على الردة المبينة مواصفاتها بالمادة الثالثة وعليهم نخل الردة قبل الرغف عليها بالنخل ، وأن يحتفظوا به في الخبز وأن ينظفوا أدوات العجن والرغف والخبز بما قد يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يتعلق بها من أربة-مواد غريبة .

(ج) الانزيد نسبة الرطوبة على ٣٩٪ (تسعة وثلاثون في المائة) ساخنا و ٣٨٪ (ثمانية وثلاثون في المائة) باردا .

(د) يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز ٥٪ على الأكثر للخبز البارد ولا يتسامح في أى نسبة في الخبز الساخن ، ويقصد بالخبز البارد الخبز المهوى تهوية تامة لمدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية الخبز .

(٣) (هـ) يحدد وزن الرغيف من الخبز البلدى الخاص وقطره في الجهات المرخص لها بإنتاجه طبقا لما يلي :

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكرراً (ج) ألغيت بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٣ .  
المصرية في ١٩/٤/١٩٦٣ - العدد ٢٩ ملحق .

(٢) المادة ٣٤ مكرراً (د) مضافة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

(٣) مضافة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٦٦ - العدد ٥ .



الجهة	النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر باللم	العدد اللازم مراعاته عند التفتيش
عافطق القاهرة والجيزة	الرغيف البلدى الخاص الكبير الرغيف البلدى الخاص الصغير	٢٢٨ ١١٤	لا يقل عن ٢٠ سم لا يقل عن ١٤ سم	١٠ ٥	لا يقل عن ٧٥ رغيفا لا يقل عن ١٥٠ رغيفا

(و) الخبز السندوتش والخبز السميط<sup>(١)</sup>

مادة ٣٤ — مكرر (هـ) يحظر على أصحاب المحازب الأفرنكية والمسوليين عن إدارتها أن يبتعوا الخبز السندوتش والخبز السميط إلا من دقيق القمح الناصر استخراج ٧٧٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع في جميع الجهات إلا بالمواصفات والأوزان والأسعار الموضحة بالجدول الآتى :

النوع	الوزن بالجرام	المواصفات	السعر باللم	العدد اللازم مراعاته عند التفتيش
(أ) الرغيف السندوتش (ب) الرغيف السميط بجميع أشكاله :	٤٠	الرطوبة لا تزيد عن ٣١٪	٢٠٥	لا يقل عن ١٥٠ رغيفا
١ — الرغيف السميط بالمسسم	١٤٠	الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪	١٠	لا يقل عن ٥٠ رغيفا
٢ — الرغيف السميط بدون مسسم	٧٠	الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪	٥	لا يقل عن ١٠٠ رغيف
	١٥٠	الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪	١٠	لا يقل عن ٥٠ رغيفا
	٧٥	الرطوبة لا تزيد عن ٢٦٪	٥	لا يقل عن ١٠٠ رغيف

ويجب أن يضاف الزيت والسكر اللازمين لصناعة هذين الصنفين بمعدل ستة كيلو جرامات من الزيت وأربعة كيلو جرامات من السكر لكل مائة كيلو جرام من الدقيق بحيث لا تقل النسبة المئوية في الخبز السندوتش أو الخبز السميط الناتج عن ٤٠٪ للزيت و — ٣٪ للسكر محسوبة على الوزن الجاف .

(١) مضافة بالقرار رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٦ - الو.ن.م. المصرية في ١٢/١٢/١٩٦٦ - العدد ٩٦ ملحق -

و يدخل إنتاج السندوتش والسميط بأصنافه المختلفة في نسبة ٢٥ ٪ من الدقيق الفاخر المشار إليه في المادة ٢٦ مكرر .

## الفصل الأخير

### أحكام عامة

(١) مادة ٣٥ — ترسل عينات الدقيق والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى ( إدارة منتجات الحبوب ) بوزارة التوطين لتعطي رقما سرياً ثم ترسل إلى قسم السكر بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة العامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف . على أن ترسل العينات الخاصة بنسبة رطوبة الخبز بمدينة الاسكندرية إلى معامل صحة بلدية الاسكندرية من المنطقة التجارية أو المراقبة مباشرة . وترسل عينات الحبوب المعدة لطحن في القواديس والمطاحن إلى إدارة التجارب والأبحاث الفنية بوزارة التجارة للتحقق من مطابقتها للشروط المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا القرار .

وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات ، وفي جميع الأحوال يجب أن يتم تحليل العينة وإخطار صاحب الشأن بالنتيجة التحليل خلال ٦٠ يوما من تاريخ أخذ العينة .  
مادة ٣٦ — يقوم بأخذ العينات الموضحة بالمادة السابقة لجنة مكونة من اثنين من الموظفين ممن لهم صفة مأذوري الضبط النضائي .

مادة ٣٧ — يقصد بالترخيص الصادر من وزارة التوطين في أحكام هذا القرار الترخيص الذي يصدر من تلك الوزارة أو مراقباتها المختصة .

مادة ٣٨ (٢) — يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٣ بفرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه .

---

(١) المادة ٣٥ عدلت بالقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ - الوقائع المصرية في ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٨ - العدد ١٠٢  
ثم عدلت بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - الوقائع المصرية في ١٧ / ٩ / ١٩٥٩ - العدد ٧٣  
(٢) المادة ٣٨ معلقة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ - الوقائع المصرية في ١٢ / ١١ / ١٩٥٩ - العدد ٨٩

ويعاقب على مخالفة أحكام المواد ٥٨ و ٥٩ و ١٠ و ١١ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٩ برامة  
لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة  
٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣٩ — تُلغى القرارات رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ و ٥١٦ لسنة ١٩٤٥  
و ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ١٢ لسنة ١٩٥٠ و ٤ لسنة ١٩٥٣ و ٩٦ لسنة ١٩٥٤  
و ٣٣ لسنة ١٩٥٥ و ٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ٤٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها والقرارات  
المعدلة لها .

مادة ٤٠ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



## قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعاته .

وعلى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع .

(٢) وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما اقره مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر على أصحاب المصانع والمسؤولين عن إدارتها الرخص لها في صناعة علف الحيوان أن يتجروا غير العلف الناعم أو المضغوط وطبقا للمواصفات التي تعين بقرار من وزير الزراعة .

(٣) مادة ٣ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحظر على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها صرف أية كمية من كسب بفترة القطن المقشورة وغير المقشورة إلا بترخيص من وزارة التكوين ، ويسرى هذا الترخيص لمدة شهر من تاريخ صدوره .

كما يحظر على أصحاب المطاحن ومضارب الأرز والمسؤولين عن إدارتها صرف أية كمية من الزوائد أو رجيع الكون إلا بترخيص من وزارة التكوين .

---

(١) اللوائح المصرية في ١٤/١١/١٩٥٧ - العدد ٩٩ مكررا

(٢) وابتعت لجنة التكوين العليا في ١٤/١/١٩٥٨ على أحالة الكسب والطلم المصنوع وتداولها إلى وزارة الزراعة .

(٣) صدر القرار رقم ٧ سنة ١٩٥٨ بوقف العمل بالمادتين ٣ و٢ بالنسبة لكميات بفترة القطن غير المقشورة الناتجة خلال موسم ١٩٥٦/١٩٥٧ .

مادة ٣٧ (١) — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين الاتجار في كسب بذرة القطن المشورة وغير المشورة.

مادة ٤ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسولين عن إدارتها صرف أية كمية من علف الحيوان المصنوع إلا بالكيفية والأوضاع التي تقررها الوزارة .

مادة (٢) ٥ — على أصحاب المصانع والمسولين عن إدارتها أن يرسلوا أولاً بأول بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين الواقعة في دائرتها مصانع علف الحيوان يسائنا بكميات الكسب المسلة إلى هذه المصانع في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من خلوخ التسليم .

كما يجب على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسولين عن إدارتها أن يحظروا بكتاب موصى عليه مراقبة التموين الواقعة في دائرتها مصانعهم عن كميات الكسب التي تم تملها من المعاصر وذلك في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها إلى مخازنهم .

مادة ٦ (٣) — على كلاء بنك لتسليف اأزراعى والتعاونى فى جميع أنحاء الجمهورية أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مراقبة التموين التابع لها الشخص المصروف إليه يسائنا عن كميات علف الحيوان التي تم صرفها إذا كانت هذه الكمية عشرة أطنان فأكثر واسم وعنوان وصفة الشخص الذى تم الصرف إليه سواء أكان هذا الشخص تاجراً أو مريضاً أو جمعية تعاونية وذلك في ميعاد لا يجاوز اليوم التالى الذى تم فيه الصرف .

وعلى التجار والجمعيات التعاونية الذين يتسلمون عشرة أطنان فأكثر أن يرسلوا مراقبة التموين التابعة لها عن وصول كميات علف الحيوان المصروفة إليهم وذلك في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ وصولها .

(١) المادة ٣ معلقة بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ — الوقائع المصرية فى ١٨/١٢/١٩٥٧ — العدد ٩٨ مكرراً .

(٢) و(٣) — المادتان ٥ ، ٦ معدلتان بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٧ - على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها مسك سجلات طبقاً للنموذج رقم ١ المرافق يثبتون فيها أولاً بأول كميات كسب بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة والمواد الخام الأخرى المستخدمة في صناعة علف الحيوان والكميات الناتجة منها والكميات المبعة وأسماء المشترين وعناوينهم وتواريخ التسليم وتوقيع المستلم والرصيد المتبقي آخر كل شهر .

كما يجب على التجار والجمعيات التعاونية وشؤون بنك التسليف الزراعى والتعاونى مسك سجلات طبقاً للنموذج رقم ٢ المرافق يثبتون فيها كميات العلف التى ترد إليهم ومصدرها والكميات المبعة وأسماء وعناوين المشترين وتواريخ التسليم وتوقيع المستلم والرصيد المتبقى فى آخر كل شهر .

وتعتمد جميع السجلات المذكورة من مراقبات التوبن المختصة وعلى الأشخاص والمحطات المزمين بمسك هذه السجلات أن يحتفظوا بها فى مقر العمل الذى اقتضى مسكها .

ويقوم مقام السجلات سائلة الذكرا قد يكون لدى أصحاب مصانع علف الحيوان والتجار والجمعيات التعاونية وشؤون بنك التسليف الزراعى والتعاونى من دفاتر تجارية من منظمة وقانونية أو سجلات أخرى منتظمة . قد كانت هذه البطاير والسجلات مشتملة على البيانات للنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ٨ (١) - على أصحاب مصانع علف الحيوان والمسؤولين عن إدارتها أن يرسلوا إلى إدارة العلف بوزارة التوبن فى مباد لايجاوز اليوم السابع من كل شهر بياناً طبقاً للنموذج رقم ٣ المرافق بكميات المواد الخام الداخلة فى صناعة العلف والكميات الناتجة والمصرف منها والرصيد المتبقى فى نهاية الشهر .

مادة ٩ (٢) - يقف صرف المواد الخام التى تصرف بأذن من الوزارة والمستخدمه فى صناعة علف الحيوان لأصحاب المصانع الذين لا يقومون فى الموسم التالى لإنتاج الكسب بإعداد هههههم لإنتاج علف الحيوان المخفض .  
كما يقف صرف للواد للذكورة للمصنع الذى يثبت تلاعبه سواء بالتصرف فى بيع الكسب دون تصنيع أو لإنتاج علف ضار بالحيوان .

---

(١) الفقرة الثانية من المادة ٨ - حذنت بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه باستدراك بالوقاير المصرية فى ١٩٥٧/١٢/٣٠ - العدد ١٠٢ .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٩ - عدلة بالقرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ١٠ - تشكل لجنة بالوزارة لوضع قواعد صرف المواد الخام المستخدمة  
في صناعة العلف على الوجه الآتي :

- |       |  |
|-------|--|
| رئيس  | ١ - مرافب أبحاث المواد الغذائية أو من ينوب عنه . |
| أعضاء | ٢ - مدير إدارة العلف أو من ينوب عنه .            |
|       | ٣ - أربعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة الزيوت .     |
|       | ٤ - أربعة مندوبين ترشحهم غرفة صناعة العلف .      |
|       | ٥ - مندوب يرشعه بذلك التسليف الزراعي والتعاوني . |

ويصدر بتعيين الاعضاء المشار إليهم في البند ٣ و ٤ و ٥ قرار من وزير التكوين.  
ولانسكون القرارات التي تتخذها هذه اللجنة نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزارة .

مادة ١١ - كل مخالفة لأحكام للواد ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من هذا القرار  
يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائة وخمسين جنيها . كما  
يسمح بالمصادرة عند مخالفة المادة ٣ .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في

المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ١٢ - يلغى القرار رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ١٣ - يعمل بهذا القرار في تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



## قرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨

بشأن السكب والملف المصنوع<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ بإحالة السكب والملف المصنوع وتداولها إلى وزارة الزراعة .

قرر :

مادة ١ — على أصحاب المعاصر والمشتولين عن إدارتها صرف كسب بذرة القطن المنشورة وغير المنشورة بموجب التراخيص التي تصدر إليها من وزارة الزراعة . وعليهم إخطار مراقبة الإنتاج الحيواني بالوزارة المذكورة أولا بأول بكميات السكب الناتجة والسكيات التي تم صرفها والسكيات الباقية .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل من مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ إخطار المعاصر به ، وينشر في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوثائق المصرية في ١٣ مارس سنة ١٩٥٨ — العدد ٢٢ مكر

## قرار ١١٩ ، رقم لسنة ١٩٥٨

بتنظيم تداول الصحف والصاج<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .  
والتوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بإلزام المستوردين بمسك سجل خاص .  
بالصحف وتقديم بيانات عنه .  
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

١ - على المستوردين ونجار الجلفة والتجزئة وأصحاب المصانع والمسؤولين  
عن إدارتها الذين يتجرؤون في الصحف أو الصاج أو يستخدمونه في صناعاتهم بصفة  
أساسية أو بصفة تبعية . أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد السكبائية  
والمعادن بوزارة التكوين في موعد لا يتجاوز اليوم العشرين من كل شهر يانا موضحا  
به ما يأتي :

(١) الاسم والعنوان ورقم التقييد في السجل التجارى .

(٢) مقادير الأرصدة التى يملكونها من الصحف والصاج ولو كانت مودعة لدى

الغير وأماكن وجودها وأنواعها ومقاساتها وذلك في أول الشهر السابق . .

(٣) الكميات الواردة إليهم من الصحف أو الصاج خلال الشهر السابق سواء  
كانت مستوردة من الخارج أو اشتراها محليا وجهة الإستيراد أو الشراء ورقم ترخيص  
الإستيراد أو صورة فاتورة الشراء .

(٤) الكميات المبعة أو المستخدمة خلال الشهر السابق .

---

(١) الوثائق المصرية في ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ - العدد ٧٩ مكرر .

(٢) المادة الأولى ممدت بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٠ - الوثائق المصرية في العدد - ٢٦ / ٥  
١٩٦٠ - العدد ٤١ -

(٥) الأرصدة الباقية من كل صنف في نهاية الشهر السابق.

(٦) السكيات التي تم التماثل على استيرادها خلال الشهر السابق ووجه الاستيراد والتاريخ المنتظر شحن البضاعة فيه مع تعيين أنواع كل صنف على حدة ومقاساته .  
مادة ٢ — على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يسكوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه على وجه صحيح مقادير ما لديهم من كل من المصنع أو العاج وما يرد منها وتاريخ الورد ومكان وجودها ومقدار ما يبعونه أو يستخدونه من كل منهما وتاريخ البيع أو الاستخدام .

ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها برامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويجعل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩

بشأن إنشاء لجان للتحكيم في المنازعات بين أصحاب المطاحن أو المستهلكين وبين البنوك المعتمدة لعمليات القوين أو فيا بين البنوك وبعضها حول درجة نظافة الحبوب أو نسبة إصابتها بالسوس<sup>(١)</sup>

وزير القوين بالأقليم المصرى .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين .

وعلى القرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥ بشأن إنشاء لجان للتحكيم في المنازعات

تالى تقع بين أصحاب المطاحن والبنوك المعتمدة وغيرها .

وعلى عقد اللجنة الموحدة المبرم في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ بين الوزارة والبنوك

في عمليات القوين .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — تشكل لجان للتحكيم على الوجه المبين بالملحق المرافق لهذا القرار لفصل في المنازعات بين المستهلكين أو أصحاب المطاحن أو مديريها المشولين وبين البنوك المعتمدة لتسليم الحبوب القوينية أو بين البنوك وبعضها في شأن تقدير درجة نظافة الحبوب المذكورة أو نسبة إصابتها بالسوس .

<sup>(٢)</sup> مادة ٢ — تعقد اللجنة بناء على طلب مكتوب يقدم من طالب التحكيم إلى مديرية القوين التي يقع في دائرتها النزاع يتضمن موافقته على تخكيم اللجنة في موضوع النزاع طبقا لأحكام هذا القرار . ويجب أن يكون الطلب مصحوبا بأمانة قدرها ٢٥ مليا عن كل أردب من كمية الحبوب موضوع النزاع وتسكون هذه الأمانة ١٥ مليا وترد هذه الأمانة إلى طالب التحكيم إذا كانت درجة النظافة

(١) الوقائع المصرية في ٣١/٨/١٩٥٩ — العدد الممد ٦٨ .

(٢) الفقرة الأولى من المادة الثانية عدلت بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ — الوقائع

المصرية في ٢/٣/١٩٦١ — العدد ١٨ ملحق ثم عدلت المادة الثانية بالقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤

الوقائع المصرية في ٥/٥/١٩٦٤ — العدد ٣٥ .

التي تظهرها نتيجة التحكيم تقل عن الدرجة المقررة بمعرفة البنك بما يزيد على ربع قيراط ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال . وبالنسبة للإصابة بالسوس ترد الأمانة المدفوعة من طالب التحكيم إذا كانت نسبة الإصابة التي تظهرها نتيجة التحكيم تزيد عن النسبة المقررة بمعرفة البنك بأكثر من  $\frac{1}{2}$  ولا ترد الأمانة في غير ذلك من الأحوال ، ولا يقبل الطلب إلا بعد سداد ثمن الحبوب المذكورة طبقاً لتقدير البنك المستلم لها .

ويستثنى من هذا الشرط المطاحن التابعة لقطاع العام . وعلى مديرية التموين أن تثبت على الطلب تاريخ وساعة تقديمه وتقيده في سجل خاص برقم مسلسل ثم تعطى مقدم الطلب إيصالاً بساعة وتاريخ القيد ورقه ، وعليها أن تدعو اللجنة في نفس اليوم إلى الانعقاد بشونة البنك للنظر في الطلب ثم تخبر مقدم الطلب بساعة وتاريخ انعقاد اللجنة ومكانه في الوقت المناسب على أن يوقع مقدم الطلب بالمعلم بذلك في السجل الخاص .

وعلى اللجنة أن تنعقد في اليوم التالي على الأكثر لتاريخ تقديم طلب التحكيم .  
(١) مادة ٣ — لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا إذا حضر الاجتماع جميع الأعضاء وتصدر قراراتها مسببة على وجه الاستعجال بالأغلبية المطلقة .  
وإذا لم يحضر طالب التحكيم أو من ينوب عنه اعتبر طلبه كأن لم يكن ويقعد التأمين المدفوع .

وتكون قرارات اللجنة نهائية ولا يجوز الطعن فيها بأي وجه من الوجوه .  
مادة ٤ — تقوم اللجنة بأخذ عينات من الحبوب موضوع النزاع وتقدر نظامها بطريق الوزن وتقدر نسبة الإصابة فيها بالسوس بطريق العد على أن يتم ذلك كله بحضور أصحاب الشأن .

وعلى اللجنة أن تحرر محضرًا بالإجراءات التي تقوم بها تثبت فيه أسماء الأعضاء وصفة كل منهم وساعة وتاريخ تقديم الطلب وقيمة الأمانة المدفوعة من مقدم الطلب وتضمن الحبوب موضوع النزاع وساعة وتاريخ بدء اللجنة مباشرة مهتها وأقوال ذوي الشأن والقرار الصادر في النزاع وبذيل المحضر بتوقيع جميع الحاضرين .  
ويحرر المحضر من أصل وسور ثلاثة تسلّم إحداها للبنك المستلم للحبوب وتحتفظ الثانية بمرقبة التموين وترسل الثالثة إلى الوزارة .

---

(١) الفقرة الثانية من المادة الثالثة مطبوعة بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٥ — يتسلم طالب التحكيم كميات الحبوب موضوع النزاع فوراً بعد أنه  
تنتهى اللجنة من أخذ العينات .

وعند ظهور نتيجة الفحص يسوى الثمن طبقاً لتقدير اللجنة مهما كان  
الفرق ضئيلاً .

مادة ٦ — يلغى القرار رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذه القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر منه  
تاريخ نشره .

جدول ملحق بالقرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩

تشكل لجنة التحكيم بالمحافظات والمديريات على الوجه الآتى :

- ١ — عضو يختاره وزارة التوطين .
- ٢ — عضو يختاره البنك المسلم للعرب .
- ٣ — عضو يختاره طالب التحكيم .

## قرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩

بتنظيم مسك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق في محابز  
محافظتي وضواحي القاهرة والإسكندرية<sup>(١)</sup>

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .

وعلى<sup>(٢)</sup> القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بإنتاج الخبز البلدى فى محافظتي القاهرة  
والإسكندرية وضواحيهما .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس المصولة .

### قرر :

مادة ١ — على كل صاحب مخبز بلدى أو مسئول عن إدارته فى محافظتي وضواحي  
القاهرة والإسكندرية أن يمسك سجلا مطابعا للنموذج للرافق لهذا القرار يثبت  
فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج . ويجب أن تقدم هذه السجلات إلى مراقبة  
التموين الواقع فى دائرتها المخبز لحتم صفحاتها وترقيمها قبل إثبات البيانات فيها .  
ولا يجوز السكتش أو المحو فى هذه الدفاتر ويكون تعديل أى بيان فيها باعتماد من  
مراقبة التموين المختصة .

مادة ٢ — على الأشخاص المذكورين فى المادة السابقة أن يحوزوا فى المخبز كمية

(١) الرافق المصرية فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ — العدد ٧١ .

(٢) أثنى القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٥ .

من دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪/ للستورد لا تقل بأى حال من الأحوال  
عن ٢٥٪/ من جملة صافي حيازتهم من الدقيق وعليهم أيضاً الاحتفاظ بفواتير شراء  
دقيق القمح المستخرج محلياً ودقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪/ للستورد لمدة  
ثلاثة همبور على الأقل من تاريخ إصدارها .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة  
جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر بعد  
عشرة أيام من تاريخ نشره .

### قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن تنظيم بيع دقيق القمح الفاخر لإستخراج ٧٢٪/  
الستورد للمستهلكين بقرى مراكز مديريات القليوبية  
والمنوفية والشرقية والبحيرة ودمياط بإقليم مصر  
من الجمهورية العربية المتحدة<sup>(١)</sup>

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والقرارات  
المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — على محال بيع الدقيق والبقالين والجمعيات التعاونية وهون بذلك  
التسليف الزراعى والتعاونى بيع دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪/ الستورده

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٧/٩/١٩٥٩ - العدد ٨٣ -



للمستهلكين بقرى مراكز مدبريات القليوبية النوفية والشرقية والبحيرة ودمياط وذلك بمقتضى البطاقات التموينية وفي حدود أربعة آلاف شهر لكل فرد مقيد بالبطاقة .

مادة ٣ — على البائع عن ذكر في المادة السابقة مسك سجل خاص يثبت فيه الكميات الدقيق الفاخر التي يتسلمونها من شون بنك التسليف الزراعى والتعاونيه والكميات التي يبيعها أولا بأول وأسماء المستهلكين وأرقام بطاقاتهم وعناوينهم مع بيان صفتهم وتوقعاتهم و مقدار المبيع وتاريخ البيع .

وعليهم أيضا أن يؤثروا على البطاقات التموينية بما يقيد صرف الدقيق وتاريخ الصرف فإذا كان البائع من البقالين الذين يصرفون المواد التموينية وكانت بطاقة المشتري مفقودة يكتفى بتوقيع المشتري في السجل عند الصرف .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه . وكل مخالفة أخرى لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بخرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيا .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويحل به في إقاييم مصر من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٠

محظر فتح محال جديدة لتحميم أو طحن البن أو زيادة القدرة الانتاجية للمحال القائمة أو إضافة إحدى هاتين الصناعتين إلى المحال المرخص لها في صناعة أخرى<sup>(١)</sup>  
وزير التكوين بإقليم مصر  
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة .

وعلى القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة .  
وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم تداول الشاي والبن والقرارات المعدلة .  
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .  
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — محظر بغير ترخيص من وزير التكوين :

( أ ) فتح محال جديدة لتحميم أو طحن البن من أى نوع كانت .  
( ب ) إضافة إحدى هاتين الصناعتين إلى المحال المرخص لها في صناعة أخرى .  
( ج ) اجراء أى تعديل في رخص المحال المرخص لها في أية صناعة وقت صدور هذا القرار يكون من شأنه زيادة القدرة الانتاجية لتحميم أو طحن البن بالمحال المذكورة .  
ولا يسرى هذا الحظر على المحال التي قدم أصحابها قبل العمل بهذا القرار طلبات للحصول على تراخيص بما تقدم وقاموا بسداد رسم للامانة عن هذه الطلبات للجهة المختصة بإصدار تراخيص المحال الصناعية والتجارية وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، ولا يجوز إجراء أى تعديل في هذه الطلبات بعد العمل بهذا القرار يكون من شأنه زيادة القدرة الانتاجية للمحال طالبة الترخيص .

مادة ٢ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار بالعقوبات النصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٧/١٠/١٩٦٠ — المجلد ٤ ملحق .

## قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر الزيات من الأسمدة والمواد الكيماوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية المصرية من محامد سوپر فوسفات الجير<sup>(١)</sup>

وزير التكوين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

(٢) مادة ١ — يكون توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية وإنتاج الشركة المالية والصناعية المصرية من محامد سوپر فوسفات الجير على الوجه الآتي :

٨٠ ٪ / تسلم لبنك التسليف الزراعي والتماوي

٢٠ ٪ / تسلم للهيئة الزراعية المصرية .

أى بنسبة ١ : ٤ .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١/٢٨ - العدد ٨ .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦١/٥/١٥ - العدد ٣٩ ملحق .

## قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن تنظيم تداول الأسمت الأبيض<sup>(١)</sup>

وزير التموين بالقلم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخمين بعض المواد والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين على مستوردي الأسمت الأبيض التصرف في الكميات التي ترد إليهم منه .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه يجب على مستوردي الأسمت الأبيض أن يرسلوا إلى الإدارة الهندسية بوزارة التموين في الأسبوع الأول من كل شهر بكتاب موصى عليه يبين عن كميات الأسمت التي وردت إليهم في الشهر السابق ومكان وجودها والقادير المبعة منها والرصيد الباقي في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام المادة ٢ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٣ مارس سنة ١٩٦٠ — المجلد ١٨ ملحق .

## قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء<sup>(١)</sup> و<sup>(٢)</sup>

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المدلة .

وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر نقل المادون الثمينة والالاء والأحجار الكريمة بغير الاستخدام الشخصى<sup>(٣)</sup> إلى جميع الجهات الداخلة في حدود محافظة سيناء بغير ترخيص من وزارة التموين .

مادة<sup>(٤)</sup> ٢ — يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين نقل جميع أنواع السلع .

---

(١) الوائح المصرية في ١٧ مارس ١٩٦٠ — الممد ٢٢ ملحق .

(٢) استبدلت عبارة « مراقب التموين » الواردة في هذا القرار بعبارة « مدير التموين » وعبارة « مراقبة التموين » بعبارة « مديرية التموين » بموجب القرار رقم ١١٧ سنة ١٩٦٣ للشور فيها بعد .

(٣) أضيفت عبارة لنقل الاستخدام الشخصى إلى المادة الأولى بالقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ — الوائح المصرية في ١٩٦٧/٦/٣ — الممد ٩٠ .

(٤) المادة الثانية عدلت بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٥ — الوائح المصرية في ١٩٦٥/٧/٦ — الممد ٤٣ .

والبضائع إلى خارج بلدة العريش شرقى خط وهمى يبدأ من نقطة ساحل البحر الأبيض المتوسط تجاه نقطة الريسة ثم يمر على الحد الشرقى للطريق العريش مغارق حتى الكيلو ١٦١ ثم الحد الجنوبي للطريق الأوسط حتى مدخل طريق الحسنة - سدر الحيطان ثم الحد الشرقى للطريق حتى بر الحسنة ثم الحد الشرقى لمدق السيارات بين بر الحسنة ونخل ثم الحد الجنوبي لمدق نخل - التمر - رأس النقب وتعتبر الطرق الموصلة بين أبو عجيلة والتند ورأس النقب داخل المنطقة المحظور النقل إليها ويكون الطريق ( العريش الكيلو ١٦١ الحسنة نخل ) خارج المنطقة المحظور النقل إليها . ويستثنى من ذلك :

( أ ) ما يحمله المسافر لمؤناته الشخصية ومؤونة الدابة التي يركبها بحيث لا يجاوز ذلك مائة كيلو جرام .

( ب ) ما يرسل إلى إحدى المصالح الحكومية .

( ج ) الطرود التي ترسل بالبريد للاستهلاك الفائى بشرط ألا يجاوز وزنها عشرة كيلو جرامات في الأسبوع .

( د ) أغنام العربان الذين يجوبون الصحراء سعياً وراء الرعى .

( هـ ) ممتلكه شركات التعدين المرخص لها في البحث والاستغلال في المناطق الداخلية في حدود المنطقة المحددة بالمادة السابقة من المواد والسلع اللازمة لأعمالها أو معملها .

مادة ٣ — على شركات التعدين المشار إليها في البند ( هـ ) من المادة السابقة أن ترسل إلى مديرية تخمين سيناء وسلاح الحدود خلال الأسبوع الأول من كل شهر :

( أ ) بياناً بالكميات التي صرفت إليها من مواد التخمين وما استهلك منها والباقي المتبقي في نهاية الشهر السابق .

( ب ) ما يرسل إليها من السلع والمهمات خلال الشهر السابق .

( ج ) كل تغيير يطرأ على عدد العمال خلال الشهر السابق .

( د ) تاريخ وقف أعمال الشركة بالجهات التابعة للرقابة .

(١) مادة ٤ — تلتأ بمحافظة ميناء لجنة تشكل على الوجه الآتي :

- (١) المحافظ أو من ينوب عنه . . . . . رئيساً  
(٢) المدير العام للمناطق التموينية بوزارة التموين أو من ينوب عنه  
(٣) المدير التموين أو من ينوب عنه . . . . .  
(٤) مأمور قسم الحدود المختص أو من ينوب عنه . . . . .  
(٥) مأمور الجمر المختص أو من ينوب عنه . . . . .  
(٦) مندوب من الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة . . . . . أعضاء  
(٧) العمدة المختص . . . . .  
(٨) تاجر يختاره المحافظ بموافقة الوزارة لمدة لا تزيد على سنة  
بحيث تنتهي في آخر ديسمبر . . . . .  
(٩) رئيس لجنة إدارة الترفة التجارية بالعريش . . . . .

وتجتمع هذه اللجنة في اليوم الثالث من كل شهر وتختص بالبت في الطلبات المقدمة من الأفراد والتجار خلال الشهر السابق لنقل للواد والسلع المشار إليها في المادتين ٢٤، ٢٥ .

(٢) مادة ٥ — تصدر مديرية تموين سيناء تراخيص النقل الخاصة بالواد الآتية :

- (أ) مواد التموين التي توزع بالبطاقات .  
(ب) الدقيق والسكر الحر وزيت بذرة القطن الحر في حدود الكميات التي تعينها الوزارة .

(ج) المواد الخاصة بالطلبات التي تقدم من الأفراد لنقل مواد لا تتعلق بالتجارة والتي وافقت عليها اللجنة المحلية المشار إليها في المادة ٤ من هذا القرار .  
ويعني من الحصول على الترخيص بالنقل شركات التمدن المشار إليها في البند (٥) من المادة ٢ وذلك بالنسبة للواد والسلع الواجب الإخطار عنها طبقاً لنص للمادة ٣ من هذا القرار .

(١) للمادة الرابعة معلقة بالقرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية ١٣/٦/١٩٦٦ - العدد ٤٤٤ .

(٢) المادة الخامسة معلقة بالقرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ - الوقائع المصرية في ٢٨/١/١٩٦٣ .

وفيما عدا ذلك تصدر تراخيص النقل من إدارة<sup>(١)</sup> الشؤون التموينية بوزارة التموين .  
وتحرر التراخيص في جميع الأحوال من<sup>(٢)</sup> ست صور ترسل الأولى بخطاب  
موصى عليه إلى الطالب والثانية إلى المحافظة والثالثة إلى المراقبة الجركية والرابعة  
إلى وزارة التموين أو مديرية التموين للمطابقة حسب الأحوال والخامسة ترفق بالطلب .  
مادة ٦ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل  
عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز  
خمسة مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط المواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .  
<sup>(٣)</sup> ويحرم المخالف لأحكام هذا القرار من الترخيص له في نقل السلعة موضوع  
الجريمة لمدة سنة .

مادة ٧ — يلغى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .  
مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) و(٢) مسجلة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣ المنشور فيما بعد .  
(٣) الفقرة الأخيرة من المادة السادسة معدلة بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ — الوقائع  
المصرية في ١٩٦٢/٦/٢٨ — العدد ٥٠ .



## قرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة ١  
استخراج ٧٢ / المتبع محليا أو المستورد (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز  
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر  
نمرة (١) استخراج ٧٢ / فى محل البقالة المنتج محليا أو المستورد المعدل بالقرار  
رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر:

مادة ١ - يحظر على عمال البقالة فى جميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الدقيق  
العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / المتبع محليا أو المستورد مالم  
يكن مرخص لها فى ذلك بمقتضى الرخصة السادة لها بالتطبيق لأحكام القانون  
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار .

ويكون يمه بالجهة مقصورا على هون بك التسليف الزراعى والتعاونى

---

(١) اللوائح المصرية فى ٢٨ / ٤ / ١٩٦٠ - المصد ٣٧ .

- ومستودعات بيع المخبق بالجملة المخصصة لذلك والمطاحن .
- ويكون يمه بالتجزئة مقسورا على الهيئات والمحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة .
- ويكون يمه بالتجزئة مقسورا على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والمخازن البلدية والإفريقية ومحال البقالة المشار إليها في الفقرة الأولى .
- مادة ٢ — يحظر على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها حيازة دقيق فاخر نمرة (١) استخراج ٧٢ / المستورد بغير ترخيص من وزارة التعمين .
- مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٥ — يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٠  
في شأن الإخطار عن حركة تداول حرير المناخل المستورد  
الخاص بالمطاحن<sup>(١)</sup>

وزير التموين بإقليم مصر  
بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة (١) - على المستوردين والتجار وأصحاب المطاحن والمستورلين من إدارتها  
الذين يستوردون حرير المناخل بممر رقم سواه لا يتخذاه في مطاحنهم أو لأحد إفقاه ..  
أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة النزل والملاحة وجات بوزارة التموين في موعد  
لا يجاوز اليوم العشرين من كل شهر بيانا بالسكيات التي يستوردونها أو يشترونها من  
الحرير المذكور خلال الشهر السابق مطابقا ل النموذج رقم (١) للرافق وبيانا آخر  
بحركة ذلك الحرير عن الشهر السابق أيضا مطابقا ل النموذج رقم (٢) للرافق على  
أن توقع البيانات عن المستورد أو المستول .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه  
ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .  
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١١/٧/١٩٦٠ - العدد ٥٣ .  
(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ١٣ أبريل سنة  
١٩٦٧ - العدد ٢٧ .

## قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠

يشكل جميع المطاحن بإقليم مصر بتسهيل مأمورية اللجنة المحايدة المشكلة بموجب القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ لإجراء تجارب الطحن وإنتاج الخبز<sup>(١)</sup>.

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة ١ بنده والمواد من ٤٣ إلى ٤٨ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقوانين المعدلة له.

وعلى القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ بتشكيل لجنة لإجراء تجارب عن نسب استخراج الدقيق وتحديد مواصفاته ومعدلاته ؛  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ — تكليف أصحاب المطاحن بجميع أنحاء إقليم مصر والمديرون المسئولون عن إدارتها بتسهيل مأمورية أعضاء اللجنة المشكلة بموجب القرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ومعاونتهم الموضحة أسمائهم في الكشف المرافق وذلك على الوجه الآتي .

( أ ) دخول المطاحن والاطلاع على سير العمل بها .

( ب ) الاطلاع وفحص السجلات والسجلات والدفاتر المنظمة لعملية الطحن وحركته .

( ج ) الحصول على أية بيانات ومعلومات دون أى تلاعب أو عرقلة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعمور إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٨/٧/١٩٦٠ — المجلد ٥٨ .

## قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت النباتية  
والاستبارين<sup>(١)</sup>

وزير التعمين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التعمين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بمراقبة بذرة القطن والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بشأن صناعة الزيوت  
والدهون المعدلة للطعام وتجارتها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم تداول الزيوت النباتية  
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ بالتحكيم فى الخلافات الخاصة  
بتحديد قيمة بذرة القطن التى يستولى عليها .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٠ بحظر إجراء المعرة السنوية فى  
مصاص الزيت .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٥١ بالاسيلاء على مادة الاستبارين .

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٥١ بفرض أحكام خاصة بالاستبارين .

وعلى القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١ .

---

(١) اللوائح المصرية فى ٣١/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٧ مكرر غير اعتيادى .

وعلى القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥٢ بمحظر فتح معاصر جديدة تستخدم بذرة القطن في صناعتها والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ بتكليف المعاصر بتكليف بتكرير ما يسلم إليها من الزيت رقم ٣ .

وعلى القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على إنتاج الزيوت النباتية والقرارات المعدلة له . .

وعلى القرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمحظر نقل الزيت من مديرية إلى أخرى بالوجهة القبلية .

وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ بتسليم مقادير من البذرة الأقموني المرفوضة كشاوى إلى وزارة الزراعة .

وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ بمحظر فتح مصانع جديدة لتجفيد الزيوت والمسلية والزبدة النباتية .

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٧ بمحظر فتح مصانع جديدة للمصابون .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ بإلزام التجار والجمعيات التعاونية بوجاههم الحافطات والمديرية الذين تعيينهم مراقبات التموين تسلم كمية الزيت للعبء المحدد على الإذن الصادر لكل منهم .

وعلى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ بتكليف حركة التخليف الاقتصادى بمسك سجل خاص بحركة طفلة أو تعبئة الزيت المسلم إليها من المعاصر لحساب التجار . .

وعلى القرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٨ بإلزام محالج القطن في الأقليم المصرى بالإخطار عن حركة تداول بذرة القطن .

وعلى القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٨ بفرض قيود على تداول زيت بذرة القطن .

وعلى القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الجزاءات التى توقع على المعاصر التى تلتج زيتا مخالفا للمواصفات المقررة .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتكليف أصحاب المعاصر والمصنوعين منه بإدانتها بصرف كميات الزيت الخاصة بالاستهلاك الصناعى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما يقرره مجلس الدولة .

قرر :

### الفصل الأول — بذرة القطن

مادة ١ — يستمر الاستيلاء على جميع ما يوجد في إقليم مصر من بذور القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو يستورد منها مستقبلا .

ويكون تقسيم وتوزيع بذرة القطن المخصصة للصير بمعرفة قسم مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة الاقتصاد طبقا للقواعد التي تضعها وزارة الصناعة .

ويكون تقسيم وتوزيع البذرة المعدة للتقاوى بمعرفة وزارة الزراعة أو الهيئات التي تحددها طبقا للشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزارة الزراعة ويعطى على غير تلك الهيئات الانجار في بذرة تقاوى القطن .

وتحسب نسب الجز في الوزن بالنسبة للبذرة المخصصة للصير طبقا لما تقرره اللجنة من وزارات الصناعة والزراعة والتموين وهذه اللجنة تحس الشكاوى المتعلقة بالبذرة المعدة للصير .

ويحدد إجماع الزكاتب التي تنقل فيها البذرة بقرار يصدر من وزارة التموين بالاتفاق مع وزارة الصناعة .

مادة ٢ — على المستولى عليهم على بذرة القطن التجارية أن يسلموا وزارة الزراعة الكميات التي تحددها من بذرة القطن الأعمى التي سبق رفضها في البعض تطبيقا للقانون رقم ١٩٢٦ لسنة ١٩٢٦ المشار إليه .

مادة ٣ — على أصحاب المحالج والمستولين عن إدارتها مسك سجلات خاصة بحركة تداول بذرة القطن في محالجهم يثبتون فيها أولا بأول مقادير البذرة الناتجة من محالجهم وكمية البذرة التجارية وكمية البذرة المعدة للتقاوى التي تم توزيعها والكميات المتبقية بعد التوزيع .

## الفصل الثانى - الزيوت النباتية

مادة ٤ - يستمر الاستيلاء على ما يوجد بمحاصر الزيوت من الزيوت النباتية الناتجة من بذرة القطن المستولى عليها .

ويكون توزيع الزيوت النباتية المستولى عليها بمعرفة وزارة التموين ووفقا للقواعد التى تقررها .

مادة ٥ - ينشأ بوزارة التموين مكتب يطلق عليه - مكتب توزيع الزيوت النباتية - يلقى بإدارة الزيت والبذرة بمراقبة أبحاث المواد الغذائية .

ويختص هذا المكتب بتوزيع كميات الزيت لأغراض الاستهلاك المباشر كغذاء ووفقا للقواعد والتعليمات التى تقررها الوزارة فى هذا الشأن . وللأغراض الصناعية طبقا للحصص التى تحددها مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ووفقا لبرنامج شهرى يضعه بعد أخذ رأى لجنة تشكل من مراقب عام الصناعات الغذائية ومراقب الزيوت النباتية بمصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة ورئيس ونائب رئيس غرفة صناعة الزيوت بالحداد الصناعات .

ويجب فى جميع الأحوال اعتماد وزارة التموين للبرنامج المذكور .

مادة ٦ - على أصحاب المحاصر والمسئولين عن إدارتها أن يتبعوا فى إنتاج زيت بذرة القطن برتبة المخلطة النظام والقواعد التى تصدر فى شأنها قرارات من وزارة الصناعة .

ويكون تسليم الزيت للأشخاص والهيئات بموجب الأذون التى تصدرها وزارة التموين ويبين بهذه الأذون اسم صاحب الإذن والمصرة المسعوب عليها ونوع الزيت ومقداره وعلى المحاصر والمسئولين عن إدارتها مراعاة صرف كميات الزيت حسب الرتب البينة بالأذون فى مواعيد الصرف المبينة بها .



ويحظر على أصحاب الأذن استلام كميات من الزيت تخالف رتبها الرتبة  
المبينة بالأذن .

مادة ٧ - على أصحاب المعاصر والمسئولين عن إدارتها مراعاة الأحكام الآتية :  
(١) عدم صرف أى إذن لم ترسل صورته إلى المعصرة عن طريق مراقبة التموين  
الواقع في دائرتها المعصرة . وفي هذه الحالة يجب ضبط الإذن وإخطار مكتب توزيع  
الزيت ومراقبة التموين عنه فوراً .

(ب) (١) إخطار مراقبة التموين التي يقع في دائرتها أصحاب الأذن خلال عشرة أيام  
من تاريخ استلام صور الأذن ببيان عن أرقام الأذن المسعوبة على المعصرة  
وكمياتها وأسماء أصحابها والمجسدين المحددين لكل متعهد لنزع ثمن الزيت واستلامه  
وكذلك إخطارها بكميات أذن الزيت المصروفة خلال الشهر السابق وأرقامها  
وأسماء أصحابها وتاريخ الصرف في موعد أقصاه اليوم الخامس عشر من الشهر التالي  
لشهر الذي صرفت فيه الإذن .

(ج) استلام الأذن من أصحابها أو مندوبيهم موقعة منهم بما يفيد استلام الزيت  
بعد التحقق من شخصياتهم وإثبات السكينة المصروفة وتوقيع المستلم وتاريخ الصرف  
في دفتر يحد لهذا الغرض بالمعصرة ووفقاً للنموذج الذى يصدر به قرار من وزارة  
الصناعة وفي حالة شحن الزيت بمعرفة المعصرة يكتفى بإثبات ذلك بالدفتر المذكور .

مادة ٨ - يحظر على أصحاب المصانع والمحال العامة والمسئولين عن إدارتها  
وتجار الجملة والتجزئة حيازة كميات من زيت بذرة القطن السائب أو المعبأ  
المنصوص للاستهلاك العائلي غير الكميات المرخص لهم في استخدامها في صناعاتهم  
أو الاتجار فيها .

مادة ٩ - (ملغاة) .

(١) النقرة ب من المادة ٧ عدلت بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ٦  
يوليو سنة ١٩٦١ ثم عدلت بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦١ - الوقائع المصرية في ١٣ يوليو ١٩٦١  
- العدد ٥٠ والتعديل خاص بالمواعيد .

(٢) المادة ١٩ عدلت بالقرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٠/٩/١٩٦٢  
- العدد ٧ ملحق ثم ألغيت بالقرار رقم ٩٥ سنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٣/٥/١٩٦٣  
- العدد ٢٥ ملحق .

مادة ١٠ - على محار الجملة والتجزئة<sup>(١)</sup> والجمعيات التعاونية المركزية والفرعية في عواصم المحافظات الذين تعيينهم مراقبات التموين تسليم كميات الزيت المعبأ المحددة على الإذن الصادر لكل منهم تبعاً لمتطلبات الحاجة .

مادة ١١ - يحظر نقل الزيت بذرة القطن من عافطة إلى أخرى بالوجه القبلي إلا بترخيص من مراقبة التموين التي توجد بدأثرها الكميات المطلوب نقلها .

مادة ١٢ - تقوم وزارة الصناعة بمراجعة السجلات والرقابة الدفترية والعملية على الإنتاج وتوزيع الزيت .

وتقوم وزارة التموين بإخطار وزارة الصناعة بما قد يكون لديها من ملاحظات على الإخطارات التي ترسل إليها من المعاصر وكذلك على الأذون لكي تقوم الوزارة الأخيرة بتعقيدها من واقع السجلات للوجود بالمعاصر واتخاذ الإجراءات التي يصدر في شأنها قرار من وزير الصناعة .

#### الفصل الثالث - الاستياريين

مادة ١٣ - يستمر الاستيلاء على مادة الاستياريين الناتجة من البذور الزيتية المستولى عليها والوجود بمعاصر الزيوت وما ينتج منها مستقبلاً .

مادة ١٤ - على أصحاب المعاصر والمسؤولين عن إدارتها صرف كميات الاستياريين بموجب التراخيص والأذون التي تصدر إليهم من مصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة .

#### الفصل الرابع - أحكام عامة

مادة ١٥ - على شركة التفليف الاقتصادي وفروعها إمساك سجلات ثبت فيها أولاً بأول كميات الزيت المسلمة إليها لتفليفها في عبوات لحساب المعاصر وتجار الجملة وتاريخ استلامها مع بيان أسماء التجار وعناوينهم والكميات المطلوب تفليفها وأرقام الأذون الصادرة إليهم واسم المعصرة المسجوبة عليها الأذون وتاريخ الكميات التي تسلم إلى التجار بعد تفليفها أو تعبئتها ولو كانت على دفعتين على أن يتخصص لكل معصرة أو تاجر بمجلة جزء خاص بها من هذه السجلات وعليها أن تسلم كميات الزيت بعد تفليفها أو تعبئتها للتجار في مدة أقصاها أربعة أيام من تاريخ تسلمها هذه الكميات من المعاصر .

(١) مبدئاً بالاستمرارية المنشور بالوقائع المصرية في ١٥/١/١٩٦١ - العدد ٧ مكرر (١) .

وعلى تجار الجملة والجميات التعاونية المركزية إستلام كميات الزيت المفردة لهم التي قامت شركة التغليف الاقتصادي بتعبئتها أو تغليفها في مدة الأربعة الأيام المحددة لشركة للتسليم خلالها .

مادة ١٦ - على شركة التغليف الاقتصادي وفروعها أن تقدم هذه السجلات إلى مراقبة التموين التابعة لها لحتم صفحاتها وتوقيعها وترقيمها قبل إثبات البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة فيها .

ولا يجوز الكسح أو الحرق فيها ويجوز عند الضرورة التعديل بالمداد الأحمر مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن واعتماده من المراقبة المذكورة .

مادة ١٧ - على الشركة المصرية لتغليف الاقتصادي مد العناصر التي تقوم بتعبئة الزيت في مقرها بالعواصم البازغة خلال المدة المحددة للعناصر لصرف القرواات الشهرية للتجار والجمعيات التعاونية على أن يتم تسليم آخر دفعة من العواصم قبل إنتهاء الموعد المحدد للعناصر بأربعة أيام

#### الفصل الخامس - العقوبات

مادة ١٨ - كل مخالفة لأحكام المادة ٣ يعاقب عليها بالجس مدة لا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيها ولا تزيد على ١٥٠ جنيها أو باحدى العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المادة ١١ يعاقب عليها بالجس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ١٥٠ جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين وبضبط الزيت موضوع الجريمة ويعكم بمصادره . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ١٩ - تلغى المواد ٣٣ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤١ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١٢ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٧ و٤٤٦ لسنة ١٩٤٨ و٢٦٦ لسنة ١٩٥٠ و٦٠ و٧٥٦ لسنة ١٩٥١ و٢٨٣ و٢١١ لسنة ١٩٥٢ و٦٩٣ لسنة ١٩٥٣ والسادة ١ من القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٤ والقرارات رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ و٤٦ و٥٤ لسنة ١٩٥٧ و٣٨ و٩٧ لسنة ١٩٥٨ و٥٦ و٩٠ لسنة ١٩٦٠ إضافة مادتين جديدتين إلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و١٣٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .

مادة ٢٠ - يثبت هذا القرار في الوقائع الضمنية ، ويصل به في إقليم مصر اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ :

## قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن الجزاءات التي توقع على الماعسر التي لا تقوم باستلام حصتها المقررة  
من بذرة القطن في مياعها (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين للعدة ٤ .

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والزيوت  
النباتية والاستبارين .

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٠ (٢)

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

### قرر :

مادة ١ — كل مصصرة لا تقوم باستلام حصتها المقررة من بذرة القطن طبقا  
لنظام الدور الذي تضعه مراقبة القطن ومنع الخلط بوزارة الاقتصاد وبسبب عدم  
قيامها بتسديم الأجلة الفارغة اللازمة لتعبئة البذرة أو بسبب عدم سداد الإتاوة  
الحكومية في مياع دورها يسقط حقها في كية الدور على أن يتم دفع ثمن البذرة  
لحائزها واستلامها بمجرد التعبئة في الأجلة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به في إقليم مصر  
من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن تنظيم تداول البانيوهات<sup>(١)</sup>

وزير التكوين بإقليم مصر .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة للتكوين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - يحظر على مستوردي البانيوهات والتجار والمقاولين التصرف فيهما لمنهم من البانيوهات وما يرد إليهم منها مستقبلا بغير ترخيص مكتوب من الإدارة المختصة بوزارة الإسكان والمرافق<sup>(٢)</sup> يوضع فيه اسم الشخص المصرح في الصرف إليه . كما يحظر على كل من صرف إليه أى عدد من البانيوهات بمقتضى الترخيص المشار إليه التصرف فيه إلا في الغرض المصروف له من أجله .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا إلى الإدارة المختصة بوزارة الإسكان والمرافق<sup>(٣)</sup> بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ العمل بهذا القرار بياناً

(١) الوقائع المصرية في ١٢/٢٢/١٩٦٠ - العدد ١٥٠ .

(٢) و (٣) استبدلت «عبارة الإدارة الهندسية بوزارة التكوين» بعبارة «الإدارة المختصة بوزارة الإسكان والمرافق» بموجب القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ٦٣٠ يوليو سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٠ .

- بالسكيات الموجودة لديهم من البانيوهات في ذلك التاريخ وأنواعها ومقاساتها  
وعليهم أيضاً أن يرسلوا إلى الإدارة المذكورة بكتاب موصى عليه في الأسبوع  
الأول من كل شهر بياناً بالسكيات التي وردت لهم في الشهر السابق وأنواعها  
ومقاساتها والسكيات المصروفة والرصيد الباقي في نهاية الشهر المذكور .
- مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه  
على المذكورين في المادة السابقة أن يعسكوا سجلاً يتفقون فيه البيانات الآتية :
- (١) عدد البانيوهات الموجودة لديهم في تاريخ العمل بهذا القرار وأنواعها  
ومقاساتها كل على حدة وما يرد إليهم منها مستقبلاً .
- (٢) عدد البانيوهات المبيعة من كل نوع وأرقام وتواريخ التراخيص الصادرة  
بالتصرف فيها وأسماء أصحاب هذه التراخيص والرصيد الباقي .
- مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة ١ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات  
الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه . وكل  
مخالفة لأحكام المادتين ٢ و ٣ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز  
مائة وخمسين جنيهاً
- مادة ٥ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٣٢ / ١٢ / ١٩٦٠ - العدد ١٠٠ .

(٢) و (٣) استبدلت عبارة « الإدارة الهندسية بوزارة التموين » بعبارة « الإدارة  
المختصة بوزارة الإسكان والمرافق » بموجب القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية  
في ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٤ - العدد ٦٠

## قرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠

بتنظيم تداول التصدير النقي وكلوريد الألومنيوم (ملح الشادر) (١)

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه  
على المستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجوزة وأصحاب المصانع والمطابخ  
عن إدارتها الذين يتجرون في مادتى التصدير النقي والشادر أو يستخدمونها  
في صناعتهم أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى إدارة المواد السكبوية والمعادن بوزارة  
التموين في موعد لا يتجاوز اليوم العشرين من كل شهر بياناً موضحاً به ما يأتى :

( أ ) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .

( ب ) مقادير الأرصدة التى يملكونها من كل من المادتين سالفى الذكر فى أول-  
الشهر ولو كانت مودعة لدى الغير وأماكن وجودها .

( ج ) الكميات الواردة من كل من المادتين سالفى الذكر مع بيان ما إذا  
كانت مستوردة من الخارج أو شترت محلياً وجهة الاستيراد أو الشراء ورقم ترخيص  
الاستيراد وكميته والجهة الواردة منها المادة وقاتورة الشراء

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٠ - العدد ١٦٠ مكرر .

(د) الكميات المبعة أو المستخدمة من كل مادة خلال الشهر .

(هـ) الأرصدة الباقية من كل مادة في نهاية الشهر .

(و) الكميات التي تم التعاقد على استيرادها خلال الشهر وجهة الاستيراد

والتاريخ المنتظر المعلن البضاعة فيه

مادة ٢ - على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يحسبوا سجيلا خاصا يثبتون فيه على وجه صحيح متادير ما لديهم من التصدير والشادر كل على حدة وما يرد منهما وتاريخ الورود ومكان وجودها ومقدار ما يبيعونه منها أو يستخدمونه في الصناعة وتاريخ البيع أو الاستخدام ويقوم هذا السجل ما تكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ - يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره



## قرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦١

بالاستيلاء على السلع والمواد الواردة إلى الجمارك  
بمقتضى تراخيص استيراد مارية المفعول والتي تقرر وزارة الاقتصاد  
حظر استيرادها بعد صدور التراخيص في استيرادها (١)  
وزير القون بإقليم مصر

بعد الاطلاع على للسنتين ٥٦١ و ٥٦٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥  
الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ بالاستيلاء على السلع التي أدرجت ضمن  
المحظورات وترد إلى الجمارك بالإقليم المصري بعد تجديد تراخيصها والقرارات  
المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر

مادة (١) - يستولى على جميع السلع والمواد التي وردت إلى الجمارك أو ترده إليها  
مستقبلاً بمقتضى تراخيص استيراد تجددت صلاحيتها أو تتجدد صلاحيتها بحرفة  
وزارة الاقتصاد وعن سلع تقرر حظر استيرادها أو يتقرر مستقبلاً حظر استيرادها  
بعد صدور تراخيص استيرادها

مادة (٢) - على أصحاب السلع والمواد المستولى عليها بمقتضى المادة السابقة  
أن يتقدموا إلى إدارة الاستيلاء والتخزين بوزارة التموين في موعد لا يجاوز شهر  
من تاريخ مخرج السلع المذكورة في الدائرة الجركية ببيان على النحو الموضح بالموقع

(١) الواقع المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٦١ - العدد ٧ مكرر .

(٢) و (٣) المادتان ١ و ٢ مبدلتان بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦١ - الواقع المصرية  
في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ - العدد ١٩٦ .

المرافق مشروعا بمستندات استيرادها، وبالنسبة للسلع والمواد التي وردت قبل العمل بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦١ فلي أصحابها أن يتقدموا إلى الإدارة المذكورة في موعد لا يتجاوز شهرا في تاريخ العمل بهذا القرار ببيان على النحو للأوضح في النص الأول. مادة ٣ - تسلم السلع والمواد المستولى عليها إلى المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية<sup>(١)</sup> للتصرف فيها طبقا للتعليمات التي تصدرها وزارة التموين في هذا الشأن .

وتسلم السلع والمواد المطلوبة للهيئات الحكومية لتلك الهيئات مباشرة دون وساطة المؤسسة الاقتصادية كما أمكن .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

### نموذج

### مرافق للقرار رقم ١٦ سنة ١٩٦١

- ١ - اسم المستورد.
- ٢ - رقم ترخيص الاستيراد وتاريخه وقيمه .
- ٣ - نوع البضاعة والبند الوارد عليه .
- ٤ - كمية البضاعة .
- ٥ - مصدر الاستيراد .
- ٦ - تاريخ وصول البضاعة .
- ٧ - الجمرك الذي وصلت إليه .
- ٨ - الباخرة الواردة إليها البضاعة .
- ٩ - رقم بوليصة الشحن .
- ١٠ - مكان تخزين البضاعة .

(١) استبدل بالوقائع المصرية في ٢٣ / ٣ / ١٩٦١ - العدد ٢٤ .

(٢) معدلة بالقرار رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ -

العدد ٩٥ وكان نصها « كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة .

في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه »

## قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١

بحظر استعمال كسب بذرة القطن المشور  
في غير تغذية الحيوان والدواجن<sup>(١)</sup>

وزير الزراعة وإصلاح الأراضي .

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ بشأن  
تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته والقوانين المعدلة له .  
وعلى القرار الوزاري رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ بحظر استعمال كسب بذرة القطن  
المشور في غير صناعة الأعلاف .

قرر :

- مادة ١ - يحظر استعمال كسب بذرة القطن المشور في غير تغذية الحيوان والدواجن .  
مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .  
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١

باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤  
في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور<sup>(٢)</sup>

وزير التكوين بإقليم مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التكوين والقوانين المعدلة له .  
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عجول البقر من الذكور .

قرر :

- مادة ١ - استثناء من أحكام المادة ١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٤ المشار  
إليه ، يكون وزن عجل البقر من الذكور بمحافظة أسوان ٢٣٠ كيلوجراما ( مائتين  
وثلاثين كيلو جراما ) .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية ٧ / ٩ / ١٩٦١ - العدد / ٧١ .

(٢) الوقائع المصرية في ٢ مارس سنة ١٩٦١ - العدد ١٨ ملحق

## قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦١

في شأن تجارة الفول وتداوله (١)

وزير التموين بإقليم مصر  
بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المدة ٤ .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

(٢) مادة ١ — ملغاة .

مادة ٢ — على بنك التسليف الزراعي والتعاوني وبنك مصر وبنك الاسكندرية  
وبنك الجمهورية وبنك القاهرة شراء جميع ما يعرض الى كل منها من الفول لحساب  
وزارة التموين بالأسعار للدرجة بمداول التصدير الجبرية .  
(٣) مادة ٣ — ملغاة .

مادة ٤ — على أصحاب المسكابر وتجار الجملة ونصف الجملة للفول الصحيح  
والجروش أن يحضروا بكتاب موصى عليه إدارة الاستيلاء والتخزين بوزارة التموين  
خلال عشرة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار بكميات الفول الصحيح والجروش  
بالأردب أو بالسكيلوجرام الموجودة لدى كل منهم وعن مكان وجودها أو مكان تخزينها .  
ويحظر عليهم التصرف في هذه الكميات إلا بإذن من وزير التموين .

مادة ٥ — يتم التوزيع لأصحاب المطاعم وباعة الفول المدس التجول منهم  
ومن يملك فرنا للتدريس بناء على تراخيص صادرة من وزارة التموين ويتم التوزيع  
لتجار التجزئة في حدود أردب واحد (١٥٥ مائة وخمسة وخمسون كيلو جرام)

---

(١) الواقع المصرية في ١٠ مايو سنة ١٩٦١ — العدد ٣٧ مكرر .  
(٢) و(٣) اللذان الأول والثالثه ملتان بالقرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦١ — الواقع  
للمصرية في ١١/٩/١٩٦١ — العدد ٨٠ .

من نوعى الفول الصحيح أو المبروش بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة  
التموين ولا يمنع هذا الترخيص إلا لمن يكون مقيداً بالسجل التجارى كمتاجر تجهزة  
في الصنف المذكور .

مادة ٦ - كل عائلة لأحكام المادتين ٢ و ٤ فقرة أولى يعاقب عليها بغرامة  
لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

وكل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦  
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١

بإنشاء القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة  
وبتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup>

وزير التموين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له .  
وعلى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تخزين الأدوية الجاهزة وتعديل  
الجدول المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٧ .

قرر :

مادة ١ - يلغى القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٢ - تحذف عبارة « الأدوية الجاهزة بجميع أنواعها » من الجدول  
المرافق للقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية ق ١٢ يوتيه سنة ١٩٦١ - العدد ٤٦ .

## قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١

بإنشاء لجان بعواصم المحافظات وللراكر لتنظيم استقبال  
وتوزيع للواد البترولية<sup>(١)</sup>

وزير التموين بإقليم مصر  
بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .  
وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .  
وعلى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية  
والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها والقرارات المعدلة له .  
وعلى القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء لجان بعواصم المحافظات والمديريات  
والراكر للإشراف على استقبال وتوزيع المواد البترولية الواردة لوكلاء شركات  
البترول ورسم السياسة العامة لتموين هذه المناطق بالواد البترولية .  
وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠ باستثناء محافظة البحر الأحمر من أحكام  
القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ .  
وعلى مرافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تلتأ في طاصة كل محافظة لجنة تسمى لجنة المحافظة وتشكل على  
الوجه الآتى :

---

(١) الوقائع المصرية في ٣ يولية لسنة ١٩٦١ — العدد ٥٢ .

رئيساً	مدير الأمن أو من ينوب عنه
	مفتش الرى أو من ينوب عنه
	مدير تفتيش الآلات أو من ينوب عنه
	مراقب الزراعة أو ما ينوب عنه
	مراقب الشئون البلدية والفروية أو من ينوب عنه
	مراقب النقل الميكانيكى
	مفتش المرور
	مراقب التموين
	مندوب الهيئة العامة لتعمير الصحارى المشرف على خدمات الرى والزراعة

أعضاء	

وفى يختص بمحافظة البحر الأحمر والصحراء الجنوبية يكون تشكيل اللجنة على الوجه الآتى .

رئيساً	المحافظ أو ينوب عنه
عضوين	مراقب التموين
	مندوب عن الهيئة العامة لتعمير الصحارى

مادة ٣ - تختص لجنة المحافظة بما يأتى :

(١) الإشراف على أعمال اللجان المركزية .

(٢) رسم السياسة المحلية العامة لاستغلال المواد البترولية بكافة أنواعها وتخزينها وتوزيعها وتحديد استهلاكها فى حدود القواعد والعمليات التى تصدر فى شأنها من الجهات المختصة .

(٣) الاتصال بالجهات المختصة فى كافة ما يتعلق باحتياجات المحافظة من تلك المواد تبعاً للظروف السائدة فى كل منها .

(٤) النظر فى الشكاوى التى تقدم لها أو تعال إليها فى هذا الشأن .

(٥) تحديد المقررات النهائية للاستهلاك الصناعى والزراعى واستهلاك السيارات من السولار بدائرة المحافظة .

(٦) النظر في الشكاوى الخاصة بتقدير الأجان المركزية .  
واللجنة أن تضم اليها ممثلين من المصالح الحكومية الأخرى التي لها اتصال باختصاصاتها .  
مادة ٣ - تنشأ في كل مركز وفي كل بندر أو قسم لجنة تسمى اللجنة المركزية  
وتشكل على الوجه الآتي :

رئيسا	مأمور المركز أو البندر أو القسم
أعضاء	رئيس مكتب التموين
	مهندس زراعي عن تفتيش الزراعة
	مهندس من وزارة الشؤون البلدية والقروية
	عضو من الاتحاد القومي

وفيما يخص محافظتي البحر الأحمر والصحران الجنوبية فيكون تشكيل اللجنة  
على الوجه الآتي :

رئيسا	مأمور القسم
عضو	رئيس مكتب التموين
	عضو من الاتحاد القومي

مادة ٤ - تختص اللجنة المركزية بما يأتي :

- (١) الإشراف على استقبال وتوزيع المواد البترولية في دائرة المركز أو البندر أو القسم
- (٢) أحكام الرقابة على استقبال وتوزيع الكميات الواردة من المواد البترولية
- منها اسكل تلاعب من شأنه الإضرار بمصالح المستهلكين والتحقق من تنفيذ السياسة العامة التي تضعها الجهات المختصة للتوزيع على وجه الحق .
- (٣) دفع تقاريرها وملاحظاتها إلى لجان المحافظات .
- (٤) تحديد المقررات النهائية لأوجه الاستهلاك المختلفة التي لا تدخل في اختصاص لجان المحافظات .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ والقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٠  
المشار إليهما .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .



قرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١

في شأن سكر الماكينة المعبأ في باكوات<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر للعدل بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العالي

وعلى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن سكر الماكينة المعبأ في باكوات ، وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة (٢) ١ - يرخص لشركة السكر والتقطير المصرية بإنتاج كميات من سكر الماكينة الحر العادي أو المعبأ في باكوات والمكلف كل قطعتين داخل خلاف من الورق العقم والسكر الناعم للبلور الداخر والسكر البودرة جلاس والكاستورد واليكاسوناد والسكر البلوكات المكلفة بالشروط التي تحددها وزارة التدوين .

مادة ٢ - على الشركة العامة لمصانع السكر والتقطير المصرية مسك سجل خاص بأنواع السكر للغار إليها في المادة السابقة يثبت فيه البيانات الآتية :

(أ) الكميات الموجودة من هذه الأصناف في مخازن الشركة في تاريخ العمل بهذا القرار وما ينتج منها مستقبلا في الحدود الواردة في المادة الأولى من هذا القرار .

(ب) تكاليف إنتاج كل كمية من هذه الأصناف .

(ج) الكميات التي تباع من كل صنف من هذه الأصناف .

(١) الرقائع المصرية في ٢٨ / ٨ / ١٩٦١ - العدد ٦٨

(٢) المادة الأولى من القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ الرقائع المصرية في ١٦ / ٤ / ٦٣ - العدد ٢٩ .

- مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالمقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بمسئمة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .
- مادة ٤ - يلغى القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .
- مادة ٥ - يفسر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

### قرار رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦١

ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها<sup>(١)</sup>

#### وزير التموين

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المطبقة له ؛
- وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بقرض بعض أحكام خاصة بالسكر ،
- وعلى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ ببيان مواعيد تسلم مواد التموين والإعلان عن تاريخ وصولها والقرارات المعدلة .
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
- وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

#### تقرر :

- مادة ١ - على المتعهدين وتجار الجملة والجمعيات التعاونية والشركات والبنوك التي تتاجر في المواد التموينية بالجملة الوفاء بكامل قيمة الكميات المقررة لهم من السكر شهريا في ميعاد لا يتجاوز اليوم العاشر من الشهر السابق على الشهر الذي تستحق فيه هذه للقرارات ويمتد هذا الميعاد إلى اليوم العشرين من الشهر السابق بالنسبة إلى المتعهدين بالمناطق النائية .

(١) - الواقع المصرية في ٢٣ / ١١ / ١٩٦١ - العدد ٩٣ ملحق .

مادة ٣ - على المذكورين في المادة السابقة أن يتسلموا السكر المقرر لهم شهرياً في المواعيد والجهات التي تحددها لهم شركة السكر والتقطير المصرية وعليهم أيضاً أن يتسلموا الزيت المقرر لهم شهرياً في المواعيد والجهات التي تحددها لهم معاصر الزيوت حسب الأحوال وأن يرسلوا إلى مكتب التدوين المختص بياناً عن مقدار ما تسلموه من المواد التموينية المقررة لهم وتاريخ ورود كل دفعة منها وذلك خلال يومين من تاريخ وصولها إلى مخازنهم أو معاملهم .

وفي (١) حالة نقل الزيت بوسيلة غير السكك الحديدية يكون الإخطار المشار إليه في الفقرة الأولى خلال ٤٨ ساعة من تاريخ تسلم الزيت في المعصرة :

مادة (٢) ٣ - على ركلاء مخازن شركة السكر والتقطير المصرية أداء قيمة ما باعوه من السكر إلى تلك الشركة في ميعاد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الذي تم فيه البيع .

مادة (٣) ٤ - مع عدم الإخلال بالمادة السادسة من القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على شركة السكر والتقطير المصرية أن ترسل بياناً إلى مديريات التدوين المختصة بأسماء الأشخاص والهيئات المشار إليهم في المادة ١ الذين لم يقوموا بأداء قيمة السكر المقررة لهم كاملة وكذلك وكلاء مخازن الشركة الذين لم يؤدوا قيمة المبيع في المواعيد المحددة بهذا القرار وذلك في ميعاد لا يجاوز خمسة أيام التالية لانتهاء المواعيد المحددة في المادة ٣ وعلى الشركة المذكورة إرسال صورة من البيان المرسل إلى إدارة السكر بالوزارة في نفس المواعيد سائلة الذكر .

مادة ٥ - على تيجار التجزئة والجمعيات التعاونية التي تباع بالتجزئة تسلم مقرراتهم من المواد التموينية من متعهدى توزيعها بالجملة في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر الذي تصرف فيه هذه المواد للمستهلكين واليوم العشرين بالنسبة إلى مناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية وبلاد النوبة والبحر الأحمر والشاطئ والطور وأبو زينة وسيناء .

مادة ٦ - في حالة تأخر وصول المواد التموينية إلى المتعهدين المذكورين

---

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ١٩٦٢/٢٣٣ - الوتائم المصرية في ٢٤ / ٩ / ١٩٦٢ - العدد ٧٥ ملحق .

(٢) المادة الثالثة مضافة بالقرار رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ الوتائم المصرية في ٢٥ / ٦ / ١٩٦٢ - العدد ٤٩ .

(٣) المادة الرابعة مضافة بالقرار رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٣ - الوتائم المصرية في ١٧ / ٧ / ١٩٦٣ - العدد ٥٥ ملحق

في المادة ١ - عن اليوم الأخير من الشهر السابق فعلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية التي تبيع بالتجزئة دفع ثمن مقرراتهم واستلامها في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من تاريخ وصول هذه المواد إليهم .

مادة ٧ - يكون استلام السكر الخاص بمدينتي القاهرة والاسكندرية من مخازن شركة السكر والتقطير المصرية في المواعيد التي تحددها هذه المخازن بحيث لا يجاوز اليوم الأخير من الشهر « السابق على الصرف »<sup>(١)</sup>.

مادة ٨ - على المذكورين في المادة ١ إخطار مكتب التموين المختص في موعد لا يجاوز يومين من تاريخ انتهاء الموعد المحدد للصرف بأسماء تجسار التجزئة المتخلفين عن الاستلام وعليهم أيضا وعلى المذكورين في المادة ٥ أن يعلنوا في مكان ظاهر من محالهم أو مخازنهم عن تاريخ وصول مقرراتهم من السكر والزيوت والشهر الذي يستحق الصرف فيه على أن يكون الاعلان في اليوم ذاته الذي تصل فيه هذه المواد وأن يظل إلى نهاية المدة المقررة لصرفها .

مادة ٩ - يحفظ حق صاحب البطاقة في مقرراته من المواد التموينية التي تصرف بوجوبها إذا لم يتسلمها خلال الشهر المحدد لصرفها .

مادة ١٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ١١ - يلغى القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ١٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره ،

---

(١) استدرج بالوقائع المصرية في ٨ / ١ / ١٩٦٢ - العدد ٣ .

## قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.  
وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض للواد .  
وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم تداول الأرز الشعير والأرز الأبيض .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا بمجلسها للتحقة في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قصر :

- (٢) مادة ١ — ملغاة .
- (٣) مادة ٢ — ملغاة .
- (٤) مادة ٣ — ملغاة .

---

(١) اللوائح المصرية في ٨ يناير سنة ١٩٦٢ — المجلد ٣ مكرر ،  
(٢) ، (٣) ، (٤) المواد ١ و ٢ و ٣ ملغاة بالقرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ — اللوائح المصرية  
في ٣/١٢/١٩٦٢ — المجلد ٩٥ .  
وكان نصها كالآتي :

مادة ١ — على بنك التسليف الزراعي والتعاوني وبنك مصر وبنك الاسكندرية شراء جميع مايعرض عليهم من الأرز الشعير لحساب وزارة التموين بالفتات وبالشروط التي يقررها الوزارة في شأن تنظيم عمليات تسليم الأرز الشعير والتي سبق أن أخطر بها البنوك .  
مادة ٢ — لايجوز للمضارب والفراكات أن تصرف في أية كمية من كميات الأرز التي تقوم بإنتاجها إلا بترخيص من وزارة التموين ببيعها للتجار الذين تبينهم مراقبات التموين وبالكميات التي تقررها الوزارة وفي حدود الخصاص لكل منهم .  
مادة ٣ — على المضارب والفراكات مسك سجلات خاصة يثبت فيها مقادير الأرز الشعير الوارد إليها ونوع الأرز وتاريخ الورد والكميات المستخدمة في التفتيل ومقدار الناتج منها ومقدار ما تبعية وتاريخ البيع وأسماء التجار المشترين وترخيص البيع لهم وفقا للعادة السابقة .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأحكام القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه يجب على المزارعين والفراكت أن ترسل بكتاب موصى عليه إلى إدارة الحبوب والبقول ومصباتها بوزارة التموين بياناً كل خمسة عشر يوماً عما يكون متبقياً لديها في اليوم السابق على إرسال البيان عن كميات الأرز الشعير والأرز الأبيض وكسره ورجيع السكون والكميات الواردة من الأرز الشعير والكميات المستخدمة في التشغيل والكميات الناتجة من الأرز الأبيض والكميات لليعة من كل صنف من الأصناف المذكورة وتاريخ البيع أو الاستخدام وأسماء التجار المشتريين ومقدار المبيع لكل منهم والجهة التي صدر إليها الأرز ويرسل هذا البيان دورياً في موعد لا يتجاوز اليوم الثامن عشر من الشهر واليوم الثالث من الشهر التالي .

(١) مادة ٥ — مع مراعاة أحكام المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً .

مادة ٦ — يلغى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم لسنة ١٩٦٢

بإلغاء القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٩٠ الصادر في شأن تنظيم تداول

ورق الطباعة والكتابة (٢)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٩٠ في شأن تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة .

قصر

مادة ١ — يلغى القرار القرار رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) ألغيت الفقرة الثانية من المادة الخامسة بالقرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وكان نصها : ويضاف على مخالفة حكم المادة ٢ من هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .  
(٢) الوقائع المصرية في ٢٦ يولية سنة ١٩٦٢ - العدد ٥٨ .

قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٢  
بالاستيلاء على كميات الفول السوداني الخام لدى المنتجين  
والتجار وحظر نقله (١)

وزير التموين  
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والتقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستولى فوراً على جميع كميات الفول السوداني الخام المقشور والغير  
مقشور الموجود لدى المنتجين وتجار الجلة .

مادة ٢ - على المنتجين وتجار الجلة أن يسلموا ما لديهم من كميات الفول  
السوداني المستولى عليها إلى شون بنك التسليف الزراعي والتعاوني أو بنك مصر  
أو البنك الأهلي أو بنك الاسكندرية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر  
هذا القرار .

ويكون التسليم لأقرب شونة وعلى الشون استلام الكميات التي تقدم إليها .

مادة ٣ - يحظر على المنتجين وتجار الجلة بذل ترخيص كتابي من المحافظ  
أو من ينوب عنه نقل شيء من كميات الفول السوداني المشار إليها في المادة الأولى  
من محافظة إلى أخرى .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز  
سنة أشهر وبغرامة من مائة إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - العدد ٧١ مكرر .

## قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢

في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن<sup>(١)</sup>

### وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش .

وعلى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد والقرارات المعدلة له

وعلى القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول الشاي والبن والقرارات

المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ بحظر إنشاء مصانع تعبئة شاي جديدة .

وعلى القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم توزيع الشاي على مناطق الإقليم المصرى .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ بحظر خلط الشاي أو البن بنوعيه

( أخضر ومطحون ) بأية مادة أخرى .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على الشركات التى يعهد إليها باستيراد الشاي والبن أن ترسل إلى الإدارة العامة لاستيراد المواد التموينية وإدارة الشاي والبن بالوزارة ومراقبات

---

(١) اللوائح المصرية فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٢ — العدد ٧٥ ملحق .



الخبز في الموافى بكتاب موسى عليه خلال أسبوع من تاريخ التعاقد بياناً بكميات الشاي والبن التي يتعاقدون على استيرادها محسوبة بالطن ومواعيد شحنها ووصولها إلى الموافى مع ذكر موطن الاستيراد ونوع الشاي أو البن وسعر الشراء .  
مادة ٢ — على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية تسلم كميات الشاي والبن التي تحددها الوزارة في المواعيد التي تحبها لذلك .

مادة ٣ — على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية وفروعها وتجارتها الجدة للبن أن يحسبوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه مقادير الشاي أو البن التي ترد إليهم أو يشترونها وتاريخ ورودها أو شرائها ونوعها وأسماء الموردين أو البائعين لهم ومقدار ما يبيعونه منها وتاريخ البيع وسعره واسم المشتري وعنوان عمله وكذا أوزان العبوات بالنسبة للشاي ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وسجلات أخرى منتظمة تتضمن البيانات السابقة .

مادة ٤ — على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتوزيع كميات الشاي بعد تعبئتها في أعاء الجمهورية طبقاً لتعليمات الوزارة في هذا الشأن مع إخطار المراقبات المحلية بالكميات التي يتم شحنها إلى دائرة كل مراقبة أولاً بأول . وعليها إخطار إدارة الشاي والبن بالوزارة ببيان نصف شهري يتضمن كميات الشاي التي يتم شحنها إلى المحافظات من كل نوع على حدة .

مادة ٥ — لا يجوز بيع الشاي الأسود أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في عبوات ويجب أن يبين على كل عبوة باللغة العربية وبشكل واضح اسم المستورد والمعبئ ونوع الشاي والجهة المستورد منها وسعر البيع للمستهلك والوزن الصافي .  
مادة ٦ — يحظر بقصد الاتجار خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .

ويحظر بقصد الاتجار خلط البن الأخضر بالبن أو مطعوناً بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك .

كما يحظر بقصد الاتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطاً على النحو سالف الذكر أو يبيعه أو عرضه للبيع .

(١) مادة ٦ مكرراً — لا يباع البن الأخضر إلا معبأ في عبوات من البوليثلين

(١) المادة ٦ مكرراً مضافة بالقرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ — الوتائم المصرية في ١٩٦٤/٤ ب العدد ٢٨ .

زنة كيلو، ونصف كيلو، ورج كيلو، ويجب أن يوضع على كل عبوة نوع البن والوزن الصافي واسم المعبى وسعر البيع للمستهلك ويستثنى من ذلك الكميات المخصصة لمطاحن البن فتسلم إليها مائبة .

كما يجب أن يباع البن المطحون داخل عبوات موضحة عليها نوع البن ونسبة الخلط فيه والوزن الصافي واسم المعبى وسعر البيع للمستهلك .

ولا يجوز بيع البن للطحون مخلوطا إلا طبقا لما تحدده وزارة التموين من شروط ومواصفات ونسب وأسعار .

(١) مادة ٧ - على المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية أن تقوم بتعبئة الشاي الأسود على الوجه الآتى :

( أ ) باكوات صغيرة زنة ٨٥ جرام فئة عشرة مليات ، ١٧ جرام فئة عشرة مليات بنسبة ٥٠ ٪ من الكميات المراد تعبئتها .

( ب ) باكوات لا تزيد على ٣٤ جراما بنسبة ٥٠ ٪ من الكمية الباقية .

( ج ) باكوات أكثر من ٣٤ جراما لباقي الكمية .

ولا يسرى القيد الخاص بحجم الباكوات على الشاي الوارد من الخارج فى أغلفة أو عبوات خاصة .

مادة ٨ - عند التفتيش على أوزان عبوات الشاي المختلفة بوزن عدد معين من العبوات ذات الوزن الواحد ثم يستخرج متوسط وزن العبوة الواحدة وذلك وفقا لقواعد التالية :

( أ ) عبوة زنة ٩٢٥ جراما التى تباع للمستهلك بعشرة مليات يكون الوزن بالنسبة إليها على عدد من العبوات لا يقل عن خمسين عبوة فإذا لم يوجد هذا العدد يكون الوزن على جميع ما يوجد منها .

( ب ) العبوة التى يزيد وزنها على ٩٢٥ جراما ولا يجاوز ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة إليها على عدد من العبوات لا يقل عن عشر عبوات أو كل ما يوجد منها .

( ج ) العبوة التى يزيد وزنها على ٣٧ جراما يكون الوزن بالنسبة إليها على العبوة الواحدة .

---

(١) المادة ٧ معدلة بالقرار رقم ٣ سنة ١٩٦٥ - اللوائح المصرية فى ١٤ / ١ / ١٩٦٥ - العدد ٤ .

مادة ٩ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل ستة أشهر ولا تجاوز سنة وبضامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأعيان موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ١٠ — تلغى القرارات أرقام ٦٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ و ٦٤ لسنة ١٩٥٩ و ٢٤٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٦٢

بمراعاة أحكام القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر والقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير التحويلية الخاصة بالسكرية هذا الاستهلاك العالي على إنتاج مصنع السكر بادفو التابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبلي<sup>(١)</sup>

وزير التموين ( بالنيابة )

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .

وعلى القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير التحويلية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العالي .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ — تسمى أحكام القرارين رقمي ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ و ١١٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما على إنتاج مصنع السكر بادفو التابع لشركة النصر لصناعة السكر بالوجه القبلي

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ - العدد ٩٥ .

## قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣

يحظر الاتجار في نقاوى البطاطس المستوردة للعروة الصيفية من كل عام<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ يحظر الاتجار في نقاوى البطاطس للعدل بالقرار رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - يحظر بيع ترخيص من وزارة التكوين بيع أية كمية من نقاوى البطاطس أو عرضها للبيع كما يحظر أن يباع أو يعرض للبيع الإذن الصادر من الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجات البطاطس باستلام كميات نقاوى البطاطس .

مادة ٢ - توزع نقاوى البطاطس للمستوردة للعروة الصيفية بمعرفة الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجات البطاطس طبقا للنموذج المرافق .

مادة ٣ - لا يجوز التصرف في النقاوى في غير الغرض الذى صرفت من أجله . كما لا يجوز زراعتها في غير الحيازة المحددة بالنموذج المشار إليه في المادة السابقة إلا بترخيص من لجنة توزيع نقاوى البطاطس .

مادة ٤ - تشكل لجنة توزيع نقاوى البطاطس من ممثلين من الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجات البطاطس ووزارات الزراعة والتكوين وصدر بتشكيلها قرار من وزير التكوين .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بما يقرره قانون العقوبات من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٦ - ينسحب القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٧ - ينسحب هذا القرار في الواقع المبررة ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) اللوائح المصرية في ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ - العدد ٦ ملحق .

## قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣

بتشكيل لجان تقدير التعويضات في بعض المحافظات (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجان التعويضات بالمحافظات والمديريات .

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢ بتعديل القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ بتشكيل لجان تقدير التعويضات بالمحافظات والمديريات .

قرر :

مادة ١ - تشكل لجان تقدير التعويضات في محافظات سيناء والصحراء الغربية والجنوبية والبحر الأحمر على الوجه الآتي :

رئيسها { المحافظ أو مدير الأمن في حالة غيابه  
أعضاء { مأمور القسم الموجود بعاصمة المحافظة  
باشكاتب المحافظة  
اثنان من التجار يختارهما المحافظ

مادة ٢ - تشكل لجان تقدير التعويضات في باقي المحافظات على الوجه الآتي :

رئيسها { المحافظ أو من ينوبه  
مندوب عن وزارة التكوين (مراقبة الخبراء والمعلمين)  
أعضاء { » وزارة الخزانة  
» وزارة الحرية  
» وزارة الصناعة  
» اتحاد الصناعات  
» الترفة التجارية أو اثنان من التجار في حالة عدم وجود غرفة تجارية

(١) الواقع المصرية في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ - العدد ١٤ ملحق .

مادة ٣ - يعتبر اجتماع اللجان المشار إليها في المواد السابقة قانوناً إذا حضره نصف الأعضاء والرئيس .

مادة ٤ - يلغى القراران رقمى ١٠٤ لسنة ١٩٥٧ . ١١٨ لسنة ١٩٦٢ المشار إليهما .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٣

بالإفراج عن محصول الفول السوداني المتبقى عليه  
من مزارعى بلاد النوبة (١)

وزير التوطين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٢ بالاستيلاء على كميات الفول السودانى الخام لدى المنتجين والتجار وحظر نقله .  
وعلى موافقة لجنة التوطين العليا .

قرر :

مادة ١ - يفرج عن محصول الفول السودانى المتبقى عليه من مزارعى بلاد النوبة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره .  
(١) الوقائع المصرية في ١٦ أبريل سنة ١٩٦٣ - العدد ٢٩ ملحق .

## قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٣

في شأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجملة بالقسم الشرق من محافظة  
الصحراء الغربية إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة له .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ - يعنى متعهدو التموين بالجملة بالقسم الشرق من محافظة الصحراء  
الغربية عن توزيع المواد التموينية .  
مادة ٢ - تسند عملية توزيع المواد التموينية بالجملة المشار إليها بالمادة السابقة  
إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى .  
مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة  
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .  
مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعدل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ - العدد ٣٣ ملحق .

## قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نقل

المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء (١)

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المدونة .

وعلى القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى  
محافظة سيناء .

قرر :

مادة ١ - يدرج رئيس لجنة إدارة الفرقة التجارية بالمريوط ضمن أعضاء  
اللجنة المشكلة بموجب المادة ٤ من القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٣ - تستبدل عبارة مراقب التموين الواردة في القرار رقم ٤٦ لسنة  
١٩٦٠ المشار إليه بعبارة مدير التموين كما تستبدل عبارة مراقبة التموين بعبارة  
مديرية التموين .

مادة ٣ - تصدر التراخيص التصوص عليها في المادة ٥ من القرار رقم ٤٦  
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه من ست صور بدلا من خمس وتصدرها إدارة القنول  
التمويلية بدلا من إدارة توزيع المواد التموينية .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٣ يونيو سنة ١٩٦٣ - العدد ٤٥ .



## قرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣

بحظر حيازة المواد والسلع الاستهلاكية التي توزعها الحكومة  
أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية بالمجان لتغير الاستهلاك  
الشخصي وبحظر الاتجار أو التعامل فيها بأية وسيلة  
من الوسائل أو الشروع في ذلك<sup>(١)</sup>

### وزير التموين

بمذ الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والتواين المعدلة .  
وعلى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن حظر الاتجار في المواد والسلع  
الاستهلاكية التي توزع بالمجان بمعرفة الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة<sup>(٢)</sup> ١ - تحظر تغير الاستهلاك الشخصي حيازة المواد والسلع الاستهلاكية  
التي توزعها الحكومة أو الهيئات أو الجمعيات الخيرية بالمجان أو مقابل ثمن اسمى -  
كما يحظر الاتجار أو التعامل فيها بأية وسيلة من الوسائل أو الشروع في ذلك .  
مادة ٢ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد على  
ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين - وفي جميع الأحوال  
تخضع الأشياء موضوع الجريمة وبحكم بمصادرتها وتسلم لوزارة التموين لإعادتها إلى  
مخازن اللجنة العامة للمساعدات الخيرية الأجنبية بالقاهرة أو بالإسكندرية أو إلى  
الجهة التي كانت من مخصصاتها أصلا حسب الأحوال .  
مادة ٣ - يلغى القرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .  
مادة ٤ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) اللوائح المصرية في ١٨ يوليو سنة ١٩٦٣ - المذ ٥٥ ملحق .

(٢) المادة الأولى مبدلة بالقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٦٣

## قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٣

بإلغاء القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالإلزام من بعض  
المقويات المنصوص عليها في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرارات المعدلة له .  
وعلى القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بإلغاء من بعض المقويات المنصوص  
عليها في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

قرر :

- (٢) مادة ١ - يلغى القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل بدنه ما يحسن نموه .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٧٤ ملحق .  
(٢) نشر القرار ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٦١ - العدد ٩٧  
وكان ينص على أنه " استثناء من أحكام المادتين ٥٤٤ و ٥٤٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥  
المشار إليه ينص من المقويات الواردة في المادة ٥٤ من القرار المذكور كل تاجر تجزئة أو  
جمعية تعاونية ثبت من المراجعة الفعلية التي يقوم بها مكتب التكوين المختص أنه قد ربط عليه  
عدد من البطاقات الوهمية ، كما ينص من هذه المقوية أيضا كل تاجر تجزئة أو جمعية تعاونية  
يطلب حذف البطاقات الوهمية التي تكون لديه ويكتفي بتعديل الربط في الحالتين .

## قرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٣

يحظر نقل الكيوسين السائل من مديرية تموين سوهاج  
خارج حدود محافظة سوهاج بدون ترخيص (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

وعلى القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت  
المعدنية ومسك سجل خاص بها .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من مديرية تموين سوهاج نقل الكيوسين  
السائل خارج حدود محافظة سوهاج .

مادة ٢ - كل مخاللة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة من مائة  
جنيه إلى خمسمائة جنيه .

مادة ٣ - يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ؛ ويعدل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية لى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٨٢ .

## قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣

يحظر نقل الفول السوداني الخام المقشور أو غير المقشور  
والسمسم من محافظة إلى أخرى بشير ترخيص مكتوب  
من المحافظ أو من ينوب عنه<sup>(١)</sup>

وزير التموين :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بهئون التموين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بشير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من من ينوب عنه  
نقل أية كمية من الفول السوداني الخام المقشور أو الغير مقشور والسمسم من  
محافظة إلى أخرى .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز  
سنة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين  
وبحكم بمصادرة البكميات موضوع المخالفة :

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره -

---

(١) الوقائع المصرية في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ العدد ٨٢ مكرر -

## قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر الاتجار في القردة الصفراء المستوردة<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للتأمين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القووين والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التأمين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١<sup>(٢)</sup> - يحظر على أى شخص أن يبيع أو يعرض للبيع أو يجوز بمصد البيع أية كمية من القردة الصفراء المستوردة .

ويستثنى من ذلك بنك التسليف الزراعى والتعاونى والجمعيات التعاونية الزراعية والجهات التى ترخص لها الوزارة أو المحافظون بذلك .

مادة ٢ - ياقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٦٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى أول يونيه سنة ١٩٦٤ - المجلد ٤٣ ملحق .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الأولى معلقة بالقرار رقم ٢٧١ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية

فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - المجلد ٩٣ .

قرار رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر الاتجار في القدرة الرفيعة بمركز نصر وكرم أمبو

التابعين لمحافظة أسوان (١)

ستائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر بيشترز التموين  
بالقوانين المنحلة ٤ .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر على أى شخص بمركزى نصر وكرم أمبو التابعين لمحافظة  
أسوان أن يبيع أو يعرض للبيع أية كمية من القدرة الرفيعة .

مادة ٢ — يحظر بشير ترخيص من إدارات التموين المختصة بكمية من  
القدرة الرفيعة إلى خارج حدود المراكز المشار إليها في المادة السابقة .

مادة ٣ — يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة رقم ٥٦ من المرسوم  
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه كل من يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٤ — يلغى هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٣١ يولييه لسنة ١٩٦٤ — العدد ٦٩ .

## قرار ٣٣٧ رقم لسنة ١٩٦٤

في شأن إلزام التجار بالإعلان عن مخازنهم<sup>(٢)</sup>

ثائب، رئيس الوزراء لتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين،  
والتوانين المعدلة له .

و على دوافقة لجنة التموين العليا .

و على ما أقره مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — على أصحاب محال الجبة والتجزئة أن يعلنوا في مكان ظاهر بمحلمهم بياناً بمخازنهم ومخازنها والبالغ للودعة بها وكذا بيان بالسلع للودعة لحسابهم بمخازن آخرين .

مادة ٢ — يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحل به من تاريخ نشره .

---

(٢) الوقائع المصرية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٩٤ -

## قرار رقم ٣٧١ لسنة ١٩٦٤

في شأن إعفاء متهدى التكوين بالجملة في محافظة البحر الأحمر

من توزيع المواد التموينية بالجملة<sup>(١)</sup>

تتأب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للالتان  
للزراعى والتعاونى .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١<sup>(٢)</sup> - يعفى متهدى التكوين بالجملة في محافظة البحر الأحمر من توزيع  
المواد التموينية بالجملة .

مادة ٢ - مع مراعاة حكم المادة السابقة ، تسند عملية توزيع المواد التموينية  
بالجملة في محافظة البحر الأحمر إلى المؤسسة المصرية العامة للالتان الزراعى والتعاونى  
( بنك التسليف الزراعى والتعاونى ) .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالتقوبات الواردة  
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ١٠١ .

(٢) الفقرة الثانية من المادة الاولى حذفت بالقرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٧ الواقع  
المصرية في ٢٤ إبريل سنة ١٩٦٧ - العدد ٤٧ . وكانت تنص على أن « يستثنى من ذلك  
شركات البترول والنفوسفات التى تقوم من تاريخ صدور هذا القرار بتوزيع تلك المواد في بعض  
مقاطعة المحافظة المذكورة فتستمر في التزاماتها الحالية المختلفة بتوزيع المواد التموينية بالجملة » .



## قرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن حظر ذبح الحيوانات للعدة لحومها للأكل أو بيعها  
في أيام معينة<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمرين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١<sup>(٢)</sup> — لا يجوز ابتداء من صباح يوم الأحد إلى صباح يوم الأربعاء من  
كل أسبوع ذبح الحيوانات البلدية أو للستوردة للعدة لحومها للأكل .

<sup>(٣)</sup> ويجوز لسلك محافظ في دائرة اختصاصه أن يرخص في الذبح مساء يوم الأحد  
من كل أسبوع على أن يبدأ الذبح في هذه الحالة اعتباراً من يوم الخميس .

مادة ٢ — لا يجوز في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع بيع  
اللحوم المذبوحة أو المتلجة أو عرضها للبيع .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر  
إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٤ — العدد ٩٨ مكرر .

(٢) معدلة بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٥ — الوقائع المصرية في ١/٤/١٩٦٥ العدد ٢ مكرر .

(٣) الفقرة الثالثة من المادة الأولى مضافة بالقرار ١٤٧ لسنة ١٩٦٥ — الوقائع المصرية في

١٠ يونيو سنة ١٩٦٥ — العدد ٤٤ مكرر .

قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٦٤

بحظر تقديم اللحم في أيام معينة من الأسبوع

في المحلات العامة<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للتأمين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .  
والقرارات المعدلة له ،

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يحظر على الفنادق والمحلات العامة تقديم وجبات من اللحم في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع .

مادة ٢ — يستثنى من أحكام المادة السابقة الفنادق السياحية التي يصدر قرار بتجديدها من السيد نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومي .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .

---

(١) اللوائح المصرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٤ - العدد ٩٨ مكرر .

## قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تنظيم تداول الواسير<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للتأمين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التأمين والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار وزير التأمين رقم ١٢٧ سنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول واسير الحديد المخلقة والسوداء ولوازمها ،  
وعلى موافقة لجنة التأمين العليا ،  
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يحظر على متبجي ومستوردي واسير الحديد المخلقة ومواسير البخار والتالية التصرف فيما ينتج أو يرد إليهم منها قبل الحصول على ترخيص من المكتب الهائم لتوفير مواد البناء بوزارة الإسكان والمرافق .

مادة ٢ — على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا إلى المكتب الهائم لتوفير مواد البناء بوزارة الإسكان والمرافق بكتاب موصى عليه في الأسبوع الأول من كل شهر بياناً عن كميات واسير الحديد المخلقة ومواسير البخار والتالية المنتجة أو التي وردت إليهم في الشهر السابق ومقاسات أقطارها ومكان وجودها والمقادير المبينة منها والرصيد الباقي في نهاية الشهر المذكور .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .  
وكل مخالفة لأحكام المادة ٢ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيه .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في أول مارس سنة ١٩٦٥ — العدد ١٦ .

## قرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٥

في شأن حظر إدخال الخيش للصنع إلى الدوائر الجركية  
إلا بترخيص من مديرية التكوين المختصة<sup>(١)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .  
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا ،  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص من مديرية التكوين المختصة إدخال الخيش للصنع  
وغير الصنع إلى الدوائر الجركية .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على  
ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وفي جميع  
الاحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٥

في شأن وضع بعض القيود على صناعة السكراريس<sup>(٢)</sup>

نائب رئيس الوزراء للتكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض اللواد ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية في ٧ يونية سنة ١٩٦٥ - المجلد ٤٣ .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ - المجلد ٧١ مكرر .

قرر :

مادة ١ — على أصحاب المصانع والطابع والمسؤولين عن إدارتها والتجار المشتغلين بصناعة الكرايريس الذين يتسلمون كميات من الورق المنتج محليا أو المستورد المخصص لصناعة الكرايريس تعليم الكرايريس المنتجة إلى شركة اسفاندره استشرى أو إلى أى جهة أخرى تحددها وزارة التموين .

مادة ٣ — مع عدم الإخلال بالأحكام النصوص عليها بالقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦. المشار إليه يجب على المشتغلين بصناعة الكرايريس المشار إليهم بالمادة السابقة أن يقوموا بإخطار مديرية التموين المختصة والادارة العامة للتعابذة بوزارة التموين ومصلحة الرقابة الصناعية بوزارة الصناعة يوم السبت من كل أسبوع بالبيانات الآتية :

(١) الاسم والعنوان ورقم التقييد في السجل التجارى أو الصناعى .

(٢) أرضة الورق المخصصة لصناعة الكرايريس التى كانت موجودة فى أول الأسبوع السابق وما ورد لهم منها .

(٣) الكميات المتبقية بعد التصنيع فى آخر اليوم السابق لإرسال البيان .

(٤) كميات الكرايريس التى تم صنعها .

(٥) كميات الكرايريس التى تم تسليمها والجهة التى سلمت إليها .

مع ملاحظة أن يتم إخطار مديرية التموين باليد بموجب إيصال موضح عليه رقم وتاريخ الورد وموقع عليه من الموظف المختص .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٥

بشأن حظر نقل للماشية والأغنام إلى محافظة مطروح<sup>(١)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على للرسم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين والقوانين للعدلة .

وعلى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر نقل للماشية والأغنام إلى بعض الجهات والقرارات للعدلة .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر بشير ترخيص من محافظة مطروح نقل للماشية والأغنام البلدى . إنتاج وادى النيل ، من وادى النيل ، إلى داخل حدود المحافظة المذكورة . ولا يمنع الترخيص بذلك إلا فى الحالات الاستثنائية بصدور تصريح للصحف للمستهلكين . ويحظر داخل حدود المحافظة للذكورة حيازة للماشية والأغنام البلدى إنتاج وادى النيل إلا لمن رخصت له المحافظة بإدخالها .

مادة ٢ — على حائزى للماشية والأغنام البلدى إنتاج وادى النيل بدائرة محافظة مطروح إخطار مديرية التكوين فى الأسبوع الأول من كل شهر بخطاب مسجل ببيان الكميات التى يحوزونها منها فى أول الشهر السابق وعن كل ما يطرأ من زيادة أو نقص حتى نهاية الشهر وأسباب ذلك .

مادة ٣ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القرار بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٤ — يلغى القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه<sup>(٢)</sup> .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ العدد ٩٠ (ملحق) .

## قرار رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٥

بشأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح<sup>(١)</sup>

حزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص من مديرية التموين بمحافظة مطروح نقل السلع والمواد المبينة بالجدول المرافق إلى المنطقة الواقعة غرب مدينة مرسى مطروح المبتدئة بالخط الومى الواقع على البوابة الغربية عند مفترق طريق السلوم وسبوه أو من جهة إلى أخرى داخلها المنطقة المذكورة ويستثنى من ذلك :

( أ ) ما يرسل إلى المصالح الحكومية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة .

( ب ) الطرود التى ترسل بالبريد الاستهلاك العائلى بشرط ألا يتجاوز وزنها خمسة كيلوجرامات فى الأسبوع .

( ج ) السلع والمواد التى تنقل إلى الواحات البحرية عدا السكر والحقيق .

مادة ٣ — على قائدى سيارات النقل مطابقة حمولة السيارة على تراخيص نقل المواد والسلع التى يحملونها فى السيارة وعليهم الاحتفاظ بتلك التراخيص طوال

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٠ (ملحق) .

الرحلة مع ضرورة ختمها بخاتم المرور المدد لذلك بالبوابة الترية كيلو ١٥ غربيه  
مركز مطروح ، وعليهم التوجه بالسيارة وبحمولتها إلى القسم أو نقطة الشرطة  
المنقول إليها حمولة السيارة وتقديم ترخيص النقل إليها للمراجعة .

مادة ٣ — يسحب الترخيص من قائد السيارة بمعرفة قسم أو نقطة الشرطة  
في جهة الوصول أو آخر نقطة شرطة قبل جهة الوصول بالنسبة للجهات غير  
الموجود بها قسم أو نقطة شرطة وتتم مراجعة حمولة السيارة على التراخيص وتلقى  
التراخيص بعد المراجعة بالخاتم الخاص بذلك وترسل إلى المحافظة بالبريد  
الموصى عليه .

مادة ٤ — تنشأ بمحافظه مطروح لجنة تقدم إليها طلبات التراخيص بالنقل..  
المشار إليها بالمادة (١) تسمى لجنة التكوين المحلية وتشكل من :

سكرتير عام المحافظة أو من ينوب عنه	...	...	...	رئيسا
مدير التكوين	...	...	...	أعضاء
مأمور الجرك	...	...	...	
مندوب مديرية الأمن	...	...	...	
مندوبين عن الاتحاد الاشتراكي للبريد بالمحافظة (١)				
تاجر يختاره المحافظ بموافقة الوزارة لمدة				
لا تزيد على سنة في شهر ديسمبر	...	..	...	

وتجتمع هذه اللجنة في خلال الأسبوع الأول من كل شهر وتختص بالبت  
في طلبات الترخيص بالنقل وتحديد كميات المواد والسلع موضوع الترخيص وتحديد  
المدة التي يسرد فيها الترخيص وتصدر الترخيص من مديرية التكوين بمحافظه مطروح .  
وفي جميع الأحوال يحمر الترخيص من أصل وستة صور يرسل الأصل للطالب  
بالبريد الموصى عليه أو يسلم له شخصياً وترسل صورة إلى الجرك وصورة إلى المحافظة  
وصورة إلى مديرية التكوين وصورة إلى قسم الشرطة المنقول إلى دائرته المواد المصرح  
بتقلها وصورة لمديرية الأمن ( الباحث ) وترفق صورة بالطلب .

(١) مضاف بالقرار ١١١ لسنة ١٩٦٦ - الوثائق المصرية في ٢٥/٧/١٩٦٦ - العدد ٥٦ -



مادة ٥ - كل من يخالف أحكام المواد (١) ، (٢) من القرار يعاقب بالعقوبة  
مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبشرط أن لا تقل عن مائة جنيه  
ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٦ - يلغى قرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه (١) .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٥

سكر - زيت الطعام على اختلاف أنواعه - الدقيق - السكر وسمن - الأرز الأبيض  
مسحوق الأرز - الحبوب - القمح والأذرة بنوعيهما - الخضر - الفاكهة - الفواكه  
بنوعيه الحصى والمجروش - الفاصوليا واللوبيا الحافة - الفول السوداني - الحنظل -  
العدس - الثوم - البصل - الكسب - بذرة القطن المقشورة وغير المقشورة - صوف  
الحيوان المصنع - الجلود المدبوخة - الأحذية بأنواعها - قطع غيار السيارات -  
الإطارات الكاوتشوك الداخلية والخارجية بأنواعها المختلفة - العصاة - المواد  
النفثائية المحلية والمستوردة - البيض - أجهزة ومعدات الطلاء وأدواته - أدوات  
وأجهزة البرادة والحداثة والأعمال الميكانيكية - منتجات التريكو والسنارة -  
الحبال - ورق البفرة - المضخة - الشعير (٢) - الخمر والحصر (السمار) (٣) .

---

(١) نشر القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ بالوقائع المصرية في ١٢/٧/١٩٦٥ - العدد ٣٥٥  
وقد نصت المادة السابعة منه على إلغاء القرار ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم نقل المواد وغيرها في  
محافظة مطروح .

(٢) مضاف بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية في ١٧/٢/١٩٦٦ - العدد ١٣٠ .

(٣) مضاف بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية في ٢٠/٦/١٩٦٦ -

## قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٦٥

يحظر نقل السلع والمواد والحيوانات بجميع أنواعها

إلى داخل بعض المناطق بمحافظة مطروح<sup>(١)</sup>

وزير القوم والتجارة الداخلية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوم  
والتوانين للعدالة ،

وعلى موافقة لجنة القوم العليا ،

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يحظر نقل جميع السلع والمواد والماشية والحيوانات بجميع أنواعها  
إلى خارج بلدة السلوم غربى خط وهمى يبدأ من نقطة للثلاث ٢٢٧ (N) التى تقع  
على ساحل خليج السلوم من الناحية الغربية بجوار مرسى رمة بحرى مدينة السلوم  
بجوالى ١٢٥ كيلو مترا وتبعد عن الحدود السياسية للمسكة الليبية بمسافة ٥٥٠ مترا  
ثم يتجه جنوبا موازيا للحدود السياسية حتى نقطة للثلاث رقم ٢٩٣ (II) التى تبعد عن  
الحدود السياسية بمسافة ٧٥٠ مترا ثم يتجه جنوبا حتى نقطة للثلاث رقم ٢٨٣ (N)  
بجوار نقطة قب حلفاية التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ١٠٠٠ متر ثم يتجه جنوبا  
ناحية الشرق بزاوية قدرها ١٥٧° إلى نقطة للثلاث رقم ٨ (X) الواقعة جنوب  
قارة عزرة التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٢٦٥ كيلو متر ثم يتجه جنوبا  
إلى الغرب بزاوية قدرها ٢٣° من الخط الأول إلى نقطة للثلاث رقم ٩٦٠ (W)  
غرب بركة المرق التى تبعد عن الحدود السياسية بمسافة ٣١ كيلو مترا ثم يتجه  
جنوبا إلى الشرق بزاوية قدرها ١٣٢° إلى نقطة للثلاث رقم ٧٣ (WB) ببصر  
الرجال الأعظم جنوب قارة الديور بمسافة ٣٠ كيلو مترا وعلى بعد ١٠٠ كيلو مترا  
من الحدود السياسية .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر  
إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العود تضاعف  
العقوبة وفى جميع الأحوال تضبط السلع والمواد موضوع الجزية ويحكم بمصادرتها .  
مادة ٣ — ينشر هذا القرار من الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٠ (ملحق) .

## قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦

في شأن حظر نقل البصل خارج حدود بعض المحافظات<sup>(١)</sup>

وزير التمرين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين المعدلة  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

- مادة ١ — يحظر — خلال المدة من ٢٠ فبراير حتى آخر مارس سنة ١٩٦٦<sup>(٢)</sup> —  
نقل البصل خارج حدود المحافظات الآتي يانها إلا بترخيص من مديرية الزراعة  
( بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، الفيوم ) .
- مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن  
سنة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة  
وخمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ — يائس هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٧/٢ — العدد ١٣ مكرر .

(٢) مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر إبريل سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٥٣ سنة

١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٣/٣٠ — العدد ٢٤ مكرر .

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر مايو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٦٧ لسنة

١٩٦٦ — الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٥/٢ — العدد ٣٢ مكرر .

ثم مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر شهر يونيو سنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٨٣ سنة

١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٥/٣٠ — العدد ٤٠ .

## قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦

في شأن حظر نقل الثوم خارج محافظتي المنيا وبني سويف أو فيما بينهما إلا بترخيص من وزارة الزراعة<sup>(١)</sup>.

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المتعلقة به ،

وعلى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن حظر نقل الثوم خارج محافظة المنيا وبني سويف أو فيما بينهما إلا بترخيص من وزارة الزراعة ،  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا ،  
وعلى ما اقره مجلس الدولة ،

### قرر :

- مادة ١ — يحظر خلال شهرى أبريل ومايو من كل عام نقل الثوم خارج حدود محافظتي المنيا وبني سويف أو فيما بينهما إلا بترخيص من وزارة الزراعة .
- مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ — يلغى القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .
- مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٩ مايو سنة ١٩٦٦ - المجلد ٣٤ .

## قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن حظر نقل قش السكبان وبذره خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات (١)

وزير التوطين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين

والقوانين للمدلة له .

وعلى موافقة لجنة التوطين العليا .

وعلى ما ادرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر خلال المدة من أول إبريل حتى آخر أغسطس نقل قش السكبان وبذره خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات إلا بترخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — يباشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) اللوائح المصرية في ١٩٦٦/٤/٢٧ — العدد ٣٠ مكرر .

صدر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ اللوائح المصرية في ١٩٦٧/٤/١٢ — العدد ٤٧ .

ونصت المادة الأولى من على أن يحظر خلال المدة من ١٥ أبريل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٧ نقل قش السكبان خارج الأجران ومراكز التجميع بشرط ترخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

## قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن حظر نقل الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية من محافظة إلى أخرى إلا بعمرفة مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر نقل الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية من محافظة إلى أخرى إلا بعمرفة المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٦ — العدد ٣٦ .

## قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦

### بشأن بطاقات التكوين<sup>(١)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين...  
وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمة .  
وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري .  
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن للفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها .  
وعلى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية .  
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .  
وعلى قرار وزير التكوين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص ببطاقات التكوين .  
وبناء على موافقة وزارة الداخلية .  
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

### الباب الأول

#### بطاقات التكوين للمواطنين

مادة ١ - تستخرج بطاقات تمويلية جديدة للمواطنين وفقا للاعوانج المعدة  
لذلك طبقا للاجراءات الآتية :

---

(١) الرقائم المصرية لى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٧٤ ملحق

## أولا - بالنسبة لحاملي البطاقات العائلية :

(١) على رب الأسرة أن يتقدم بأعوذج طلب استخراج بطاقة التموين مصحوبا بالبطاقة العائلية إلى إدارة التموين التي يقيم بدأرتها وفقا للبيانات الثابتة بها .

(٢) يتولى الموظف المختص بإدارة التموين تحرير بيانات السجيلة الأولى من بطاقة التموين ثم تسجيلها في سجل عام البطاقات برقم مسلسل وإثبات هذا الرقم على البطاقة العائلية في السكان للعد لذلك ويعدّها إلى رب الأسرة بعد تسليمه ليصلا يحدد فيه تاريخ الحضور لاستلام البطاقة التموينية .

(٣) ترسل إدارة التموين يوميا يوم ما يجمع لديها من بطاقات إلى مكتب السجل المدني المختص وذلك بموجب حافظة تحرر من أصل وصورة وفقا للأعوذج المدون ذلك الذي يتم بمقتضاه التسليم .

(٤) يقوم مكتب السجل المدني بإثبات أسماء أسرة هذا المواطن ومحل إقامته في السكان المدون لذلك والتأخير بالاستشارة المحفوظة لديه برقم وتاريخ وجه إصدار البطاقة التموينية ويعتمد أمين السجل المدني هذه البيانات بتوقيعه وخاتم المكتب .

(٥) يمد مكتب السجل المدني يوما بيوم إلى إدارة التموين ماسبق أن تسلمه منها من بطاقات بموجب الحافظة المشار إليها .

(٦) يتولى الموظف المختص بإدارة التموين إثبات المقررات التموينية واستيفاء باقي البيانات بالبطاقة ويعتمد رئيس الإدارة هذه البيانات بتوقيعه وخاتم المكتب ويسلم البطاقة لصاحبها بعد التوقيع منه بالسجل المختص لذلك .

## ثانيا (٧) - بالنسبة لحاملي البطاقات الشخصية :

(١) على المواطن حامل البطاقة الشخصية غير المفيد في بطاقة عائلية أن يتقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بدأرتها ومعه الطلب الخاص وفقا لنموذج المعد لذلك مصحوبا بالمستندات التي تؤيد على إدارة التموين النصل في صلاحية هذه المستندات .

(٢) إذا رغب المواطن في فصل مقرراته التموينية عن بطاقة التموين المفيد بها فعليه أن يتقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بدأرتها أحسبها هو ثابت ببطاقته الشخصية

---

(١) البلد (١) من الفقرة (ثانيا) معدل بالقرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ - الوثائق المصرية  
رق ١٢٠/٧/١٩٦٧ - العدد ١٢٩ .



يأتموزج البطاقة مصحوبا بالبطاقة الشخصية والتمويلية المقيد بها لإثبات ذلك فيها وفي السجلات المختصة لذلك وإخطار جهة الصرف ومكتب السجل المدني التابع له صاحب البطاقة التمويلية المحصوم منها مقرراته بما طرأ على البطاقة من تعديلات وإخطار إدارة تموين جهة صرف البطاقة الأصلية إذا لم تكن هي الجهة التي تتبعها محل الإقامة لتتولى خصم المقررات التمويلية منها .

(٣) إذا كانت بيانات بطاقة الشخصية قاطمة في عدم نسبته إلى والدين أو أسرة فيجب أن يتقدم بالأتموزج والبطاقة الشخصية إلى إدارة التموين المختصة وفقا لبيانات الثابتة بها .

ويتبع في شأن استصدار البطاقات واعادتها وتسليمها الإجراءات المنصوص عليها في البنود من ثانيا إلى سادسا من هذه المادة .

(١) مادة ٢ - على رب الأسرة أن يتقدم إلى إدارة التموين المختصة خلال ثلاثين يوما من حدوث أى تغيير يطرأ على عدد أفراد أسرته لخصم المقررات التمويلية وإخطار البقال بما يقيد إجراء الخصم .

على أنه بالنسبة للمواليد فعليه أن يتقدم إدارة التموين المختصة خلال شهر يناير التالى لتاريخ الميلاد ويكون صرف مقرراته طبقا للتعليمات التي تصدرها الوزارة .  
وعلى إدارة التموين إخطار مكتب السجل المدني فور اجراء ما طرأ على بيانات البطاقة التمويلية والمالية .

(٢) مادة ٣ - إذا توفي رب الأسرة فعلى من يصبح من أفرادها ربا لها أن يتقدم خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ الوفاة إلى إدارة التموين المختصة ببطاقة تموين رب الأسرة لتوفى لخصم مقرراته وتعديلها إلى اسمه بصفة مؤقته حتى إذا ما حصل على بطاقة عائلية استخرجت له بطاقة تمويلية جديدة وفقا للاجراءات الخاصة بالحصول على البطاقات التمويلية .

مادة ٤ - إذا رغبت المطلقة في استخراج بطاقة تمويلية لها ولأولادها القدين

---

(١) و(٢) للادتان ٢ و ٣ معدلتان بالقرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ - الوفاة المصرية في ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٢١٩ .

في حضانتها فليها أن تتقدم إلى إدارة التكوين التي تقيم بدورتها بالبطاقة الشخصية. وأتموجج البطاقة التموينية مرافقاً لها ما يثبت الحضانة وعلى إدارة التكوين استخراج البطاقة وفقاً لإجراءات استخراج البطاقات التموينية وإجراء التعديلات بالحسم من بطاقة مملكتها وإذا لم تكن تحمل بطاقة شخصية فعلية أن تتقدم بالمستندات السابقة وبطاقة تكوين رب أسرتها الذي ترغب في إضافة مقرراتها إليه وعلى إدارة التكوين المختصة إجراء التعديلات بالإضافة والحسم وفقاً لذلك مع إخطار جهة الصرف.

مادة ٥ - (١) إذا رغب المواطن في تغيير جهة صرف مقرراته التموينية من إدارة تكوين إلى إدارة أخرى فعليه أن يقدم طلباً بذلك إلى إدارة التكوين المنقول إليها لإثبات ذلك يبطاقته التموينية في الحانات المختصة لذلك وفي سجلات الإدارة مع اتخاذ إجراءات إلغاء مقررات هذه البطاقة من إدارة التكوين المنقول منها لتتولى الإدارة الجديدة إثبات بيانات البطاقة بسجلاتها وتعيين جهة الصرف وإخطارها بذلك مع إخطار مكتب السجل المدني التابع له بالتعديل.

مادة ٦ - إذا فقدت البطاقة التموينية فيجب على صاحبها إخطار جهة الشرطة التابع لها بذلك وعليه أن يتقدم إلى إدارة التكوين المختصة بالأتموجج المعد لذلك معتمداً من جهة الشرطة بما يفيد واقعة الإبلاغ عن الفقد. وعلى إدارة التكوين أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستخراج بدل فاقد للبطاقة مع إثبات رقم البطاقة السابقة واسم صاحبها ومدة سريانها وجهة صرف مقرراتها وما يفيد إنها بدل فاقد.

وعلى إدارة التكوين إرسال الطلب مع البطاقة التموينية إلى مكتب السجل المدني المختص لإثبات البيانات الخاصة به وأفراد أسرته ببطاقة التكوين والتأخير ببطاقته العائلية أو الشخصية واستماراته المحفوظة بالمكتب بما يفيد صرف بدل فاقد. البطاقة التموينية وتاريخ صرفها ثم يعيدها إلى الإدارة الواردة منها لتسليمها لأصحابها إخطار جهة الصرف بتاريخ استخراج بدل الفقد وبدء صرفها مع سحب البطاقة الأصلية للدعي بفقدانها أن تقدم بها أحد.

وتسرى الإجراءات سالفة الذكر فيما عسداً إبلاغ الشرطة في حالة تلف البطاقة التموينية.

(١) المادة الخامسة معلقة بالقرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ٢ نوفمبر

مسنة ١٩٦٧ - العدد ٢١٩ .

## الباب الثاني — بطاقات الأجانب التوينية

مادة ٧ — يجوز أن تستخرج بطاقات تموين للأجانب أصحاب الإقامة لمدة لا تقل عن سنة طبقاً للنموذج المعد لذلك ويتبع للحصول على البطاقات التوينية المشار إليها الإجراءات الآتية:

(١) على الأجنبي صاحب الإقامة الذي يرغب في استخراج بطاقة تموينية أن يقدم إلى إدارة التموين التي يقيم بها رثتها ومعه النموذج البطاقة التوينية وبطاقة الإقامة التي يجب أن تكون سارية المفعول لمدة لا تقل عن سنة هجور تأليسة لتاريخ تقديمه بالطلب .

(٢) يقوم الموظف المختص بإدارة التموين بتحرير بيانات البطاقة وإثباتها في سجل بطاقات الأجانب برقم مسلسل يثبت على البطاقة في المكان للمعد لبقائه ثم يقيدها في سجل جهة الصرف التي يريد صاحب البطاقة أن يقيد عليها مع مراعاة أن تكون مدة سريان البطاقة التوينية هي مدة سريان بطاقة الإقامة وبعد أقصى مدته سنة ويثبت رقم البطاقة وجهة وتاريخ صرفها على بطاقة الإقامة مع اعتماد البطاقة التوينية والبيان المثبت على بطاقة الإقامة بتوقيع رئيس إدارة التموين وخاتم المكتب وتسلم لأصحابها بعد التوقيع منه بالاستلام في السجل المختص لذلك .

مادة ٨ — يجوز لرب الأسرة الأجنبي إضافة أولاده الحاصلين على بطاقة إقامة منصلة إلى بطاقته التوينية بشرط أن يقدم بطاقات التموين وبطاقات الإقامة الخاصة بهم لإثبات بياناتها والتأشير عليها ببيانات بطاقة التموين مع إلغاء بطاقاتهم التوينية إن كانوا قد حصلوا على بطاقات تموينية مستقلة .

مادة ٩ — على الأجنبي الذي يرغب في تجديد بطاقته التوينية أن يقدم إلى إدارة التموين المختصة ومعه بطاقة الإقامة قبل انتهاء تاريخ سريان بطاقة التموين بمسدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً وذلك لإجراء التجديد طبقاً للتواعد المنصوص عليها في المادة السابقة مع مراعاة الحالة الحالية التي طرأت على صاحب البطاقة خلال الفترة السابقة وذلك دون إخلال بمواعيد صرف للقرارات للشار إليها في المادتين ٩٨ و ٩٩ من هذا القرار .

مادة ١٠ — على رب الأسرة الأجنبي صاحب البطاقة التوينية أو من يصحبها بعد وفاته أن يقدم إلى إدارة التموين السكان بذارتها جهة صرف مقرراته

التجوية خلال ثلاثين يوما من حدوث أى خبير يطرأ على عدد أفراد أسرته إذا كانت أسبابه ومعه بطاقتي التكوين والإقامة لتعديل مقرراته التجوية بالبطاقة الأولى على أنه بالنسبة للمواليد فليس أن يتقدم إلى إدارة التكوين المختصة خلال للدة المحددة بالمادة الثانية من هذا القرار .

مادة ١١ — في حالة فقد بطاقة التكوين يجب على الأجنبي تبليغ جهة الشرطة بذلك والتقدم إلى إدارة التكوين المختصة بالاعتراف بذلك — واعتماده من جهة الشرطة بما يفيد واقعة الإخطار عن فقد البطاقة ويتبع في شأن استخراج بدل فاقد أو تالف لبطاقة الأصلية ذات الإجراءات المنصوص عليها بالمادة السابعة مع التأخير على بطاقة الإقامة بما يفيد استخراج بطاقة تكوين كبديل فاقد أو تالف على أن تحمل ذات رقم البطاقة الأصلية ومدة سريانها مع إخطار جهة الصرف بتاريخ استخراج بدل الفاقد أو التالف وبدء الصرف وتسحب البطاقة الأصلية المدعى بفقدائها إذا تقدم بها أحد .

مادة ١٢ — يلتزم الأجنبي الذى تنتهى مدة إقامته بتسليم بطاقته التجوية إلى إدارة التكوين .

### الباب الثالث — بطاقات الهيئات

مادة ١٣ — تصرف بطاقات تجوية جماعية للجمعيات ذات النفع العام المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ والتي تؤدي خدمات داخلية للأفراد كالأيواء والعلاج ويقصد بهذه الخدمات تلك التي تتطلب الإيواء المستمر ويكون استخراج البطاقة وصرف المقررات وفقا لتعليمات التي تصدرها الوزارة .

### الباب الرابع — الأحكام العامة

مادة ١٤ — تمحمد وزارة التكوين جهات صرف الموارد التجوية لجميع المستفيدين ولا يجوز لهذه الجهات أن تصرف في مواد التكوين تغييرا ولمقادير المقررة لكل منهم . ويجب عليها وعلى المسئولين عن إدارتها أن يحسبوا سجلات طبقا للائحة المرفقة يحددون فيه أرقام البطاقات التجوية وأسماء أصحابها وأرقام بطاقاتهم العائلية أو الشخصية أو الإقامة حسب الأحوال وحسب إقامتهم ومقادير الأصناف المنصبة لكل مستهلك واسم المستلم وصفته وتوقيعه وتاريخ البيع فور صرفه وكذلك

حقوق الأوصاف التي ترد إليهم وتاريخ وجبة ورودها وأما كن تخزينها ومقدار المبيع منها والرصيد المتبقى منها ويجب أن يكون الرصيد المتبقى من المواد التموينية مطابقاً للرصيد الفعلي ويتمتع أن تكون صفحات هذه السجلات مرققة وعذومة محتاجين إدارة التموين المختصة قبل إثبات البيانات بها ولا يجوز الكشف أو الحذف فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات التعديل وتاريخه وتوقيع صاحب الشأن ومحضر نزاع ورقة من أوراق هذا السجل أو إضافة أوراق أخرى إليه وفي حالة فقد هذا السجل يجب تبليغ أقرب جهة شرطة وتقديم سجل جديد إلى إدارة التموين المختصة لترقيم صفحاته وختمه بخاتم المكتب وذلك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ فقد السجل .

وتتبع أن يكون السجل مطابقاً لسجل الربط المحفوظ لدى إدارة التموين وعلى الجهات المشار إليها عند صرف المقررات التموينية أن يؤثروا على بطاقات التموين بما يفيد الصرف وتاريخه .

مادة ١٥ — على جهات الصرف المشار إليها في المادة السابقة والمستولين عن إدارتها أن ترسل إلى إدارة التموين المختصة في الأسبوع الأول من شهر يناير وأبريل ويولية وأكتوبر من كل سنة بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو بإخطار من أصل وصورة يسلم الأصل باليد لإدارة التموين المختصة ويحتفظ بالصورة لديهم مثبتاً بها تاريخ ورقم الورد وموقفاً عليها من الموظف المختص ومعتمداً من رئيس الإدارة بياناً متضمناً ما يأتي :

(أ) الاسم ورقم السجل التجاري .

(ب) الحكيات الواردة إليه من كل صنف خلال كل شهر .

(ج) الكيات المتبقة في خلال الشهور السابقة والحكيات المتبقية منها حتى نهاية الشهر السابق على الإخطار وكذلك أسماء أصحاب البطاقات الذين لم تسلموا مقرراتهم وأرقام بطاقاتهم والحكيات المقررة لكل منهم وتاريخ تخلفهم عن الاستلام ويجب أن تكون البيانات المدونة بالإخطار مطابقة تماماً للبيانات المدونة بالسجلات والرصيد الفعلي من المواد التموينية ويمتد للعباد إلى اليوم الخامس عشر من كل شهر من الشهور سالفة الذكر بالنسبة إلى الجهات الآتية :

محافظة الوادي الجديد — محافظة مرسى مطروح — محافظة سيناء — محافظة البحر الأحمر .

مادة ١٦ — على جهات الصرف قسار إليها وللستوليف إعن إدارتها أن تلتزج  
العمليات الصادرة إليها من مديريات التحويل وإدارتها تنفيذاً لأحكام هذا القرار .

مادة ١٧ — بطاقات التحويل شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال  
أى تعديل بالبيانات للدونة بها إلا بمعرفة الجهات المختصة ووفقاً للقواعد للنصوص .  
عليها في هذا القرار .

مادة ١٨ — يحظر على كل صاحب بطاقة تموينية بيع للواد التموينية التي تصرفه  
لها أو الاتجار فيها أو التنازل عنها للتجار أو البادلة عليها كما يحظر على أى منهم أن  
يحصل على أكثر من بطاقة تموينية للصرف بموجبها كما يحظر على أى فرد أن يكون  
مدرجا بأكثر من بطاقة تموينية أو يصرف مقررات بطاقته التموينية من أكثر  
من جهة .

مادة ١٩ — يستقط حق صاحب البطاقة التموينية في صرف مقرراته إذا لم يتقدم  
لاستلامها خلال الشهر المحدد لصرفها .

فإذا لم يتقدم لاستلام مقرراته التموينية مدة ثلاثة أشهر متتالية يوقف استعمال  
البطاقة وتلغى مقرراتها من سجلات جهة الصرف بدخسها من الربط المحدد لها .  
ولساحب البطاقة الموقوف استعمالها أن يتقدم إلى إدارة التحويل المختصة ومعه  
البطاقة التموينية والبطاقة المدنية أو الإقامة بحسب الأحوال لإعادة الصرف بمقتضاها .

مادة ٢٠ — على إدارة التحويل المختصة سحب البطاقات التالفة وتلك التي  
تنتهى مدة سريانها والتي تم استخراج بطاقات تموينية جديدة بدلا منها على أن يؤشر  
عليها بالإلغاء ويجرى إعدامها في نهاية كل عام بمعرفة لجان يصدر بتشكيلها قرار  
من وزير التحويل .

مادة ٢١ — يجوز للمواطن أو الأجنبي أن يوكل عنه أحد المواطنين بمن  
يحملون بطاقة مدنية للحصول على بطاقة تموينية وذلك بموجب طلب يقدم إلى  
إدارة التحويل المختصة طبقاً للأموذج للعد لذلك يثبت فيه اسم من أنابه ورقم  
وتاريخ جهة صدور بطاقته المدنية أو بطاقة الإقامة وكذلك جهة الصرف التي يرغب  
في الحصول على مقرراته التموينية منها ويرفق بهذا الطلب بطاقته المالية أو الشخصية  
أو بطاقة الإقامة ولا يجوز لأوكل أن يتقدم بأكثر من طلب واحد نيابة عن غيره .

مادة ٢٢ — تنشأ بإدارات التموين السجلات الآتية :

(١) سجل عام البطاقات .

(٢) سجل بطاقات الوافدين .

(٣) سجل بطاقات الأجانب .

(٤) سجل البطاقات للقيدة على جهات الصرف .

(٥) سجل التعديلات بالإضافة والحسم .

(٦) سجل البطاقات الملتاة والمحوقة والموقوفة .

(٧) سجل البطاقات المحوكة من بدال إلى آخر بدائرة الإدارة .

وترقم كل ورقة من أوراقها برقم مسلسل ويبين في أول الصفحة وآخرها عدد الأوراق وتختتم كل ورقة بخاتم الدولة ويحظر الإضافة أو الكشط أو الحو فيها إلى أنه إذا اقتضى الأمر تصحيحا بالبيانات الممونة بها فيكون ذلك بالمداد الأحمر مع التوقيع قرب كل تعديل بتاريخه وإمضاء من أجراه مع اعتاده من الرئيس المباشر على أن يعتبر رئيس المكتب مسئولاً عما يدون فيها من بيانات .

الباب الخامس — الإجراءات الإنتقالية

مادة ٢٣ — يحدد وزير التموين موعد العمل بالبطاقات الجديدة .

مادة ٢٤ — مدة سريان البطاقات التموينية للمواطنين الصادرة طبقاً لأحكام هذا القرار خمس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها ويتعين على أصحاب البطاقات التقدم إلى إدارات التموين المختصة لاتخاذ الإجراءات لتجديدها وذلك قبل انتهاء مدة سريانها بثلاثة أشهر وقسا لإجراءات استخراج البطاقات التموينية المنصوص عليها بالباب الأول من هذا القرار .

مادة ٢٥ — ينتهي العمل ببطاقة التموين الحالية اعتباراً من تاريخ بدأسريان العمل بالبطاقات التموينية الجديدة .

الباب السادس — العقوبات

مادة ٢٦ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد ٢، ٣، ١٠، ١١، ١٢، ١٦، ١٧ و ١٨ من هذا القرار برامة لاتتجاوز خمسين جنيتها .

وكل مخالفة لأحكام المادتين ١٤، ١٥ من هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٢٧ — تفتى المواد ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا القرار اعتباراً

## من تاريخ العمل بالبطاقات التموينية الجديدة (١)

مادة ٢٨ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) المواد الملفة بالقرار ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هي :

مادة ٤ - تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة ولكل جمعية تعاونية عددا من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة والجمعيات التعاونية أن يتصرفوا في مواد التموين للمستهلكين المخصصين لكل منهم ومقادير المقررة لكل مستهلك ويجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية المشار إليهم في الفقرة السابقة أن يحسبوا سجلا طبقا للنموذج المرافق يثبتون فيه أرقام البطاقات وأسماء المستهلكين المخصصين ومقادير الأصناف التي يرد إليهم وتاريخ ورودها وما يدعون منها من بيان اسم المشتري وصفته وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع .

مادة ٥ - على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية أن يحطروا مكتب التموين المختص في الأسبوع الأول من كل شهر يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين بكتاب موصى عليه بطم الوصول أو باخطار يسلم للمكتب بموجب إيصال معين به تاريخ ورقم وروده وموقع عليه من الموظف المختص ومعتمد من رئيس المكتب .

وبالنسبة لتجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية في بلاد النوبة ومناطق الصحراء الجنوبية والصحراء الغربية والبحر الأحمر والشلو أبو زينة وسينا يجب أن يتم الإخطار المذكور في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من كل شهر من الشهور سالفة الذكر .

وعلى تجار التجزئة والجمعيات التعاونية التي تتجر بالتجزئة أن يلتزموا بالأوامر الصادرة إليهم من مراقبات التموين ومكاتبها الفرعية تنفيذا لتعليمات الوزارة .

مادة ٦ - تحرر الدفاتر والاضطرابات المشار إليها في هذا القرار باللغة العربية وبدون كسكط ويوقع صاحب الشأن على كل إضافة أو شطب بهامش الدفاتر أو الاخطار مع ذكر تاريخ التعديل .

مادة ٧ - تدون في بطاقات التموين التي تصرف لكل عائلة المقادير المقررة لها من الأصناف واسم تاجر التجزئة أو الجمعية التعاونية المخصصة لها .

مادة ٨ - بطاقات التموين شخصية ولا يجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أية تعديل في البيانات المدونة بها إلا بمعرفة مكتب التموين المختص وفي حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإضافة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التي صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية ، ويجب أن ترد إلى الجهة التي صرفتها .

مادة ٩ - إذا فقدت بطاقة التموين أو تلفت جاز لصاحبها أن يطلب بدلا عنها من المكتب أو اللجنة التي أصدرتها بعد أداء رسم قدره خمسة قروش . ويجوز لمراقب التموين بالمحافظة أو المديرية أن يعفي الطالب من دفع الرسم المذكور .

مادة ١٠ - على صاحب البطاقة أن يحضر المكتب أو اللجنة المختصة عن كل نفس في عددا الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب آخر .

مادة ١١ - يحظر على كل مستهلك أن يبيع أو يبادل على الأصناف المقررة له أو يتنازل عنها للتجار أو لأصحاب المصانع والمحال العامة الذين يستخدمون هذه الأصناف في صناعاتهم و تجاراتهم .



## قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦

بم حظر نقل التمتع خارج محافظة النجف<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على لرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين المعدلة .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما أراءه مجلس الدولة ،

تقرر :

مادة ١ - يحظر نقل التمتع إلى داخل محافظة النجف أو خارجها إلا بترخيص من الجهة الإدارية التي تحددها المحافظة .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تضبط الكميات موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره -

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٧/٧ - العدد ٥١ .

ثم صدر القرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/١٣ - العدد ٤٨ - وتنص المادة الأولى منه على أن يحظر خلال الفترة من أول مايو حتى آخر أغسطس سنة ١٩٦٧ نقل التمتع خارج حدود المحافظات بغير ترخيص مكتوب من المحافظ المختص أو من ينوب عنه .

كما تنص المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

## قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦

بإلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أولدى آخرين (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على لرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والتوائيم للمدلة ٤ ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - على أصحاب محال الجملة والتجزئة أن يعرضوا لبيع بمعالهم كميات  
مناسبة من السلع باختلاف أنواعها وأصنافها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم  
بمخازن آخرين .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر  
إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل بها من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق .

## قرار رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦

بالتصريح للجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بالإسكندرية بالبيع يوم

الثلاثاء من كل أسبوع<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشروع التموينية

والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن حظر ذبح الحيوانات المعدة

لحومها للأكل أو بيعها في أيام معينة والقرارات المعدلة له .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة (١) من القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤

المشار إليه يصرح للجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية بالإسكندرية ببيع

الحيوانات المعدة لحومها للأكل يوم الثلاثاء من كل أسبوع .

مادة ٢ - يلغى هذا القرار في الواقع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الواقع المصرية في ١٥ / ٩ / ١٩٦٦ - العدد ٧١ .

قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٦  
بشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع<sup>(١)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين.  
والتوانين المعدلة ٤ .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على اصحاب المصانع والهيئات والمركبات والمسؤولين عن إدارتها  
المتجهين لزيت النباتية والسلي الصناعي والصابون أن يخطرأ مندوب وزارة  
التكوين أو من يعين من قبل الوزارة أو للمؤسسة التعاونية الإحتلالية بالبيانات  
الآتية يومياً :

(١) الكميات المنتجة وأماكن وجودها .

(٢) الكميات المنصرفة منها واسم المستلم وعنوان ورقم قيده بالسجل التجاري .

(٣) الرصيد الموجود بكل مخزن من كل صنف .

وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالقرارات الأخرى .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة  
جنيه ولا تزيد عن مائة وخمسين جنيها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦ - العدد ٩٨ .

قرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٦  
يحظر نقل قصب السكر خارج مركز نجع حمادى (١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين -  
وعلى موافقة لجنة التكوين العليا -  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

(١) مادة ١ - يحظر نقل قصب السكر خارج مراكز أبو طغوت ونجع حمادى .  
ودعشنا إلا بترخيص من اللجنة المشكلة بهذا الغرض بكل مركز منها وفقاً  
للتشكيل الآتى :

- (١) مفتش الزراعة بالمركز .
- (٢) مندوب عن شركة السكر والتقطير المصرية .
- (٣) مندوب عن المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي العربي بالمركز .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/١/٥ - العدد ٢ .

(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية فى ١٩٦٧/٢/٢٠ -

العدد ١٤ .

وكان قد صدر القرار رقم ٦٨ اسنة ١٩٦٦ - الوقائع المصرية فى ١٩٦٦/٥/٢ العدد  
٣٢ مكرراً - ويحظر فى خلال الفترة من ٢ مايو سنة ١٩٦٦ حتى ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ نقل  
القصب خارج حدود محافظة المنيا إلا بترخيص من مديرية الزراعة .  
ثم صدر القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٦ ونصت المادة الأولى منه بأن يحظر خلال الفترة  
من أول نوفمبر سنة ١٩٦٦ حتى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٧ نقل القصب خارج حدود محافظة  
المنيا إلا بترخيص من مديرية الزراعة .

ويستثنى عن ذلك إنتاج المحافظات الأخرى المسحون منها غير تلك المحافظة .  
كما نصت المادة الثانية منه بأن كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد  
على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع المرحمة ويحكم بمصادرتها .

- مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
وفي جميع الأحوال تضبط الأعياء موضوع الجريمة ويحسم بمصادرتها .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٧<sup>(١)</sup>

### بشأن استخراج بطاقات التكوين<sup>(١)</sup>

#### وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .  
وعلى قرار وزير التكوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين .  
والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .  
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

#### قرر :

- مادة ١ — استثناء من أحكام المادة الأولى (أولاً) والمادة ٢١ من القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ يجوز لحاملي البطاقات العائلية بالقرى أن يليوا عنهم أحد أعضاء الإنعقاد الاحتراكي من غير التجار ويعاقد مديرية التكوين المختصة في استخراج بطاقتهم التكوينية واستلامها من وحدات استخراج البطاقات وفقاً للبرنامج الزمني والالتزامات التي يصدرها الجهاز المركزي للبطاقات التكوينية بالوزارة .
- مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٠/٢/١٩٦٧ — العدد ١٤

## قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧.

بإلزام الشركات المستوردة لساعات بإخطار الوزارة ببعض البيانات (١)  
وزير التورن والتجارة الداخلية

بمذ الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التورن.

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الإستيراد .

وعلى موافقة لجنة التورن العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — على الشركات والهيئات المستوردة للساعات إلها فى المادة الأولى من.  
القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ الذى تنولى استيراد الساعات وللذيات وساعات الحائط  
إخطار وزارة التورن والتجارة الداخلية بقوائم موضعا بها البيانات التالية خلال  
اللاثين يوما من تاريخ انتهاء الإجراءات الجبركية فيها :

(١) يياض السلعة ومواصفاتها والرقم المحدد لها من المصنع .

(ب) تكلفة استيراد كل صنف منها وسم البيع المستهلك والحجم الممنوح.  
لتاجر التجزئة وفقا لتعليمات الوزارة .

ولا يجوز التصرف فى تلك السلع قبل اعتماد الوزارة للقوائم المقلمة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة السابقة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على  
خمسمائة جنيه ولا تقل عن خمسين جنيها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويجعل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٦٦٧/٣/٤ - المذ ٩٨ .

## قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

محظر تصدير القبول الصحيح والمجروش<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

والقوانين المعمدة له ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحظر تصدير القبول الصحيح والمجروش اعتبارا من ٢٢ مارس سنة ١٩٦٧ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/٩ - العدد ٢٣ .

ثم صدر القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/١٨ - العدد ٣٠ ونصت المادة الأولى منه يحظر خلال الفترة من ٢٠ مارس سنة ١٩٦٧ حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٧ نقل القبول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات بشرط ترخيص من مديرية التموين المختصة .

كما نصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ومحكم بمصادرتها .



## قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧

يحظر نقل العدس الصحيح والجروش خارج محافظتي أسيرط وقنا وبغير ترخيص من مديرية التمرين<sup>(١)</sup>.

وزير التمرين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين.

وعلى موافقة لجنة التمرين العليا.

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

مادة ١ - يحظر خلال الفترة من ٥ أبريل حتى نهاية يولية سنة ١٩٦٧ نقل العدس الصحيح والجروش خارج محافظتي أسيرط وقنا وبغير ترخيص من مديرية القوين المختصة.

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . وفي جميع الأحوال تنطبق الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية لى ١٩٦٧/٤/٥ - العدد ٤٠ تأميم

## قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام<sup>(١)</sup>.

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والقوانين للمدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر على الجمعيات التعاونية والشركات والهيئات وأصحاب الصانع والسوائل عن إدارتها الذين يقومون باستلام مقادير من المواد والسلع من المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام للأجبار فيها أو لتضييقها التصرف في هذه المواد والسلع أو استخدامها بنير السكينة أو لغير الغرض الذي سلمت إليهم من أجله .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبة .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٢ / ٤ / ١٩٦٧ - العدد ٤٧ -

## قرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦

بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

والقوانين المعدلة ؛

وعلى موافقة لجنة التموين العليا ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يحظر على التجار والجمعيات التعاونية والمهيات الذين يتسلمون حصصا من السلع والمواد المينة بالجدول المرافق لهذا القرار<sup>(٢)</sup> من جهات التوزيع المقررة التنازل عن الحصص المشار إليها أو التصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات الا المستقلة في داخل حدود المحافظة المخصصة لها الحصص كما لا يجوز نقلها خارج دائرة تلك المحافظة إلا بإذن من المحافظ المختص .

مادة ٢ - على المذكورين في المادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موسى عليه إلى مديرية التموين المختصة خلال أسبوع من وصول السلع والمواد المسجلة إليهم إلى دائرة نشاطهم التجارى بياناً موضعاً ما يأتى .

(١) الاسم والعنوان ورقم القيد في السجل التجارى .

(٢) مقادير الكميات الواردة إليهم من كل صنف .

وعليهم الالتزام بالتعليمات التى تصدرها مديرية التموين فى شأن توزيع المواد والسلع المشار إليها .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة لأحكام المادة الثانية يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه .

وفى جميع الأحوال تخضع الأعيان موضوع الجريمة وبمك بمصدرتها .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١٧/١٠/١٩٦٦ - العدد ٨٠ ملحق .

(٢) الجدول المرافق لقرار ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ = ١ - الأرز ٢ - الفاصوليا ٣ - الباز ٤ - الزيت ٥ - المسلى الصناعى الحلى والمصعورد ٦ - البطاريات الجافة والحلوة والمستوردة ٧ - الصابون .

## قرار رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٦

يحظر الاتجار في السهم<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بإنون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوين؛  
وعلى موافقة لجنة التوين العليا؛  
وعلى ما ادرناه مجلس الدولة؛

قرر:

- مادة ١ - يحظر بشير ترخيص من وزارة التوين بيع اية كمية من السهم المقشور والتير مقشور أو عرضها للبيع .
- مادة ٢ - يعاقب كل من خالف أحكام المادة السابقة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على تسعة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويعكم بمصادرتها .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٦٦

بشأن بطاقات التوين<sup>(٢)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية .

- وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة .
- وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحيز الادارى .
- وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الفروق المالية الناتجة عن بيع المواد المستولى عليها .
- وعلى القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية .

(١) الوقائع المصرية فى ١٠١٧/١٠١٦ - العدد ٨٠

(٢) الوقائع المصرية فى ١٠/١١/١٩٦٦ - العدد ٨٧

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة .  
وعلى قرار وزير التموين رقم ١٠٦ بشأن إنشاء الجهاز المركزى لبطاقات .  
وعلى قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ الخاص ببطاقات التموين .  
وعلى موافقة وزارة الداخلية .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما إرتأه مجلس الدولة .

قرر:

مادة ١ - استثناء من أحكام المادة الأولى (أولاً) والمادة ٢١ من القرار  
١١٢ لسنة ١٩٦٦ يجوز للعاملين على البطاقات العائلية من العاملين في الحكومة  
والهيئات والمؤسسات العامة وفروعها والشركات التابعة لها وأفراد القوات المسلحة  
استخراج بطاقات التموين الخاصة بهم وفقاً للبرنامج الزمنى والتفصيلات التى يحددها  
الجهاز المركزى لبطاقات التموين بالوزارة .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٥٢ لسنة ٦٦ بشأن إلزام التجار  
بعرض السلع المخزنة لديهم أو لدى آخرين (١)  
وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الإطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .  
وعلى القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزنة  
لديهم أو لدى آخرين .

قرر:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية من القرار رقم ٥٢ لسنة ٦٦ المشار إليه  
النص الآتى : « كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر  
إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ - العدد ١٤ .

## قرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٧

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق  
وصناعة الخبز<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.  
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز  
والقرارات المعدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - استثناء من أحكام المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من القرار رقم ٩٠  
لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يحدد وزن ومواصفات الرغيف من الخبز البلدى المصنوع  
من دقيق القمح الصافى استخراج ٩٠ ٪ فى محافظات القاهرة والجيزة ومنطقة  
شبرا الخيمة من محافظة القليوبية وفقا لما يأتى :

الوزن بالجرام ١٤٠ والمواصفات : الرطوبة لا يزيد على ٣٩ ٪ ( تسعة  
وثلاثين فى المائة ) ساخنا و ٣٨ ٪ ( ثمانية وثلاثين فى المائة ) باردا ولا يقل  
قطر الرغيف عن ٢٠ سم .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؛ ويصل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٩ / ٤ / ١٩٦٧ - العدد ٦١ .

## قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٧

بشأن حظر نقل تقاوى البصل (الحبة السوداء) والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار يعرض المحافظات

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ : يحظر بيع ترخيص من مدير الزراعة بالمحافظة نقل تقاوى البصل (الحبة السوداء) خارج حدود محافظات بنى سويف - الفيوم - المنيا - أسيوط - سوهاج - قنا .

مادة ٢ : يستولى على كميات التقاوى المذكورة الموجودة لدى الزراع والتجار والمحافظات سالفة الذكر خلال الفترة من تاريخ نشر هذا القرار حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٧ لصالح وزارة الزراعة وعليهم تسليم الكميات الموجودة لديهم منها إلى عون المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

مادة ٣ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للشار إليه .

مادة ٤ : — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٦/٢٦ - العدد ١٢١ .

وصدر القرار رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٢/٦ - العدد ١٠ .  
وتنص المادة الأولى منه على أنه يحظر خلال الفترة من ١٥ فبراير حتى آخر مايو سنة ١٩٦٧ نقل البصل إلى خارج محافظات التسويق التعاونى إلا بترخيص من مديرية الزراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه وبإحدى هاتين العقوبتين .

وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجزية ويحكم بمصادرتها .

وقد مد العمل بالقرار المذكور حتى آخر يونيو سنة ١٩٦٧ بالقرار ١١٣ سنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٦/١ - العدد ٨٩ تابع .

## قرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٧

بالاستيلاء على كميات ساس السكان الموجودة حالياً بمصانع تعطين وتصنيع قش السكان والمنتجة مستقبلاً لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب الصناعية<sup>(١)</sup>.

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وطى موافقة لجنة التموين العليا .

### قررة

مادة ١ - يستولى على جميع كميات ساس السكان الصالحة للتشغيل في صناعة الخشب الطبيعي الموجودة حالياً بمصانع تعطين وتصنيع قش السكان والمنتجة مستقبلاً .

مادة ٢ - يقوم المستولى عليهم بالاحتفاظ بالكميات المستولى عليها بموجب المادة السابقة في حراستهم وتحت مسؤوليتهم إلى حين تسليمها إلى مندوب الشركة المصرية لصناعة الأخشاب الصناعية .

مادة ٣ - يحمد سعر بيع الطن من الكميات المشار إليها في المادة الأولى التي لا تزيد نسبة الشوائب ( القطع والجذور والأترية ) فيها عن ٢٥ ٪/ بنائية جنيتها تسليم مصانع الإطعام .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٥ - يفسر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نفيه .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٦/٢٦ - العدد ١٠٨ .

وسبق أن صدر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٤/١٢ - العدد ٤٧ ونصت المادة الأولى منه على أنه يحظر خلال الفترة من ١٥ أبريل حتى آخر يوليو سنة ١٩٦٧ نقل قش السكان وبشرته خارج الإجراء ومراكز التجميع بالمحافظات بشرى الترخيص من مدير عام الزراعة بالمحافظة ونصت المادة الثانية منه على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وله تجميع الأحوال تضبط الأحياء موضوع الجمعية وحكم بمصادرتها .



## قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧

بالإقرار بتقديم بيانات عن الدعم ومسك سجل خاص به (١) وزير التموين والتجارة الداخلية  
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين.  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على مراكز التوريد والجمعيات التعاونية الصناعية التي يسند إليها توزيع حصص الحافطات من الدعم المستورد أو المنتج محليا وعلى تجار التجزئة الذين يخصص لهم كميات من تلك الحصص مسك سجل مطابق للنموذج رقم (١) المرفق لهذا القرار يثبتون به يوما بيوم البيانات الموضحة به وعليهم إخطار مديريات التموين المختصة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول في موعد لا يتجاوز اليوم السابع من كل شهر ببيان موضحا به الرصيد في أول يوم من الشهر السابق ومقدار الوارد لهم خلال الشهر السابق ومقدار مبيعاتهم خلال ذلك الشهر والكميات المتبقية في نهايته

مادة ٢ - وعلى المذكرين في المادة السابقة إعداد السجل المشار إليه وتقديمه في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية إلى مديرية التموين المختصة لترقيم صفحاته بأرقام سلسلة وختمها بخاتم شعار الدولة ، وعليهم الاحتفاظ به وبالسجلات المؤدية للبيانات المثبتة به بمقر نشاطهم وفي حالة فقد السجل يتم إثبات ذلك في أقرب جهة إدارية وتقديم سجل جديد في اليوم التالي لتاريخ إثبات الفقد إلى مديرية التموين المختصة .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها برامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره :

(١) الوقائع المصرية في ١٧ يولييه سنة ١٩٦٧ - العدد ١٢٦ .

## قرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧

بالزام أصحاب المطاحن والمخابز الاحتفاظ في مطاحنهم ومخابزهم  
برصيد من المواد البترولية ومواد الوقود الأخرى<sup>(١)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين  
والقوانين المعدلة ؛

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على أصحاب المطاحن والمخابز والمسؤولين عن إدارتها أن يحتفظوا  
بمطاحنهم ومخابزهم خلال ثلاثة أيام من تاريخ العمل بهذا القرار برصيدا من المواد  
البترولية ومواد الوقود الأخرى عائل سعتها التخزينية أو ما يكفي لاستهلاك مدة عشرة  
أيام أيهما أكثر ويجب الاحتفاظ بهذا الرصيد على وجه الدوام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة  
٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٧

بشأن حظر نقل تفرارى البصل المستوردة خارج محافظات  
اليوم وبني سويف والمنيا<sup>(٢)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ يولية سنة ١٩٦٧ - العدد ١٣١ .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ - العدد ١٥٧ .

قرر :

- مادة ١ - يحظر نقل تقاوى البصل المستوردة خارج محافظات اليوم  
وبنى سويف والمنيا .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالتجسس مدة لا تزيد على  
سنة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- وفي جميع الأحوال تضبط الأعباء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٧

بمحظر فتح مستودعات أو محال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة  
إلا بترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
- وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .
- وعلى موافقة لجنة التموين العليا .
- وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية فتح  
مستودعات أو محال جديدة لبيع الدقيق بالتجزئة .
- ولا يجرى هذا الحظر على المحال التي قدم أصحابها قبل العمل بهذا القرار طلبات  
الحصول على تراخيص وقاموا بأداء رسم المأينة عن هذه الطلبات لأجهزة المختصة  
بإصدار تراخيص المحال الصناعية والتجارية وفقا لأحكام قانون رقم ٤٥٣  
لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها  
في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ١٧٣ .

## قرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنظيم توزيع الدقيق الفاخر<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية  
بعد الاطلاع على لرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .  
وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .  
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .  
وعلى ما ارتآه مجلس القولة .

قرر :

مادة ١ - على أصحاب مصانع للسكرونة أو المسئولين عن إدارتها استلام كييات الدقيق المخصصة لهم من الشون والمخازن شخصيا .

وعلى أصحاب المخازن والمصانع وغيرها من الجهات المرخص لها في استخدام الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ / أو المسئولين عن إدارتها ومحال بيع الدقيق المرخص لها في بيع الدقيق المشار إليه والمسئولين عن إدارتها استلام كييات الدقيق المخصصة لهم من الشون والمخازن شخصيا أو بموجب توكيلات موثقة يسرى مفعولها لمدة ستة أشهر من تاريخ توثيقها .

مادة ٢ - على الوكلاء المشار إليهم في المادة السابقة تسليم كييات الدقيق إلى أصحابها مقابل إصال موضحا به السكية المسجلة وتاريخ التسليم على أن يتم قيد تلك السكيات في سجل مطابق للنموذج رقم ١ المرافق .

مادة ٣ - على الوكلاء في المادة السابقة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى مديرية التموين التابعين لها في خلال الأسبوع الأول من كل شهر بيانا ومضمنا به :

(١) الاسم والعنوان .

(٢) أسماء موكلتهم من أصحاب الأذون .

(٣) السكية المقررة لسكل من موكلتهم وتاريخ استلامها والمنصرف منها أسبوعيا والتبقي .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنيها .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ١٧٤ .

## قرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧

### بتنظيم إنتاج وتوزيع المكرونة

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على أصحاب مصانع المكرونة والمستولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتها أو يحوزوا بأي صلة كانت دقيقا غير دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ المنتج عالياً والمستورد المنصرف إليها والحدد مواصفاته بالمادتين ١٣ ، ١٧ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

كما يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين والتجارة الداخلية على المذكورين في الفقرة السابقة أن يستخدموا في إنتاج المكرونة مواد من شأنها التأثير على الأسعار المحددة جبريا لبيعها كالبيض أو الأعشاب العطرية أو عصير الخضروات أو غير ذلك من المواد

مادة ٢ - يجب أن تكون المكرونة المعدة للبيع محتفظة بخواصها الطبيعية لونها أصفر زاهى غير معتمة (نصف شفافة) خالية من البقع ، طبيعة الرائحة نظيفة خالية من العفن أو الأحياء الدقيقة أو القوارض والحشرات أو أجزاءها أو أى هوائيات أخرى وأن تكون سهلة الكسر تعطى مقطعا زجاجيا منتظما عند كسرها ، وفي حالة المكرونة الطويلة تكون قابلة للثني قليلا قبل أن تنكسر .

الوقائع المصرية في ١٠/٥/١٩٦٧ - المجلد ١٩٥ .

وعند على المكرونة في الماء لمدة عشر دقائق يجب أن يزيد حجمها إلى ما لا يقل عن ضعف الحبة الأصلية مع تماسك توامها وعدم تعجنها واحتفاظها بشكلها الأصلي الأبوي مادة ٣ - يجب أن تكون المكرونة المعدة للبيع تامة الجفاف لا تزيد نسبة الرطوبة بها عن ١٢ ٪ ( اثنى عشر في المائة ) .

مادة ٤ - على المذكورين في المادة الأولى ومديرى الفروع التابعة لهم مسك سجل خاص لحركة الدقيق الفاخر وإنتاج وبيع المكرونة طبقاً للنموذج رقم (١) مرقه ومختومة صفحاته بخاتم مديرية التموين التابعين لهم يشتمون فيه يوماً بيوم البيانات الموضحة به ولا يجوز الكشط أو المحو فيها ، وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن . وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به . مادة ٥ - على أصحاب مصانع المكرونة والمستولين عن إدارتها ومديرى الفروع التابعة لهم أن يقدموا إلى المشترين فاتورة معتمدة مبيناً بها الآتى :

- (١) اسم المشتري وعنوانه .
- (٢) تاريخ البيع .
- (٣) نوع السلعة المبينة وعلامتها المميزة إن وجدت .
- (٤) الكمية المبينة بالكيلو .
- (٥) ثمن البيع والقيمة المدفوعة من المشتري .

ويجب أن تكون الفواتير بأرقام متسلسلة ومطابقة لبيانات السجلات ويحتفظ المصنع أو الفرع بصورة ويسلم الأصل إلى المشتري .

مادة ٦ - يجب على المذكورين في المادة السابقة أن يكون لديهم سجل خاص مطابق للنموذج رقم ٢ المرافق ومتعمد بخاتم المديرية لبيان المبيعات اليومية يشتمون فيه بياناته ولا يجوز الكشط أو المحو فيها وفي حالة الضرورة يكون التعديل بطريق الشطب أو الإضافة مع إثبات تاريخ التعديل وتوقيع صاحب الشأن . وعليهم الاحتفاظ به في مقر العمل مدة ثلاث سنوات من تاريخ آخر قيد به . مادة ٧ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادتين الأولى والثالثة بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه . ويعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بترامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسون جنهما .

مدة ٨ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٧

بشأن تعديل القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧،

بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق<sup>(١)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق .

وعلى موافقة لجنة التكوين العليا .

قرر :

مادة ١ - يضاف بند جديد إلى للسادة الأولى من القرار رقم ١١٦<sup>(٢)</sup> لسنة ١٩٦٧ للشار إليه نصه الآتى :

(هـ) ألا تقل نسبة الجلوطين الجاف ٨ ٪

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ١٨٩ لسنة ١٩٦٧

بشأن بدء العمل ببطاقات التكوين الجديدة بمحافظات القاهرة والاسكندرية

والوادي الجديد وجهات مدن إمبابة والجيزة وقسم الدقي من محافظة الجيزة<sup>(٣)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص ببطاقات التكوين .

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين الجديدة .

---

(١) الوقائع المصرية في ٣٠ سبتمبر لسنة ١٩٦٧ - العدد ١٩٠ تأريخ .

(٢) وضع خطأ في صياغة المادة والقصود إضافة بند (هـ) إلى المادة الأولى من القرار رقم ١٠

لسنة ١٩٥٧ .

(٣) الوقائع المصرية في ٣٠/٩/١٩٦٧ - العدد ١٩٠ تأريخ .

### قرر :

- مادة ١ - يلغى العمل ببطاقات الترخيم للعمول بها حالياً في محافظات القاهرة والاسكندرية والواوى الجديد وجهات مدن إمبابة ويندر ومركز الجيزة وقسم الدقى من محافظة الجيزة اعتباراً من ١٩٦٧/٩/٣٠ .
- مادة ٢ - يبدأ العمل ببطاقات الترخيم الجديدة في الجهات المشار إليها في المادة الأولى اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٧ .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية يعمل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧

- بشأن استخدام الصانع في بعض الصانع والشركات في تصنيع عبوات للسلي الصناعى<sup>(١)</sup>
- وزير الترخيم والتجارة الداخلية
- بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون الترخيم والقوانين المعدلة له .
- وعلى موافقة لجنة الترخيم العليا .

### قرر :

- مادة ١ - يكاف أصحاب الشركات والصانع الواردة بالجدول المرقق والمنسولون عن إدارتها استخدام كيات التصنيع المبينة بالجدول قرين كل منها وكذلك الكيات المقررة لهم من حقهم في تصنيع عبوات للسلي الصناعى لحساب مؤسسة الصناعات الغذائية.
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية - يعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٧ - العدد ١٩١ تابع .



جدول مرافق للقرار رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧

اسم الشركة أو المصنع	العنوان	السياسة
الشركة المصرية للأغلفة المعدنية	٥٢ شارع راتب باها بغبرا القاهرة	٤ طن
شركة مصانع الفن الحديث	٤ جنيحة مفتاح بين الحارات القاهرة	٣١ ٢
مصنع صليح الأهرام	١٤ شارع سوق الزلط بباب الشعيرة القاهرة	٤
مصنع صليح القاهرة	٢ حارة عناني بالقنطرة	٦
صالح محمود صالح	١ شارع الطواشي بباب الشعيرة القاهرة	١٠
الموم لصناعة الأغلفة المعدنية	٢٠٠ شارع الشركات بقمرة القاهرة	٢
علي رمضان شرش	١٤ شارع مصنع الحرير القاهرة	٥
حسن حسين إبراهيم	٩ شارع نجم الدين بميدان الجيش القاهرة	٦
مصنع رمسيس للصليح	٢ شارع بورسعيد - اسكندرية	٢٢
مصنع أبو العلا	٢٨٦ شارع الأمان منيا البصل الاسكندرية	٧
درويش مصطفى	٤ شارع سليمان الفرنساوي الاسكندرية	٤
شركة التغليف والمواهب الحديثة	١٥ شارع حمام الورشة الاسكندرية	٧

## قرار رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٧

بشأن استخراج بطاقات التكوين الجديدة بمحافظات القاهرة والإسكندرية والوادي الجديد والبحيرة (١)

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين .  
والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين الجديدة .

قرر :

مادة ١ - يجوز للمواطنين أصحاب البطاقات الشخصية والعائلية بالقاهرة والإسكندرية والوادي الجديد وجهات مدن إمبابة وبندر ومركز البحيرة وقسم الدقي من محافظة البحيرة الذين تملفوا عن استخراج بطاقات تمويدية طبقا لقرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ للتقدم إلى مكاتب التكوين المختصة في السدة من ١٦/١٠/١٩٦٧ إلى ١٥/١١/١٩٦٧ للحصول عليها (٢)

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٢/١٠/١٩٦٧ - العدد ٢٠١ .  
أمدد العمل بالقرار المذكور إلى ٣٠/١١/١٩٦٧ بالقرار رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٧ - الوقائع المصرية في ٢٥/١١/١٩٦٧ العدد ٢٣٨ .

## قرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧

بإعادة العمل ببعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ (١)

وزير القوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ للمعدل بالقرار رقم ١٠٥ اجنة ١٩٦٣ .  
وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

قرر :

مادة ١ - يعاد العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

## المواد ٤٢ - ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

التنصل الخامس

أحكام خاصة بتداول البترول الأبيض (الكبروسين)

مادة ٢٣ - تخصص وزارة القوين للأفراد للتقيد بالبطاقات السائلة في كل محافظة أو مركز أو بندر عددا من كويونات الكبروسين في كل شهر ولا يجوز التعامل في الكبروسين بالسعر المنخفض إلا بهذه الكويونات وفي الجہات المختصة لها .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٣/١١/١٩٦٧ - المجلد ٢٢٨ .

ويحظر عرض الكوبونات للبيع أو بيعها أو المقايضة عليها كما يحظر حيازة  
كوبونات مزورة .

مادة ٤٣ - على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية تسلم كوبونات  
الكيروسين المخصصة للبطاقات للربوطة عليهم في موعد لا يتجاوز اليوم الثاني من  
الشهر بالنسبة إلى عواصم المحافظات واليوم الخامس بالنسبة إلى القرى والمراكز  
والبنادر واليوم العاشر بالنسبة إلى مناطق سيوه وسيدي براني والسوم والواحات  
البحرية من محافظة مطروح ومحافظة الوادي الجديد (الواحات الخارجة والداخلية)  
ومحافظة البحر الأحمر ومحافظة سيناء فيما عدا بندري العريش والقنطرة شرق وبلاد  
النوبة من محافظة أسوان ولهم تسليم أصحاب البطاقات كوبونات الكيروسين المخصصة  
لكل منهم عند طلبها ولا يجوز لهم أن يتصرفوا في الكوبونات المسلمة إليهم لتبر  
أصحاب البطاقات المخصصة لهم هذه الكوبونات وبما يوازي القادير للقررة لكل  
مستهلك وعليهم إعادة الكوبونات التي لم يستلمها أصحابها والكوبونات المتبقية بعد  
التوزيع إلى إدارة التموين المختصة في موعد لا يتجاوز اليوم السابع من الشهر التالي للشهر  
الذي وزعت فيه ويمتد للبلاد إلى اليوم الخامس عشر بالنسبة إلى محافظات مطروح  
والوادي الجديد والبحر الأحمر وسيناء وبلاد النوبة من محافظة أسوان وعليهم  
أيضا إعداد كشف من سورتين بأسماء الأفراد الذين لم يتسلموا هذه الكوبونات  
وأرقام بطاقاتهم والكميات للقررة لكل منهم وتسليم الأصل إلى إدارة التموين  
والاحتفاظ بالصورة لديهم بعد التوقيع عليها من رئيس الإدارة بما يتضمن  
تسلم الأصل .

ويجوز لهم في حالة وجود عجز في عدد الكوبونات للتبقيّة لديهم بعد التوزيع  
والواجب إحادتها إلى رئيس إدارة التموين سداد قيمة هذا العجز في موعد أقصاه  
اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع إلى أية خزانة حكومية لحساب وزارة التموين  
على أساس الفرق بين سعر الكيروسين الحر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية  
مليّات عن كل كوبون فئة لتر وتسليم إيصال السداد إلى إدارة التموين المختصة  
لإرساله لمديرية التموين التابع لها لتقوم بدورها لإرساله إلى مراقبة المحاسبة وللإرجاع  
بوزارة التموين ويمتد هذا للبلاد إلى اليوم الخامس عشر بالنسبة إلى محافظات  
مطروح والوادي الجديد والبحر الأحمر وسيناء وبلاد النوبة من محافظة أسوان .

مادة ٤٤ - تشكل بكل مديرية من مديريات تخمين القاهرة والاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ والفرية والشرقية والدقهلية ودسياط وبور سعيد والاسماعيلية والمنيا والمنوفية والقليوبية والجيزة والقويس وبني سويف ولبنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسران لجنة أو أكثر اراجعة كروونات الكبروسين المستعنة على الوجه الآتى:

- (١) مدير التموين المختص أو من ينيه .. .. . رئيساً  
(٢) مفتشان على الأقل من مديرية التموين المختصة  
تختارهما للدير .. .. .  
(٣) موظف يختاره المحافظ من بين موظفى الحكومة  
بدائرة المحافظة .. .. .
- أعضاء

وتشكل بكل مديرية من مديريات تخمين سيناء ومطروح والوادى الجديد والبحر الأحمر لجنة لمراجعة كروونات الكبروسين المستعنة على الوجه الآتى :

- (١) مدير التموين المختص .. .. . رئيساً  
(٢) موظف يختاره للدير .. .. .  
(٣) موظف يختاره المحافظ من بين موظفى الحكومة  
بدائرة المحافظة .. .. .
- أعضاء

وتقوم اللجان المشار إليها كل فى دائرة اختصاصها بمراجعة السجلات والمستندات وكروونات الكبروسين على النحو الموضح فى المادة ٤٦ .  
وتقوم مراقبة لواء البترول والوقود بوزارة التموين بالنتيقي على أعمال اللجان المذكورة .

مادة ٤٥ - على مديرى المستودعات الرئيسية لشركات البترول والجمعية التعاونية للبترول وكلانها ومديرى الفروع ومتعمدى التوزيع أن يقدموا فى اليوم الثانى من كل شهر المكروونات المتجمعة لديهم داخل حرز ويختم على الجمع بخاتم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعمد التوزيع إلى إدارة التموين الكائن بدائرته مقر المستودعات الرئيسية لشركة أو للجمعية التعاونية للبترول أو لوكيله أو للفرع أو لمتعمد التوزيع ويمتد لليعاد إلى اليوم الثالث بالنسبة إلى محافظى القاهرة والإسكندرية وإلى اليوم السابع بالنسبة إلى محافظى البحر الأحمر .

ويجب أن تكون السكوبونات المقدمة داخل الأحراز في رزم ، كل فئة على حدة ، وأن تحتوي الرزمة الواحدة على مائة كوبون من نفس الفئة ما لم تكن السكوبونات الحقيقية أقل من هذا العدد .

وعلى المذكورين في الفقرة الأولى أن يقدموا في موعد تقديم السكوبونات إقرارا مكتوبا من أربع نسخ مشتملا على البيانات الموضحة في النموذج رقم ١٩ بقول المرافق بالنسبة إلى المستودعات الرئيسية لشركات والجمعية التعاونية للبترول وفي النموذج رقم ٢٠ بقول المرافق بالنسبة للوكلاء ومديرى الفروع ومتعهدى التوزيع ويجب أن يكون عدد الرزم من كل فئة المدون بالإقرار المكتوب مطابقا لعدد ما موجود داخل الخرز وفي حالة امتداد نشاط التوزيع إلى أكثر من محافظة واحدة أو مركز واحد فعليه أن يقدموا مع الإقرار المكتوب كشفا مبينا به البلاد التي يمتد إليها نشاط التوزيع .

وعليه أيضا أن يقدموا السجلات المنصوص عليها في المادة رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ إلى لجان المراجعة المنصوص عليها في المادة رقم ٤٤ من هذا القرار ومعها المستندات المؤيدة في الموعد الذي تحدده تلك اللجان لمراجعتها لتأكد من مطابقة بياناتها للبيانات المدونة بالإقرارات المكتوبة المقدمة منهم ويجب أن تكون البيانات المدونة بالإقرار المكتوب مطابقة تماما للبيانات المدونة بالسجلات كما يجب أن يكون الرصيد في نهاية الشهر المقدم عنه الإفراز مطابقا للرصيد الفعلي بمستودعات الوكلاء والفروع ومتعهدى التوزيع .

وعلى رؤساء إدارات التكوين تسلم أحراز السكوبونات والإقرارات المكتوبة المقدمة لهم من مديرى المستودعات الرئيسية لشركات البترول والجمعية التعاونية للبترول ومديرى الفروع أو من ينوب عنهم بكتاب معصوق عليه من الشركة أو الجمعية ونعتمد بخاتمهم ومن الوكلاء ومتعهدى التوزيع أو من ينوب عنهم بتوكيل معصوق على التوقيع فيه رسميا بموجب إيصال من نسختين وفقا للنموذج رقم ١٩ بقول المرافق ويجب أن تحتفظ الإدارة بنسخة وتسلم الثانية لأقدم الخرز أو إقرار وذلك بعد التأكد من سلامة الأحراز وسلامة الأختام الموضوعة عليها ومطابقة تلك الأختام للنموذج الخاتم الموضوع على نسخ الإقرارات المكتوبة وعليهم ختم جميع الأحراز على الجمع بأختامهم الخاصة في مواجهة مديرى مستودعات الشركات والجمعية التعاونية

للبترول والوكلاء ومدبرى القروع ومتهدى التوزيع أو من ينوب عنهم مع وضع نموذج تلك الأختام على نسخ القرارات المكتوبة وكذا على إيصال النسخ في الحانة المختصة لذلك .

وعلى رؤساء إدارات التوزيع تسليم الأحرار والقرارات المكتوبة المجمعة لديهم إلى مديرية التوزيع المختصة في موعد لا يجاوز اليوم الثالث من كل شهر وذلك بموجب محضر تسليم من نستعين وفقا للنموذج رقم ٢٣ بقرول المرافق بحيث تحتفظ الإدارة بنسخة وتسلم الثانية للمديرية المختصة ويمتد الجهاد إلى اليوم الرابع بالنسبة إلى إدارات التوزيع بمحافظات القاهرة والاسكندرية وإلى اليوم الثامن بالنسبة إلى إدارات التوزيع بمحافظات البحر الأحمر »

مادة ٤٦ — تقوم لجان المراجعة المنصوص عليها في المادة ٤٤ بمحضر جميع الأحرار والقرارات المكتوبة المسجلة للمديرية والتحقق من سلامتها وسلامة الأختام الموضوعة عليها ومطابقة تلك الأختام للأختام الموضوعة على نسخ القرارات المكتوبة وإثبات إجراءات الحصر في محضر من أصل وصورة طبقا للنموذج ٢٤ بقرول المرافق وتحتفظ لتدبرية بالصورة ويرسل الأصل إلى مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة بمجرد انتهاء الحصر .

كما تقوم أيضا في مواجهة مدير مستودع الشركة أو الجمعية التعاونية للبترول أو وكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم بالآتي :

أولا — مراجعة السجلات المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ للتحقق مما يلي :

١ — بالنسبة إلى السجلات المطابقة للمنافج ٢١ ، ٢١ مكرر ، ٢٢ بقرول :

( أ ) مطابقة رصيد السكروسين في أول الشهر الذي تم مراجعته لرقصيد في نهاية الشهر السابق .

( ب ) مطابقة كميات السكروسين الواردة خلال الشهر للكميات المدونة في الدواوين والمستندات الصادرة من شركات البترول والجمعية التعاونية للبترول .

( ج ) قيد حركة الوارد والصروف يوما بيوم .

( د ) مطابقة البيانات المدونة في السجلات لبيانات المدونة بالإقرار المكتوب .

٢ - بالنسبة إلى السجل المطابق للنموذج رقم ٢٥ يقول :

مطابقة البيانات المدونة بالنموذج رقم ١٩ بتول البيانات المدونة بالسجل المطابق للنموذج رقم ٢٥ يقول .

ثانياً - على اللجنة التوقيع على السجلات والفواتير بما يفيد المراجعة مع إثبات التاريخ الذي تمت فيه .

ثالثاً - مراجعة محتويات الأحرار من الكوبونات ويتبع في ذلك ما يأتي :

( أ ) تفحص أحرار الكوبونات حرزاً حرزاً بعد التحقق من سلامة كل حرز وسلامة أختامه ومطابقتها للاختام الموضوعة على نسخ الإفراجات المكتوبة .

( ب ) تستخرج محتويات الحرز من رزم الكوبونات وتمد رزم كل فئة من الفئات الثلاث : عشرة لتر وخمسة لترات واحد على حدة للتحقق من مطابقة عدد الرزم من كل فئة لما هو مدون بالإفراج المكتوب وفي حالة اكتشاف عجز في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فيستبعد ما يعادل هذا العجز بالتر من الكميات المدعى بها بالكوبونات ويضاف إلى الكميات المبيعة بدون كوبونات ، وفي حالة اكتشاف أى زيادة في عدد رزم أية فئة من الفئات المذكورة فيستبعد هذه الزيادة ولا تحسب ضمن الكميات المبيعة بالكوبونات .

( ج ) بعد اعتماد الزيادة تعد محتويات كل رزمة من الكوبونات ذات الفئات الثلاث كل على حدة وعلى اللجنة أن تتحقق من احتواء كل رزمة على مائة كوبون من نفس الفئة وتعتبر رزم الكوبونات الخاصة بكل فئة من الفئات الثلاث وحدة قائمة بذاتها ولا يجوز اعتبار الزيادة الموجودة في محتويات رزم أية فئة مكملة للعجز في محتويات رزم فئة أخرى .

وإذا ما أثمرت نتيجة العد عن وجود عجز في محتويات رزم أية فئة ينضم ما يعادل هذا العجز بالتر من الكميات المدعى بها بالكوبونات ويضاف إلى الكميات المبيعة بدون كوبونات .

أما إذا أثمرت نتيجة العد عن وجود زيادة في محتويات رزم أية فئة فيستبعد هذه الزيادة ولا تحسب ضمن المبيع بالكوبونات .

( د ) تلخص اللجنة جميع الكوبونات كوبونات كوبونات للتحقق بما يأتي :



(١) أنها صحيحة وغير مزورة - وفي حالة اكتشاف كويونات مزورة يخصم ما يعادل قيمتها بالتر من السكيات المدعى يعها بالكويونات وتضاف إلى السكيات المبيعة بدون كويونات ، ويحرر حضر ضد صاحبها بالتطبيق للمادة ٤٢ من هذا القرار وترسل الكويونات المزورة بعد تحريرها وختمها على الجمع بخاتم رئيس اللجنة وخاتم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم رسميا مع الحضر إلى النيابة المختصة ويطلب إلى النيابة المذكورة إرسال الخرز إلى مصلحة الطب الشرعى لفحص الكويونات وإخطار المديرية بالنتيجة ، وعند ورود النتيجة تبلغ إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بالوزارة وتسوى المبيعات من السكيات المبيعة بالكويونات والمبيعة بدون كويونات على أساس تلك النتيجة .

(٢) أنها جميعا من الكويونات المقرر تداولها خلال الشهر الذى تم مراجعته وتحمل اسم ذلك الشهر وفي حالة اكتشاف كويونات تحمل اسم شهر آخر يستبعد ما يعادل قيمتها بالتر من السكيات المدعى يعها بالكويونات وتضاف إلى السكيات المبيعة بدون كويونات .

رابعا - ثبتت اللجنة نتيجة مراجعة السجلات وكذا نتيجة عد الرزم من الفئات الثلاث وعد وحقق محتويات رزم كل فئة من الكويونات تفصيليا فى أربع نسخ من النموذج رقم ١٧ بتروك المرافق ويوقع رئيس وأعضاء اللجنة بخط ظاهر بالمادة على نسخ النموذج الأربع كما يوقع عليها الشخص الذى تمت المراجعة فى مواجهته مقرا بصحتها أو بتلاحظاته إن وجدت ، وعلى اللجنة بسد ذلك لإجراء ما يأتى :

(١) تصحيح بيانات السجلات وجميع نسخ الإقرارات المكتوبة بالمادة الإحمر بالأرقام والحروف بما يطابق نتيجة المراجعة النهائية ويوقع رئيس وأعضاء اللجنة بنفس المداد باعتقاد التصحيح مع إثبات التاريخ .

(٢) ختم نسخ الإقرارات المكتوبة ونسخ النموذج رقم ١٧ بتروك المرفقة بها بخاتم الجمهورية .

(٣) تسليم مدير المستودع أو الوكيل أو مدير الفرع أو متعهد التوزيع أو من ينوب عنهم نسخة من كل من الإقرارات المكتوب مقدمتها ومن النموذج رقم ١٧ بتروك .

(٤) إرسال نسخة من كل من الإقرار المكتوب والنموذج رقم ١٧ بتبول إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بالوزارة .

(٥) إرسال نسخة من كل من الإقرار المكتوب والنموذج رقم ١٧ بتبول بالبريد الموصى عليه إلى شركة البترول صاحبة الشأن أو الجمعية التعاونية للبترول بالقاهرة على حسب الأحوال .

(٦) الاحتفاظ بنسخة من كل من الإقرار المكتوب والنموذج رقم ١٧ بتبول بمقر المديرية .

(٧) إعادة ترتيب كوبونات كل حرز تتم مراجعته في رزم كل فئة على حدة بحيث تحتوى كل رزمة على مائة كوبون وتوضع الرزم في حرز ويختم على الجميع بخاتم رئيس اللجنة وخاتم عضو اللجنة المختار بمعرفة المحافظ ثم تسلّم الأحرار يوماً بيوم للمديرية للاحتفاظ بها ويتم إعدامها حرفاً بمعرفة اللجنة في اليوم التالي لليوم الذي تحمده مراقبة للواد البترولية والوقود موعداً لانتهاه عمل اللجنة بالمديرية . وتجهر اللجنة محضراً من نسختين إثباتاً لإتمام عملية الإعدام وتوقع اللجنة على هاتين النسختين وترسل نسخة من المحضر إلى مراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة وتحتفظ المديرية بالنسخة الأخرى .

مادة ٤٧ - تقوم مراقبة للواد البترولية والوقود بالوزارة شهرياً بالتفتيش على بعض لجان المراجعة للنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار لمراجعة أعمالها وعد ونقص أحرار الكوبونات التي انتهت اللجان للذكورة من مراجعتها بما لا يقل عن ٥ ٪ من عددها وتم المراجعة عدداً ونقصاً في مواجهة تلك اللجان للتأكد من مطابقة محتويات هذه الأحرار من الكوبونات لما هو ثابت بالنموذج رقم ١٧ بتبول ، وتثبت نتيجة مراجعة كل حرز في محضر من ثلاث نسخ طبقاً للنموذج رقم ٢٩ بتبول وتسلم نسخة من هذا المحضر لمديرية التكوين ويحتفظ للوظف للنتدب بالتفتيش من مراقبة للواد البترولية والوقود بالنسختين الآخرين للتسليمهما للمراقبة المذكورة . ويتم إعداد كوبونات الأحرار التي يتضح مطابقتها حرفاً بمعرفة للفتش المنتدب مراقبة للواد البترولية والوقود ويحضر اللجنة ويحرر محضر من نسختين إثباتاً لإتمام عملية الإعدام يوقع عليه من الجميع وتسلم نسخة منه إلى المديرية ويحتفظ

الملفش للتدب من المراقبة المذكورة بالنسخة الأخرى لتسليمها للمراقبة - أما الأحرار  
التي يتضح عدم مطابقتها فيعاد تخزينها وتغتم على الجمع بخاتم ملفش مراقبة للواد  
البترولية والوقود وخاتم رئيس اللجنة وتسلم لمدير التوين أو مساعده في حالة غيابه  
للاحتفاظ بها تحت تصرف الوزارة .

وتكون لجان المراجعة المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار مسئولة عن  
كل ما يظهر من المخالفات الإدارية والمالية التي تكتشفها الوزارة

مادة ٤٨ - على شركات البترول والجمعية التعاونية للبترول أن ترسل بكتاب  
موصى عليه في موعد لا يجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر التالي للشهر الذي  
تمت فيه المراجعة إلى كل من مراقبة المحاسبة والمراجعة ومراقبة المواد البترولية  
والوقود بالوزارة البيانات الآتية :

#### البيان الأول :

(١) رصيد السكرومين الموجود في أول الشهر الذي تمت مراجعته .

(٢) الكميات المشحونة خلال هذا الشهر .

(٣) الكميات المبعة خلاله بالسكروبونات أو بدون كوبونات كل على حدة .

(٤) الرصيد في نهاية الشهر المذكور .

ويراعى أن يكون بيان المبيعات سواء بالسكروبونات أو بدون كوبونات من  
وقع الإقرارات المكتوبة والتماذج رقم ١٧ بترول الواردة للشركات أو الجمعية  
التعاونية للبترول من لجان المراجعة المنصوص عليها بالمادة ٤٤ من هذا القرار وأن  
تكون البيانات الخاصة بالكميات المشحونة مأخوذة من واقع حسابات الوكلاء  
والفروع ومتعمدى التوزيع بمحاضر الشركات أو الجمعية التعاونية للبترول وذلك عن  
كل توكيل أو فرع أو متعمد توزيع على حدة وفي كل محافظة على حدة ويرفق بهذا  
البيان كشف يوضح إجمالى المبيعات بالسكروبونات وبدون كوبونات في كل محافظة  
على حدة .

## البيان الثاني :

- (١) الرصيد في أول الشهر الذي تمت مراجعته .
- (٢) الوارد والمسلم خلال الشهر المذكور .
- (٣) الصروف والمسلم خلال الشهر المذكور .
- (٤) الرصيد في نهاية الشهر المذكور .

وذلك على النحو الموضح بالتفصيل رقم ١٨ بمرور المرافق .

مادة ٤٩ - نتيجة المراجعة الحسابة التي تقوم بها مراقبة الحسابة والمراجعة بالوزارة نهائية ،

مادة ٥٠ - يلتزم بتنفيذ هذا القرار :

(١) مديرو شركات توزيع المواد البترولية والجمعية التعاونية للبترول والقائمون بإدارة المستودعات الرئيسية والفروع التي تدار لحسابها وبمعرفة موظفيها .

(٢) وكلاء ومتعهدو التوزيع المتعاقدون مع الشركات أو الجمعية التعاونية المذكورة بمقود تكسبهم هذه الصفة ، ويبطل هذا الإلزام بالنسبة للمذكورين بمجرد انقضاء مدة التعاقد أو فسخه .

وعلى شركات التوزيع والجمعية التعاونية للبترول أن ترسل إلى كل من مراقبة الحسابة والمراجعة ومراقبة المواد البترولية والوقود بالوزارة ومديريات التوين في كافة المحافظات في خلال أسبوعين من تاريخ نشر هذا القرار - كشفاً ببيان أسماء وكلائها ومتعهدي التوزيع المتعاقدين معها والجهة التي يزاول فيها كل منهم نشاطه وكذا أسماء مديري فروعها ومستودعاتها الرئيسية والجهة الساكن بها الفرع أو المستودع الرئيس وعليها أيضاً أن تخطر الجهات المذكورة عن كل تغيير أو تعديل في البيانات المشار إليها في خلال أسبوع على الأكثر من حدوثها .

قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٧

بالغاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على للرسم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والتقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بحظر نقل القنرة الرفيعة خارج حدود  
المديرية أو المحافظة بغير ترخيص من وزارة التموين فيما عدا النقل بين مديريات  
أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا

قرر:

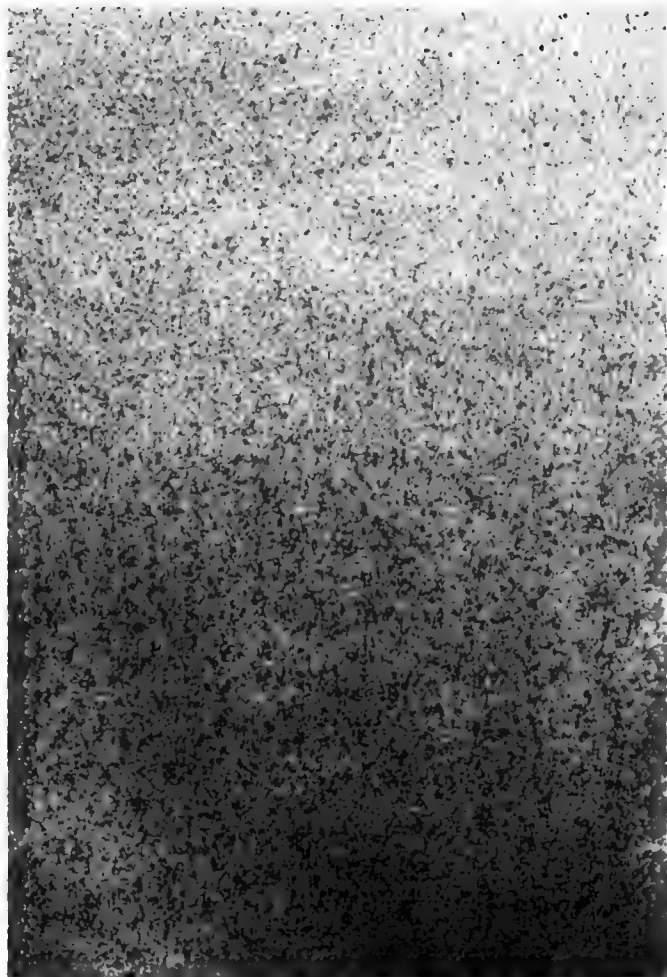
مادة ١ - يلغى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

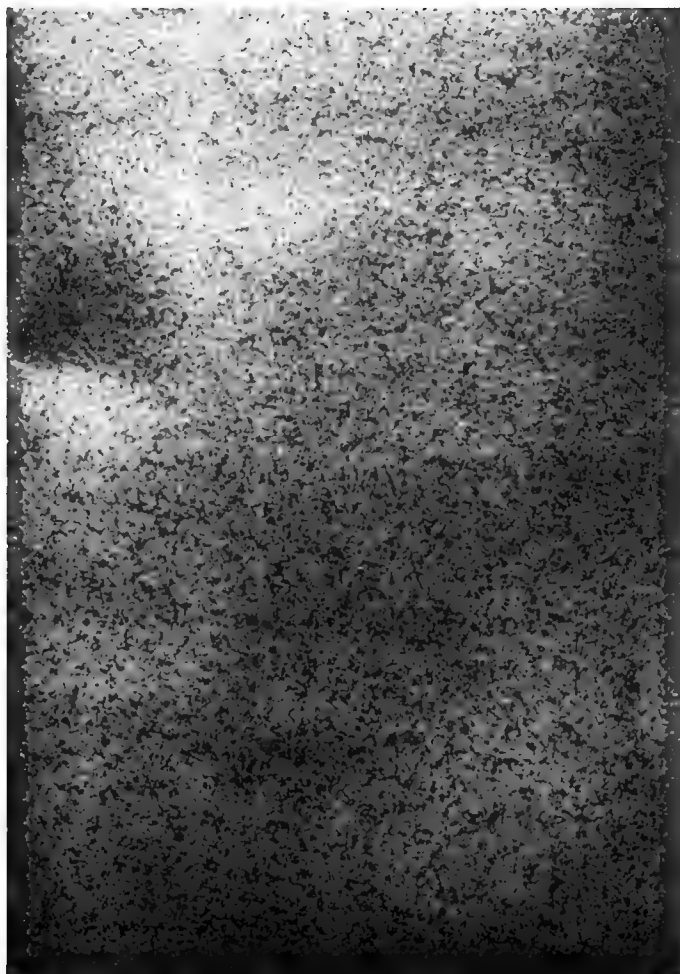
مادة ٣ - يفسر هذا القرار في الواقع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوثائق المصرية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٧ - العدد ٢٤٥ .









## الكتاب الثالث

### قرارات التسمير الجبرى



## قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٤٧

بشأن ختم القوم<sup>(١)</sup>

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٤ ( بند ٦ ) و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسمير الجبرى .<sup>(٢)</sup>

قرر :

مادة ١ - مع عدم الاخلال بأحكام لائحة السلخانات ومحال الجزارة الصادرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ يحظر ختم القوم بغير اختام السلخانات التي تدبج فيها . كما يحظر على تجار القوم بالجملة أو التجزئة أن يرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صلة كانت لحوماً عليها اختام أو بيانات بخلاف تلك الاختام .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٧/٦/١ -

(٢) القى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى .

## قرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩

بتحديد الأسعار في بعض المحال العمومية (١)

وزير التجارة والصناعة .

بعد الاطلاع على المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص  
بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .  
وعلى القرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتحديد الأسعار في بعض المحال  
العمومية المعدل بالقرار رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٤٧ .

قرر :

مادة ١ - يكون تقديم المأكولات في المحال العمومية وفقاً لما يأتي :

(٢) أولاً - يجب على المطاعم والمقاهى والحانات والبيوتيات وغيرها من المحال  
العمومية المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تناقلها في نفس المحال أن تقدم  
المأكولات بالوجبات لمن يطلبها من العملاء في أى وقت ما بين الساعة الثانية عشر  
والنصف والساعة الثالثة بعد الظهر لوجبة الغذاء وما بين الساعة الثامنة والساعة  
العاشرة والنصف لوجبة العشاء .

ويجوز لهذه المحال أن تتبع في تقديم المأكولات قوائم الطعام المتعددة الاصناف  
مطى طلب العميل ذلك أو كان تقديمها في غير المواعيد المتقدمة .

ثانياً - بالنسبة للمقاهى والبيوتيات والبيوت المفروشة وما عائلهم من الأماكن  
المعدة لإيواء الجمهور .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٤٩/١٢/٥ - العدد ٥ .

(٢) البند أولاً من المادة الأولى عدل بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية  
في ١٩٥٦/٢/٢٧ - العدد ١٧ ثم عدل بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في  
١٩٦٧/١/١٧ - العدد ٥ ملحق .

يكون تقديم المأكولات بالوجبات لتزلاء الذين يشعرون بها إلامة كاسية أما غير هؤلاء من التزلاء والعملاء فلمحل أن يقدم لهم المأكولات بالوجبات أو أن يتبع في ذلك قوائم الطعام المتعددة الأصناف .

(١) مادة ٢ - يتبع في تحدد أسعار الوجبات والشطائر (السندوتشات) بأنواعها وأصناف الحلوى والمثلجات بأنواعها والفواكه الطازجة والمصنوعة بأنواعها والمسكرونة والأرز سادة أو بالقمم وجميع أنواع السلطات - الأحكام المبينة في المواد من ٦ إلى ١٢ من هذا القرار ويجب ألا تقل أنواع المأكولات التي تقدم في وجبة الغذاء عن ثلاثة أصناف وفي وجبة العشاء عن أربعة أصناف .

أما الأصناف الأخرى فلملح أن يحدد أسعارها مع إخطار مصلحة السياحة بأسعار هذه الأصناف .

(٢) مادة ٣ - يجب على مديري المطاعم والفنادق والبليونات والتزل والمقاهي والحانات والبوفيات وغيرها من المحال العمومية المدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل أن يعلنوا عن رسم المدخول وعن الأسعار وعن النسبة المئوية التي تضاف إليها مقابل الخدمة والتي لا يجوز أن تزيد على ١٠٪ من قيمتها وعند عدم ذكر هذه النسبة يعلن أن تعديدها مترك لتقدير العملاء . .

وبالنسبة للفنادق والمحال العامة السياحية التي يصدر قرار من وزير السياحة بتعديدها يجوز أن تضاف إلى أسعارها نسبة مئوية مقابل الخدمة بها لا تتجاوز ١٥٪ من قيمتها .

كذلك يجب على مديري الفنادق والبليونات والبيوت المفروقة وما يماثلها من الأماكن المدة لايواء الجمهور أن يعلنوا عن عدد الغرف المدة للايجار وأجرة كل غرفة بما في ذلك ثمن الطعام أو بدونه على أساس أن الغرفة لشخص واحد وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يعلنوا عند الاقتضاء عن أجرة الغرفة إذا كانت مدة لشخصين أو أكثر كما يجب أن يتضمن الإعلان بياناً بعدد الغرف المشغولة والحالية التي يطلب حجزها .

---

(١) المادة الثانية عدلت بالقرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٧ - العدد ٢٩ مكرز غير اعتيادي ثم عدلت بالقرار ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ - الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٥٧ - العدد ٩٧ مكرز (ب) .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ،ثلاثة مئة بالقرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٨/٧/١٩٧٦ - العدد ١٨ .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ يجب أن يكون لدى الأهتصاص المذكورين في الفقرة السابقة دفتر خاص يشتمل فيه الطلبات من أى نوع كانت التي ترد من العملاء الخاصة بحجز الأماكن والتعرف مع ذكر تاريخ الطلب ونوعه واسم العميل ولقبه وعنوانه والتاريخ الذي تشتمل فيه الفقرة . ويمسك الدفتر المشار إليه بالغة العربية وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل يجب أن يقدم لمصلحة التجارة « مكتب مراقبة أسعار الفنادق » أو لمسالك السجل التجارى حسب التفصيل المبين في المادة ٥ من هذا القرار لحتم صفحاته بخاتم وزارة التجارة والصناعة .

مادة ٤ - يكون إعلان الأسعار والرحوم والأجور وغيرها من البيانات المشار إليها في المادة السابقة على الوجه الآتى :

١ - تكتب البيانات المذكورة في جداول بالغة العربية بأحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية بحروف لا يقل ارتفاعها عن المليمترين .

٢ - فيما يتعلق بالفنادق والبيوت للفروشة كالبسيونات وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور يجب أن تملأ الجداول على الدوام في مكان ظاهر في مدخل المحل وعلى باب كل غرفة من الداخل مبيناً فيها أرقام الغرف وسعر كل منها .

وبوضع البيان الخاص بمدد الغرف للشغولة والحالية والتي طلب حجزها على لوحة تعلق في بهو المحل وفي مدخله بكيفية تستلفت النظر .

وفما يتعلق بالبارات تعلق الجداول على الحائط الموجود خلف السائق وكذلك تعلق الجداول في بهو المحل وفي مدخله بكيفية تستلفت النظر .

وفما يتعلق بالمطاعم وغيرها من المحال العمومية لبيع الوجبات والمأكولات بقصد تناولها في نفس المحل تعلق الجداول في مدخل المحل وبداخله في مكان أو أكثر بكيفية تستلفت النظر .

مادة ٥ - (١) تختم الجداول المتضمنة للأسعار والأجور وغيرها من البيانات التي يجب على مديري المحال العامة الإعلان عنها بختم وزارة الاقتصاد الوطنى قبل تطبيقها في هذه للمحال .

---

(١) المواد من ٥ إلى ١٤ عدا الماشترعة بالقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥١ الواقع المصرية في ١٩٥١/٨/٢ - العدد ٦٧ ملحق .

وترسل الجداول المدة لهذا الغرض - لمصلحة السياحة - إذا كان العمل موجودا في دائرة محافظة القاهرة وبالسبب لباقي المحافظات والمديريات ترسل الجداول لسكتب السجل التجارى بالمحافظة أو المديرية التي يقع في دائرتها العمل .

مادة ٦ - يجب على مديري المحال المعار إليها في المادة ٣ من هذا القرار أن يرسلوا لمصلحة السياحة كتابا موصى عليه منضمنا الأسعار ورسم الدخول بما في ذلك الضريبة والأجور الواجب عليهم الإعلان عنها - ويكون ذلك في خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار بالسبب للمحال الموجودة وقت صدوره ومن تاريخ افتتاح العمل في الأحوال الأخرى . ويبنى من حكم هذه المادة أصحاب المحال الذين سبق أن قاموا بتنفيذ ما تضمنته هذه المادة من التزام .

مادة ٧ - تصدر مصلحة السياحة قراراً بقبول الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور للبلدة إليها أو رفضها وفي الحالة الثانية تقوم مصلحة ببيان الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها .

مادة ٨ - تعلن مصلحة السياحة قرارها إلى المحل المختص بخطاب موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

ويجب أن يشتمل الاخطار في حالة صدور قرار برفض الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور المبينة على بيان حق صاحب المحل في التظلم إلى اللجنة النوع عنها في المادة التالية مع ذكر الموايد والاجراءات المتعلقة برفع التظلم .

مادة ٩ - يجوز لدوى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الخاص بتعيين الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور المرخص بها .

ويجب تقديم التظلم في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالأسعار أو رسم الدخول والأجور وأن يشتمل التظلم على ثلاثة أسماء يختارهم صاحب الشأن من الجدول المرافق لقرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ ليختاره في اللجنة المذكورة وفي حالة عدم الاختيار يقوم رئيس اللجنة بانتخابهم من نفس الجدول بطريق القرعة .

ويعرض التظلم على لجنة تشكل على الوجه الآتي :

رئيس	سكرتير عام وزارة الاقتصاد الوطنى
نائب الرئيس	مدير عام مصلحة السياحة

وتكيل عام مصلحة السياحة  
مراقب الشؤون القانونية<sup>(١)</sup> بوزارة القوانين أو من ينوب عنه  
مدير إدارة الفنادق والمحال العامة بمصلحة السياحة .  
ثلاثة من أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات يختارهم صاحب  
الشأن . من الجدول المرفق بقرار ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ .  
وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة لأي طعن كما يكون اجتماعها صحيحا  
إذا حضره أربعة من الأعضاء بما فيهم الرئيس .

وإذا لم يقدم صاحب الشأن تظلمه في اليعاد للقرار اعتبر قابلا للأعمار أو رسم  
الدخول أو الأجور التي حددتها مصلحة السياحة ووجب عليه العمل بها بمجرد  
انتهاء ميعاد التظلم .

مادة ١٠ — ينظر التظلم في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وروده ويكلف  
التظلم بالحضور أمام اللجنة لسماع أقواله وذلك بخطاب موصى عليه يشتمل على  
التاريخ المحدد للنظر في التظلم .

مادة ١١ — تعلن مصلحة السياحة قرار اللجنة إلى صاحب الشأن بخطاب  
موصى عليه في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ويكون صاحب الشأن ملزما  
بتعديل الإعلان عن الأعمار أو رسم الدخول أو الأجور بحيث يكون مطابقا  
لقرار اللجنة .

مادة ١٢ — يجب على مديري المحال المشار إليها في المادة الثالثة من القرار  
٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ أن يخطرُوا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة  
يراد إدخالها على الأعمار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بشهر على الأقل  
فإذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المبلغة إليها مرتفعة  
أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار  
أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها طبقا لما هو وارد في المادة ٨  
من هذا القرار ولا يجوز العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي  
توافق عليها الوزارة .

ويجوز لدى الشأن أن يتظلموا من قرار الوزارة الخاص بتعيين الحد الأقصى

(١) مبدئية بالقرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ القوائم المصرية في ٥ / ١٢ / ١٩٥٧ -  
العدد ٩٥ .



للاعمار أو رسم المدخول أو الأجور وذلك وفقاً لشروط والأوضاع المبينة في المواد ١٠ و ١١ من هذا القرار .

مادة ١٣ - يعين لإبتيات المخالفات لأحكام هذا القرار موظفو مصلحة السياحة ورؤساء مكاتب السجل التجاري الذين يشغلون وظائف من الدرجة الخامسة على الأقل .

مادة ١٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بحسب الأحوال بالمعقوبات الواردة في المواد ١٠ و ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .  
(١) مادة ١٥ - ملغاة

مادة ١٦ - يلغى القراران رقم ٥٢ و ٥٢٦ لسنة ١٩٤٧ .

مادة ١٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### بيان

بأسماء بعض أصحاب الفنادق والمطاعم والبارات الذين يمكن لأصحاب الشأن أن يختاروا من بينهم ثلاثة أعضاء في اللجنة المصنوع عليها في المادة ٩ من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ .

أولاً (١) : فيما يتعلق بأصحاب الفنادق والبنسيونات .

- ١ - بير جاكيار مدير عام فندق النيل هلتون بالقاهرة (٢) .
- ٢ - أنيس مصطفى سلامة مدير فندق بوري فاج بالاسكندرية .
- ٣ - ك. فاروسيس مدير فندق ونديسور بالاسكندرية .
- ٤ - مارسيل هرمان مدير عام شركة هيرد والفنادق المصرية .
- ٥ - حبيب تادرس مدير عام شركة فندق الكونتنتال وسان استافانو .
- ٦ - أميلنو إباتانجلو مدير فندق الكونتنتال وسان استافانو .
- ٧ - بنديك كرايب بندياساريان صاحب ومدير فندق ناسيونال وجلاتو .
- ٨ - جورج زترل مدير فندق لويس .

(١) المادة ١٥ ملغاة بالقرار رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

(٢) معلة بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢٨/٤/١٩٦٠ - العدد ٣٣ ملحق .

(٣) معلة بالقرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٣/١٠/١٩٦٠ - العدد ٨٠

ثانيا - فيما يتعلق بأصحاب المطاعم والمقاهى والبارات والحانات والكباريات  
والبوفيهات وغيرها من المحال :

- ١ - إدوار قصير ، صاحب مطعم صوفى بالقاهرة .
- ٢ - سيزار جروبي ، صاحب محلات جروبي بالقاهرة .
- ٣ - اندريا دريكوس ، صاحب محل جراند تريانون بالاسكندرية .
- ٤ - جورج داميرس ، صاحب فندق سينرلا بالقاهرة .
- ٥ - كوستى اندروبولوس ، صاحب مطعم الكورسال بالقاهرة .
- ٦ - جورج هبور فودس ، صاحب مطعم سان جيمس بالقاهرة .
- ٧ - تيودور محبوبس ، صاحب بار سينل بالقاهرة .
- ٨ - ميشيل الورداس ، صاحب بوفيه روى بالقاهرة .
- ٩ - محمد الكاشف ، صاحب مطعم الكاشف بالقاهرة .
- ١٠ - جوزيف غاريتي ، صاحب مطعم الارميتاج بالقاهرة .
- ١١ - أنطون عيسى ، صاحب كازينو الجبلية بالقاهرة .
- ١٢ - محمد عبد النبي ، صاحب كازينو عابدين بالقاهرة .

## قرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠<sup>(١)</sup>

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير  
الجبرى للعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .  
وعلى القرارات رقم ٥٤٠ و ٥٤١ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ١٣٨٣ و ٤٠٦  
و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠٩ لسنة ١٩٤٧ و ٧٧ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧  
و ٣٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

قرر :

### الباب الأول — أحكام عامة

مادة (٢) - يحدد أقصى الربح الذى يرخص به لصاحب المصنع والمستورد  
وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة فيما يختص بتطبيق المادة (٤) بند (١) من  
المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وفقاً لما يأتى .  
(أ) لصاحب المصنع بنسبة مئوية من تكاليف الإنتاج الاجمالية .  
(ب) للمستورد بنسبة مئوية من تكاليف الاستيراد .  
(ج) لتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بنسبة مئوية من تكاليف الإنتاج  
الاجمالية أو الاستيراد أو سعر الشراء أيها اقل .  
مادة ٣ - يقصد بتكاليف الإنتاج الاجمالية كل ماله علاقة مباشرة بإنتاج السلع  
وتشمل بالأخص العناصر الآتية :

- (١) ثمن المواد الخام .
- (٢) أجور العمال .
- (٣) ثمن الوقود .
- (٤) مصاريف الإدارة
- (٥) المصاريف العمومية
- (٦) الاستهلاك .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧/٤/١٩٥٠ - المجلد ٤٣ ملحق .  
(٢) المادة الأولى معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية فى ١٣/٢/١٩٥٦ -  
المجلد ١٣ .

مادة ٣ - يقصد بتكاليف الاستيراد مجموع النفقات الآتية :

- (١) مصاريف البريد والتلغراف وفتح الاعتماد .
- (٢) التكاليف التي تحملها المستورد للحصول على السلعة في مكان استيرادها .
- (٣) قيمة التأمين .
- (٤) أجرة الشحن .

(٥) الرسوم الجمركية وعوائد الرصيف وغيرها من الرسوم والنفقات التي يتحملها المستورد لحين تسلم السلعة من الدائرة الجمركية .

(٦) أجرة نقل السلعة من ميناء أو محطة الوصول إلى المكان الذي تباع فيه .  
على أنه في حالة الحصول على السلعة عن طريق استخدام حسابات الاستحقاقات للاستيراد لا يجوز أن تزيد العلاوة التي يضيفها المستورد إلى التكاليف الواردة في البند ٣ في سبيل الحصول على الاستغناء أو الدولار على الفرق بين السعر الرسمي لهذه العملة وسعرها في السوق الحرة أو العمولة التي تدفع في حالة الاستيراد بطريق غير مباشر أيهما أقل .

مادة (٣) مكررا - يجوز للتاجر الذي يبيع أية مادة أو سلعة بمحطة البيع في تجارتها أن يضيف إلى السعر المحدد للبيع به تكاليف نقلها من المكان الذي اهتمها منه إذا كان خارج المديرية أو المحافظة التي يبيع فيها بشرط أن تكون هذه التكاليف مؤيدة بالمستندات الصحيحة .

مادة (٤) ع - إذا كان البائع يجمع بين أكثر من صفة تجارية فهو الحق في الجمع بين نسبة الربح لكل منهما .

- 
- (١) المادة ٣ معدلة بالقرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٤ الواقع المصرية في ١٩/١/١٩٥٤ - العدد ٦ .
  - (٢) البند ٥ معدل بالقرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٤ الواقع المصرية في ١٥/٣/١٩٥٤ - العدد ٢١ .
  - (٣) مكررا مضافة بالقرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٣ الواقع المصرية في ١٢/٢/١٩٥٣ - العدد ٢٢ .
  - ثم عدلت بالقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ الواقع المصرية في ٢٠/٥/١٩٥٧ - العدد ٧٦ .
  - (٤) المادة الرابعة معدلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ الواقع المصرية في ١٣/٢/١٩٥٦ - العدد ٣ .

ويجوز لتاجر المشتري الحصول على نسبة الربح التي يتنازل عنها المنتج أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة على التوالي من أرباحه عند البيع بالإضافة إلى نسبة الربح المقررة لصفته التجارية<sup>(١)</sup>.

(١) مادة ٥ - لا يجوز بيع السلع المحددة نسبة الربح في تجارتها إذا كانت - تخدم بسعر يجاوز ١٠٪ من سعر شرائها وهي جديدة أو من سعر مثيلتها وهي جديدة عند البيع وذلك إذا تعذر معرفة سعرها الأصلي .

مادة ٦ - لا يجوز بيع السلع للخدمة بالمزاد بسعر أو ببيع يتجاوز السعر أو الربح المرخس به طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٧ - فيما يتعلق بالمع التي يحدد الربح في تجارتها بموجب المادة ٤ (بند ١) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، يجوز لتاجر الذي يشتري إحدى هذه السلع بصفته تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تموزة أن يبيعها بالصفة التي اشتراها بها لتاجر من نفس الفئة على أن يقتسما فيما بينهما الربح المرخس به .

ويجب على البائع في هذه الحالة أن يثبت في الفاتورة .

١ - الصفة التي يبيع بها السلعة طبقاً لحكم المادة ٣٦ من هذا القرار .

٢ - الحد الأقصى للسعر الذي يتابع به السلعة للمستهلكين .

مادة ٨ - يجوز للمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة إذا وجدت في حيازته مقادير من صنف واحد اشتراها بأسعار مختلفة - أن يبيع هذه السلع بتوسط أسعارها بعد إضافة النسبة المئوية للربح المرخس به في تجارتها .

وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن أن يحرم قبل البيع بتوسط السعر محضاً بمجرد هذه السلع يشتمل على بيان بمقاديرها والمبالغ المدفوعة في شرائها والرقم المعروفة به لدى التجار .

الباب الثاني - تحديد أقصى الربح في تجارة بعض السلع

مادة ٩ - يكون الحد الأقصى للربح التي يرخس بها في تجارة السلع المذكورة بعد وفقاً ما هو مبين أمام كل منها :

---

(١) المادة ٥ معلة بالقرار رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

(١) ١ - ملغاه .

٢ - الأدوات الصحية بكافة أنواعها :

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع على الوجه الآتي :

١٠٪ للمستورد .

١٥٪ لتاجر التجزئة .

ويضاف ٥٪ إلى الأرباح المقررة للمستورد بالنسبة للأدوات الصحية المصنوعة

من الصين الخالص نظير التلف الفعلي .

(٢) ٣ - الآلات الزراعية :

(١) آلات المدراس والجرارات ٢٢٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر

لبيع به المستهلك) .

(ب) آلات زراعية غير المحركات وذات المحركات ٣٪ من تكاليف

الاستيراد (أقصى سعر لبيع به المستهلك) .

ويقصد بتكاليف الاستيراد :

(١) سعر السلعة تسليم ميناء الوصول وإذا كانت الشركات المستورة في مصر

فروعا للشركات المنتجة في الخارج كدمركه فورد فلها أن تضيف ٥٪ على

السعر المذكور .

(٢) مصاريف التخليص والتركيب على ألا تتجاوز ٤٪ من السعر تسليم

ميناء الوصول ويجب أن تكون مصاريف التخليص والتركيب المخصص للمستوردين

في تحارة الآلات الزراعية بإضافتها إلى تكاليف الاستيراد المشار إليها مؤيدة

بالمستندات وبما يثبت أن التركيب يتم بمعرفة البائع .

(٣) الرسوم الجمركية .

وتخفض هذا السعر بمقدار ١٠٪ إذا كان البيع لإحدى المصالح أو الهيئات

الحكومية .

---

(١) البند ١ من المادة التاسعة ألغى بالمادة ١ من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ للوائح المصرية في ٢/١٠/١٩٥٢ العدد ٩٣٨ مكرر غير اعتيادي .

(٢) البند ٣ من المادة التاسعة معطل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ للوائح المصرية في ٣/٣/١٩٥٣ العدد ٢٧ .

(١) ٤ - الصاج والراهير للصنوعة من الحديد والصلب والصاج :

١٥ .٪ من تكاليف الاستيراد ( أقصى سعر للبيع به للمستهلك )

توزع على الوجه التالي :

١٥ .٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معاً .

٥ .٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

٢٧ ٥ - الصفيح :

١٣ .٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتالي :

٥ .٪ للمستورد .

٣ .٪ لتاجر الجملة .

٥ .٪ لتاجر التجزئة .

على أن يكون في حكم البيع بالتجزئة الكميات التي لا تتجاوز العطن .

الباب الثالث - تنظيم تداول بعض السلع

الفصل الأول - الحبوب والفلال

مادة ١٥ - يجب على التجار الموجودين في دائرة السواحل الحكومية للقررة أن يكون لديهم دفتر خاص تهيد به مقادير الحبوب والفلال المخترنة لديهم ومقدار ما يرد عليهم منها . ومقدار ما يبيعهونه من هذه الأصناف ويقتصر تطبيق هذه المادة على أنواع الحبوب والفلال الآتية :

١ - القمح هندي وبليدى .

٢ - الفول : صحيح وعجروش .

٣ - العدس : صحيح وعجروش :

٤ - الشعير .

٥ - القردة : الشامية أو الرقيقة العويجة بنوعها الصغراء والبيضاء .

٦ - الأرز الشعير .

٧ - الأرز المبيض بأصنافه عادة محسوح محسوح مخصوص - جلاسيه .

(١) البند ٤ من المادة التاسعة معدل بالقرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢٠/

١٩٦٠ - العدد ٤٧ .

(٢) البند ٥ من المادة التاسعة مضاف بالقرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في

١٩٥٦/٩/٣ - العدد ٦٨ .

تم تعديل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢/٨/١٩٦٠ - العدد ١١ .

مادة ١١ - يجب على التجار المذكورين في المادة السابقة أن يقدموا في صباح كل يوم لفتح السوق المختص كشفاً ببيان المقادير الموجودة لديهم من الحبوب والفلل سواء كانت بالشونة أم في المراكب مع ذكر رقم كل مركب . ويجب أن يكون البيان موقعا عليه من التاجر أو وكيله .

### الفصل الثاني - تنظيم تداول زيت بذرة القطن

(١) مادة ١٢ - ملغاة .

مادة ١٣ - زيت بذرة القطن عمرة ١ و ٢ و ٣ المبدأ في الصفائح أو العلب أو أية عبوة أخرى لا يجوز بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازة بقصد البيع إلا إذا كان يحمل البيانات الآتية :

١ - نوع الزيت والسمية التجارية المميزة له .

٢ - الوزن الصافي للعبوة .

٣ - اسم المصنع .

مادة ١٤ - تكتب البيانات المشار إليها في المادة السابقة باللغة العربية وبمحروف لا يقل ارتفاعها عن ثلاثة مليمترات .

### الفصل الثالث - تنظيم تداول الأرز

(٢) مادة ١٥ - ملغاة .

مادة ١٦ - ملغاة .

مادة ١٧ - ملغاة .

### الفصل الرابع - تنظيم تداول البن

(٣) مادة ١٨ - ملغاة .

---

(١) المادة ١٢ ملغاة بالقرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ الواقع المصرية في ٣١/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٧ مكرر .

(٢) المواد من ١٥ إلى ١٧ ملغاة بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣ الواقع المصرية في ١٧/١٠/١٩٦٣ - العدد ٨١ . وانظر القرار في هذا الكتاب .

(٣) المادة ١٨ ملغاة بالقرار رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٠ الواقع المصرية في ٣/٧/١٩٥٠ - العدد ٦٧ .



الباب الرابع - إعلان أسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد

(١) مادة ١٩ - كل تاجر يبيع أية سلع أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل صنف بالأرضاع الآتية :

(١) يكون الإعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان ، مصحوباً بترجمة له بأحدى اللغات الأجنبية .

(٢) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع .

(٣) يجوز أن يكتب بطاقة واحدة للسلع المماثلة في صنفها ونوعها ووزنها حق ولو تعددت الأمكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل .

(٤) المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الإعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

مادة ٢٠ - إذا ثبت للوظفين للشار إليهم في المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، أن أحد الأصناف للوجودة داخل المحل لا يحمل ياناً بسعره وفقاً لحكم المادة ١٩ . وادعى صاحب المحل أن البيان المطلوب كان موجوداً وزال لأي سبب من الأسباب فلا يعتبر التاجر مخالفاً لأحكام المادة السابقة إذا كان - علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ - قد اتبع الإعلان عن السعر بمجدول يضم ياناً بهذا الصنف وسعره .

مادة ٢١ - يعلق الجدول المشار إليه في المادة السابقة في مدخل المحل ومداخله بكيفية تستلقت النظر ، ويجوز الجدول بالأرضاع للمصوب عليها في المادة ١٩ ( بند ١ و ٤ ) ، ويجب أن يكتب بحروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة مليمترات .

---

(١) للمادة ١٩ مدونة بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢. الوقائع المصرية في ١٩٥٢/١٥/٢ - العدد ١٣٨ تابع .

مادة ٢٢ — مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون إعلان سعر  
البلين المطبوع وغير المطبوع مصحوباً ببيان نوعه ومصدره سواء أكان ذهباً أو  
غيره معبأ .

مادة ٢٣ — يجب على الباعة التجوليين أن يعلنوا عن سعر أية سلعة أو مادة  
يبيعونها أو يعرضونها للبيع بطريقة واضحة ويكون الإعلان بكتابة الأسماء باللغة  
العربية على بطاقات توضع على البضائع الخاصة بها ، أما البضائع التي تباع عادة  
بالوزن أو السكيل أو المقاس ، فيكون الإعلان عنها في البطاقات ببيان وحدة  
للوزن أو السكيل أو المقاس .

ويجوز أن يستعاض عما تقدم يجدول يضم بياناً بالصنف وسعره .  
مادة ٢٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المواد من ١٩ إلى ٢١ . يجب على كل  
تاجر يبيع كل أو بعض السلع أو للواد للدرجة بالجدول رقم ١ الملحق بالرسوم  
بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن يعلق في مكان ظاهر يدخل الحبل الجدول الخاص  
بأسماء هذه السلع وللواد والذي توزعه الفرقة التجارية المختصة .

#### الباب الخامس — أحكام ختامية

مادة ٢٥ — تسري أحكام المواد من ٢٦ إلى ٣٠ على السلع السعرة والمحددة  
للبيع في تجارتها بالاستناد إلى اللادتين ٢ و ٤ ( بندا ) من المرسوم بقانون رقم ٩٩  
لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٢٦ — (١) على صاحب الصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف  
الجملة أن يقدم إلى المشتري فاتورة معتمدة منه مبينة بها الآتي :

( أ ) تاريخ البيع .

( ب ) نوع السلعة المبيعة وعلامتها المميزة إن وجدت .

( ج ) وحدة البيع وعن بيع الوحدة وعدد الوحدات المبيعة والنفن المدفوع  
من المشتري .

(١) المادة ٢٦ معلقة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٥٦ — الوقائع المصرية في ١٣/٢/١٩٥٦ —  
العدد ١٣ .

(د) تكاليف استيراد الوحدة ونسبة الربح المقررة وأقصى سعر للوحدة للبيع  
يجه للمستهلك (للسلع المحددة نسبة الربح في تجارتها) .

(هـ) صفته التجارية التي باع بها وما يخصه من نسبة الربح المقررة وما يخصه  
من هذه النسبة إذا كانت نسبة الربح المقررة للتجار في السلعة موزعة فيما بينهم  
وعلى تاجر التجزئة أن يسلم المشتري مثل تلك الفاتورة إذا طلبت منه .

مادة ٢٧ - يجب على كل من يتجر بالجملة أو نصف الجملة في السلع المصنوعة  
محلياً أو المستوردة من الخارج . كما يجب على أصحاب المصانع التي تنتج هذه السلع  
أو المسئولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص يثبت فيه البيانات الآتية :

(١) مقادير السلع التي تكون في حيازتهم في تاريخ نشر هذا القرار وما يرد  
إليهم منها مستقبلاً والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما يبيعونه أو  
يستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعتهم .

(٢) تكاليف إنتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والبالغ المدفوعة في  
شراؤها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها .

(٣) أسماء المشترين ورقم القيد في السجل التجاري إن كان المشتري تاجراً  
بوالكيات الميعة لسكل منهم .

مادة ٢٨ - يقوم مقام السجل الخاص المشار إليه في المادة ٢٧ من هذا  
القرار ما يكون لدى صاحب المصنع أو المستورد أو تاجر الجملة أو نصف الجملة من  
دفاتر تجارية منظمة وقانونية أو سجلات أخرى إذا كانت تلك الدفاتر والسجلات  
يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المطلوبة .

مادة ٢٩ - يجب أن تحرر السجلات والدفاتر باللغة العربية بخط واضح  
و بدون كشط ويوقع صاحب الشأن على كل إضافة أو شطب بها في السجل أو الدفاتر  
مع ذكر تاريخ التعديل .

مادة ٣٠ (١) - على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر

(١) المادة ٣٠ بطلت بالقرار رقم ١٤٥٠ لسنة ١٩٥٦ والقوائم المصرية في ١٤/٢/١٩٥٦ -  
العدد ١٣ . ثم عدلت الفقرة الأولى بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ والقوائم المصرية في ١٤/٢/  
١٩٦٣ - العدد ٢٦٦ .

التجزئة (بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها) الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها .

على أن يحتفظ بصور من فواتير شراء السلع المحددة الربح في فروعهم المختلفة بالنسبة للسلع الموجودة في هذه الفروع ولنفس المدة سالفة الذكر .

وعلى صاحب المصنع والمستورد عند فقد المستندات المثبتة لسعر التكلفة للسلع المحددة نسبة الربح في تجارتها اتخاذ الإجراءات الآتية .

(١) إخطار الوزارة (مراقبة الأسعار) فور اكتشاف فقد المستندات بكتاب موصى عليه مصحوب بلم وصول مبيّنة بنوع السلعة وأسباب فقد المستندات .

(ب) تحرير محضر جرد من صورتين للسلع التي تكون في حيازتهم يبين فيه نوع السلعة ومقدارها ونسبة الربح المقررة وسعر التكلفة التقديرى ومحضر الوزارة (مراقبة الأسعار) بصورة من هذا المحضر بكتاب موصى عليه في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ فقد هذه المستندات .

مادة ٣١ - في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر ممتعا عن بيع إحدى السلع الموجودة لديه إذا فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفا للقواعد المألوفة .

مادة ٣٢ - فيما يتعلق بالسلع المسعرة عن طريق تحديد الأرباح في تجارتها لا يكون التاجر المشتري مستولا بموجب الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ إذا توافرت الشروط الآتية :

(١) إذا أثبت البائع في فاتورة البيع أنه يبيع هذه السلع بالأرباح المقررة .

(٢) إذا تحقق التاجر المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانات باسم تجارته .

(٣) إذا لم يتم الدليل على أن التاجر المشتري يعلم بالأرباح غير المشروعة التي حصل عليها البائع ويقتصر تطبيق الفقرة ٣ من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ على السلع التي يفتريها التاجر بقصد الاتجار فيها أو استخدامها في تجارته .

مادة ٣٣ — يسقط الحق في المطالبة بالكفاة المالية المنصوص عليه في المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إذا لم يقدم أصحاب الشأن فيها طلباً في خلال شهر من تاريخ ضبط الواقعة موضوع المخالفة .

مادة ٣٤ — يعين لإثبات المخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الموظفون المينة وظائفهم فيما بعد :

- (١) مدير إدارة مراقبة الأسعار ومفتشوها وموظفوها الفنيون .
- (٢) رؤساء مكاتب السجل التجاري بالمديريات والمخالفات ومن يقوم بأعمالهم .
- (٣) مفتشو مكافحة الغش التجاري .
- (٤) مدير إدارة السواحل والأسواق ووكيلها — ومفتشو السواحل والأسواق ومعاونو السواحل ومفتشو أسواق الحبوب ومن يقوم بمهامهم .
- (٥) مفتشو الغرف التجارية .
- (٦) مدير إدارة التسعيرة وموظفوها الفنيون .

مادة ٣٥ — تلتقى القرارات رقم ٤٥١ و ٤٤٠ لسنة ١٩٤٧ و ١١٦ و ١٣٣ و ٣٨٣ ج ٤٠١ و ٥٢٤ و ٥٦٧ و ٥٧١ و ٦٠٦ و ٧٠١ لسنة ١٩٤٨ و ٧٧ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ١٩ و ٤٢ و ١١٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٣٦ — يعمل بها القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

## قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥١<sup>(١)</sup>

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون الصعير الجبى وتجهيد الأرباح .  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ( مادة ٩ بند ٢ ) .

قرر :

مادة ١ - فيما يختص بتطبيق البند الثانى من المادة ٩ من القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وذلك من جميع الأنواع والعلامات والمقاسات والأحجام الختلفة يقصد بالأدوات الصحية ما يأتى .

(١) المواشير الزهر ولوازمها .

(٢) الأحواض والدفومات .

(٣) سلاطين المراحىض والحمامات (البانيو) والباول والسدى ( غطام المرحاض الأفرنى ) بجميع لوازمها .

(٤) البردشات والسليسات وصناديق الطرد ( السيفون ) .

(٥) المواشير الرصاص والحفبات والحابس والراشات (الأدشاش) والخلاطات بجميع لوازمها .

(٦) اللواشير الفخار للطل بالطلاء المالحى (لاريج) ولوازمها ومنها الجفرايات .

(٧) البلاط القيشانى بلوازمه ( زاوية - ركن - كورنيش - ورات ) .

(٨) سكلو بأشكال ومتنوعات مختلفة وكومبىنتى مكون من صندوق طرد صيفى وسلطانية صيفى وكوع نكل أو صالح مطلى بالصيفى .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

---

(١) الوقع المصرية فى ١٩٥١/٨/٢ - العدد ٦٦ -

## قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥١<sup>(١)</sup>

وزير التجارة والصناعة .

بعد الاطلاع على المواد ٥ و ٦ و ٣ و ١٣ من المرسوم بقانونه  
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .  
وعلى القرار ٣٥٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة للوائح إلى الجدول الملحق بالرسوم  
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

قرر :

مادة ١ - يجب على تجار اللوائح بالتجزئة والباعة الجائلين فرض ثمار اللوائح  
وتصنيفها قبل البيع إلى الرتبتين الآتيتين .

الرتبة الأولى - وتشمل الحجم الكبير والمتوسط من الحمار .

الرتبة الثانية - وتشمل الحجم الصغير دون القضة .

ولا يجوز أن يزيد عدد الحمار فى الأفة لكل رتبة من جميع الأصناف عن العدد  
الذى تحدده التسعيرة .

وعلى هؤلاء التجار والباة إعلان الأسعار المقررة بوضع بطاقة مبيّنا فيها  
النصف والنوع والرتبة والسعر .

وتسرى كذلك بالنسبة لتجار الموالج بالجملة الأحكام الخاصة بالفرز والتصنيف  
المبيّنة فى هذه المادة ، على أنه يجوز البيع بالجملة أو العرض للبيع بغير التصنيف إلى  
الرتبتين . وفى هذه الحالة لا يجوز أن يزيد السعر فى جميع الأحوال عما هو محدد  
للرتبة الثانية .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٧/١١/١٩٥١ العدد ١٤١ .

## قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢

بتحديد الأرباح في السلع وتقرير الوسائط لمنع التلاعب بأسعارها  
وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار<sup>(١)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المواد ٤ بند ١ و ٥ (رابعاً) و ٦ بند ٣ و ٧ و ٩ بند (١) و ١١ بند  
(ب) و ١٣ بندى (١ و ٢) من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون  
التفسير الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنفيذ المرسوم  
بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ .

وعلى المرسوم الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التكوين  
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - (٢) - يكون الحد الأقصى للربح عند بيع السلع المبيعة بعد للمستهلك  
وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

« أولاً » (١) الأقمشة الصوفية بكافة أنواعها ومن بينها شغل السنارة  
والتركيب وخلافه وكذلك الأقمشة التي يدخل الصوف في صنعها بأية نسبة كانت  
المستوردة للسيدات والرجال وكذلك غزل الصوف المستورد لشغل السنارة والتركيب :  
٢٥ ٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالتالى :

(١) الوقائع المصرية في ٢/١٠/١٩٥٢ - العدد ١٣٧ مكرر .

(٢) مجلة القرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ الوقائع لمصرية في ١٢/٤/١٩٥٤ - العدد ٢٩٩ .

(٣) البند (١) عمل بالقرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ٦/٢/١٩٥٨ -

العدد ١٢ مكرر ج . ثم عمل بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٢/٢/١٩٦١  
العدد ١٠ ملحق .



١٠. / للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥. / لتاجر التجزئة .

(ب) أقدمة الجوخ والياباد المستوردة والمنتجة عمليا للسيدات والرجال :

١ - للمستوردة ٢٥. / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠. / للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥. / لتاجر التجزئة .

٢ - المنتجة عمليا ٢٥. / من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتي :

٧٥. / لتاجر الجملة .

١٧٥. / لتاجر التجزئة .

(ج) البطاطين المستوردة أو المنتجة عمليا المصنوعة من الصوف أو عوادمه

التي يدخل الصوف أو عوادمه في صناعتها بأية نسبة كانت :

١ - البطاطين المستوردة ٢٥. / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠. / للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥. / لتاجر التجزئة .

٢ - البطاطين المنتجة عمليا ٢٥. / من سعر بيع المصنع وتوزع كالآتي :

٧٥. / لتاجر الجملة .

١٧٥. / لتاجر التجزئة .

ثانياً (٢) - الأحذية الجاهزة :

(١) الأحذية المصنوعة عمليا :

١ - ٢٥. / من تكاليف الإنتاج بالنسبة لأحذية الرجال والأولاد والبنات والأطفال .

٢ - ٣٥. / من تكاليف الإنتاج بالنسبة لأحذية السيدات .

(ب) الأحذية المستوردة :

٢٥. / من تكاليف الاستيراد .

ولا تسرى أحكام هذا البند على :

(١) الأحذية المصنوعة من جلد التمساح أو الزواحف .

(ب) الأحذية المصنوعة من جلد مذهب أو منقش أو لمع أو من قماش

الحرير أو القصب .

(١) مجلة بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٤ الوظائف المصرية في ١٩/٧/١٩٥٤ - العدد ٥٧ .

(ج) الأغذية المخصصة للطلاب الرياضية بشرط ألا تكون مصنوعة من المطاط .

ثالثاً - الأغذية المستوردة .

(١) الالبان<sup>(١)</sup> ومتجاتها بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك الحفصوات المحفوظة والمستوردة وعصيرها .

(ب) الحوم<sup>(٢)</sup> والأسماك المحفوظة بكافة أنواعها ومسمياتها المختلفة وكذلك المربي المحفوظة والنواكه المحفوظة المستوردة وعصيرها .

الرابعة (٣) :

١ - راجعاً - مواعيد الناز وأجزاؤها التي تستخدم بالحدود :

١ - المواعيد :

٥ ٪ من تكاليف الاستيراد المستورد .

٩ ٪ من سعر الفراء لتاجر التجزئة .

---

(١) و(٢) ملتان بقرار رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٦٤ - الواقع المصرية في ٢٩/١٠/١٩٦٤ - العدد ٨٦ ملحق .

(٣) صدر القرار ٨٧ لسنة ١٩٦٠ الواقع المصرية في ١٣/٦/١٩٦٠ العدد ٤٥ - ونس على الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام الفقرة (ب) من البند (ثالثاً) من المادة ١ من القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يحدد الحد الأقصى للربح عند بيع الرتبة المستهلك وفقاً لما يأتي :

٢٥ ٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٣ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معاً .

١٢ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

على أنه بالنسبة إلى الرسائل التي اشتراها تاجر الجملة من المستورد قبل العمل بأحكام هذا القرار تحسب لتاجر الجملة نسبة ربح قدرها ١٢ ٪ من سعر الفراء الثابت بالفاتورة الموجودة لديه ، وفي هذه الحالة تكون النسبة المقررة لتاجر التجزئة هي ١٢ ٪ من سعر الفراء من تاجر الجملة على أن يمرى ذلك لمدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القرار ، ويكون البيم في جميع الأحوال على أساس الوزن .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

## ٢ - أجزاء المواقف :

- ١٪ من تكاليف الاستيراد المستورد .
- ١٪ من سعر الشراء لتاجر التجزئة .
- خامساً<sup>(١)</sup> - التصدير النقي وكلوريد الامونيوم ( ملح نشادر ) .  
(١) التصدير النقي :
- ١٢ ٪ من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح للبيع للمستهلك ) وتوزع كالآتي :
- ١٪ من تكاليف الاستيراد المستورد .
- ٢ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة ونصف الجملة معاً .
- ١٪ لتاجر التجزئة .
- (٢) وتضاف خمسة جنيهات مصرية لسكل من التصدير القوالب المستورد نظير تحويله إلى قصدير عيدان كما تضاف نسبة ١ ٪ من تكاليف الاستيراد نظير المعجز في عملية الصهر .
- (ب) كلوريد الامونيوم ( ملح النشادر ) :
- ١٢ ٪ من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح للبيع للمستهلك ) وتوزع كالآتي :
- ١٪ من تكاليف الاستيراد المستورد .
- ٢ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة ونصف الجملة معاً .
- ١٪ لتاجر التجزئة .
- سادساً<sup>(٣)</sup> - أوراق الطباعة والكتابة المستورد :
- ١٥ ٪ من تكاليف الاستيراد ترزق كالآتي :
- ٩ ٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معاً .
- ٦ ٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

---

(١) التصدير النقي مضاعف بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٨ الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٦/٨ - العدد ٤٤ مكرر ثم عدل البنود إضافة الكلوريد الامونيوم بالقرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٩٦١/٩/١١ - العدد ٧٢ .

(٢) مضافة بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١/٢٨ - العدد ٨ .

(٣) مضاف بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٦/١٣ - العدد ٤٥ .

ونسرى هذه النسب على ورق الكتابة والطباعة المستورد من النوع الأبيض .  
الكيمواى الحالى من الحشب النافى فى رزم أو بوبينات والذى لا يقل مقاس  
الفرخ منه عن  $٤٤ \times ٥٦$  سم ولا يقل وزن المتر المربع منه عن ٥٠ جم ولا يزيد  
عن ١٠٠ جم .

سابعاً (١) - الكرتون المستورد بكافة أنواعه :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتى :

٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٦٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ثامناً (٢) - ورق الكرفت المستورد :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتى .

٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٦٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ثامساً (٣) - البهارات والتوابل المستوردة . سواء تداولت أصنافها فى شكل

سلع مستقلة أو خليط ببعضها أو بيعت بمحالتها المستوردة أو فى شكل مسحوق .

٢٠٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالاتى .

٨٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

وزاد أربعة قروش للكيوا جرام المطحون نظير القربلة والطحن والتعبئة .

== ثم عدل بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٧ / ٧ / ١٩٦٠ -

العدد ٥٢ .

وصدر القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٩ يوليو سنة ١٩٦٠ - العدد

٥٣ مكرر وينقضى بأن يوقف العمل بأحكام القرار رقم ٨٨ حتى يوم ٢٨ / ٧ / ١٩٦٠ تاريخ

العمل بالقرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر .

(١) مضاف بالقرار رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ١٧ / ٧ / ١٩٦٠ - العدد

٥٤ مكرر .

(٢) مضاف بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٨ / ٩ / ١٩٦٠ -

العدد ٧٠ .

(٣) مضاف بالقرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية فى ٨ / ٩ / ١٩٦٠ -

العدد ٧٠ .

ونصت المادة الثانية من القرار المذكور على أن يعمل بالبند ثامساً اعتباراً من ٢٣ / ٩ / ١٩٦٠ .

ثم عدل بالقرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية فى ٨ / ١ / ١٩٦٢ - العدد ٣

ملحق .

عائش<sup>(١)</sup> - السعيد المستورد بكافة أنواعه :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

٩٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد وتاجر الجملة معا .

٩٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

أحد عشر<sup>(٢)</sup> - شتاير النظارات ونظارات الشمس :

٢٥٪ من سعر بيع الجهة المستوردة وبالنسبة للكميات الموجودة لدى التاجر

في تاريخ صدور هذا القرار فيكون أقصى ربح لبيع المستهلك هو ٢٥٪ من سعر الشراء .

ثاني عشر - قطع غيار الساعات المستوردة :

١٠٪ من تكاليف الاستيراد للشركات المستوردة .

٢٠٪ من تكاليف الاستيراد للتجار .

ويجب في جميع الأحوال تقديم فاتورة إلى المشتري مبينا فيها صفة البائع وإذا كان البائع صانعا وجب عليه بيان سعر بيع قطعة الغيار وأجرة التركيب كل على حدة .

(٤) ثالث عشر - الساعات والنهيات المستوردة للجودة حالياً وما يرد مستقبلاً :

(٥) رابع عشر - الفحم الحجري للمستورد بجميع أنواعه .

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى سعر لبيع به للمستهلك) توزع كالآتي .

٥٪ للمستورد .

٧٪ لتاجر الجملة .

١٣٪ لتاجر التجزئة .

---

(١) مضاف بالقرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ٢٢/١٢/١٩٦٠ العدد ١٠٠٠ .

(٢) مضاف بالقرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ٩/١٠/١٩٦١ - العدد ٨٠ .

ثم عدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٦/٦/١٩٦٣ العدد ٤٣ .

(٣) مضاف بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢/٨/١٩٦٢ -

العدد ٦٠ . ثم عدل بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٢٥/١١/١٩٦٣

العدد ٩٢ .

(٤) مضاف بالقرار رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٦٣ - العدد ٥٥ .

ملحق ثم ألغى بالقرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ٤/٣/١٩٦٧ - العدد ١٨ .

(٥) مضاف بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٧/١١/١٩٦٣ - العدد ٨٧ .

- خامس عشر<sup>(١)</sup> - خيوط الحرر الطبيعي والشاب المستورد :
- سادس عشر<sup>(٢)</sup> - الصنفرة للمستوردة بجميع أنواعها .
- ٣٥ / من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح للبيع به المستهلك ) وتوزع كالآتي :
- ١٠ / للمستورد .
- ٢٥ / لتاجر التجزئة .
- سابع عشر<sup>(٣)</sup> - الخشب المستورد بجميع أنواعه ودرجاته لتوافره حالياً وما يرد مستقبلاً :
- ١٥ / من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح للبيع به المستهلك ) وتوزع هذه النسبة كالآتي :
- ٥ / للمستورد .
- ١٠ / لتاجر التجزئة .
- ثامن عشر<sup>(٤)</sup> - قطع غيار الآلات الزراعية للمستوردة الموجودة حالياً وما يرد منها مستقبلاً :
- ٤٥ / من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :
- ١٠ / للمستورد .
- ٣٥ / لتاجر التجزئة .
- يستثنى من ذلك قطع غيار الآلات الزراعية الآتي بيانها :
- فاصل دبرياج - عامود دبرياج - أكس أمامي - لامبيل - مسامير - رجلاج - حمزلامي - تنك السولار والبيززين - أمبرات حرارة وزيت - أكس لامبيل - عامود بليون - صرة عجل - دركسيونات كاملة - كرسي قيادة - دبابيرات كاملة - شحانات - الكرنك - السلاسل - وتحدد أرباحها بنسبة ٥٥ / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

(١) مضاف بالقرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٣ الواقع المصرية في ٣٠/١٢/١٩٦٣ - العدد ١٠٢ .  
ثم ألغى بالقرار رقم ٢١٩ لسنة ١٩٦٦ الواقع المصرية في ١٩/٢/١٩٦٦ - العدد ٩٨ .  
(٢) مضاف بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ الواقع المصرية في ١٦/١/١٩٦٤ - العدد ٥ .  
(٣) مضاف بالقرار رقم ٣٦ سنة ١٩٥٢ الواقع المصرية في ٩/٣/١٩٦٤ - العدد ٢٥ .  
(٤) مضاف بالقرار رقم ٥٤ سنة ١٩٦٤ الواقع المصرية في ٦/٤/١٩٦٤ - العدد ٢٨ ملحق .

١٠. / المستورد .
١٥. / لتاجر التجزئة .
- تاسع عشر (١) - مادة الاختيراد :  
٢٥. / من تكاليف الاختيراد (أقصى ربح لبيع المستهلك) وتوزع كالآتي :  
١٠. / للمستورد  
١٥. / لتاجر التجزئة  
عشرون (٢) - ورق الاستنسل المستورد :  
٢٥. / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح لبيع المستهلك) وتوزع كالآتي :  
١٠. / للمستورد  
١٥. / لتاجر التجزئة  
واحد وعشرون - غاز الكربون للمستورد بأنواعه :  
٣٥. / من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح لبيع المستهلك) وتوزع كالآتي :  
١٥. / للمستورد  
٢٠. / لتاجر التجزئة  
(٣) ثاني وعشرون - قطع غيار للوتوسيكلات المستوردة الموجودة حالياً  
وما يرد منها مستقبلاً :  
٣٠. / من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :  
١٠. / للمستورد  
٢٠. / لتاجر التجزئة  
(٤) ثالث وعشرون - أدوات وخامات ومستلزمات الفنون التطبيقية التشكيلية  
والزخرفية المستوردة الآتي بيانها :

- (١) (٢) مضاف بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٦٤ -  
العدد ٥٥ .
- (٣) مضاف بالقرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢٠/١/١٩٦٤ -  
العدد ٦٦ .
- (٤) مضاف بالقرار رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ٣١/١/١٩٦٤ -  
العدد ٦٩ .
- (٥) مضاف بالقرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٤ - الوقائع المصرية في ٢٤/٩/١٩٦٤ -  
العدد ٧٦ .

أوراق الرسم والشفاف بالفرخ أو باللف بأنواعها المختلفة .  
 الألوان المائية والزيتية والأوان الفرسك بأنواعها وعبواتها المختلفة .  
 فرش الرسم بأنواعها المختلفة .  
 فرش مسح ، والحبر الصيني .  
 ألوان ومواد البناء والأوان الخزف والصيني والأوان وخامات ومعدات الزجاج  
 المؤلف بالرماس .

حبر الكتابة والرسم والطباعة بأنواعه وعبواته المختلفة .  
 أقلام الرسم والحفر والسنون .  
 المساطر الحاسبة والموازين وأشرطة القياس والفرش كرف بأنواعها المختلفة .  
 الأفران الكهربائية للخزف والبناء بأحجامها وأنواعها المختلفة .  
 قواعد ودفر وأدوات النحت المختلفة .  
 أدوات وعدد فن التصوير التشكيلي بأنواعها المختلفة .

١٥ / من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح لبيع به المستهلك ) توزع كالآتي :

٦ / للمستورد .

٩ / لتاجر التجزئة .

رابع وعشرون<sup>(١)</sup> - الورق المستورد الآتي بيانه :

ورق سوليت .

ورق جرنال رزم ولغات .

ورق جلاسين ( برجين ) ألوان .

ورق ميكانيكال يتشرب وملون .

ورق زبدة :

١٥ / من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح لبيع به المستهلك ) وتوزع كالآتي :

٩ / من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٦ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(١) مضاف بالقرار رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٥ - الواقع المصرية في ١٩٦٥/٦/٧ -



(١) خامس وعشرون : المراوح السكر بائنة المستوردة .

٣٥ / من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح للبيع به المستهلك ) وتوزع كآلاتي

١٠ / من تكاليف الاستيراد للمستورد .

٢٥ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

(٢) سادس وعشرون : أسلاك لحام المعادن المستوردة بجميع أنواعها ومقاساتها .

٢٥ / من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح للبيع للمستهلك ) توزع كآلاتي :

١٠ / للمستورد وعند وجود موزع تقسم هذه النسبة بينه وبين المستورد بنصفه

١٥ / لتاجر التجزئة .

(٣) سابع وعشرون : معدن الصلب المستورد وبجميع أنواعه :

٢٣ / من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح للبيع للمستهلك ) توزع كآلاتي :

٨ / للمستورد وعند وجود موزع تقسم هذه النسبة بينه وبين المستورد بنصفه

١٥ / لتاجر التجزئة .

مادة ٢ - استثناء من أحكام المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

للشار إليه يجب على أصحاب مصانع الأحذية أو الممثلين عن إدارتها والمستوردين أن يشيخوا باللغة العربية - ستام ظاهرة على الأحذية سعر البيع للمستهلك .

مادة ٣ - يحظر على جميع تجار التجزئة بيع الأحذية الجاهزة المصنوعة عليها

أو المستوردة أو عرضها للبيع مالم يكن مبنيا عليها سعر البيع للمستهلك طبقا لما هو موضح بالمادة السابقة .

مادة ٤ - لا يجوز بيع الأغذية المحفوظة أو عرضها للبيع في محال التجزئة مالم

يكن موضحاً عليها باللغة العربية بشكل ظاهر جهة الاستيراد والصف والمقدار بالوزن الصافي أو العدد وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٥ - (٤) على مستوردي الأغذية المنصوص عليها في المادة ١ بند ثالثاً أن

(١) مضاف بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ الواقع المصرية في ٧ / ٦ / ١٩٦٥ -

العدد ٤٣ .

(٢) و (٣) مضافان بالقرار رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٥ الواقع المصرية في ١٧ / ٦ / ١٩٦٥ -

العدد ٤٦ مكرر .

(٤) عدلت بالقرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٤ الواقع المصرية في ٩ / ١٠ / ١٩٥٢ -

العدد ١٤٠ ثم عدلت بالقرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٤ .

يقوموا بالتخلص من الأوراق الجركية على الرسالات التي ترد إليهم من هذه المواد ونقلها إلى محازنهم خلال شهر من تاريخ وصولها إلى المواني المصرية .

وعليهم إخطار مراقبة الأعمار بكتاب موسى عليه عن هذه الرسالات خلال أسبوع من تاريخ التخلص عليها مع إرسال بيان بتكاليف استيرادها مضموناً بالمستندات المؤيدة له .

مادة ٦ - على مستوردي الفواكه إثبات نوع الفاكهة وصفها وسعر البيع للمستهلك على الصناديق كما يجب عليهم عدم تخزين الفاكهة لمدة تتجاوز خمسة عشر يوماً بالنسبة للتفاح و٢٠ يوماً بالنسبة للكمثرى ابتداء من تاريخ صدور أمر الإخراج عنها من الحجر الزراعي .

مادة ٧ - استثناء من أحكام المادة الأولى يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة الأغذية المحفوظة الموجودة حالياً لدى التجار ٣٪ من ثمن الشراء من المستورد بالنسبة إلى تاجر الجملة و٧٪ من ثمن الشراء من تاجر الجملة بالنسبة إلى تاجر التجزئة وذلك لمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار<sup>(١)</sup>.

كما يكون الحد الأقصى للأرباح التي يرخص بها في تجارة الأغذية الموجودة حالياً لدى تجار التجزئة ١٠٪ من سعر الشراء بالنسبة إلى الأغذية الرجالي وأغذية الأولاد والبنات والأطفال و١٥٪ من سعر الشراء بالنسبة إلى أغذية السيدات .

مادة ٨ - يلغى البند ١ من المادة ٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) مدت هذه المهلة في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢ بالقرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

## قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢

بتحديد نسبة الريش في الملابس المحلية والمستوردة  
المجهزة من قماش التريكو<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المواد ٤ (بند ١) و ٥ (رابعاً) و ٩ من المرسوم بقانون  
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

(٢) مادة ٩ - يكون الحد الأقصى للأرباح في صناعة وتجارة الملابس المستوردة  
المجهزة من الأقمشة شغل السنارة (التريكو) المصنوع من غزل القطن وفقاً لما يلي :  
٣٠ ٪ من تكاليف الاستيراد (أقصى ربح قابيع للمستهلك) وتوزع هذه  
النسبة كالآتي :

٨ ٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٢ ٪ لتاجر التجزئة .

ويعتمد لتطبيق هذا الحسب على الملابس للمخار إليها أن تكون مجهزة من قماش  
مصنوع كله من غزل القطن أو مخلوط بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من وزنه الصافي  
فإذا تعذر تحديد هذه النسبة اعتبرت أنها أكثر من ٥٠ ٪ .

مادة ٣ - يخضع لتحديد الأرباح الواردة في المادة السابقة ما يوجد في تاريخ  
العمل بهذا القرار لدى التجار والمستوردين من الملابس شغل السنارة (التريكو)  
التي تقل نسبة القطن المستخدم في صناعتها عن ٥٠ ٪ من وزنها الصافي .  
وفي هذه الحالة ينسب الربح المخصص به إلى أسعار الشراء .

(١) الوبائع المصرية في ٣ / ١١ / ١٩٥٢ - العدد ١٤٧ م غير اعتيادي .

(٢) المادة الأولى معلقة بالقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٤ الوبائع المصرية في ١٣ / ٩ / ١٩٥٤ -

مادة ٣ - يجب على المستوردين وأصحاب المصانع الذين يستوردون أو ينتجون ملابس مجهزة من خنثى السنارة (التركبو) تحمل نسبة القطن المستخدم في صناعتها عن ٥٠ ٪ من وزنها السافي أن يثبتوا على هذه الملابس وقائمية البيع نسبة القطن فيها.

مادة ٣ مكرر (١)<sup>(١)</sup> - يكون الحد الأقصى للربح في تجارة الملابس المحلية والمستوردة المجهزة من الأقمشة الصوفية بكافة أنواعها أو من الأقمشة التي يدخل الصوف أو عوادمه في صناعتها بأية نسبة كانت أو من القمشة ومنتجات التركبو أو خنثى السنارة اليدوية منها والآلية المستوردة أو للنتجة محليا وفقا لما يلي :

(١) المستوردة - ٢٥ ٪ من تكاليف الاستيراد وتوزع كالآتي :

١٠ ٪ للمستورد وتاجر الجملة معا .

١٥ ٪ لتاجر التجزئة .

(ب) المنتجة محليا - ٢٥ ٪ من سعر بيع المنتج كالآتي :

٧٥ ٪ / لتاجر الجملة .

١٧٥ ٪ / لتاجر التجزئة .

مادة ٣ مكرر (ب)<sup>(٢)</sup> - يخضع لأحكام المادة السابقة ما يوجد لدى التجار والمستوردين في تاريخ العمل بهذا القرار من هذه الملابس ومنتجات التركبو وخنثى السنارة اليدوية والآلية .

مادة ٤<sup>(٣)</sup> - يعمل بهذا القرار من أول ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

---

(١) و (٢) المادتان ٣ مكرر (١) و ٣ مكرر (ب) مضافتان بالقرار ٢٣ لسنة ١٩٥٨  
الوقائع انصورية في ١٩٥٨/٧/٢٠ - العدد ١٦ مكرر (١) ويعمل به اعتبارا من ١٩٥٨/٢/٢٥  
(٣) المادة الراجعة معلة بالقرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .  
ملحوظة : تستثنى الملابس المخصصة للالعاب الرياضية من أحكام هذا القرار بموجب  
( القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ عدد الوقائع ١٩ في ١٩٥٣/٣/٢ ) .

قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣  
بتحديد الأرباح في تجارة الألقشة القطنية المستوردة<sup>(١)</sup>

وزير التجهيز

بعد الاطلاع على المادتين ٤ (بند ١) و ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التعبير الجبري وتحديد الأرباح .

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في الألقشة القطنية المنتجة محليا والمستوردة وتقرير الوسائل لمنع التلاعب في أسعارها للعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١<sup>(٢)</sup> — يكون الحد الأقصى للأرباح التي يسمح بها في تجارة الألقشة القطنية المستوردة وفقا لما يأتي :

٢٠٪ من تكاليف الاستيراد ( أقصى ربح لبيع المستمك ) وتوزع هذه النسبة كالآتي :

٧٪ للمستوردين و ٣٪ لـ

١٣٪ لتاجر التجهيز .

وتقصد بالألقشة القطنية للسوجات المصنوعة من القطن الصرف التي لها تركيب نسبي من مدى ولجة .

مادة ٣ — يلغى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٢ الصادر إليه .

مادة ٣ — يجعل هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع المصرية في ١٩/٣/١٩٥٣ = العدد ٢٣ ،

(٢) المادة الأولى عدلت بالقرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٧/٣/١٩٥٣ =

العدد ٧٢ ثم عدلت بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٤ الوقائع المصرية في ١٣/٣/١٩٥٤ = العدد ٧٣ .

## قرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣

بإضافة المنتج عمليا من الملابس الداخلية مثل السنارة (التركبو)  
والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣  
لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها (١)

وزير التعاون

بعد الاطلاع على المواد ٣، ٥ (رابعا) و ٩ و ١٤ من المرسوم بقانون  
رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح .  
وعلى الجدول الملحق به .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يضاف المنتج عمليا من الملابس الداخلية مثل السنارة (التركبو)  
والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .  
مادة ٢ — على المصانع والشركات التي تنتج الملابس والجوارب المنصوص  
عليها في المادة السابقة أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام  
ظاهرة البيانات الآتية :

(١) اسم المصنع أو علامته التجارية .

(٢) اسم الصنف ومقاس القطعة .

(٣) سعر البيع للمستهلك .

مادة ٣ — ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوثائق البصرية في ٢٣/٣/١٩٥٣ - العدد ٢٥ .

## قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣

بقرار بعض الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار الجبن<sup>(١)</sup>

نائب وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادة ٥ (رابعاً) من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح .  
وعلى القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ بإضافة الجبن إلى الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .  
وعلى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومتجاتها .  
وعلى المراد ٢ (بند ٥) و ١١ و ١٢ من القرار الصادر في ٧ يوليوسنة ١٩٥٢ في شأن المرافعات والمقاييس الخاصة بالألبان ومتجاتها .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في قرار وزير الصحة العمومية الصادر في ٧ يوليوسنة ١٩٥٢ المشار إليه - يجب أن تدون على عبوات الجبن المصنوع محلياً والتي يزيد وزنها على أثنين يوانات باللغة العربية باسم المصنع وصاحبه وجهة الصنع وتاريخه والوزن الصافى ونوع الجبن ونسبة الحسم فيه .  
مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٦

في شأن التسعير الجبرى<sup>(٢)</sup>

وزير التكوين

بعد الاطلاع على المادة ٢ (بندى ٢ و ٥) من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة ؛

(١) الوقائع المصرية في ١٩٥٣/٨/٣٩ - العدد ٧٠ ،

(٢) معلقة بالقرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٣ الوقائع المصرية في ١٩٥٣/١٠/٨ - العدد ٨١ ،

(٣) الوقائع المصرية في ١٦ أبريل سنة ١٩٥٦ - العدد ٣٩ مكرراً (أ) .

وعلى الرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ في شأن اختصاص وزارة التمرين.  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يجوز للمحافظ أو المدير إعلان جداول الأسعار التي تضعها اللجنة  
في حالة الضرورة مساء اليوم السابق لسريانها على أن يعمل بهذه الجداول في الفترة  
التي تحدّد لسريانها .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بالمواد القولية التي ينطبق عليها القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦  
الخاص باستثناء بعض المواد القولية من أحكام التسعير الجبري<sup>(١)</sup>

وزير التمرين

بعد الاطلاع على القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض المواد  
القولية من أحكام التسعير الجبري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تنفيذاً لأحكام المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦  
المشار إليه . يجوز تصدير السلع الآتية بينها بأسعار تزيد عن السعر الجبري ويضاف  
الفرق لصالح الخزنة العامة .

السكسب - الردة - الخيش المصنع وغير المصنع<sup>(٢)</sup> .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوفائق المصرية لى ١٩٥٦/٨/٢٧ - العدد ٦٩ ملحق .

(٢) مضاف بالقرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٥ - الوفائق المصرية لى ١٩٦٥/٦/٧ - العدد ٤٣ .



## قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧

بتكليف أصحاب المعامل المحلية ومخازن الأدوية والصيدليات  
والمستولين عن إدارتها بتعبئة زيت السمك المستورد  
من الخارج في عبوات زنة ٥٠٠ جرام و ٢٥٠ جراماً<sup>(١)</sup>

وزير التموين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين  
والقوانين للمدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون الاسعير الجبرى  
وتعديد الأرباح والقوانين للمدلة له .

وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر :

مادة ١ - يكلف أصحاب المعامل المحلية ومخازن الأدوية والصيدليات والمستولين  
عن إدارتها بتعبئة زيت السمك المستورد من الخارج في عبوات زنة ٥٠٠ جرام  
تباع بسعر ٢٥٠ مليما للعبوة وعبوات زنة ٢٥٠ جراما تباع بسعر ١٤٠ مليما  
للعبوة - وتكون هذه الأسعار كحد أقصى عند البيع للمستهلك ولا يسرى هذا  
التكليف على كميات زيت السمك الواردة في عبوات تقل عن ٣ كيلو جرام .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها جزاء لا تقل عن مائة  
جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها . وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ إبلاغه إلى الأشخاص الصادر إليهم هذا  
التكليف ، وينشر في الجريدة الرسمية .

---

(١) الوثائق المصرية رقم ١٩٥٧/١٢/٢٨ - العدد ١٠١ مكرر .

## قرار رقم ٣ لسنة ١٩٥٨

بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم المحفوظة (الصاصة) <sup>(١)</sup>  
وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشروط التسعير  
الجبري وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم  
المحفوظة (الصاصة) .

قرر :

- مادة ١ - يكون الحد الأعلى للربح عند بيع الطماطم المحفوظة المحلية (الصاصة)  
١٥ ٪ من سعر بيع المصنع (أقصى سعر للبيع به للمستهلك) .  
مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .  
مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨

بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطحينية<sup>(١)</sup>

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعمدة له .

وعلى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الحلوى الطحينية .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على أصحاب مصانع الحلوى والمستوليين عن إدارتها قصر إنتاج الحلوى الطحينية على النوعين التاليين :

١ - النوع الأول : وتكون المادة السكرية فيه ٢٥٪ / سكر و ٧٥٪ / جلوكوز .

٢ - النوع الثانى : وتكون المادة السكرية فيه ١٠٠٪ / سكر .

ويكون إنتاج هذا النوع الأخير من الحلوى بنسبة ٤٠٪ من الكميات التى تنتجها المصانع لمن يرغب فى إنتاجها مع مراعاة تنفيذ المواصفات التى وضعتها الوزارة فى شأن إنتاج وتعبئة الحلوى الطحينية والمعلنة فى جداول التسمير الجبرى .

مادة ٢ - يحظر بيع ترخيص من وزارة التموين على أصحاب مصانع الحلوى الطحينية صناعة أنواع أخرى من الحلوى الطحينية . ويجوز لهم أن ينتجوا بترخيص خاص مقادير الحلوى الطحينية التى يحتاجون إليها لفواء بالتزامهم أو تصدير إلى الخارج من غير النسب المقررة .

مادة ٣ - على أصحاب مصانع الحلوى والمستوليين عن إدارتها أن يسكروا سجلا خاصاً يثبتون فيه أولا بأول مقادير الحلوى الطحينية التى ينتجونها من كلا

---

(١) اللوائح المصرية فى ١٩٥٨/٧/٩ - العدد ٥٢ مكرر - وانظر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٦٢ .

الزويين المنوه عنهما - في المادة الأولى من هذا القرار ومقدار ما يبيعه من كل منهما والسكيات المتبقية لديهم من كل نوع - ويقوم مقام هذا السجل ما قد يكون لدى المذكورين من دفاتر وصحفات قانونية منتظمة تتضمن البيانات المطلوبة .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام المادة ٣ يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٥٠ جنيتها . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٥ - يلغى القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الوقائع المصرية .

### قرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩

بتحديد أقصى نسبة الربح في تجارة السمسم المستورد (١)

وزير التموين .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن إضافة شئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح لوزارة التموين .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرار

مادة ١ - يكون الحد الأقصى لنسبة الربح في تجارة السمسم المستورد ٥٪ من تكاليف الاستيراد .

مادة ٢ - يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٣/٧/١٩٥٩ ج ٤ العدد ٥٤ مكرر .

## قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩

بتعيين الحد الأقصى للربح في بيع حرير المناخل والبطاريات الجافة المستوردة من الخارج المستهلك<sup>(١)</sup>

وزير التكوين بإقليم مصر .

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى الرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٩ في شأن إضافة شئون الأسعار لقموين .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ بتحديد أقصى سعر لبيع حرير المناخل والبطاريات الجافة للمستهلك والقرارات المعدلة له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى للربح عند البيع للمستهلك بالنسبة إلى السلع المبينة فيما يلى وفقاً لما هو مبين أمام كل منها :

أولاً - حرير المناخل : ٣٠٪ من تكاليف الاستيراد .

ثانياً<sup>(٢)</sup> - البطاريات الجافة المستوردة من الخارج (مائى) .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٠/١٠/١٩٥٩ - العدد ٧٨ .

(٢) البند ثانياً من المادة الأولى عدل بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية فى ١٧/٧/١٩٦٠ - العدد ٥٧ مكرر - ثم عدل بالقرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية فى ٥/٢/١٩٦٢ - العدد ١٩ ثم ألغى بالقرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية فى ١٠/١/١٩٦٠ - العدد ٥٧ مكرر .

## قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار البطاريات السائلة من الصناعات الأساسية وتسعيرها  
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتسجيتها في الإقليم المصري .  
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبوي  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة البطاريات السائلة من الصناعات الأساسية في مفهوم  
المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن  
تقوم بإنتاج البطاريات السائلة وفقا للمواصفات التي تسمى عليها وقت صدور القرار .
- مادة ٣ - تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة بألا تقلل من  
إنتاجها من البطاريات السائلة خلال موسم سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم  
سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات مضافة  
الذكر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا  
لذلك الجدول (٢)

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرر .

(٢) صدر القرار رقم ١٧٧ لسنة الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر  
بتحديد سعر البيع بالنسبة لمنتجات شركة البلاستيك الأهلية وفقا للجدول المرافق لقرار وتلزم  
البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا لذلك الجدول .  
ثم صدر القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتسعير البطاريات السائلة الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٥٩ .  
ثم صدر القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٢ بإضافة مبلغ جنيه واحد لكل بطارية قيمة رسم  
الإنتاج المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في  
١٩٦٢/٩/٢٤ - العدد ٧٥ ملحق .

## قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية وتسعيرها

وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة للركري

جدد الاطلاع على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون الصعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ - على المؤسسات والمعامل الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأدوية وفقاً للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المؤسسات والمعامل المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من الأدوية خلال موسم سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات والمعامل سالفة الذكر وفقاً للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقاً لذلك الجدول<sup>(٢)</sup> .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به بعد أسبوعين من تاريخ نشره .

ثم صدر القرار رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٦٢ - الوقائع المصرية في ٦/٩/١٩٦٢ - العدد ٧٠ . بإضافة جدول جديد إلى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ وأوجب على شركة البلاستيك الأهلية أن تقوم بإنتاج بطاريات أو تولاييت طبقاً للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار كما أوجب أن تلتزم الشركة المشار إليها بالانتقل من إنتاجها من بطاريات أو تولاييت عن المعدل الذي تدير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرر .

(٢) صدر القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأدوية وتسعيرها الوقائع المصرية في ١٤/٩/١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر غير اعتيادي .

كما صدرت القرارات رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ٦/٨/١٩٥٩ - العدد ٦١ مكرر .

ورقم ٤٢١ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٠/٨/١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر .

ورقم ٣٤٨ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية في ١٥/٦/١٩٦١ - العدد ٤٧ مكرر .

بتعديل الجدول المرافق لقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن أسعار الأدوية .

## قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٩

بتحديد سعر الأوكسجين بالاستيلين<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

قرر :

مادة ١ - تلزم شركة الغاز الصناعية ببيع انتاجها من الأوكسجين والاستيلين  
وفقا للجدول المرافق بالأسعار الموضحة به .

مادة ٢ - يشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .  
شركة الغازات الصناعية

( الأسعار الآتية تسليم مصانع الشركة بمصر والاسكندرية وبور سعيد )

المر	الصنف
مليم	أسعار البيع إلى للمصالح الحكومية :
٨٠	أوكسجين فى اسطوانات الشركة .. .. .
٧٠	أوكسجين فى اسطوانات الحكومة .. .. .
٣٨٠	استيلين فى اسطوانات الشركة . .. .. .
٣٦٥	استيلين فى اسطوانات الحكومة .. .. .
	أسعار البيع إلى الأفراد داخل اسطوانات الشركة :
١٢٠	أوكسجين .. .. .
٤٤٠	استيلين .. .. .

وانظر القرار ٧٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تحديد سعر بيع الأوكسجين .

الوقائع المصرية فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرر .



## قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩

بتحديد سعر أجهزة البوتاجاز وفازره<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تلزم الجمعية التعاونية للبترول ببيع أجهزة البوتاجاز وفقا للجدول  
المرفق بالأسعار للوضحة به مع إضاح سعر البيع على السائل .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

الجمعية التعاونية للبترول

سعر البيع إلى المستهلك		الصف
جنيه	مليم	
٩	—	جهاز اشتعال ( بوتاجاز ) ذو شطتين ونصف بدون غطاء وبدون حماله ذات أرجل إنتاج المصانع الحرية .. .. .
٩	٥٠٠	جهاز اشتعال ( بوتاجاز ) ذو شطتين ونصف غطاء وبدون حماله ذات أرجل إنتاج مصانع التصراوى بالأسكندرية .. .. .
—	٥٥٠	أنبوبة غاز البوتين ( بوتاجاز ) سعة ١٢ هـ كيلو جرام تسليم المستهلك (٢) .. .. .

(١) الوقائع المصرية في ٢٣/٥/١٩٥٩ - العدد ٤٥ مكرر .

(٢) معدل بالقرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١/١٢/١٩٦٥ - العدد ٦٩٣ .

## قرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩

بتحديد سعر زيت الخروع الصناعي<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير  
الجبلي وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - المعاصر والشركات الموضحة بالكشف المرفق تبيع إنتاجها من  
زيت الخروع الصناعي بالأسعار الموضحة بذلك الكشف .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

### زيت الخروع الصناعي

اسم المنتج	سعر البيع من المنتج
معصرة أرفست براند	٢٢٥
معصرة قليرين	٢٢٥
الشركة المتحدة لصنع الزيوت	٢٢٥

(١) الوقائع المصرية في ٢١ مايو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٠ مكرر .

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩  
بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة  
الصوفية وتسعيرها

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

وعلى (٣) القرار رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة المنسوجات  
الصوفية من الصناعات الأساسية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن  
تقوم بإنتاج الأقمشة الصوفية الموضحة به وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت  
صدور هذا القرار .

مادة ٢ - تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقل  
عن مجموع انتاجها من المنسوجات الصوفية المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ عما  
أنتجته خلال موسم ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها  
وفقاً للجدول المرافق ويلزم البائع بإشاح سعر البيع ونسبة الصوف كل ثلاثة

(١) الواقع المصرية أول يونية ١٩٥٩ - المند ٤٣ مركز .

(٢) القرار ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ منشور بالوقائع المصرية في ١/٩/١٩٥٨ - المند ٦٨ =

أمتار على الأقل وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع ونسبة الصوف على بطاقة من القماش تثبت في نهاية الثوب ويلزم بالاحتفاظ بهذه البطاقة على الثوب حتى يتم تصريفه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩

في شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسميتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة للركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم للمصرى .

== وصدر القرار رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية وتسميتها الوقائع المصرية في ١٨/١٠/١٩٥٩ العدد ٧٩ مكرر ونصت المادة الأولى منه على أنه « على الشركات والمؤسسات الولد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقمشة الصوفية للموجهة به وفقا للمواصفات التي تسمى عليها وقت صدور هذا القرار » . ونصت المادة الثانية منه على أنه يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها وفقا للجدول المرافق . ويلزم البائع بإضاح سعر البيع ونسبة الصوف كل ثلاثة أمتار على الأكثر . وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار . أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر البيع ونسبة الصوف على بطاقة من القماش تثبت في نهاية الثوب ويلزم الاحتفاظ بهذه البطاقة على الثوب حتى يتم تصريفه » .

(١) الوقائع المصرية في أول يونية سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر .

وصدر القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسميتها الوقائع المصرية في ١٤/٦/١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر ويتضمن أحكام ماثلة للقرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ عدا المادة الثالثة منه التي أوجب على المنتج ( وليس البائع ) بإضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار . وانظر القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن تسمية الأقمشة الحريرية .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
(١) وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن اعتبار صناعة الأقمشة من  
الصناعات الأساسية .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

#### قرر

مادة ١ - على الشركات والمؤسسات الواردة ذكرها فى الجدول المرافق أن  
تقوم بإنتاج الأقمشة الحريرية الموضحة وفقاً للمواصفات التى تيسر عليها وقت صدور  
هذا القرار .

مادة ٢ - تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالمادة السابقة ألا تطلب  
من إنتاجها من الأقمشة الحريرية المشار إليها خلال موسم سنة ١٩٥٩ عما أنتجته  
خلال موسم سنة ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات المشار إليها  
وفقاً للجدول المرافق . ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل  
وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بوضع سعر  
البيع على بطاقة من القماش تثبت فى نهاية الثوب ويلزم بالاحتفاظ بهذه البطاقة  
على الثوب حتى يتم تصريفه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الجرائد المصرية ويعمل به فى إقليم مصر  
من تاريخ نشره .

---

(١) القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ منشور بالجرائد المصرية فى ١٩٥٨/٨/٦ - العدد  
٦٠ مكرر .

## قرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة غزل السنارة والملابس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرفة وتحديد الأرباح المعدل بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة غزل السنارة والملابس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ - على الشركات والمؤسسات والمصانع الوارد ذكرها في الجدول أن تقوم بإنتاج غزل السنارة والملابس الخارجية القطنية الموضحة به وفقا للنواصفات التي تميز عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من غزل السنارة والملابس الخارجية القطنية المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ مما أنتجته خلال موسم ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالمسبة لمنتجات الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها وفقا للجدول المرفق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع للستهلك على كل قطعة .

مادة ٥ - يلزم هذا القرار في الواقع المصرية ويعمل به في إقليم مصر منه تاريخ نشره .

(١) الوثائق المصرية في أول يونيو ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر -

## قرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن تحديد مواصفات  
بعض الأقمشة القطنية وتسميها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المدل بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة الأقمشة من  
الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الوقائع المصرية في أول يونيه ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر .

(٢) إقرار ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ منشور الوقائع المصرية في ١٩٥٨/٨/٦ - العدد ٦٠ مكرر .

وصدر القرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية  
وتسميها الوقائع المصرية في ١٩٥٩/١٠/٨ - العدد ٧٩ مكرر .

ونصت المادة الأولى من أنه على « الشركات الواردة ذكرها في الجدول المرافق أن تتزم  
إنتاج الأقمشة القطنية الموضحة به وفقاً للمواصفات التي تدر عليها وقت صدور هذا القرار .  
ونصت المادة الثانية على أن « يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات المشار إليها وفقاً  
للجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل خصة أمتار لا ينتج منه  
تنفيذ هذا القرار .

أما ما تم إنتاجه قبل صدور هذا القرار فيلزم البائع بوضعه على التوب يوضح عليها  
سعر المتر واسم الشركة .

ونصت المادة الثالثة على أن « تلتفي الأحكام المخالفة لأحكام هذا القرار » .

ثم صدر القرار رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٩٦١/٦/١٥ - العدد ٤٧ مكرر  
ويقتضي بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ وتضاف إليه الجداول الأخرى  
المرافقة لهذا القرار .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ - على الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقمشة الفطرية الموضحة به وفقا للوصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٢ - تلزم الشركات المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاج الأقمشة المشار إليها خلال موسم ١٩٥٩ عما أنتجته خلال موسم ١٩٥٨ .

مادة ٣ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات الشركات المشار إليها وفقا للجدول المرافق بها ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع كل خمسة أمتار على الأقل بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للسجلات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع أن يحدد سعر البيع على بطاقة من الفماش تثبت في نهاية الثوب ويلزم بالاحتفاظ بهذه البطاقة على الثوب حتى يتم تصريفه

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .



## قرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩

بتعديد أسعار المنسوجات المصنوعة محليا والتي يتم طباعتها أو صبغتها  
أو تجهيزها في الخارج<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون  
التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر البيع للمستهلك بالنسبة للمنسوجات المصدرة إلى إقليم  
مصر والتي تم طباعتها أو صبغتها أو تجهيزها في الخارج على النحو الآتي :  
تتم القماش خاما ومعاريف التصنيع في الخارج والنولون ومعاريف النقل  
والرسوم والمصاريف الجبرية مضافا إليها ( خمسين في المائة ) من مجموعها .

مادة ٢ - يلتزم البائع بتثبيت بطاقة من القماش على الثوب مبينا بها بخط  
واضح أن الصناعة محليه تجهيز الخارج ، كما يبين سعر البيع للمستهلك ويحظر البيع  
أو التعامل ما لم يحمل البيانات المشار إليها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر بعد  
ثلاثة أيام من نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في أول يونيو ١٩٥٩ - العدد ٤٣ مكرر

## قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسييرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٩) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ - على الشركات والمؤسسات والمصانع الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأحذية وفقاً للمواصفات التى تسمى عليها وقت صدور هذا القرار

مادة ٣ - تلزم الشركات والمؤسسات والمصانع المشار إليها بالمادة السابقة بالأقل من إنتاجها من الأحذية خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجت خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - <sup>(٢)</sup> يحدد سعر البيع لمنتجات الشركات والمؤسسات والمصانع سالفة الذكر وفقاً للجدول المرافق ويلزم البائع بإفصاح سعر البيع على كل سلعاة بالضغط وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٤ يونيو ١٩٥٨ - العدد ٤٦ مكرر غير اعتيادى .

(٢) صدر القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١/٧/١٩٥٩ العدد ٥٠ -

ثم صدر القرار رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٩ - الوقائع المصرية في ٦/٨/١٩٥٩ - العدد ٦١ مكرر .  
يأخذال تعديلات وتصويبات على الجدول المرافق للقرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ .  
=

أما بالنسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع  
معر البيع على بطاقة تلحق بالسلمة أو بالطبع على السلمة .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره -

---

== وصدر القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٨/٦ العدد ٦١ مكرر  
يُدخل تعديلات وتصويبات على الجدول المرافق للقرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ .  
ثم صدر القرار رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تسعير منتجات بعض الشركات - والمؤسسات  
والمصانع من الأحذية الوقائع المصرية في ١٩٦٢/١١/١٤ - العدد ٥٩ مكرر .  
ثم صدر القرار رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن تسعير منتجات بعض شركات ومصانع الأحذية  
الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٤/٦٣ - العدد ٢٨ مكرر .  
ثم صدر القرار رقم ١١٠٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل سعر البيع في الشركة المساهمة المصرية  
للأحذية باتا إلى التجار الوقائع المصرية في ١٩٦٣/١٠/١٧ - العدد ٨١ .  
كما صدر قرار وزير الدولة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ بتشكيل لجنة للتفتيش على المدايع ومصانع  
الأحذية الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٩/٢٥ - العدد ١٨٦ ونصت المدة الثانية منه على أن  
تكون مهمة اللجنة التفتيش على المدايع ومصانع الأحذية ومصانع الحفائب وكافة المنتجات الجلدية  
المسكرة التابعة للقطاع العام والخامس وذلك للتأكد من تطبيق القرارات التالية وأثبت أنه  
غالبات في هذا الصدد .

(١) القرارات الوزارية المصدرة للمواصفات القياسية

(٢) القرارات الوزارية المصدرة للاسعار الجبرية -

ونصت المادة الثالثة على أنه على اللجنة عرض المخالفات إلى يسر عنها التفتيش على السيد  
وكيل وزارة الصناعة لشئون الرقابة الصناعية لتقرير ما يتخذ بشأنها على أن يرجع إليه في  
شأن مخالفات الجهات التابعة للقطاع العام قبل التصرف فيها .  
وأُنظر القرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعير الموحدة للأحذية .  
وأُنظر القرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن التسعير الموحدة للأحذية الحرص .

## قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية وتسميرها  
وتجديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الأقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية في مفهوم  
المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على الشركة الوارذ ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج  
منتجات البلاستيك وفقا للمواصفات التى تسيّر عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة ألا تتفك من إنتاجها  
من منتجات البلاستيك خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة ذكر وفقا للجدول المرافق  
ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تلتصق بالسلعة .
- مادة ٥ — يلشّر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٤ يونية سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر .  
وانظر القرار رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦١ فى شأن مواصفات بيع الأدوات المنزلية المصرية  
من البلاستيك الوقائع المصرية فى ٧/٩/١٩٦١ - العدد ٧١ مكرر - والتصحيح فى ١٩/١٠/١٩٦١ -  
العدد ٨٣ .

## قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الأدوات الكتانية من الصناعات الأساسية  
وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الأقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري .  
وتحديد الأرباح المدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الأدوات الكتانية من الصناعات الأساسية في مفهوم  
المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على الشركات الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج  
الأدوات الكتانية وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها بالمادة السابقة بالآقلال من إنتاجها  
من الأدوات الكتانية خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركات سالفة الذكر وفقا للجدول  
المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تلتصق بالسلعة أو غلافها .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية ١٤ يونيو سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٦ مكرر



## قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة للسلي الصناعي من الصناعات الأساسية  
وتسجيرها وتحديد مواصفاته<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
على الاقليم المصري .

وعلى للرسم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد  
الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٩ .

وعلى ما اذتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة للسلي من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من  
القانون رقم ٢١ لسنة ٥٨ للشار إليه .

مادة ٢ — لا يجوز للشركات أو المؤسسات أو المصانع الوارد ذكرها بالجدول  
الرافق أن تغير من المواصفات التي كانت عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص  
من وزارة الصناعة .

مادة ٣ — تلتزم الشركات والمؤسسات والمصانع للشار إليها بالمادة السابقة  
بألا تقلل من إنتاجها من للسلي الصناعي خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة  
١٩٥٨ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

---

(١) الواقع المصرية في ١/٦/١٩٥٩ — العدد ٥٥ مكرر غير إعتيادي .

- مادة ٤ — يحدد سعر البيع لتجات الشركات والصانع سائلة المذكور وفقاً للجدول المرافق (١) ويأتمم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك في كل عبوة .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٩

بتخفيض سعر السكر (٢)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

قرر :

- مادة ١ — يخفض سعر أقة السكر من السكية المفردة بالبطاقات التموينية بواقع قرشين في كل أقة .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من ٥ يولييه سنة ١٩٥٩ .

---

(١) أنظر القرار رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٩ بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٨/٦ - العدد ٦١ مكرر .

وأنظر القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير المسلي الصناعي وتحديد مواصفاته الوقائع المصرية في ١٩٥٩/١٠/٨ - العدد ٧٩ مكرر

وأنظر القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٣/١٠ - العدد ٢٠ مكرر

وأنظر القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٠ بإضافة الجدول المرافق للقرار إلى الجدول المرافق للقرار ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٣/١٥ - العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي .

وأنظر القرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧ .

(٢) الوقائع المصرية في ٤ يولييه سنة ١٩٥٩ - العدد ٥١ مكرر .



## قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة المصاييح الكهربائية من الصناعات الأساسية  
وتسعيها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتجميعها  
في الاقليم المصري .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التصدير الجبرى وتحديد  
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة المصاييح الكهربائية من الصناعات الأساسية في مفهوم  
المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ — على الشركة<sup>(٢)</sup> الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج  
المصاييح الكهربائية وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة بالاقلال من إنتاجها من  
المصاييح الكهربائية خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول  
المرافق ويلزم البائع بإيضاح قوة اللمبة ومعر يعمها بالطبع عليها وذلك بالنسبة له  
ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح قوة  
اللمبة وتوقيعها على بطاقة تلتصق بها .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٥٩ - العدد ٥٧ مكرر .

(٢) شركة فيليس أوريفت

(٣) صدر القرار رقم ٦٩٢ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١/١٢/١٩٦٢ - العدد ٩٣ .

مكرر بتعديل الجدول المرافق للقرار رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٥٩ .

ثم صدر القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ٢٤/٢/١٩٦٦ - العدد ٥ مكرر

بتعديل الجدول المرافق للقرار ٦٩٢ لسنة ١٩٦٥ .

## قرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية  
وتسويقها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتسويق التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

على ما ارتأه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية في مفهوم  
المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على المصنع<sup>(٢)</sup> الوارد ذكره في الجدول المرافق أن يقوم بإنتاج  
البطاريات الجافة وفقا للمواصفات التي يسمي عملها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — يلتزم المصنع المشار إليه بالمادة السابقة بالايقل من إنتاجه من  
البطاريات الجافة خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤<sup>(٣)</sup> — يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصنع سالف الذكر وفقا للجدول  
المرافق ويلتزم البائع بإيضاح سعر البيع على الملصقة وفقا لذلك الجدول .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٥٩ — العدد ٥٧ مكرر .

(٢) مصنع ماجد البطاريات الجافة .

(٣) صدر القرار رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٦٠ بتحديد سعر البطاريات الجافة الوقائع المصرية

في ١٠/١٠/١٩٦٠ — العدد ٨٦ مكرر .

ثم صدر بالقرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد وتعديل أسعار البطاريات الجافة  
الوقائع المصرية في ٩/٣/١٩٦١ — العدد ٢٠ ملحق .

## قرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٩

بتعديل الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الإطلاع على القرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٩ في شأن الجبن الرومي والروسي (٢)  
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بشأن التصدير الجبيري وتحديد الأرباح.

قرر :

مادة ١ - تدخل التعديلات الموضحة بالجدول المرافق على الجدول المرافق لقرار ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر .

(١) مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### الجبن الجاف

الصفة	الوزن	سعر البيع		
		من المصنع إلى تاجر الجملة	من تاجر الجملة إلى تاجر الجملة	من التجزئة للمستهلك
جبن جاف ... (سعر موحد)	أنة	٤٠٠	٤٥٠	٥٢٠
	١/٢ أنة	.....	.....	٦٥٠
	٢ أوقية	.....	.....	٣٥٠
	١ أوقية	.....	.....	١٨٠

(١) الوقائع المصرية في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٩ - المدة ٦٨ مكرر .

(٢) القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ باعتبار صناعة الجبن الجاف (الرومي والروسي) من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وتسجيلها بنشر بالوقائع المصرية في ١٩٥٩/٧/٩ - العدد ٥٠ مكرر .

## قرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الشبكة المحدد من الصناعات الأساسية وتسميرها  
وتحديد مواصفاتها (١)

### وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري .  
وعلى للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسمير الجبرى وتحديد  
الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الشبكة المحدد من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (١) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الشبكة المحدد وفقا للمواصفات التى تدير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلزم الشركة المشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من الشبكة المحدد خلال سنة ١٩٥٩ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة مضافة الذكر وفقا للجدول المرافق ويلزم البائع بإضاح سعر البيع على بطاقة تثبت بها .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٨/١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر -

## قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الورق والكراسات من الصناعات الأساسية وتسميرها  
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
على الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري  
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الورق والكراسات من الصناعات الأساسية في مفهوم  
القاعدة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المصانع المنتجة للورق والكراسات أن تقوم بإنتاجها وفقاً  
للمواصفات التي تسمير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من  
كل نوع من الورق والكراسات عما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقاً للجدول  
المرفق . (٢)
- مادة ٥ - تلتزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات

(١) المراسم المصرية في ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر .

(٢) صدر القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ بالمراسم المصرية في ١٠ / ٣ / ١٩٦٠ - العدد ٣٠ .

سكرر جديلاً للجدول المرفق للقرار المشار إليه ، =

وسعر البيع للمستهلك وفقا للجدول المرافق على جبهة الكرامة من الداخل ..  
وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

وأما بالنسبة لكميات المنتجات قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع  
اسم المنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة التصق على جبهة الكرامة من الداخل .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في الاقليم المصري.  
من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الأقلام من الصناعات الأساسية  
وتحديد مواصفاتها وأسعارها (١)

#### وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المجلس يشئون التصنيع المجبري .  
وتحديد الأرباح للعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

---

== ثم صدر القرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٠/٧/١٩٦٦ - العدد ١٥٠  
مكرر في شأن تعديل تسعير الكراسات ورزمة ورق الكتابة وتنس المادة الأولى منه على أن .  
تستبدل الجدول المرفقة للقرارتين الوزاريين رقمي ٤١٥ لسنة ١٩٥٩ و ١٠٩ لسنة ١٩٦٠  
بالجدول المرافق لهذا القرار .

وتنس المادة الثانية منه على أنه لا يجوز للمصانع أن تفتح للسوق المحلي من الكراسات والكشاكيل  
والدوسيهات ورزمة ورق الكتابة إلا الأنصاف المدرجة بالجدول المرافق لإيذان من وزارة الصناعة .  
وتنس المادة الثالثة على أن تترك للمصانع طبع اسم الصنعة للمنتج والمواصفات وعدد الأوراق  
ووزن الورق وسعر البيع للمستهلك وذلك بالقائمة العربية على غلاف الكراسة أو الكتيكول أو  
الدوسيه من الخارج - وبالنسبة لأوراق الكتابة فتدون هذه البيانات على غلاف الرزمة .

(١) الوقائع المصرية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٩ مكرر .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الأقلام من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٣ — على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الأقلام وفقا للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار (١).
- مادة ٣ — يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول المرافق (٢).
- مادة ٤ — يلزم المصنع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل قلم بالضبط وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- أما بالنسبة للكميّات للتجبة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بتوضيح سعر البيع في مكان ظاهر بالحل .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصري من تاريخ نشره .

#### الجدول المرافق لقرار ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠

اسم الصنف	سعر البيع				
	من الصنف لتاجر الجملة	من تاجر الجملة لتاجر التجزئة	من تاجر الجملة للمستهلك	من تاجر الجملة للمستهلك	من تاجر الجملة للمستهلك
قلم رصاص (الطالب ٢ - الطالب ٣ - القائد)	٢٥	٧	٨	١٠	٢٠
قلم الهندس	٢	١٥	٧	١٦	٢٠
قلم كويتا رسميس أسود (متوسط طرى ناشف / ١ - ناشف / ٢)	٢	١٥	٧٢	١٦	٢٠
قلم كويتا رسميس ألوان (أحمر - أخضر - أزرق بنفسجى - قرمى)	٢	١٥	٧٢	١٦	٢٠
قلم ألوان ممتاز (ميرى - غير ميرى)	١٢	١٨	٢٠	٢٠	٢٥

(١) و (٢) صدر القرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ - الوقائع المصرية ١١/٥/١٩٦٠ - المجلد ٣٨ مكرر بصحيفه رسميم الأقلام انتاج شركة النصر لصناعة الأقلام ومنتجات الجرافيت «نصر» وفقا للجدول المرافق للقرار .

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة الشنط من الصناعات الأساسية  
وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المثلل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الشنط من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة (٦)  
من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ - المرفق .

مادة ٢ - على المصانع المنتجة للشنط أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي  
تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من  
كل نوع من أنواع الشنط عما أنتجته منه خلال سنة ١٩٥٨ .

مادة ٤ - يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقا  
للجدول المرفق .

مادة ٥ - تلتزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بلصق بطاقة على كل شنطة  
من الداخل تبين اسم المصنع والمواصفات الموضحة في الجدول المرفق وسعر البيع  
للمستهلك وأما بالنسبة لكميات المنتجات قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع  
بلصق بطاقة بالشار إليها آتفا بميزة بختم المل .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري  
من تاريخ نشره .

<sup>٢</sup> (١) الوقائع المصرية في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٩ - العدد ٧٩ مكرر .



جدول مرفق للقرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩

اسم الصنف		سعر البيع من المنتج لفاخر		سعر البيع من الخارج للمستهلك	
		بالدينار	بالجنيتر	بالدينار	بالجنيتر
١		مليم	مليم	مليم	مليم
٢		٧٦٤	٨	٩	٣٠٥
٣		٧٨٨	٨	٩	٣٢٥
٤		٣٢٠	٨	٩	٣٦٩
٥		٤٥٠	١٠	١٦	٤٤٠
٦		٧٨٨	٨	٩	٣٢٥
٧		٣٦	٣	٣	٣
٨		٤٠	٣	٣	٣
٩		٤٠	٣	٣	٣
١٠		٤٠	٣	٣	٣
١١		٤٠	٣	٣	٣
١٢		٤٠	٣	٣	٣
١٣		٤٠	٣	٣	٣
١٤		٤٠	٣	٣	٣
١٥		٤٠	٣	٣	٣
١٦		٤٠	٣	٣	٣
١٧		٤٠	٣	٣	٣
١٨		٤٠	٣	٣	٣
١٩		٤٠	٣	٣	٣
٢٠		٤٠	٣	٣	٣
٢١		٤٠	٣	٣	٣
٢٢		٤٠	٣	٣	٣
٢٣		٤٠	٣	٣	٣
٢٤		٤٠	٣	٣	٣
٢٥		٤٠	٣	٣	٣
٢٦		٤٠	٣	٣	٣
٢٧		٤٠	٣	٣	٣
٢٨		٤٠	٣	٣	٣
٢٩		٤٠	٣	٣	٣
٣٠		٤٠	٣	٣	٣
٣١		٤٠	٣	٣	٣
٣٢		٤٠	٣	٣	٣
٣٣		٤٠	٣	٣	٣
٣٤		٤٠	٣	٣	٣
٣٥		٤٠	٣	٣	٣
٣٦		٤٠	٣	٣	٣
٣٧		٤٠	٣	٣	٣
٣٨		٤٠	٣	٣	٣
٣٩		٤٠	٣	٣	٣
٤٠		٤٠	٣	٣	٣
٤١		٤٠	٣	٣	٣
٤٢		٤٠	٣	٣	٣
٤٣		٤٠	٣	٣	٣
٤٤		٤٠	٣	٣	٣
٤٥		٤٠	٣	٣	٣
٤٦		٤٠	٣	٣	٣
٤٧		٤٠	٣	٣	٣
٤٨		٤٠	٣	٣	٣
٤٩		٤٠	٣	٣	٣
٥٠		٤٠	٣	٣	٣
٥١		٤٠	٣	٣	٣
٥٢		٤٠	٣	٣	٣
٥٣		٤٠	٣	٣	٣
٥٤		٤٠	٣	٣	٣
٥٥		٤٠	٣	٣	٣
٥٦		٤٠	٣	٣	٣
٥٧		٤٠	٣	٣	٣
٥٨		٤٠	٣	٣	٣
٥٩		٤٠	٣	٣	٣
٦٠		٤٠	٣	٣	٣
٦١		٤٠	٣	٣	٣
٦٢		٤٠	٣	٣	٣
٦٣		٤٠	٣	٣	٣
٦٤		٤٠	٣	٣	٣
٦٥		٤٠	٣	٣	٣
٦٦		٤٠	٣	٣	٣
٦٧		٤٠	٣	٣	٣
٦٨		٤٠	٣	٣	٣
٦٩		٤٠	٣	٣	٣
٧٠		٤٠	٣	٣	٣
٧١		٤٠	٣	٣	٣
٧٢		٤٠	٣	٣	٣
٧٣		٤٠	٣	٣	٣
٧٤		٤٠	٣	٣	٣
٧٥		٤٠	٣	٣	٣
٧٦		٤٠	٣	٣	٣
٧٧		٤٠	٣	٣	٣
٧٨		٤٠	٣	٣	٣
٧٩		٤٠	٣	٣	٣
٨٠		٤٠	٣	٣	٣
٨١		٤٠	٣	٣	٣
٨٢		٤٠	٣	٣	٣
٨٣		٤٠	٣	٣	٣
٨٤		٤٠	٣	٣	٣
٨٥		٤٠	٣	٣	٣
٨٦		٤٠	٣	٣	٣
٨٧		٤٠	٣	٣	٣
٨٨		٤٠	٣	٣	٣
٨٩		٤٠	٣	٣	٣
٩٠		٤٠	٣	٣	٣
٩١		٤٠	٣	٣	٣
٩٢		٤٠	٣	٣	٣
٩٣		٤٠	٣	٣	٣
٩٤		٤٠	٣	٣	٣
٩٥		٤٠	٣	٣	٣
٩٦		٤٠	٣	٣	٣
٩٧		٤٠	٣	٣	٣
٩٨		٤٠	٣	٣	٣
٩٩		٤٠	٣	٣	٣
١٠٠		٤٠	٣	٣	٣

## قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠

بتحديد الحد الأدنى للربح في تجارة الأسمت الأبيض

وزير القنن بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بعشوة التسعير  
الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

وعلى المرسوم الصادر فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون الأسعار  
لقننين .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١- يكون الحد الأدنى للربح فى تجارة الأسمت الأبيض المستورد عند  
البيع للسبائك ٢٠ ٪ من تكاليف الاستيراد .

مادة ٢- كل مخالفة لأحكام المادة ١ يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة  
٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . ويحمل به من تاريخ نشره -

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٦٠/٢/٨ - العدد ١١ ملحق .

قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠  
بتحديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعداً  
لبدء مدة الالتزام بجداول تسعير الأدوية  
والعقاقير المستوردة<sup>(١)</sup>

وزير التموين (إقليم مصر)

بعد الاطلاع على المادة ٥ من الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص  
بتسعين التسعير الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين للمدة ٤ .  
وعلى القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ بحل يوم الأربعاء من كل أسبوع موعداً لبدا  
مدة الالتزام بتسعير الأدوية والعقاقير المستوردة .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تسرى جداول تسعير الأدوية والعقاقير المستوردة بدائرة كل محافظة  
أو مديرية اعتباراً من يوم الثلاثاء من كل أسبوع .  
ويجوز في حالة الضرورة تعديل الموعد المذكور بالنسبة إلى بعض المناطق .  
مادة ٢ - يلغى القرار رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .  
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩/٤/١٩٦٠ - المجلد ٣٠ .  
وأصدر القرارين رقمي ١١٩ لسنة ١٩٥٩ و ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ .

قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد نسبة الربح في تجارة الرنجة المستوردة (١)

وزير التموين ( بإقليم مصر )

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير  
بالجبري وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في بعض السلع وتقدير  
الوزن لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار والقرارات المعدلة له .  
وعلى ما ايرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - - استثناء من أحكام الفقرة (ب) من البند (ثالثا) من المادة ١ من القرار  
رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه يحدد الحد الأقصى للربح عند بيع الرنجة المستهلك  
وفقا لما يأتي :-

٢٥ ٪ من تكاليف الاستيراد موزع كالآتي :-

١٣ ٪ للستورد وتاجر الجملة معا

١٢ ٪ لتاجر التجزئة

على أنه بالنسبة إلى الرسائل التي اشترائها تاجر الجملة من المستورد قبل العمل  
بأحكام هذا القرار تحسب لتاجر الجملة نسبة ربح قدرها ١٢ ٪ من سعر الشراء  
الثابت به الفاتورة الموجودة لديه وفي هذه الحالة تكون النسبة المقررة لتاجر التجزئة  
هي ١٢ ٪ من سعر الشراء من تاجر الجملة على أن يسرى ذلك لمدة شهر واحد من  
تاريخ العمل بهذا القرار . ويكون البيع في جميع الأحوال على أساس الوزن .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في  
للمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٣/٦/١٩٦٠ - العدد ٤٥ .

## قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الاتصالات الكهربائية من الصناعة الأساسية وتسييرها  
وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

### وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبري وتحديد  
الأرباح المعدلة بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٧٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

### قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الاتصالات الكهربائية من الصناعات الأساسية في مفهوم  
أحكام المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ مالم يذكر .
- مادة ٢ - على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج  
الاتصالات الكهربائية وفقا للمواصفات التي تسيير عليها وقت صدور هذا القرار وألا  
تغير منها إلا بترخيس من وزارة الصناعة .
- مادة ٣ - تلزم الشركة المشار إليها بالأقلال من إنتاجها من الاتصالات  
الكهربائية مما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ إلا بترخيس من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ - يحدد سعر بيع الاتصالات الكهربائية من إنتاج الشركة المذكورة  
وفقا للجدول المرافق<sup>(٢)</sup> ويلزم البائع بإضاح سعر البيع على بطاقة تثبت بها .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في الاقليم المصري .  
من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر .

(٢) مبدل بالقرار رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١/٢٢/١٩٦٥ - العدد ٩٢ مكرر .  
وتنص المادة الأولى منه على أن يحدد سعر بيع الاتصالات الكهربائية وفقا للجدول المرافق وتجنب  
الزيادة في الأ - مار في حساب خامس .

الجدول المرافق لقرار رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٦٥

المنتج	سعر البيع للمستهلك نقداً
شركة النصر للاجهزة المنزلية	جنيه
غسالة طراز ٦٥	٦٣
غسالة طراز ٩٥	١٢٠

قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد أسعار الراديو (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بشئون التسمير الجبرى .  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الراديو من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - تلزم الشركات المشار إليها في الجدول المرافق بالانقلا من إنتاجها من الراديو عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ .
- مادة ٣ - تحدد أسعار بيع الراديو وفقاً للجدول المرافق ويلزم البائع بإرضاح سعر بيع الراديو ببطاقة بوضع عليه .

(١) الواقع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر غير اعتيادى

مادة ع - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصري  
من تاريخ نشره .

وسدر القرار رقم ٥٩٤ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار الراديو بالوقائع المصرية في  
١٩٦٠/١١/٥ - العدد ٨٦ مكرر .  
ويحدد سعر بيع منتجات شركة مصر للهتمة الكهربائية ( ميكو ) من الراديو وفقا  
لجدول المرافق ويلزم البائع بإيضاح سعر بيع الراديو ببطاقه توضح عليه .

الصفة				سعر البيع	
				من المصنع	الى المستهلك
				جنيه	مليم
راديو ترانزستور طراز ( زيتا )				٢٤	٢٩
موديل ٢٠٠				٢٤	٢٩

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١١/٥ - العدد ٨٦ مكرر  
كذلك صدر القرار رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ بتحديد سعر بيع راديو ترانزستور - الوقائع  
المصرية في ١٩٦٤/٥/١٨ - العدد ٤ ج  
وتنس المادة الأولى منه على أن يحدد سعر بيع راديو ترانزستور إنتاج شركة النصر للأجهزة  
الكهربائية والالكترونية ( فليس أورينت سابقا ) وفقا للجدول المرفق ويلزم البائع بإيضاح  
سعر بيع الراديو ببطاقة توضح عليه  
وتنس المادة الثانية منه على أنه لا يجوز للمصنع الوارد ذكره في الجدول المرفق أن يبيع من  
المواصفات التي كان يبيع عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
وقد صدر القرار رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ الوقائع المصرية في ١٩٦٦/٦/٢٦ - العدد ٤٧ مكرر  
ويعدل الجدول المرافق للقرار ٥٦ لسنة ١٩٦٤ على النحو التالي :

الاسم				سعر البيع	
				من الشركة لتسليم	من التاجر
				مخازن الشركة	لمستهلك
				جنيه	مليم
راديو ترانزستور نصر طراز ١٤٥ ث				٤٠	١١
.. .. .				١٠	١١

ملحوظة : الأسعار الموضحة عالية لا تشمل ثمن البطاريات .

قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠  
في شأن تسعير ورق سجائر بافرة<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة للمركزي  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري .  
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الورق البافرة من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام  
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - لا يجوز للمصنع الوارد ذكره في الجدول المرافق أن يغير من  
التراسات التي كان يسير عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة  
الصناعة المركزية .
- مادة ٣ - يلتزم المصنع المشار إليه في المادة السابقة ألا تقلل من إنتاجه من  
علب ورق السجائر (بافرة) للقررة للبيع حاليا خلال سنة ١٩٦٥ عما أنتجته  
خلال عام ١٩٥٩ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع لتحتات فابريقتورق سجائر بافرة (بفراوعلى وشركاه)  
وفقا للجدول المرافق ويلزم للتتج بإضاح سعر البيع للمستهلك على كل دفتر .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من  
تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ - الممد ٢٠ مكرر غير احتياذي .



## تقرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الصوف المعدني من الصناعات  
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الصوف المعدني سلكه المونيوم من لوف وأسفلنج من  
الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .  
مادة ٢ — على الشركات والمؤسسات المنتجة للصوف المعدني أن تقوم بإنتاجه  
وفقا للمواصفات التي تسيّر عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المادة السابقة بالالتقل  
من إنتاجها من الصوف المعدني خلال سنة ١٩٦٠ عما أنتجته خلال سنة ١٩٥٩ .

مادة ٤ — يحدد سعر البيع للصوف المعدني وفقا للجدول المرفق ويلزم المنتج  
بإيضاح سعر البيع على كل عبوة .  
وأما بالنسبة للسكيات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع  
سعر البيع على بطاقة تلتصق بالساعة .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ..

---

(١) الوقائع المصرية في ١٤/٣/١٩٦٠ - العدد ٢٠ مكرر غير اعتيادي .

## قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية  
وتسعيها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام  
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة للمنظفات أن تقوم بإنتاجها طبقا للمواصفات التي  
تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من  
كل نوع من المنظفات مما أشتجته بنها خلال سنة ١٩٥٩ .

مادة ٤ — يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقا للجدول  
المرفق<sup>(٢)</sup> .

مادة ٥ — تتقدم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات  
والوزن الصافي للمادة وسعر البيع المستهلك وصفا للجدول المرفق على العبوة  
أو على بطاقة تلتصق عليها وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

وأما بالنسبة للسكيمات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح  
سعر البيع للمستهلك على كل عبوة .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري  
من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠ / ٣ / ١٩٦٠ — العدد ٢٠ مكرر غيرا عتياص .

(٢) صدر القرار رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١١ / ٥ / ١٩٦٥ — العدد ٣٥  
مكرر بإضافة سلم إلى الجدول المرفق لقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٥ ثم استبدل بالجدول المرفق  
لقرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر بالجدول المرفق لقرار ١٢٠ سنة ١٩٦٦  
الوقائع المصرية في ٢٨ / ٦ / ١٩٦٦ العدد ٤٨ مكرر .

قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠  
في شأن اعتبار صناعة الورق من الصناعات الأساسية  
وتسميرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزى

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصرى .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الورق من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦  
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

٢ — على المصانع المنتجة للورق أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التى تدير عليها  
وقد صدر هذا القرار .

مادة ٣ — تلزم المصانع المشار إليها في المادة السابقة بالا تقلال من إنتاجها  
من كل نوع من الورق عما أنتجته منها خلال سنة ١٩٥٩ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
مادة ٤ — يحدد سعر البيع بالنسبة لمنتجات المصانع المشار إليها وفقا للجدول  
المرفق<sup>(٢)</sup> .

مادة ٥ — تلزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع اسم المنتج  
والمواصفات ووزن المتر المربع وسعر البيع وفقا للجدول المرفق على بطاقة تلتصق على  
كل باه أو بويته .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصرى من  
تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٠/٣/١٩٦٠ — العدد ٢٠ مكرر .

(٢) للمادة الثالثة معلقة بالقرار رقم ٤١٤ سنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية رقم ١٥/٨/١٩٦٠ —

العدد ٦٣ مكرر

(٣) عدل الجدول بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

## قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠

بتحديد نسبة ربح في تجارة الادوات والاواني المنزلية المستوردة (١)

وزير التموين باقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الارباح والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ بشأن اضافة شئون الاسعار لـتموين .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بتحديد الارباح بالنسبة لجميع الادوات .

المنزلية المستوردة المصنوعة من الصين بكافة أنواعه المعدل بالقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يكون الحد الأقصى للربح عند البيع للمستهلك لجميع الأدوات والاواني المنزلية المستوردة وقتلا هو مئين أمام كل منها .

أولاً - الأدوات المنزلية للمستوردة المصنوعة من الصين :

٤٥ / من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٥ / من تكاليف الاستيراد للمستورد

٨ / من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة .

٧٢ / من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

ويقصد بالأدوات المنزلية المصنوعة من الصين الأدوات المستخدمة لأغراض المائدة

كالصحن والملاطين وفناجيل القهوة وفناجيل الشاي سواء بيعت بالاطم أو بالسته

أو القطعة وسواء كانت مصنوعة من الفخار أو اتياناس أو البورسلان بجميع أنواعها .

وأشكالها ودرجاتها .

(٢) ثانياً - (١) الأدوات والاواني المنزلية المستوردة غير المصنوعة من الصين :

(١) الوثائق المصرية في ١٧/٧ / ١٩٦٠ العدد ٥٤ مكرر .

وأخطر القرار رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦٩ في شأن مواصفات الأدوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك .

(٢) البند ثانياً معدل بالقرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٥ الوثائق المصرية في ١٩/٩ / ١٩٦٠ -

العدد ٧٣ مكرر .

٢٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٠٪ من تكاليف الاستيراد المستورد .

٣٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة

١٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

وتعقد بالادوات والاواني المنزلية المستوردة غير المصنوعة من الصيني الادوات والاواني المستخدمة لافراض المائدة والطبخ كاللاعق والشوك والسكاكين وفرامه اللحوم والمصفاة وأواني الطهي وغير ذلك من المواد الواردة في بنود القسم الخامس عشر من التعريفات الجمركية .

(ب) تضاف تكاليف تفضيض وطلاء الشوك والسكاكين والملاعق إلى تكاليف الاستيراد المنصوص عليها في المادة ٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه بما لا يجاوز ٨٠ مليما (ثمانون مليما) عن كل جرام من الفضة استعمل في عملية التفضيض أو ١٥ مليما (خسة عشر مليما) لطلاء القطعة الواحدة وبشرط أن يؤيد ذلك بالمستندات الصحيحة وأن يمدح كل قطعة مففضة ببيان مقدار ما بها من فضة وأن تشفع بعلم وزن صادر من قباني معتمد .

كما تضاف تكاليف الإضافات المحلية وتركيب الادوات المنزلية التي ترد مفككة إلى تكاليف الاستيراد المشار إليها بما لا يجاوز ١٥٪ من تكاليف الاستيراد وبشرط أن تؤيده بالمستندات التي تثبت أن عملية الاضافة أو التركيب تمت بمعرفة البائع .  
(ج) يحظر تفضيض ما يزيد على ١٠٪ من اجمالي مشمول ترخيص الاستيراد أو ما يشتره التجار من المستوردين من الشوك والسكاكين والملاعق بمتوسط وزن يزيد على ٩٠ جرام فضة في قطعة الواحدة .

ويستثنى من أحكام هذا البند أطقم الشوك والسكاكين والملاعق المستوردة التي تفضض وذلك إذا زاد متوسط وزن الفضة التي استخدمت في التفضيض على ٩٠٠ جرام لقطعة الواحدة .

(د) ثالثا - الأدوات والاواني المنزلية المستوردة المصنوعة من الزجاج أو البلور بجميع أنواعه ومسمياته :

٤٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتي :

١٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد .

(١) البند ثالثا مضاف بالقرارات رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه

٨. / من تكاليف الاستيراد لتاجر الجملة .  
 ٢٢. / من تكاليف الإستيراد لتاجر التجزئة .  
 مادة ٢ — يأنى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .  
 مادة ٣ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعدل به في إقليم مصر من تاريخ نشره بالنسبة للبند (أولاً) واعتباراً من ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٠ بالنسبة للبند (ثانياً) .

### قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد أسعار الأدوية المستوردة<sup>(١)</sup>

- وزير التوطين بإقليم مصر  
 بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون للتصدير  
 الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .  
 وعلى موافقة لجنة تسعير الأدوية بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ .  
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

#### قرر :

- مادة ١ — تخفض أسعار البيع للمستهلك بالنسبة للأدوية المستوردة والابان الأطفال بكافة أنواعها بمقدار ٢٥. / من آخر تمعير لها منشور بمداوله التسعير الجبرى .  
 مادة ٢ — يحدد ربيع الصيدلية بمقدار ١٦. / من سعر شراء الأدوية المستوردة تسليم موانئ الاقليم المصرى .  
 مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .  
 مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية . ويعمل به في إقليم مصر اعتباراً من أوله سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

(١) الوقائع المصرية في ٢٢/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٦ مكرراً .

## قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة السجاد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

### وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة السجاد من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المصانع المنتجة لسجاد الموضحة بالجدول المرافق أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - يحدد سعر البيع بالنسبة للمنتجات المصنعة المشار إليها وفقاً للجدول المرافق .
- مادة ٤ - تلزم المصانع المشار إليها في المواد السابقة بطبع اسم المنتج والمواصفات وسعر البيع المستهلك وفقاً للجدول المرافق مع البائع وذلك بالنسبة لما ينتج عند تنفيذ هذا القرار .
- أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع اسم الصنف المنتج وسعر البيع المستهلك على بطاقة توضع في مكان ظاهر بالحل .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به الاقليم المصري اعتباراً من ٥ مايو سنة ١٩٦٠ .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٥/٥ - العدد ٣٥ ملحق .

وسنر القرار رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية في ١٩٦٠/١١/١٢ - العدد ٨٨ .  
مكرراً بإضافة جدول إلى الجدول المرافق للقرار رقم ٢٤٥ سنة ١٩٦٠ .  
كما صدر القرار رقم ٨٥٢ سنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٨/٨ - العدد ٦١ ملحق بتحديد أسعار السجاد .

**قرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٠**  
**في شأن اعتبار صناعة ماكينات الخياطة من الصناعات**  
**الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>**

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
 بالأقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
 وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
 وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة ماكينات الخياطة من الصناعات الأساسية في مفهوم  
 أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات  
 التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع ماكينة الخياطة وفقا للجدول المرفق لهذا القرار .
- مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به في إقليم مصر من  
 تاريخ نشره .

للمصانع الخيرية

البيسان		من المصنع للتجار والمؤسسات الحكومية تسليم معرض البيع بالقاهرة		من التجار تسليم عمل التاجر	سعر البيع
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
ماكينة خياطة هترتني بالرجل		—	٣٠	—	٣٣
» » » باليد		—	٢٣	—	٢٥
» » » بالرجل والوتور		٥٠٠	٣٥	—	٣٩
» » » باليد والوتور		٥٠٠	٢٨	—	٣١

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي .



**قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠**  
**في شأن اعتبار صناعة الدراجات من الصناعات الأساسية**  
**وتسعيها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>**

وزير الصناعة المركزي  
 بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
 بالاقليم المصرى والقوانين المعدلة له .  
 وعلى للرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد  
 الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٩ .  
 وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الدراجات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام  
 المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .  
 مادة ٢ - على المؤسسات لانتاجية للدراجات أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات  
 التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .  
 مادة ٣ - تلزم المؤسسات للشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من الدراجات  
 عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
 مادة ٤ - يحدد سعر بيع الدراجات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار<sup>(٢)</sup> .  
 مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في إقليم مصر من  
 تاريخ نشره .

**شركة التصنيع لصناعة الدراجات**

سعر البيع				الصف
من المصنع للتاجر		تسليم على التاجر		
من التاجر	للمستهلك	تسليم على التاجر	تسليم على المستهلك	
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
١٤	—	١٢	—	دراجة مقاس ١٨ (نصر ٦٠١)
١٨	٧٠٠	١٧	—	دراجة اسبورت (نصر ٦٠٩)

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦٠ - العدد ٤٣ مكرر .  
 (٢) عند الجدول بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ٧/٢/١٩٦٣ - العدد  
 ١١ مكرر .

**قرار وزاري رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠**  
**في شأن اعتبار صناعة أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية**  
**وتسجيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>**

وزير الصناعة المركزي  
 بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
 في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
 وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبري وتحديد  
 لأرباح الممثل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية في مفهوم  
 أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة للأجهزة المذكورة وأجزائها أن تقوم بإنتاجها  
 وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع الأجهزة المذكورة وفقا للجدول المرافق<sup>(٢)</sup> .
- مادة ٤ - تلزم المؤسسات المشار إليها في المواد السابقة بإيضاح اسم المنتج  
 والسعر المحدد للمستهلك على الجهاز وفقا للجدول المرافق وذلك بالمدية لما ينتج بعد  
 تنفيذ هذا القرار . أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار  
 فيبذل البائع بوضع اسم الصنف وللمنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع في  
 مكان ظاهر بالجهاز وعلى العينة المعروضة .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

المصانع الحربية

سعر البيع				الصنف
من المنتج إلى بنك التسليف والمصالح والمؤسسات الزراعية أو التجار تسليم المنتج		إلى المستهلك تسليم مخلات البيع		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	جهاز رش النباتات
٦٠٠	١٨	٤٥٠	٢٠	

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦١ - العدد ٥٣ مكرر .

(٢) ممثل بالقرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ الوقائع المصرية في ٢٣/١/١٩٦٤ - العدد ٨ .

## قرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة السيارات من الصناعات  
الأساسية وتسجيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>.

وزير الصناعة للركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتسجيرها  
في الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسجير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة السيارات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام  
المادة (٦) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة للسيارات أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات  
التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلزم المؤسسات المشار إليها بألا تقلل من إنتاجها من السيارات  
عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع السيارات وفقا للجدول المرفق لهذا القرار .

مادة ٥ - يُلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من  
تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر .  
واظهر القرار ٦٩٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار السيارات .

## قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة الدبايس من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها (١)

وزير الصناعة المركزي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها على الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الدبايس من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج الدبايس وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — يحدد سعر بيع منتجات الشركة كسائفة الذكر وفقا لجدول المرافق .

مادة ٤ — يلزم المصنع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على كل عبوة بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة لكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة تلصق على السلعة أو غلافها .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

الشركة المصرية للصناعات الخفيفة

سعر البيع		الصف
من التاجر للمستهلك	من المصنع للتاجر	
مليم ٣٠	مليم ٢٢٥	ديوس ليرة ٥٠ جرام .
٥٠	٤٠	ديوس ليرة ١٠٠ جرام
٧	٥	ورق مائة ديوس
٩٥٠	٧٢٠	القاووسة ١٤٤ ورقة

(١) الوقائع المصرية في ١٥ أغسطس ١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي .

## قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠

في شأن اعتبار صناعة غاز الكلور من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة غاز الكلور من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .  
مادة ٢ — على الشركة المنتجة لغاز الكلور أن تقوم بإنتاجه وفقا للمواصفات التي تيسر عليها . وقت صدور هذا القرار .  
مادة ٣ — تلتزم الشركة المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها السنوي عما أتيحتة خلال عام ١٩٦٠ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
مادة ٤ — يحدد سعر بيع الغاز الكلور وفقا للجدول المرفق .  
مادة ٥ — تلتزم الشركة المشار إليها في المواد السابقة بإثبات اسم المنتج وصافي وزن العبوة . عليها .  
مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري . من تاريخ نشره .

### شركة أقطان كبريتات

سعر البيع للطن				الصف
معلم للصنع		معلم للتسليم		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
٥٠٠	٥٦	٥٠٠	٦٣	كلور سائل بالطن

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٨/١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر غير اعتيادي .

قرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٠  
في شأن اعتبار صناعة الخرطوش من الصناعات  
الاساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد  
الأرباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الخرطوش الفارغ من الصناعات الاساسية في أحكام  
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .  
مادة ٢ - على الشركات . والمؤسسات المنتجة للخرطوش بنوعيه أن تقوم  
بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار .  
مادة ٣ - تلتزم الشركات والمؤسسات المشار إليها بالأقل من إنتاجها  
السنى مما أنتجته خلال ١٩٥٩ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
مادة ٤ - يحدد سعر بيع الخرطوش الفارغ والمعبأ وفقاً للجدول المرافق .  
مادة ٥ - تلتزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المواد السابقة بإثبات علامة  
المنتج والسعر المحدد للمستهلك على العبوة وفقاً للجدول المرافق وذلك بالنسبة  
لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا  
القرار فيلزم البائع بوضع علامة المنتج وسعر البيع للمستهلك على بطاقة تاصق على العبوة .  
مادة ٦ - يشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر  
من تاريخ نشره .  
الخرطوش المعبأ ١٢ ، ١٦ / ٦٥ إنتاج وتعبئة المصانع المحلية

سعر البيع				الصف
من التاجر للمستهلك		من المصنع للتاجر		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	{ خرطوش معا ٦٥/١٦، ١٢ بالألف بالوحدة
٧٧	٢٧	٧٥	—	
—	—	—	—	

(١) الوقائع المصرية في ١٥ / ٨ / ١٩٦٠ - العدد ٦٣ مكرر .

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠  
في شأن تحديد أسعار المواد البترولية<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي  
بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري.  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون المسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعدد أسعار المواد البترولية وفقا لما هو بين بالجدول المرافق .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الإقليم المصري  
من تاريخ نشره .

المواد البترولية

سعر البيع للمستهلك بالليل				الصف
٢٠ لتر	١٠ لتر	٥ لتر	١ لتر	
٨٤٠	٤٢٠	٢١٠	٤٢	بنزين عادى .. ..
٩٩٠	٤٨٠	٢٤٠	٤٨	بنزين ممتاز .. ..
٢٠٠	١٠٠	٥٠	١٠	(٢) كيروسين بالسكويونات ..
٣٦٠	١٨٠	٩٠	١٨	كيروسين حر .. ..
٢٦٠	١٣٠	٦٥	١٣	(٢) سولار .. ..

- (١) الوقائع المصرية في ١٩٦٠/٨/٢١ - العدد ٦٤ مكرر .  
(٢) صدر القرار رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/١ - العدد ٦ مكرر .  
ويقضى بأن يمثل سعر بيع الكيروسين المستهلك ليكون ٢٠ مليا لكل الواحد من ١٩٦٧/٣/١ .  
(٣) صدر القرار رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٧/١٨ - العدد ٦٤ مكرر .  
ويقضى بأن يحدد سعر بيع السولار للمستهلك ليكون ١٥ مليا لكل .

## قرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تحديد أسعار منتجات غزل السنارة والملابس الخارجية (الصوفية) (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة غزل السنارة والملابس الخارجية الصوفية من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يحدد سعر بيع منتجات غزل السنارة والملابس الخارجية الصوفية وفقاً للجدول المرافق ويلزم البائع بإضاح سعر البيع للمستهلك على كل قطعة مع مراعاة الملاحظات الواردة بذلك الجدول .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحكم به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١١/٥/١٩٦٠ - العدد ٨٦ مكرر .

(٢) القرار رقم ٣٦٤ نشر بالوقائع المصرية في ١٠/٩/١٩٥٨ - العدد ٧٩ .





## قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١

بتشكيل لجان التسميرة بالمحافظات بالإقليم المصري<sup>(١)</sup>

وزير التكوين باقليم مصر

بعد الاطلاع على المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص  
بشئون التسميرة الجبرى وتحديد الأرباح .

وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن اختصاص  
وزير التكوين .

وعلى القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٤ بتشكيل لجان التسميرة بالمحافظات .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الادارة المحلية  
ولائحته التنفيذية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة  
التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية .

قرر :

(٢) مادة ١ — تؤلف لجنة التسميرة فى محافظة القاهرة على الوجه الآتى :

المحافظ أو مدير الأمن عند غيابيه . . . . . ورئيساً

أعضاء { مراقب عام منطقة القاهرة التوبلية أو من ينوب عنه .  
موظف فى مصلحة التسويق الداخلى برشحة مدير عام المصلحة .  
موظف فى وزارة الزراعة ترشحه الوزارة .  
عضوان من التفرقة التجارية المصرية بالقاهرة برشحةا رئيس التفرقة .

(١) الواقع المصرية فى ١٩٦١/٤/٦ — المبد ٢٨ ملحق .

(٢) المادة الأولى لسنة ١٩٦٧ بالقرار ٤ لسنة ١٩٦٧ فى ١٩٦٧/٣/٤ — المبد ١٨ .

- عضو في المؤسسة المصرية للملح الغذائية ترشحه المؤسسة .  
 عضو من الاتحاد الاشتراكي يرشحه السيد الأمين العام  
 للاتحاد الاشتراكي بمحافظة القاهرة .  
 عضو من الاتحاد الاشتراكي يرشحه السيد الأمين العام  
 للاتحاد الاشتراكي بمحافظة الجيزة .  
 عضو من الجمعية التعاونية لتسويق الحضر والفواكه  
 بمحافظة القاهرة يرشحه رئيسها .  
 عضو من الجمعية التعاونية لتسويق الحضر والفواكه  
 بمحافظة الجيزة يرشحه رئيسها .

(١) مادة ٣ — تؤلف لجنة التسعير في محافظة الاسكندرية على الوجه الآتي :

- الحافظ أو مدير الأمن عند غيابه . . . . . رئيسا  
 مراقب عام منطقة الاسكندرية التجارية أو من ينوب عنه .  
 عضوان من مجلس المحافظة يرشحهما المجلس . . . . .  
 ثلاثة أعضاء من الترفة التجارية المصرية يرشحهم رئيس الترفة  
 أحد الأفاضل الفنيين بأكاديمية الزراعة بجامعة الاسكندرية .  
 يرشحه العميد . . . . .  
 عضو من الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية يرشحه  
 مجلس إدارتها . . . . .  
 مدير فرع الجمعية التعاونية المركزية الاستهلاكية بالاسكندرية  
 ثلاثة من المستهلكين يرشحهم رئيس اللجنة . . . . .

(٢) مادة ٣ — تؤلف لجان التسعير في باقي المحافظات فيما عدا محافظات  
 الحدود على الوجه الآتي :

- الحافظ أو مدير الأمن عند غيابه . . . . . رئيسا  
 مدير عموم المحافظة . . . . .  
 عضو من الجمعية التعاونية المركزية إن وجدت يرشحه  
 مجلس إدارتها . . . . .

(١) المادة الثانية معلقة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ الواقع المصرية في ١٦/٤/١٩٦٣ -  
 العدد ٢٩ ملحق .  
 (٢) المادة الثالثة معلقة بالقرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٣ الواقع المصرية في ١٦/٤/١٩٦٣ -  
 العدد ٢٩ ملحق .



(١٦) (ج) محافظة الصحراء الجنوبية :

رئيسا	محافظ الصحراء الجنوبية أو مدير الأمن عند غيابه
أعضاء	مأمور مركز الخارجية .. .. .
	مراقب عموم المحافظة .. .. .
	عمدة الخارجية .. .. .
	ثلاثة من تجار المحافظة يرشحهم رئيس اللجنة .. .. .

(١٧) (د) محافظة البحر الأحمر :

رئيسا	محافظ البحر الأحمر أو مدير الأمن عند غيابه
أعضاء	مأمور مركز الفرقة .. .. .
	مفتش صحة المحافظة .. .. .
	كبير كتاب المحافظة .. .. .
	مراقب عموم المحافظة .. .. .
	معاون جرك الفرقة .. .. .
	عمدة الفرقة .. .. .
	عضو من الجمعية التعاونية لشركة شل يرشعه مجلس إدارتها .. .. .
	تاجر من المحافظة يرشعه رئيس اللجنة .. .. .

مادة ٥ — للجان التسمير أن تأخذ رأى من ترى من ذوى الخبرة في المسائل التي تعرض عليها على أن يكون رأيهم استشاريا .

مادة ٦ — يلغى القرار ٣٠ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) و (٢) معلقة ضمنا بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ١٠/١٠/١٩٦٢ المعدد ٣٧ ومن القرار المذكور على أن تكون رئاسة لجان التسميرة بالمحفظات على الوجه الآتي :  
المحافظ أو مدير الأمن عند غيابه رئيسا .

## قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١

في شأن تعيين حد أقصى للوائد الإتفاقية عن بيع السلع  
السعرة أو المهددة الربح في تجارتها بالأجل<sup>(١)</sup>

وزير الخويز ياقليم مصر

بعد الإطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير  
الجبرى بتحديد الأرباح والقوانين المدةلة .

وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وقرارات المدةلة .

وعلى القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ بتحديد الأرباح فى بعض السلع وقرار  
الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الإعلان عن هذه الأسعار والقرارات  
المدةلة .

وبناء على ما تركاه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - على التجار الذين يبيعون السلع المسعرة أو المهددة الربح فى تجارتها  
مراعاة الحد الأقصى للوائد الإتفاقية المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من القانون  
المدنى عند بيعهم هذه السلع بالأجل .

مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة  
٩ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٥ مايو لسنة ١٩٦١ - المدة ٣٩ ملحق .

## قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة أوعية وأنايب البطاريات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ . وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة أوعية وأنايب البطاريات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة (٦) من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - على المؤسسات والمصانع المنتجة لهذه السلع أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ - تلتزم المؤسسات والمصانع المشار إليها بالأ تقلل من إنتاجها السنوي من أوعية وأنايب البطاريات عما أنتجته منه خلال عام ١٩٦٠ . إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع أوعية البطاريات الجانبة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار<sup>(٢)</sup>

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

المقاس	سعر بيع المليون وحدة تسليم المصنع المنتج
١٣ ر ٣ × ٤٧ مم	٤٠٠٠ جنيه
١٩ ر ٦ × ٣٤ مم	٤٧٠٠
١٩ ر ٦ × ٥٤ مم	٥٤٠٠
٢٣ ر ٦ × ٤٥ مم	٦٣٠٠
٣١ ر ٥ × ٥٧ مم	١٠٨٠٠
٣١ ر ٥ × ٧٢ مم	١٢٥٠٠

(١) الوقائع المصرية رقم ٩٥ / ١٩٦١/٣ - عدد ٢٠ ملحق .

(٢) يعمل بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية رقم ١٥ / ١٩٦٦ - العدد ١٢ مكرر -

## قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١

في شأن حظر تعبئة المواد الغذائية الخاصة للتصدير الجبرى في عبوات خاصة  
تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها<sup>(١)</sup>

وزير التكوين بإقليم مصر

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير  
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ فى شأن إضافة شئون الأسعار للتموين .  
وعلى القرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن حظر تعبئة المواد الغذائية الخاصة للتصدير  
الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى إلا بترخيص من وزارة التموين .  
وعلى القرار رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تعبئة الأرز الأبيض النقى أو أى مادة  
غذائية أخرى مسعرة فى عبوات خاصة .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — محظر بشير ترخيص من وزارة التكوين تعبئة المواد الغذائية الخاصة  
للتصدير الجبرى فى عبوات خاصة تؤدى إلى زيادة السعر الرسمى المحدد لبيعها .

مادة ٢ — يشترط فيمن يطلب الترخيص فى تعبئة الأرز فى عبوات خاصة  
الشروط الآتية :

(١) ألا يكون الطالب من أصحاب مضارب الأرز أو شريكا فى مضرب منها  
أو يعمل لحساب إحداها .

(٢) ويستثنى من هذا الشرط المضارب التى يري وزير التموين استثناءها لصالح العام .

(١) الوقائع المصرية فى ١٦/٧/١٩٦١ - العدد ٥٣

(٢) الفقرة الأخيرة من البند (١) من المادة الثانية مضافة بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٤ الواقع  
للمصرية فى ٢/٤/١٩٦٢ - العدد ٢٦ ملحق



(ب) أن يكون الطالب مقيدا في السجل التجارى منذ عشر سنوات على الأقل حتى مدور هذا القرار لتجارة الأرز ولا يبرى هذا الشرط على الأشخاص المرخص لهم بتعبئة الأرز قبل العمل بهذا القرار .

ويستثنى من هذا الشرط الشركات والمهيات التى يرى وزير التموين استثنائها للصالح العام .

(ج) أن يكون لدى الطالب مصنعا مجهزة فنيا مستوفيا للشرط الصحية مرخصا له بتعبئة وتعبئة الأرز الأبيض النقى أو أى مادة غذائية أخرى مسعرة يرغب فى تعبئتها تعبئة خاصة .

مادة ٣ - على المعبئ للأرز الأبيض النقى أو أى مادة أخرى مسعرة يرغبون فى تعبئتها أن يتبعوا جميع الشروط والمواصفات والأسعار التى تحددها الوزارة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - يحظر على من يرخص له فى التعبئة أن يكون له أكثر من مصنع واحد كما يحظر عليهم بغير ترخيص من الوزارة التنازل عن المصنع لغيره أو تأجيريه أو تجديد مدة سريان الإيجارة على أن يكون الترخيص لمدة ستة أعوام بموافقة الوزارة .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادة الثانية من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسة جنيه .

وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى اللائحة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٦ - يلغى القراران رقمى ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، ٦١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليهما .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٦١

بتحديد مواصفات سكر البودرة المخلوط المعبأ المخصص (١)  
لصناعة الحلوى

وزير التموين

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير  
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له ،  
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — لا يجوز بيع السكر البودرة المخلوط المعبأ المخصص لصناعة الحلوى  
أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان مطابقا للمواصفات الآتية :

(١) عبوة زنة كيلو جرام صافى :

سكر بلسية ٩٨.٩٪

وقانيليا بلسية ١٪ (٢)

نشا بلسية ١٪ .

(ب) عبوة زنة ٤٥٠ جرام صافى :

سكر بلسية ٩٧٪

نشا بلسية ٣٪ .

مادة ٣ — على الأشخاص المرخص لهم فى تعبئة سكر البودرة المخلوط المشار  
إليه فى المادة السابقة أن يثبتوا على العبوات البيانات الآتية :

(١) اسم المعبئ وعنوانه ورقم وتاريخ ترخيص التعبئة الصادرة له من الوزارة .

(ب) الوزن الصافى للعبوة .

(ج) نسب الخلط الموضحة فى المادة السابقة وتاريخ التعبئة .

(د) السعر المحدد لبيع العبوة المستهلك .

مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام المادة (٢) من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة

لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها . وكل مخالفة أخرى لأحكام  
هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٩ من الرسوم بقانون ١٦٣  
لسنة ١٩٥٠ المشار إليه

مادة ٤ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ١١/٢٣/١٩٦١ - العدد ٣ ملحق .

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور بالوقائع المصرية فى ١٥/١٠/١٩٦٢ - العدد ٥ .

## قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١

في شأن تحديد أسعار غفل السنارة من الملابس الداخلية (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعه في الإقليم المصري .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة غفل السنارة من الملابس الداخلية من الصناعات الأساسية .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في أول مايو سنة ١٩٦٠ في شأن مواصفات إنتاج غفل السنارة من الملابس الداخلية .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع غفل السنارة من الملابس الداخلية للنتيجة وقصاً للقرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ للشار إليه وفقاً للجدول المرفق لهذا القرار ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع من كل قطعة .  
مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٦/١٩٦١ - العدد ٤٧ مكرر .

**قرار رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٦١**  
في شأن تحديد أسعار المحولات الكهربائية (١)

وزير الصناعة المركزي  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري  
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاصة بشئون التسمير الجبرى وتحديد  
الأرباح للمعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة المحولات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ الكهرباية لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على الشركة للنتيجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسيدها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع المحولات الكهربائية وفقا للجدول المرفقة لهذا القرار (٢) .
- مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية

الصفة	سعر البيع - تسليم للصنعة
محول كهربائى ٥٠ كى أ	جنيه ٥١٥
» » ١٠٠ كى أ	٦٦٠
» » ١٦٠ كى أ	٧٥٠
» » ٢٠٠ كى أ	٩٠٥
» » ٣٠٠ كى أ	١٢٧٠
» » ٥٠٠ كى أ	١٩٤٠
» » ٧٥٠ كى أ	١٠٨٠
» » ١٠٠٠ كى أ	٢٣٠٠

(١) الوقائع المصرية في ١٥/٦/١٩٦١ - العدد ٤٧ مكرر .  
(٢) معدل القرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٥/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٠ مكرر

## قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة معجون الأسنان وصابون الخلقة من  
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزى .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصرى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح بالقانون المعدل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة معجون الأسنان وصابون الخلقة بأنواعه المختلفة من  
الصناعات الأساسية في مفهوم المادة (٦) من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .  
مادة ٣ — على المؤسسات الواردة ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج  
معجون الأسنان وصابون الخلقة بأنواعه المختلفة وفقا للمواصفات التى تسير عليها  
وقت صدور القرار .

مادة ٣ — تلزم المؤسسات المشار إليها في المادة السابقة ألا تقل من إنتاجها  
السنوى من معجون الأسنان وصابون الخلقة عما أتيته سنة ١٩٦٠ .

مادة ٤ — يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات سائفة الذكر وفقا لجدول  
المرافق ويلتزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلعة وفقا لذلك الجدول .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في إقليم مصر من  
تاريخ نشره .

---

.. (١) الوقائع المصرية في ١٩/٦/١٩٦١ . العدد ٤٧ بكور .

## قرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة اجهز تكييف الهواء من الصناعات الأساسية وتسعيرها  
وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ادرته مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة أجهزة تكييف الهواء من الصناعات الأساسية في مفهوم  
الحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ مالم يذكر .

مادة ٢ — على الشركات المنتجة لأجهزة تكييف الهواء أن تقوم بإنتاجها  
وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها بالأقل من انتاجها من أجهزة  
تكييف الهواء عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص  
من وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع أجهزة تكييف الهواء وفقا للجدول المرافق  
لهذا القرار<sup>(٢)</sup> .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في اقليم مصر  
من تاريخ نشره .

(١) اللوائح المصرية في ١٩٦١/٦/٢١ - العدد ٤٨ .

(٢) معدل بالقرار رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ اللوائح المصرية في ١/١٢/١٩٦٥ العدد ٩٣ مكرره

## أجهزة تكييف الهواء

سعر البيع للمستهلك قديماً	المنفذ
	<u>شركة النيل التجارية</u>
٢٦٥	جهاز تكييف الهواء إيديال قدرة ١ ٢ حصان أو ١ طن تبريد مزود بدورة عكسية للتسخين
٢٧٥	جهاز تكييف هواء إيديال قدرة ٢ حصان أو ١ ٣ ٥ طن تبريد مزود بدورة عكسية للتسخين
٣١٥	شركة النصر للهندسة والتبريد كولدير جهاز تكييف هواء كولدير قدرة ٢ حصان مزودة بدورة عكسية للتسخين

ملحوظة : تسلم أجهزة إيديال في كل المستهلك في جميع البلاد التي بها تيار كهربائي مناسب  
وتسلم أجهزة كولدير في المنص في القاهرة أو أفرعته في الإسكندرية .

## قرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة السخانات من الصناعات الأساسية وتسعيرها  
وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
بالاقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة السخانات من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ١-  
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .  
مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة لهذه السلعة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات  
التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .  
مادة ٣ - تلزم المؤسسات المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها من السخانات  
عن المعدل الذي تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزير الصناعة .  
مادة ٤ - يحدد سعر بيع السخانات وفقا للجدول المرافق لهذا القرار (٢) .  
مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به في الاقليم المصري  
من تاريخ نشره .

### سخانات البوتاجاز

الصف	سعر البيع للمستهلك تقديرا تسليم المحل
٥ لتر	جنيه
١٠ لتر	٤٢
١٣ لتر	٦٠
	٧٥

(١) الوقائع المصرية في ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ - العدد ٤٨ مكرر .

(٢) معدل بالقرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في أول ديسمبر ١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر  
ونصت المادة الأولى منه على أن يحدد سعر بيع السخانات وفقا للجدول المرافق وتجنب الزيادة  
في الأسعار في حساب خاص .



## قرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١

بإلزام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة (١).

### وزير الصناعة المركزي

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في إقليم مصر والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

### قرر :

مادة ١ — تلزم جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨/٧/١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الصناعة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويجعل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٩/٧/١٩٦١ - العدد ٥٩ مكرر (١) .  
واظهر القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية .  
وقد صدر القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ في شأن استثناء شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها من القرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦٢ .  
الوقائع المصرية في ٢٢/١١/١٩٦٢ - العدد ٩٢ .  
وينص على أن يرخص لشركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها بزيادة سعر بيع الطن من زيت برجيج الأرز إلى ٩٠ جنيها بدون فوارغ على أن يستمر التعامل على أساس هذا السعر حتى تصل كمية الرجيع الخام في الإنتاج ٨٠٠٠ طن سنويا .

## قرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٦١

في شأن إزام الشركات والمؤسسات والمعامل بالآ ثقل من إنتاجها السنوى  
عما أتبته خلال سنة ١٩٦٠ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة (١)

وزير الصناعة المركزى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار البطاريات السائقة من  
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مواصفات بعض الأقمشة الصوفية  
وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الحريرية  
وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة شغل السنارة  
والملايس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .  
وعلى القرار رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة  
القطنية وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات  
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن اعتبار صناعة منتجات البلاستيك  
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأدوية  
وتسعيرها .

---

(١) اللوائح المصرية فى أول أغسطس سنة ١٩٦١ - العدد ٦٠ مكرر (١) .

وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأنظمة الحربية وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوات السكانية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات البطاريات السائلة وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ باعتبار صناعة الجبن الجاف ( الرومي والرومي ) من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها وتسعيرها .

وعلى القرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعي من الصناعات الأساسية وتسعيره وتحديد مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن تحديد أسعار منتجات شغل السنارة والملابس الخارجية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير منتجات بعض الشركات والمؤسسات والمصانع من الأحذية .

وعلى القرار رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير المسلى الصناعي وتحديد مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة إطارات الكاوتشوك من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير البطاريات السائلة وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير الأحذية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير منتجات البلاستيك وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة المصايح الكهربائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار البطاريات الجافة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الشبكة المسددة من  
الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الورق والكراسات  
من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تسعير النسل الصناعي وتحديد  
مواصفاته .

وعلى القرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الغنط من الصناعات  
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن تسعير ورق سجائر «بافرة» .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الصوف المعدني  
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

#### قررة :

مادة ١ - تلتزم الشركات والمؤسسات والمعامل المشار إليها في القرارات  
الوزارية سالفة الذكر بالآتقل من إنتاجها السنوي عما انتجته خلال سنة  
١٩٦٠ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به في الإقليم المصري  
من تاريخ نشره .

#### قرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦١

في شأن اعتبار صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات  
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ٢٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرئى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما أتاه مجلس الدولة .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦١ .

قرار :

- مادة ١ - تعتبر صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - على المؤسسات المنتجة للمبيدات الحشرية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للغواصات التي تصدر عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلتزم الشركة للشار إليها بالأقل من إنتاجها من المبيدات الحشرية عن المعدل الذي تحرر عليه وقت صدور هذا القرار .<sup>(١)</sup>
- مادة ٤ - يحده سعر بيع المبيدات الحشرية وفقاً للجدول الموافق ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على السلع وفقاً لهذا الجدول .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من الأقليم المصري اعتباراً من اليوم .

سعر البيع						الصف
من الصنم الى المصالح والهتبات للطن		تسلم مخازنها بالقاهرة للطن		الى المستلم الصوبة		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
٥٠٠	١٨٢	٣٠٠	٢٠٧	٧٣٠	٢٠	مستحلب ٢٥ ٪ / د.د.ج ممياً في براميل صاج مبطنة من الداخل عبوة ١٠٠ ك .....
—	١٨٨	٥٠٠	٢١٣	٢٧٠	٤	عبوة ٢٠٠ ك .....
٥٠٠	٥٦	٥٦٠	٦٥	٢٨٠	٣	مسحوق تصفير ١٠ ٪ / د.د.ت ممياً في جولات خشب عبوة ٥٠ ك مسحوق أجر وساید لتفجير القطن (كروتون وست) ممياً في أكياس نايلون داخل براميل خشب أبلكاش عبوة ٣٥ ك
١٣٠	١٠٩	٧٧٠	١٢٤	٣٧٠	٤	

(١) معدل بالقرار رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢٤/٩/١٩٦٢ - المجلد ٧٥ ملحق.

## قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات  
الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعات وتشجيعها  
في الاقليم المصري

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر

مادة ١ — تعتبر صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات  
الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ للخار إليه .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة لهذه الأصناف أن تقوم بإنتاج أجزاء وقطع  
غيار أجهزة رش النباتات وفقا للمواصفات التي تسيّر عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — يحدد سعر البيع لمنتجات المؤسسات سالفة الذكر طبقا للجدول المرافق .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويصدر به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٩ مارس سنة ١٩٦٢ - العدد ٢٥ مكرر .

## قرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة الأسفلت المنفوخ من الصناعات الأساسية وتسميره وتحديد مواصفاته (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الأسفلت المنفوخ من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر
- مادة ٢ — على شركة النصر لآبار الزيت أن تقوم بإنتاجه وفقا للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار
- مادة ٣ — تلتزم الشركة للشار إنها . بألا تقلل من إنتاجها من الأسفلت المنفوخ عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع الأسفلت المنفوخ وفقا للجدول المرافق بهذا القرار
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
- شركة النصر لآبار الزيت

بيان				سعر بيع الطن تسليم بمحل التكرير بالسويس	
الأسفلت المنفوخ كتل من ورق كرافت		إلى الموزع		إلى المستهلك	
		طن	طن	طن	طن
		١٧٠	١٤	٥٨٥	١٥

(١)الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٥/٦ - العدد ٣٥ مكرر .

## قرار رقم ٣١١ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته  
وتسعيه (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الاقليم المصري .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسعير الجبرى وتحديد  
الأرباح المدلل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر:

مادة ١ — تعتبر صناعة الصابون من الصناعات الأساسية في حكم المادة ٢٦ من  
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على الشركات والمؤسسات الوارد ذكرها في الجدول المرفق أن  
تقوم بإنتاج الصابون وفقا للمواصفات التي تميز عليها وقت صدور القرار .

مادة ٣ — تلتزم الشركات والمؤسسات المشار إليها في المادة السابقة بالأقل  
من إنتاجها السنوى من الصابون عما أنتجته خلال سنة ١٩٦١ إلا بترخيص من  
وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع المنتجات للشركات والمؤسسات سائلة الذكر وفقا  
للجدول المرفق ويلزم المنتج بإيضاح سعر البيع للمستهلك ووزن القطعة عليها أو على  
غلافها وذلك بالنسبة إلى ما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار أما بالنسبة إلى الكميات  
المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلزم البائع بإيضاح سعر البيع على بطاقة توضع على  
الساعة في مكان ظاهر .

مادة ٥ — يلزم هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الواقع المصرية في ١٩٦٢/٦/٥ - العدد ٣٥ مكرر .

وأظهر القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار الصابون والقرار رقم ١١٠  
لسنة ١٩٦٧ .



## قرار رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتعديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة غزل القطن من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على الشركات المنتجة لغزل القطن أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات التي سير عليها وقت صدور هذا القرار ولا يجوز لها تعديل هذه المواصفات إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٣ — تلزم الشركات المشار إليها بالأ تقلل من انتاجها السنوى من غزل القطن مما أنتجته من خلال عام ١٩٦١ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع القطن بالمصانع وفقاً للجدول المرفق .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره :

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ / ٨ / ١٩٦٢ — العدد ٦٦ مكرر

الأرقام المقترحة للحدود العليا لأسماء الخيوط القطنية بما فيها رسم الإنتاج

المشط				المسرح اكثراومتاما	النزرة
مليم	مليم	مليم	مليم	مليم	
—	—	—	—	٤٨٠	١/٨
—	—	—	—	٤٩٠	١/١٠
—	—	—	—	٥٠٠	١/١٢
—	—	—	—	٥١٠	١/١٤,٥
—	—	—	—	٥٢٠	١/١٦
٦١٥	٦١٠	٦٠٠	٥٨٥	٥٤٥	١/٢٠
٦٢٥	٦٢٠	٦١٠	٥٩٥	٥٥٥	١/٢٢
٦٥٥	٦٥٠	٦٤٠	٦٢٥	٥٨٥	١/٢٤
٧١٠	٧٠٠	٦٩٠	٦٧٥	٦٣٠	١/٣٠
٧٢٠	٧١٠	٧٠٠	٦٨٥	٦٤٠	١/٣٢
٧٦٥	٧٥٥	٧٤٥	٧٣٠	٧٤٠	١/٣٦
٨٣٥	٨٢٥	٨١٠	٧٩٥	٦٨٠	١/٤٠

الأسعار الموضحة عالية للسكايك جرام الواحد على غاريط أو شلال .

(١) صدر القرار رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٦٥ - الوقائع المصرية في ١٢/١/١٩٦٥

— العدد ٩٣ ملحق

وتتم المادة الأولى منه على أن يستبدل بالجدول المرافق للقرار رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٦٢ الجدول المرافق لهذا القرار وتجنب قيمة الزيادة في الأسعار في حساب خاص

وتتم المادة الثانية على أن ترفع أسعار المنتجات القطنية من الأقفص والتريكو في حدود الآتي حتى ٢٠ قرش المتر (سعر المصنع) ترفع ١ قرش من ٢١ قرش للمتر إلى ٣٠ قرشه (سعر المصنع) ترفع ٣ قرش أكثر من ٣٠ قرش للمتر (سعر المصنع) ترفع ٥ قروش منتجات التريكو في حدود الزيادة في تكلفة خيوط الغزل الفاخر فيها وتفصل لجنة بمؤسسة الغزل والنسيج بقرار من وزير الصناعة وتخضع بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها في الحدود الموضحة .

**قرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢**  
**في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة للمؤسسة**  
**المصرية العامة للغزل والنسيج**

**وزير الصناعة**

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .  
وعلى القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٤٤ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد أسعار ومواصفات غزل الصوف .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة المنسوجات الصوفية من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .  
وعلى القرارات الوزارية أرقام ٢٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، ٤٥٤ لسنة ١٩٥٨ ، ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ ، ٥٩١ لسنة ١٩٦٠ ، ٣٤٥ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد أسعار ومواصفات بعض الصوفية .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار صناعة الأقمشة من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .  
وعلى القرارات الوزارية أرقام ١٤٦ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٢٧٨ لسنة ١٩٥٩ ، ٤١٩ لسنة ١٩٥٩ ، ٣٤٦ لسنة ١٩٦١ بشأن تحديد أسعار ومواصفات بعض الأقمشة القطنية .

**قرر :**

مادة ١ - يحدد سعر بيع غزل الصوف والأقمشة القطنية والصوفية التي تنتجها الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج طبقاً للجدول المرفق لهذا القرار .

مادة ٢ - يلتزم المصنع بإيضاح سعر بيع غزل الصوف ونمرة الخيط ونوع الصوف المستخدم على كل صندوق لمواسير النزول أو على كل كوكون أو على كل رزمة أو على كل شدة حسب الهيئة التي يباع بها المستهلك كما يلتزم المنتج بإيضاح سعر بيع الأقمشة القطنية للمستهلك في بطاقة توضع في نهاية كل ثوب ، ويلتزم بإيضاح سعر بيع الأقمشة الصوفية للمستهلك على كل ثلاثة أمتار من القماش ، وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار ويلتزم البائع بإيضاح سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع على السلعة في مكان ظاهر بالنسبة لما انتج قبل تنفيذ هذا القرار .

مادة ٣ - تحدد أسعار بيع المستهلك من الأقمشة القطنية والخيوط والأقمشة الصوفية المنتجة علىية بإيضاح نسبة ربح للوسطاء من التجار على الأساس الآتي :

( أ ) بالنسبة للأقمشة القطنية التي تباع بالمصنع بسعر ١٥٠ مليا المتر أو أقل تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجارة بما يتجاوز ١٣ ٪ من سعر بيع المصنع .

( ب ) بالنسبة للأقمشة القطنية التي تباع بالمصنع بسعر يزيد عن ١٥٠ مليا للمتر ويصل إلى ٣٠٠ مليا للمتر تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من سعر بيع المصنع .

( ج ) بالنسبة للأقمشة القطنية التي تباع بالمصنع بسعر لا يزيد عن ٣٠٠ مليا للمتر ويصل إلى ٥٠٠ مليا للمتر تحدد نسبة ربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٣٠ ٪ من سعر بيع المصنع .

( د ) بالنسبة للأقمشة القطنية من يزيد سعر بيعها بالمصنع عن ٥٠٠ مليا للمتر تحدد نسبة ربح الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٤٠ ٪ من سعر بيع المصنع .

( هـ ) بالنسبة للأقمشة الصوفية تحدد نسبة ربح الوسطاء من التجار بمقدار ٢٠ ٪ من سعر البيع للمصنع وبالنسبة للخيوط الصوفية من التريكو وخلافه تحدد نسبة ربح الوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من سعر بيع المصنع .

( و ) تقسم نسبة ربح الوسطاء في جميع الحالات السابقة بمقدار ربح هذه النسبة لتاجر الجملة والباقي لتاجر التوزيع بما لا يتجاوز ٧ ٪ لتاجر الجملة على أنه يجوز الجمع بين النسبتين - للشركات أو التاجر التي تقوم بهاتين الوظيفتين .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) القوائم المصرية في ٢٥ أغسطس لسنة ١٩٦٢ - العدد ٦٦٦ مكرر .  
صدر القرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٣ بإضافة الشركات الأهلية للطباطين والأقمشة الملونة والشركة المصرية للأصواف والطباطين إلى الجدول المرفق بالقرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ طبقا لقوائم المرفقة بهذا القرار .

## قرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٦٢

في شأن تعديل أسعار السنارة من الملابس الداخلية والتريكو للشركات التابعة  
للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها،  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض تعديل رسوم الانتاج  
والاستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٢/٨/١٩٥٨ في  
شأن اعتبار صناعة شغل السنارة من الملابس الداخلية من الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في أول مايو سنة ١٩٦٠  
في شأن مواصفات إنتاج شغل السنارة من الملابس الداخلية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار شغل  
السنارة من الملابس الداخلية .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٩  
في اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الخارجية القطنية من الصناعات الأساسية  
وتسعيها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٨ في  
شأن اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الخارجية الصوفية من الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠  
في شأن تحديد أسعار منتجات شغل السنارة والملابس الخارجية الصوفية .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع منتجات شغل السنارة من الملابس القطنية الداخلية

---

(١) الوثائق المصرية في ١٩٦٢/٨/٢٥ - العدد ٦٦ مكرر .

والخارجية وكذلك منتجات التريكو من الملابس الخارجية القطنية والصوفية وفقا  
لجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - تلزم المنشآت المنتجة للأصناف شغل السنارة والتريكو المسعرة  
الواردة بالجدول المرافق بأن توضح سعر البيع للمستهلك على كل قطعة من هذا  
الإنتاج إما بالنسبة إلى الكميات المنتجة قبل تنفيذ هذا القرار فيلتزم البائع بإيضاح  
سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع على السلمة في مكان ظاهر .

مادة ٣ - تحدد أسعار البيع للمستهلك من منتجات التريكو وشغل السنارة  
بإضافة نسبة ربح للوسطاء من التجار على الأساس الآتي :

(١) بالنسبة للملابس الداخلية القطنية :

١ - تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ١٥ ٪ من سعر بيع  
المصنع للأصناف المنتجة من خيوط قطنية حتى نمرة ٤٠ في الخيوط الأصلية .

ب - تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجارة بما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من سعر  
بيع المنتج للأصناف المنتجة من خيوط قطنية أعلى من نمرة ٤٠ في الخيوط الأصلية  
(٢) بالنسبة للملابس الخارجية القطنية :

تحديد نسبة الربح للوسطاء من التجار بما لا يتجاوز ٣٠ ٪ من سعر بيع المنتج .

(٣) بالنسبة للملابس الداخلية الصوفية :

١ - تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بإضافة ما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من

سعر بيع المنتج

(٤) بالنسبة للملابس الخارجية الصوفية :

تحدد نسبة الربح للوسطاء من التجار بإضافة ما لا يتجاوز ٢٠ ٪ من سعر

بيع المنتج

مادة ٤ - في جميع الحالات السابقة تقسم نسبة الربح المقررة للوسطاء من  
التجار حسب البند السابق بمعدل الربح لتجار الجملة والباقي لتجار التجزئة على أنه  
يجوز الجمع بين النسبتين للشركات أو التجار التي تجمع بين صفتي تاجر الجملة والتجزئة .  
مادة ٥ - يضمن هذا القرار في الواقع المصرية ويصل به من تاريخ نمره .

**قرار رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٦٢**  
**بشأن تحديد سعر بيع الكحول الأبيض<sup>(١)</sup>**

وزير الصناعة  
 بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
 في الإقليم المصري .  
 وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد  
 الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
 وعلى القرار الجمهورى رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الاتاج  
 والاستهلاك على بعض الأصناف .  
 وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع الكحول الأبيض وفقا للجدول المرافق لهذا القرار  
 ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع في مكان ظاهر وفقا لهذا الجدول .  
 مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

سعر البيع للمستهلك	وحدة البيع	الصنف
		كحول أبيض ممزوج مخمس للأغراض درجة ٩٥ يباع في الصيدليات :
٦٤٥	٩٥٠ سم ٣	الزجاجة سعة
٤٤٤	» ٥٠٠	» »
١٨٠	» ٢٥٠	» »
٧٦	» ١٠٠	» »
٤٣	» ٥٠	» »
		كحول أبيض :
٥٠٥	لتر	سبرتوايبيش بالريميل (١٠ لتر فاكتر)
٤٥٧	لتر	» » بالقصابى

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٢/٩/٢٤ - العدد ٧٥ ملحق .  
 واستنراك في ١٩٦٢/١١/١٧ - العدد ٨٦ .

## قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩

في شأن اعتبار صناعة إطارات الكاوتشوك من الصناعات  
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة المركزي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري .  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة إطارات الكاوتشوك من الصناعات الأساسية في مفهوم  
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - على الشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تقوم بإنتاج  
إطارات الكاوتشوك وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلزم الشركة للشار إليها بالمادة السابقة ألا تقلل من إنتاجها من  
إطارات الكاوتشوك خلال سنة ١٩٥٩ ما أنتجته خلال سنة ١٩٥٨ .
- مادة ٤ - يحدد سعر البيع لمنتجات الشركة سالفة الذكر وفقا للجدول المرافق  
ويلزم البائع بإيضاح سعر البيع على كل سلعة بالضبط وذلك بالنسبة لما ينتج بعد  
تنفيذ هذا القرار .
- أما بالنسبة للكميات المنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بوضع  
سعر البيع على بطاقة تلتصق بالسلعة .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٥٩ - العدد ٥٧ مكرر .  
وقد صدر القرار رقم ٢٦٤ سنة ١٩٦٢ الوقائع المصرية في ٢٤/٩/١٩٦٢ العدد ٧ ملحق .  
في شأن تعديل أسعار إطارات السيارات ويقضى بأن يضاف إلى أسعار الإطارات الخارجية  
الخاصة بالسيارات « نسر ممتاز » والواردة بالجدول المرافق للقرار الوزاري رقم ٢٤١ لسنة  
١٩٥٩ إليه مبلغ جنيه واحد لكل إطار قينة رسم الإقايح المقرر بقرار رئيس الجمهورية  
رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ .



قرار رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٦٢  
في شأن تحديد سعر بيع غاز أكسيد النيتروز (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ادرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع غاز أكسيد النيتروز المبأ في اسطوانات وفقا  
لجدول للرائق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٢/١١/١٩٦٢ - العدد ٩٢ مكروا .

قرار رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٦٢  
في شأن تسعير الحلاوة الطحينية ١٠٠٪ و ٢٥٪ سكر

وزير الصناعة  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى .  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعديل مواصفات  
إنتاج الحلاوة الطحينية .<sup>(٢)</sup>  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة الحلاوة الطحينية من الصناعات الأساسية في مفهوم  
أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — على الشركات المنتجة للحلاوة الطحينية أن تقوم بإنتاجها وفقا  
للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار مع تعديل صنف الحلاوة  
الجلوكوز بجمل المادة السكرية بها ٢٥٪ سكر و ٧٥٪ جلوكوز .
- مادة ٣ — تلتزم الشركات المشار إليها بالأقل من إنتاجها من الحلاوة  
الطحينية من المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرارات إلا بترخيص  
من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع الحلاوة الطحينية وفقا لجدول المرافق <sup>(٣)</sup> ويأزم  
البائع بإيضاح المواصفات وسعر البيع والوزن على العلبة الصنعي بالنسبة للحلاوة  
السكرية أما الحلاوة السائبة فعلى البائع أن يوضح سعر البيع المستهلك على بطاقة  
توضع في مكان ظاهر .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٢٢ / ١١ / ١٩٦٢ - العدد ٩٢ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية في ٢١ / ٥ / ١٩٦٢ - العدد ٣٩ .

(٣) عدل الجدول المشار إليه بالقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في

١٥ / ١٠ / ١٩٦٣ - العدد ٨١ ثم عدل الجدول بالقرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٦٥ .

## قرار رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن اعتبار صناعة الطحينة من الصناعات الأساسية  
وتسميرها وتحديد مواصفاتها (١)

### وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة ٤ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١ في شأن عدم رفع أسعار بيع  
المنتجات الجلبة أو تغيير مواصفاتها .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الطحينة من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام  
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة للطحينة أن تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات .  
على تسمير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — يحدد سعر بيع الطحينة وفقا للجدول المرافق لهذا القرار (٢) .

مادة ٤ — يلغى هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ تسميره .

(١) الواقع المصرية في ٢٢ / ١١ / ١٩٦٢ - العدد ٩٤ مكرر .

(٢) انظر القرار ٧٤٠ لسنة ١٩٦٣ في شأن تعديل أسعار بيع الطحينة السائلة والصلبة .

## قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣

بتحديد مواصفات العنبر المبيأ (١)

وزير التكوين

بعد الاطلاع المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير  
الجبرى وتحديد الأرباح والقوانين المعدلة له  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يحظر بيع أو حيازة العنبر الجروش المبيأ إلا إذا كان مطابقاً  
للمواصفات الآتية :

نسبة الكسر لا تزيد على ٢ ٪ .

نسبة الشوائب والمواد الغريبة أو النافثة لا تزيد على ١ ٪ .

نسبة الجيوب الصحيحة لا تزيد على ٣ ٪ .

نسبة الرطوبة لا تزيد على ١١ ٪ .

ويجب أن تتم التفتيش فى أكياس من البوليولين المغلفة بطريقة الاعام .

مادة ٢ - على الأشخاص المرخص لهم بتعبئة العنبر الجروش أن يثبتوا

على العبوات البيانات الآتية :

اسم المبيأ .

نوع العنبر ومواصفاته .

سعر البيع للستهلك .

مادة ٣ - كل مخالفة الأحكام المادة (١) يعاقب عليها بالعقوبات الواردة

فى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

وكل مخالفة لأحكام المادة (٢) يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه

ولا تجاوز مائة وخمسين جنياً .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعدل به بعد شهر من

تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ - العدد ٤٠ .

قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣  
في شأن تحديد أسعار مستحضرات التجميل والروائح  
وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
على الإنعاش للمصري  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحدد مرسوم مستحضرات التجميل والروائح طبقاً للجدول المرفق .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٧ / ١٩٦٣ - المذ ١١ مكرر .  
وأظهر القرار رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٣ تحديد أسعار مستحضرات التجميل والروائح  
الوقائع المصرية في ١٦ / ٣ / ١٩٦٣ - المذ ٢٠ مكرر واستدراك ٨ / ٤ / ١٩٦٣ - المذ ٢٧

## قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣

في شأن اعتبار صناعة الكابلات الكهربائية من الصناعات الأساسية  
وتسميرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الكابلات الكهربائية من الصناعات الأساسية في  
مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة للكابلات الكهربائية أن تقوم بإنتاجها<sup>(٢)</sup>  
وفقا للواصفات التي تسم عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلزم للمصانع المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها من الكابلات  
الكهربائية عن المعدل الذي تدير عليه وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من  
وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع الكابلات الكهربائية وفقا للجدول المرافق  
لهذا القرار<sup>(٣)</sup> .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٧/٧ العدد ١١ مكرر .

(٢) صدر القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ١٩٦٥/٢/٢٧ - العدد ٤٩ ونصت  
المادة الأولى منه على أن يصرح لشركة الكابلات الكهربائية المصرية بإنتاج الكابلات الآتية  
من مادة الألمنيوم بدلا من النحاس .

١ - الكابلات الأرضية المسلحة ذات الضغط العالي بجميع مقاساتها

ب - الكابلات الأرضية المسلحة ذات الضغط المنخفض من مقاسات ٢٥ مم فأكثر  
( ما يقابل ١٦ مم فأكثر موصلات نحاس )

ج - الأسلاك والكابلات العادية مقاس ١٦ مم فأكثر ( ما يقابل ١٥ مم فأكثر  
موصلات نحاس )

(٣) صدر القرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن تعديل تسمية الكابلات الكهربائية  
الوقائع المصرية في ١٩٦٧/١/٥ - العدد ٣ مكرر .

ويقضى بأن يستبدل الجدول المرافق للقرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ بالجدول المرافق للقرار المذكور

قرار رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٣  
في شأن تصنيع الأرز والاتجار فيه<sup>(١)</sup>

وزير القوين

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون القوين .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التصدير الجبرى  
وتحديد الأرباح والقوانين المدة ٤ .  
وعلى القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المعدلة له .  
وبناء على ما تناه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - لا يجوز بيع الأرز الأبيض أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع  
علما إلا إذا كان من أحد الأنواع الآتية :

(١) أرز ممسوح عادة :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا والذى لا تزيد نسبة المواد  
الغريبة فيه على ٢٪<sup>(٢)</sup> ونسبة الكسر على ٢٠٪ ونسبة الحبة الصفراء على  
١٥٪ .

(ب) أرز ممسوح مخصوص :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا والذى لا تزيد نسبة المواد  
الغريبة فيه على ١٪<sup>(٣)</sup> ونسبة الكسر على ٨٪ ونسبة الحبة الصفراء على ١٪ .

(١) اللوائح المصرية فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٣ - العدد ١٨ .

(٢) الرقم مصحح بالاستندراك المنشور بالوقائع المصرية فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ -  
العدد ٥٩ .

(٣) الرقم مصحح بالاستندراك المنشور بالوقائع المصرية فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ - العدد ٩٥ .

(ج) ملفى

(د) أرز ناتورال :

وهو الأرز الأبيض الذى تم ضربه وتبييضه صناعيا تبيضا تاما والذى لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ١٪ ونسبة الكسر على ٢٪ ونسبة الرطوبة على ١٣٪.

مادة ٢ - لا يجوز للمضارب والمراكات استعمال الملح أو الجبس في تبييض الأرز بجميع أنواعه المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين تعبئة الأرز في عبوات يقل وزن كل منها عن ٢٥ كيلو جرام .

(٣) مادة ٤ - لا يجوز بيع أنواع الأرز الواردة في المادة ١ وللعبأة في عبوات أيأ كان وزن العبوة كالا يجوز عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كان محررا على هذه العبوات البيانات الآتية :

(١) نوع الأرز .

(ب) اسم المنتج .

(ج) الوزن الصافي .

مادة ٥ - يحظر بغير ترخيص من وزارة التموين استعمال المواد الملونة في صناعة أو تجارة الأرز .

مادة ٦ - لا يجوز بيع الأرز المكسر للاستهلاك المحلى . والأرز المكسر هو ما كان حجم الحبة فيه لا يزيد على نصف حجم حبة الأرز البيضاء كاملة ويخصص

---

(١) النى البند (ج) من المادة (٦) بالقرار رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٥ الواقع المصرية في ١١ / ١١ / ١٩٦٥ - العدد ٨٩ ملحق وهو خاص بالأرز جلاسيه .

(٢) البند (د) بمعدل بالقرار رقم ٢٦٢ سنة ١٩٦٥ المشار إليه .

(٣) المادة الرابعة عدلت بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ الواقع المصرية في ٩ / ٩ / ١٩٦٦ - العدد ٤٣ ثم عدلت بالقرار رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٦ الواقع المصرية في ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٦ - العدد ٨٣ .



الأرز الكسر للصناعة على أن يكون من أحد الرتب الآتية :

(أ) أرز كسر زيرف - وهو الأرز الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ٥ ٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ١٥ ٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ١ ٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها النواع كالمقيق أو جرمة الأرز .

(ب) أرز كسر نمرة ١ - وهو الأرز الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ١٥ ٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٢٥ ٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٢ ٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها النواع كالمقيق أو جرمة الأرز .

(ج) أرز كسر نمرة ٢ - وهو الأرز الكسر الذى لا يقل حجم الحبة فيه عن ربع حجم حبة الأرز البيضاء كاملة على ألا تزيد على ٢٥ ٪ نسبة الحبوب التى تقل عن هذا الحجم وأن لا تزيد نسبة المواد الغريبة فيه على ٥ ٪ ولا تزيد نسبة الحبوب الصفراء فيه على ٣ ٪ وتعتبر مادة غريبة وتحسب ضمن النسبة المئوية المحددة لها النواع كالمقيق أو جرمة الأرز .

مادة ٧ - لا يجوز بيع ترخيص من وزارة التموين حيازة الأرز الكسر ولا يسرى هذا الحظر على مضارب الأرز .

مادة ٨ - لا يجوز أن يحتوى الأرز على أكثر من ٢٥ جزء فى المليون من حامض السيناميد ، كما لا يجوز أن يحتوى على أى مادة سامة .

ويستبر الأرز نالبا إذا كان ذارحة كريمة أو متفنا وإذا احتوى على حشرات كما يعتبر مشوها إذا خلط بمواد غريبة أو إذا احتوت المادة الجافة على أكثر من ١ ٪ من المواد المعدنية أو إذا عولج بالمطهر كوز فى غير حالة الأرز الجلاسه .

مادة ٩ - تلشأ بوزارة التموين لجنة تحكيم تشكلى على الوجه الآتى :  
مندوب عن وزارة التموين ومندوب عن المؤسسة العامة للطاحن والمضارب والمخابز ومندوب عن غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات .

وتختص هذه اللجنة بإعادة فحص عينات الأرض المأخوذة بمعرفة رجال الضبط القضائي والمحفوطة بمديرية التموين المحلية أو بالجهات المأخوذة منها إذا جاءت نتيجة فحص العينة الأولى مخالفة للمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار .

ويقدم ذو الشأن طلب إعادة الفحص خلال سبعة أيام من تاريخ إخطارهم نتيجة فحص العينة الأولى ويكون قرار اللجنة نهائيا .

مادة ١٠ — تلغى المواد من ١٥ إلى ١٧ من القرار ١٨٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ١١ — كل مخالفة لأحكام المادة ٤ من هذا القرار يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن مائه جنيه ولا تتجاوز مائه وخمسين جنيها .

وكل مخالفته أخرى لهذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أو في المادة ٩ من الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما بحسب الأحوال .

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٣

بشأن تسعير الأقمشة الحريرية (١)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري .

وعهد الأرباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة الأقمشة من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض

الأقمشة الحريرية وتسعيرها .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٦/٣/١٩٦٣ — العدد ٢٠ مكرر

قرر :

مادة ١ — تحدد أسعار منتجات شركة مصر / حلوان للفزل والنسيج وفقاً للجدول المرفقة بهذا القرار .

مادة ٢ — يلتزم المنتج بإضاح سعر البيع للمستهلك على كل خمسة أمتار على الأقل وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار ، ويلتزم البائع بإضاح سعر البيع للمستهلك على بطاقة توضع على السلة في مكان ظاهر بالنسبة لما أنتج قبل تنفيذ هذا القرار .  
مادة ٣ — تحدد أسعار البيع للمستهلك من الأقمشة الحريرية الطبيعية الصناعية المنتجة محلياً والتي لا يقل نسبة الحرير فيها عن ٢٥ ٪ ، بإضافة نسبة ربح الوسطاء من التجار على الوجه الآتي :

أولاً : بالنسبة للأقمشة الحريرية التي تباع بالمصنع بسعر لا يتجاوز ٢٥٠ ملجم للتر تكون أقصى نسبة ربح للوسطاء ٢٠ ٪ من سعر بيع المصنع .  
ثانياً : وبالنسبة للأقمشة التي تباع من المصنع بسعر يزيد عن ٢٥٠ ملجم للتر . ويصل إلى ٤٠٠ ملجم للتر تحدد نسبة ربح للوسطاء بما لا يتجاوز ٢٥٠ ٪ من سعر بيع المصنع .

ثالثاً : بالنسبة للأقمشة التي يزيد سعر بيعها من المصنع عن ٤٠٠ ملجم للتر تحدد نسبة ربح للوسطاء بما لا يتجاوز ٣٠ ٪ من سعر بيع المصنع .  
رابعاً : تقسم نسبة ربح الوسطاء في جميع الحالات السابقة بمقدار ربع هذه النسبة لتاجر الجملة والباقي لتاجر التجزئة على أنه يجوز الجمع بين النسبتين لشركات أو للتاجر التي تقوم بهاتين الوظيفتين .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

## قرار رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦٣

في شأن اعتبار صناعة الحديد للبروم من الصناعات الأساسية  
وتحديد مواصفاته وأسعار بيعه<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
بالإقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر:

- مادة ١ — تعتبر صناعة الحديد للبروم من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام  
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — على الشركات المنتجة للحديد المبروم أن تقوم بإنتاجه وفقاً  
للمواصفات التى تسمى عليها وقت صدور القرار .  
إلا فيما يتعلق بأسلخ الصلب لتسليح الخرسانة فيكون إنتاجها طبقاً للمواصفات  
القياسية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ .
- مادة ٣ — تلزم الشركات المشار إليها بالأقل إنتاجها السنوى من الحديد  
المبروم عما أنتجته فعلاً سنة ١٩٦٢ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع الحديد المبروم وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١١/٤/١٩٦٣ - العدد ٢٨ مكرر .

**الحديد البروم**  
**الصف**      **سريع الطن المستهلك تسليم المصنع**

حديد بروم قطر من ١٧ - ٢٥ ملليمتر ٥٨ جنيه

يضاف لهذا السعر ما يأتي :

١ - علاوة للقاسات للأقطار الرفيعة كالآتي :

مقاس ١٦ ملليمتر ١ جنيه

» ١٣ » ٣ »

» ١٠ » ٦ »

» ٨ » ١١ »

» ٦ » ١٥ »

٢ - علاوة أطوال :

في حالة طلب أطوال أكثر من ١٢ متراً إلى ١٥ متراً يضاف ١ جنيه

ولأكثر من ١٥ متراً ٢ جنيه

٣ - يضاف للأسعار النهائية ١/٢ ٪ رسم دعم .

**قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٣**

في شأن اعتبار صناعة الجمرات الزراعية من الصناعات الأساسية (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٠ .

وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تعتبر صناعة الجمرات الزراعية من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٥/٢ - العدد ٣٤ ملحق

واظهر القرار رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٦٣ الوقائع المصرية في ١٩٦٣/٥/٢ - العدد ٣٤٢ ملحق .  
بمديد أسعار الجمرات الزراعية .

## قرار رقم ٦١١ لسنة ١٩٦٣

باعتبار صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية  
وتحديد مواصفاتها وأسعارها (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الاقليم المصري .  
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات الأساسية في مفهوم  
أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .  
مادة ٢ — على للصانع المنتجة لهذا النوع أن تقوم بإنتاجه وفقاً للمواصفات  
التي تسر عليها وقت صدور هذا القرار .  
مادة ٣ — تلزم الصانع المشار إليها بالأقل من إنتاجها السنوي بالنسبة  
لما أنتجته خلال المدة النقصية من عام ١٩٦٣ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
مادة ٤ — يحدد سعر بيع المنظم وفقاً للجدول المرفق .  
مادة ٥ — تلزم الصانع المشار إليها في المواد السابقة بإثبات علامة المنتج على  
كل منظم .  
مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### منظم البوتاجاز

الصنف		سعر بيع الألف منظم من الصنع		سعر بيع المنظم الواحد للمستهلك	
		مليم	جنيه	مليم	جنيه
منظم البوتاجاز .. ..		٥٠٤٤	...	٥٦٠	...

(١) النظام المصري في ١٩٦٣/٦/٦ - العدد ٤٣ ملحق .

## قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤

في شأن تحديد سعر بيع الأكسجين السائل<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيع  
في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح للسائل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة الأكسجين السائل من الصناعات الأساسية في  
منهزم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ - تلزم المصانع المنتجة للأكسجين السائل ألا تقل من إنتاجها  
السنوى عن المعدل السنوى للإنتاج إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٣ - يحدد سعر بيع الأكسجين السائل حسب الجدول المرافق .
- مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .
- الأكسجين السائل
- سعر بيع اللتر من اسطوانات المشتري تسليم المصنع ٣٠٠ مليم .
- سعر بيع اللتر من اسطوانات الشركة البائعة تسليم المصنع ٣٢٠ .

---

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٦/٢٠ - العدد ٤٨ ملحق .  
واظر القرار ١٢٠ لسنة ١٩٥٩ بتحديد سعر الأكسجين بالاسطوانات .

## قرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار الصودا الكاوية (١)

نائب رئيس الوزارة للصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعن الرسم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قـرـر

- مادة ١ — تعتبر صناعة الصودا الكاوية من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .
- مادة ٢ — على الشركات المنتجة للصودا الكاوية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ — تلزم الشركات المشار إليها في المادة السابقة أيضاً بقلل من إنتاجها السنوي عما أشتبه منها خلال سنة ١٩٦٣/١٩٦٤ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ — يحدد سعر بيع الصودا الكاوية وفقاً للجدول المرافق .
- مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .
- الصودا الكاوية

سعر بيع الطن من المنتج أو مخازن المستورد بالاسكندرية . . . . .	٥٦	ليم
سعر بيع الطن من المنتج أو مخازن المستورد تسليم العملاء بالقاهرة . . . . .	٥٨	جنيه

(١) الوقائع المصرية في ١٩/١/١٩٦٥ - العدد ٥ مكرر .



## قرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة الفرش من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

نائب رئيس الوزارة للصناعة والثروة المعدنية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في

الإقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد

الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وبناء على ما إرتأه مجلس الدولة .

### قصر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الفرش من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من

القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على المصانع للنتجة للفرش أن تقوم بإنتاجها وفقاً للواصفات التي تسير

عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلتزم المصانع المشار إليها ألا تقلل من إنتاجها السنوي من الفرش عما

إنتجته سنة ١٩٦٤ .

مادة ٤ — تلتزم المصانع المشار إليها بطبع اسم للصنع وسعر البيع للمستهلك على

كل قطعة وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

أما بالنسبة للحكميات للنتجة قبل تنفيذ أحكام هذا القرار فيلزم البائع بلصق

بطاقة تحتوي سعر البيع للمستهلك على كل قطعة .

مادة ٥ — يحدد سعر بيع الفرش وفقاً للجدول المرافق .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٦/٦/ ١٩٦٥ - العدد ٤٢ مكرر .

## قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة التلفزيون من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)  
نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد  
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة التلفزيون من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦  
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — يحدد سعر بيع التلفزيون بمقاس ٢٣ بوصة إنتاج شركة النصر للأجهزة  
الكهربائية والالكترونيه فيليبس أورينت سابقا وفقاً للجدول المرفق (٢) ويلتزم البائع  
بإيضاح سعر البيع للمستهلك بطاقة توضع عليه .

٣ — لا يجوز للشركة الوارد ذكرها في الجدول المرافق أن تغير من المواصفات  
التي كانت تسير عليها وقت صدور هذا القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٤ — يلزم هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ٥ / ٧ / ١٩٦٥ — العدد ٥١ مكرر .

(٢) أخطر الجدول المعدل بالقرار رقم ٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ — الوقائع المصرية في ١٢ / ١ / ١٩٦٥ —

العدد ٩٣ مكرر .

## قرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٥

بشأن تحديد أسعار الاجولة المصنوعة من الجوت أو التيل المعدني<sup>(١)</sup>  
 نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية .  
 بعد الاطلاع على القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في  
 الإقليم المصري .  
 وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد  
 الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
 وعلى ما أوصاه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الاجولة من الجوت والتيل المعدني من الصناعات الأساسية  
 في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .  
 مادة ٢ — تلتزم المصانع المنتجة للاجولة والركاب المعدنية من الجوت والتيل  
 المعدني أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تدير عليها وقت صدور هذا القرار  
 ولا تقل من إنتاجها عن المعدل السنوي للإنتاج لإتراض من وزارة الصناعة .  
 مادة ٣ — يحدد سعر بيع الاجولة والركاب المصنوعة من الجوت والتيل المعدني  
 وفقاً للجدول المرافق .  
 مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويجعل به من تاريخ نشره .

### الاجولة المصنوعة من الجوت والتيل المعدني

بيان	سعر البيع (٢) من المصنع إلى بنك التسليف تسليم المصنع لآلاف جوت	سعر البيع المستهلك بالجملة
حوال ٢ ١/٢ لبرا . . . .	مليم	مليم
٥ . . . .	—	٢٤٠
	—	٤٤٠

- (١) الوثائق المصرية ق ١٩٦٥/٧/٢٢ - العدد ٥٦ مكرر .  
 (٢) استبعد سعر البيع من المصنع إلى بنك التسليف من الجدول بالقرار رقم ٧٩ سنة  
 ١٩٦٦ الوثائق المصرية ق ١٩٦٦/٤/١٨ - العدد ٧٨ مكرر .

## قرار رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة ألواح الألتراباس من الصناعات الأساسية

وتسعيها وتحديد مواصفاتها (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٤٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

في الإقليم المصرى .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبرى وتحديد

الآرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما إرتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة ألواح الألتراباس (الفورمايكا) من الصناعات الأساسية.

في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة لألواح الألتراباس أن تنتجها وفقاً للمواصفات.

التي تسمى عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — يحدد سعر بيع ألواح الألتراباس طبقاً للجدول المرفق وتجنب الزيادة

في الأسعار في حساب خاص .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

ألواح الألتراباس (الفورمايكا)

البيع من المنة الفترة المربع	الصف
جنيه ٤	ألواح الألتراباس (الفورمايكا) . . . . .

(١) الوقائع المصرية في ١/١٢/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرور

## قرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة المياه الغازية من الصناعات الأساسية

وتحديد أسعارها (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المدنية والكهربائية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها على الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبري وتحديد

الأرباح المدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة المياه الغازية من الصناعات الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .

مادة ٢ — على المصانع المنتجة للمياه الغازية أن تقوم بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسيّر عليها وقت صدور هذا القرار ولا تغير فيها إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
(٢) مادة ٣ — يحدد سعر بيع المياه الغازية وفقاً للجدول المرفق وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص وبالنسبة لمنتجات الكولا تكون الزيادة الممنوعة في الحساب الخاصة بواقع ٣٠٠ ملجم للصندوق .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر .

(٢) عدلت المادة الثالثة بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ١٨/١١/١٩٦٧ العدد ٢٣٢ تأييد على النحو التالي «يحدد سعر بيع المياه الغازية بما في ذلك رسوم الإنتاج والاستهلاك طبقاً للجدول المرفق للقرار رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٦٥ بالنسبة للمياه العادية أما بالنسبة لمنتجات الكولا فتحدد أسعارها طبقاً للجدول المرفق .

أسعار منتجات الكولا بما في ذلك رسم الإنتاج والاستهلاك (١)

سعر البيع		الصف
الزجاجة مثلبة المستهلك	المستودق ٢٤ زجاجة من الشركة تسليم محل للتفري	
مليم	مليم	مفروب الكوكاكولا إنتاج شركة النص لتعبئة الزجاجات والببسي كولا إنتاج الشركة المصرية لثلاثة الزجاجات ومصري كولا إنتاج شركة القاهرة لتعبئة الزجاجات
٢٠	٤٠٠	

المياه الغازية

سعر البيع		البيان والسعر
الزجاجة المثلبة	المستودق ٢٤ زجاجة من التاجر للمستهلك	
للزجاجة المثلبة	من المصنع للتاجر تسليم محل الأخير	
مليم	مليم	(أ) الزجاجة الصغيرة سعة الزجاجة أقل من ٣٠٠ سم مثل الببسي الكو وسيكوا وأورانجو ولينجو وسترو وغيرها على اختلاف سمياتها
٢٠	٤٠٠	(ب) الزجاجة الكبيرة سعة الزجاجة أكبر من ٣٠٠ سم مثل أسبائن وارستون وماكد ونال وسيدر وغيرها على اختلاف سمياتها
٢٥	٥٠٠	

(١) معدل بالقرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه -

## قرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥

في شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر  
من المصنوعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>  
نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة ونشجيمها  
في الإقليم المصري .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون المعدل رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ — تعتبر صناعة منتجات التبغ والدخان والسجائر من المصنوعات  
الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .  
مادة ٢ — على المصانع المنتجة لمنتجات التبغ والدخان والسجائر أن تقوم  
بإنتاجها وفقاً للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار .  
مادة ٣ — تلتزم المصانع المنتجة المشار إليها بالأقل من إنتاجها السنوى من  
منتجات التبغ والدخان والسجائر عن الحد الذى تسير عليه وقت صدور هذا  
القرار إلا بترخيص من وزارة الصناعة .  
مادة ٤ — يتم توزيع المنتجات المشار إليها على الوسطاء طبقاً للأسس التي  
تتبناها الشركات والمؤسسات المنتجة وقت صدور هذا القرار .  
مادة ٥ — يحدد سعر بيع منتجات التبغ والسجائر طبقاً للجدول المرافق<sup>(٢)</sup>  
وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص  
مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ نشره .

- (١) الوقائع المصرية في ١٢/١/١٩٦٥ — العدد ٩٣ مكرر .  
(٢) عدلت الجداول بالقرار رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٦٥ الوقائع المصرية في ٢٢/١٢/١٩٦٥ —  
العدد ٩٩ مكرر .

ثم بالقرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٦ الوقائع المصرية في ١٢/١٢/١٩٦٦ — العدد ٩٤ .  
وأخيراً بالقرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية في ٢٦/٧/١٩٦٧ — العدد ١٣٤ .  
ونصت المادة الثانية من القرار الأخير على أن تطبق أسعار منتجات الدخان الواردة  
بالجدول التالى على مصانع القطاعين العام والخاص .  
كما نصت المادة الثالثة على أن يقتصر إنتاج الدخان الوارد بالجدول التالى على الأوزان  
والعبوات المحددة بهذا القرار .

## قرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار التلajas

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وللعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٢٩٦ سنة ١٩٥٩ الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ ورقم ١ سنة ١٩٦٠ الصادر فى ٧ يناير سنة ١٩٦٠ ورقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٠ ورقم ٤٠٩ سنة ١٩٦٠ الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ ورقم ١٢٨ سنة ١٩٦١ الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٦١ ورقم ٣٤٧ سنة ١٩٦١ الصادر فى ٨ يونية سنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد أسعار التلajas .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالجداول المرافقة للقرارات الوزارية رقم ٢٩٦ سنة ١٩٥٩ ورقم ١ سنة ١٩٦٠ ورقم ٩٤ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٤٠٩ لسنة ١٩٦٠ ورقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٤٧ سنة ١٩٦١ ورقم ٣٣١ سنة ١٩٦٥ المشار إليها بالجداول المرافقة لهذا القرار وتجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره .



الجدول المرافق لقرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٥

سعر البيع للمستهلك تقديراً تسليم المحل	المنصف
جنيه	شركة إنديال :
١٠٠	ثلاجة إنديال سعة ١٦٠ لترأ
١٥٠	» » » ٢٢٠ »
١٨٥	» » » ٢٨٠ »
	شركة النصر للأجهزة المنزلية :
٩٠	ثلاجة نصر سعة ١٢٥ لترأ (بوتاجاز) .
٩٠	» » » ١٢٥ » (كبروسين)
١٢٥	» » » ١٧٠ » (كهرباء)
٢٤٠	» » » ١٨٠ »
	مصانع الطائرات (إحاج مدني)
٢٤٠	ثلاجة ٢٨٠ لتر كهرباء (كلفينيتور)

- (١) القرار ٢٩٦ لسنة ١٩٥٩ نفس بالوقائع المصرية في ٣١/٨/١٩٦٩ - العدد ٦٨ . مكرر .
- » ١ » ١٩٦٠ » » » » ٧ » ١/١٩٦٠ - » ٢ .
- ملحق .
- » ٤٠٩ » ١٩٦٠ » » » » ١٥/٨/١٩٦٠ - » ٦٣ .
- مكرر غير عادي .
- » ١٢٨ » ١٩٦١ » » » » ٩ » ٣/١٩٦١ - » ٢٠ .
- مكرر .
- » ٣٤٧ » ١٩٦١ » » » » ١٥/٦/١٩٦١ - » ٤٧ .
- مكرر .
- القرار ٣٣١ » ١٩٦٥ » » » » ١٤/٧/١٩٦٥ - » ٢٣ .
- مكرر .
- واظنر » ٩٤ » ١٩٦٠ » » » » ١٠/٣/١٩٦١ - » ٢٠ .
- مكرر .
- » ٢١٤ » ١٩٦٠ » » » » » » » » » » .
- مكرر .

## قرار رقم ٦٩٥ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار أجهزة التليفزيون<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بشئون التسعير الجبرى

وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ فى شأن إعتبار صناعة التليفزيون

من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - - يضاف الجدول المرافق لهذا القرار إلى الجدول المرافق القرار

الوزارى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ الذكر وتجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص

مادة ٢ - - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٢/١/١٩٦٥ - العدد ٩٣ مكرر

### شركة النصر للتليفزيون

اسم الصنف	سعر البيع للمستهلك
جهاز تليفزيون مقاس ١٤ بوصة ماركة نصر	١٠٠ جنيه
جهاز تليفزيون مقاس ١٩ بوصة ماركة نصر	١٢٥ جنيه
جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة نصر	١٦٠ جنيه

### الشركة العربية لصناعة الراديو والتراكتور والأجهزة الإلكترونية

اسم الصنف	سعر البيع للمستهلك
جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة تليمصر	١٦٠ جنيه

### شركة بنها للصناعات الحرفية والمدنية

اسم الصنف	سعر البيع للمستهلك
جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة لوتس	١٥٠ جنيه

### شركة النصر للأجهزة الكهربية والإلكترونية (فيلبس)

اسم الصنف	سعر البيع للمستهلك
جهاز تليفزيون مقاس ٢٣ بوصة ماركة فيليبس	١٦٠ (١) جنيه

ملاحظة - جمع الأسعار السابقة تشمل الضمان لمدة ستة شهور .

(١) السعر الوارد بالمجدول المرافق بالتقارير ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥ هو ١٢٥ جنيها

## قرار رقم ٦٩٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن تحديد أسعار أفران البوتاجاز<sup>(١)</sup>

تأب رئيس الوزراء الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرارات الوزاريين رقم ١٥٣ سنة ١٩٦٠<sup>(٢)</sup> الصادر في ٤ مارس سنة  
١٩٦٠ ورقم ١٠٠١ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار أجهزة البوتاجاز .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تستبدل بالجدول المرفقة القرارات الوزاريين رقم ١٥٣ سنة<sup>(٣)</sup>  
١٩٦٠ ورقم ١٠٠١ سنة ١٩٦٢ المشار إليهما بالجدول المرفق لهذا القرار  
وتجنب الغرابة في الأسعار في حساب خاص .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

أفران البوتاجاز

سعر البيع المستهلك تسليم المحل نقداً	الصنف
جنيه	المصانع الحربية والطائرات :
٣٧	جهاز ذو شعلتين ونصف وفرن .. .. .
٧٥	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن .. .. .
٩٧	جهاز ذو أربعة شعلات وفرن وساعة ووجه زجاجي .. .. .
	شركة النصر للأجهزة المنزلية :
١٢٥	فرن نصير بالترموستات أربعة شعلات وشواية وغرفة تسخين .. .. .
	شركة الاسكندرية للمنتجات المعدنية :
٣٤	جهاز ذو شعلتين ونصف وفرن .. .. .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٥/١٢/١ - العدد ٩٣ مكرر .

(٢) القرار ١٥٣ لسنة ١٩٦٠ نفس بالوقائع المصرية في ١٩٦٠/٣/١٥ - العدد ٢٤ مكرر .

(٣) القرار ١٠٠١ سنة ١٩٦٢ نشر بالوقائع المصرية في ١٩٦٢/١١/٢٢ - العدد ٩٢ م

في شأن تحديد أسعار السيارات (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها، وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وعديد الأوامر المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩.

وعلى القرار الوزاري رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة السيارات من الصناعات الأساسية وتسييرها وتحديد مواصفاتها.

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٣ والقرار الوزاري رقم ١١٢٩ سنة ١٩٦٣ في شأن تحديد أسعار السيارات.

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة.

قور:

مادة ١ - تعدل أسعار السيارات الواردة بالجدول المرفق للقرارات الوزارية رقم ٤١٦ سنة ١٩٦٠ ورقم ٤٥٠ سنة ١٩٦٦ ورقم ١١٢٩ سنة ١٩٦٣ ورقم ٣٣٢ سنة ١٩٦٥ المشار إليها بالأسعار الواردة بالجدول المرفق لهذا القرار وتجب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره.

[illegible]

سعر البيع تقدماً للمستهلك تعليم المصنع	البيان
جنيه	<u>سيارات نصر :</u>
١٢٠٠	سيارة نصر ١١٠٠
١٧٠٠	» » ١٣٠٠
٢٨٠٠	» » ٢٣٠٠
٣٥٠٠	سيارة سفرى ( نصر ٢٣٠٠ )
	<u>سيارة رمسيس :</u>
١٠٧٠	سيارة ليوزين ٢ باب
١١٥٠	سيارة ليوزين أربعة باب
١١٣٠	سيارة بيك آب بدون نافذة
١١٧٥	سيارة بيك آب نافذة
١١٧٥	سيارة لاسبور

**قرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥**  
**في شأن تعديل أسعار غزل الصوف والمنتجات الصوفية**  
**والتركيبو والباطين<sup>(١)</sup>**

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
والقوانين المعدلة .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٨ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم  
الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر  
سنة ١٩٦٢ بإعفاء صناعة غزل الصوف المنتج من الصوف المحلى من رسم الإنتاج ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة المنسوجات  
الصوفية من الصناعات الأساسية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨  
بشأن اعتبار صناعة غزل الصوف من الصناعات الأساسية وتحديد موصفاتهما .

---

(١) الواقع المصرية في ١٩٦٥/١٢/١ - العدد ٩٣ مكرر .

وقد صدر القرار رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ الواقع المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤  
بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ١٦/٢/١٩٦٧ - العدد ١٣ ونس على أنه  
يستثنى من تطبيق أحكام القرار رقم ٧٠١ كميات غزل الصوف التركيبو المسلحة من ٣٠ يناير  
سنة ١٩٦٦ لصالح التركيبو في القطاع العام الخاص التي تقل تحت إشراف المؤسسة المصرية العامة  
للغزل والنسيج والفرسكات التابعة واللازمة لتنفيذ برنامج إنتاج الملابس الخارجية الصوفية

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية وتسعيرها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٩٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ فى شأن تحديد أسعار منتجات شلل السنارة والملابس الخارجية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٩٦١ فى شأن تعديل أسعار غزل الصوف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٦١ فى شأن تحديد أسعار بعض الأقمشة الصوفية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٦٣ بشأن تحديد أسعار غزل الصوف .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ بتعديل الجدول المرافق لقرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ .  
على وما ارتأه مجلس الدولة .

#### قرر :

مادة ١ - ترفع أسعار المنتجات الصوفية من الأقمشة والتركيبات والبطاطين التى يدخل فى تشيئها الصوف الخام المستورد ( من غير البلاد العربية ) على الوجه الآتى :  
وتجنب الزيادة فى الأسعار فى حساب خاص .

#### ( أولا ) بالنسبة للأقمشة الصوفية :

زيادة ١٥٠ للبر إذا كان سعر البيع من المصنع لا يتجاوز جنيهان .  
» ٢٥ للبر إذا كان سعر البيع من المصنع من جنيهين إلى جنيهين ونصف .  
» ٥ للبر إذا كان سعر البيع من المصنع أكثر من ٥ و ٢ جنيه .



### ثانياً) بالنسبة للبطاطين :

- يزاد ٢٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع أقل من جنيه واحد .
- » ٢٥٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من جنيه إلى جنيهين .
- » ٣٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من جنيهان إلى أربعة جنيهات .
- » ٤٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من أربعة جنيهات إلى ستة جنيهات .
- » ٦٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع يتراوح من ستة جنيهات إلى عشرة جنيهات .
- » ١٠٠٠ إذا كان سعر البيع للبطانية من المصنع من عشرة جنيهات فأكثر .
- ثالثاً) بالنسبة لخياطة التريكو :

- تزداد أسعار خياطة صوف التريكو حسب الجدول المرافق .
- مادة ٣ — تشكل لجنة بمؤسسة النزول والتسيج بقرار منا منحصر بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديلها في حدود الزيادة المذكورة .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من تاريخ نشره

### قرار رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسعار بيع الخياطة الحريرية الصناعية والنايلون والميلانكا  
ومنتجات الحرير الطبيعي<sup>(١)</sup>

- نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .
- بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له .
- وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

---

(١) الوقائع المصرية. في ١٢/١/١٩٦٥ - الممدد ٩٣ مكرر .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٢ بفرض وتعديل رسوم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف .

وعلى القرارين الوزاريين رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٩ وتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ في شأن تحديد واصفات بعض الأقمشة الحريرية وتصويرها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٥٩ باستبعاد بعض الأصناف من جدول التصدير للرافق بالقرار رقم ١٤٤، ١٤٧ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٢ في شأن تسعير منتجات الشركات التابعة لمؤسسة القزل والسيج ،

وعلى القرار رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٣ في شأن تسعير الأقمشة الحريرية .  
وعلى ارتأه مجلس الدولة .

#### قرر :

مادة ١ — يحدد أسعار بيع المصانع المنتجة لخياط الحرير الصناعي والنايلون والهيلاكتا حسب الجدول للرافق لهذا القرار ، وتجنب الزيادة في الأسعار في حساب خاص .

(١) مادة ٢ — ترفع أسعار الأقمشة الحريرية الصناعية والنايلون حسب الجدول الآتي :  
ثلاثة قروش إذا كان سعر المتر الحالي أقل من ثلاثين قرشا .  
أربعة قروش إذا كان سعر المتر الحالي يتراوح بين ثلاثين قرشا وأربعين قرشا .  
خمس قروش إذا كان سعر المتر الحالي أكثر من أربعين قرشا ،  
أما بالنسبة للمصنوعات من الحرير الطبيعي فيزداد المتر بنسبة ٢٠ ٪ .  
وتشكل لجنة لمؤسسة القزل والسيج بقرار منا تختص بمراجعة أسعار الأصناف المنتجة وتعديل أسعارها في حدود هذه الزيادة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) صدر القرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ١٨/٣/١٩٦٧ - العدد ٣٠ ونس على أن يفي ورق المصروفات إنتاج شركة مصر للحرير الصناعي من الزيادة التي فرضت عليه بالقرار الوزاري رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٦٥ وتعمد الأسعار إلى ما كانت عليه قبل صدور هذا القرار .

## قرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعديل أسعار أجهزة البوتاجاز<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .  
بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى  
وتحديد الأرباح ، للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ٢٤ مارس سنة  
١٩٦٠ بتعديل أسعار أجهزة البوتاجاز .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — تقسم نسبة ربح الوسيط فى أجهزة وأفران البوتاجاز مناصفة بين  
الموزع وتاجر التجزئة ، على أنه يجوز الجمع بين اللسيتين عند قيام الموزع بالبيع  
مباشرة لمستهلك .  
مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٧٤٥ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تعديل أسعار بيع الطحينة السائبة والمعلبة<sup>(٢)</sup>

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى  
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢  
فى شأن اعتبار صناعة الطحينة من الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها .

(١) الوقائع المصرية فى ١٩٦٥/١٢/٦ - العدد ٩٥ مكرر (١) .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٩٦٥/١٢/٩ - العدد ٩٦ مكرر (١) .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ في شأن تسعير الطحينية البيضاء للعلبة .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تسديد الجداول المرافقة للقرارين الوزاريين رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما بالجداول المرافق لهذا القرار .  
مادة ٢ - يلزم هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

#### الطحينة السائلة والمعلبة

سعر البيع		الوزن الصافي	الصف
إلى المستهلك	من تسليم المنتج		
تسليم محل التاجر	تسليم المنتج		
مليم	جنيه	كيلو جرام	طحينة بيضاء سائلة .. .. .
١٩٥ -	١٧٠ -		طحينة بيضاء معلبة في علبة صلبية .. .. .
٢١٥ -	٢٠٠ -		أو برطمان زجاج .. .. .
٣٠٠ -	٣١٠ -	١٨ كيلو جرام	طحينة بيضاء معلبة في صفيحة .. .. .
			١٨ كيلو جرام .. .. .

ملاحظات :

- (١) لا يجوز للصانع أن تلتج من الطحينية المعلبة إلا العبوات المنصوص عليها في الجدول عاليه وخلاف ذلك يكون ترخيص من وزارة الصناعة .
- (٢) يسترد المشتري مبلغ ٣٠ مليما من البائع إذا أعاد البرطمان الزجاج وخطاه في حالة جيدة .

(٣) زاد السعر بمقدار خمسة مليما للكيلو في محافظات أسبوط وسوهاج وقنا ، وبالنسبة لمحافظة أسوان والوادي الجديد ومرسى مطروح وسيناء والبحر الأحمر فتضيف كل محافظة مصاريف النقل إلى الأسعار المحددة بالجداول .

## قرار رقم ٧٤٦ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسعار الحلاوة الطحيلية (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والزراعة المدنية والكهرباء

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الإقليم المصري .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى

وتجديد الأرباح العدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٠٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٥ أكتوبر سنة

١٩٦٣ في شأن تعديل أسعار بيع الحلاوة الطحيلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٣

المشار إليه بالجدول الموافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### الحلاوة الطحيلية

سعر البيع		الوزن	الصنف
من المصنع للتاجر تسليم على التاجر	من المصنع للتاجر تسليم المصنع		
١٩٠	١٨٠	كيلو جرام قائم	حلاوة طحيلية المادة السكرية فيها ١٠٠٪ سكر مضاف ورق
٩٥	٩٠	١/٢ كيلو جرام قائم	
٢٠٠	١٩٠	كيلو جرام قائم	حلاوة طحيلية المادة السكرية فيها ١٠٠٪ سكر مضاف في حلب صفيح
١٥٠	٩٥	١/٢ كيلو جرام قائم	
١٦٠	١٤٤	كيلو جرام ساق وأجزاء	حلاوة طحيلية سائبه المادة السكرية فيها ٢٥٪ سكر و ٧٥٪ جلاوكوز

(١) الوقائع المصرية في ٩/١٢/١٩٦٥ - العدد ٩٦ مكرر .

### ملاحظات:

- (١) يقتصر إنتاج الحلاوة الطحيلية للسوق المحلي على الأصناف والعبوات المدرجة في هذا الجدول .
- (٢) يكون إنتاج الحلاوة الطحيلية التي تتكون للمادة السكرية فيها ١٠٠٪ سكر في حدود ٢٥٪ من إنتاج مصانع الحلوى الطحيلية التي ترش في إنتاجها وتوزع هذه النسبة مناسبة بين فرم الورق والعلب الصفيح .
- (٣) يمنع تعبئة الحلاوة التي تتكون فيها المادة السكرية من ٢٥٪ سكر و ٧٥٪ جلوكوز في فرم ورق .
- (٤) تسرى هذه الأسعار على الحلاوة سواء كانت سادة أو محشوة .
- (٥) عند تعبئة الحلاوة ٢٥٪ سكر و ٧٥٪ جلوكوز في صفايح سعة ١٨ كيلو جرام صافي (كروامل) يزداد سعر البيع من المصنع عشرون قرشاً للصفيحة و تباع للمستهلك بنفس الأسعار المحددة .
- (٦) يزداد السعر بمقدار خمسة ليرات للكيلو في محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وبالنسبة لمحافظة أسوان والوادي الجديد ومرسى مطروح وسيناء والبحر الأحمر فتضيف كل محافظة مصاريف النقل إلى الأسعار المحددة بالجدول .

### قرار رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٦٥

في شأن تعديل أسعار ماكينات الديزل<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح لأعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة ماكينات الديزل من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

---

(١) الواقع المصرية في ١٧/١٢/١٩٦٥ - العدد ٩٨ مكرره .

قرر :

- مادة ٩ - يستبدل الجدول المرفق بالقرار الوزاري رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه بالجدول المرافق لهذا القرار .
- مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

#### ماكينات الديزل<sup>(١)</sup>

سعر البيع		الصف
المستهلك	وكلاء تسليم المصنوع	
جنيه	جنيه	ماكينة ديزل أفقية قدرة ٦ حصان على ١٥٠٠ لفة / دقيقة
٢٢٨	٢٠٧	ماكينة ديزل أفقية قدرة ١١ حصان على ١٥٠٠ لفة / دقيقة
٣١٥	٢٨٦	ماكينة ديزل أفقية قدرة ١٦ حصان على ١٣٠٠ لفة / دقيقة
٤٠٥	٣٦٨	ماكينة ديزل أفقية قدرة ٢٦ حصان على ١٠٠٠ لفة / دقيقة
٦٧١	٦١٠	

ملاحظة : الأسعار السابقة تشمل الضمان ضد عيوب الصنعة لمدة سنة من تاريخ تسليمها للمشتري .

(١) القرار رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ نشر في الوقائع المصرية في ١٤/١١/١٩٦٢ العدد ٩٩ مكرر .

## قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦

بشأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية وعدم تغيير مواصفاتها  
أو استحداث أنواع جديدة مماثلة (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
في الإقليم المصري

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح للعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٦١  
بشأن عدم رفع أسعار بيع المنتجات المحلية أو تغيير مواصفاتها .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تلزم جميع المصانع والورش والشركات الصناعية والوسطاء  
والتجار بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما  
كانت عليه خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٥ سواء كانت هذه المنتجات تامة الصنع  
أو غير تامة الصنع أو مواد وسيطة لمنتجات الصناعة ، إلا بعد الحصول على موافقة  
وزارة الصناعة .

مادة ٢ - إذا لم يحدث تماثل بالبيع في بعض السلع الصناعية خلال شهر  
ديسمبر سنة ١٩٦٥ أو بالنسبة للمصانع والورش والشركات الصناعية والوسطاء

(١) الواقع المصرية في ٢٨/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٤٤ مكرر،

وقد استثنى الخرطوش بجميع أنواعه من القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بالقرار رقم ٤  
لسنة ١٩٦٧ الواقع المصرية في ١/٣/١٩٦٧ - العدد الأول .



والتجار الذين بدأون نشاطهم بعد عام ١٩٦٥ فإنه لا يجوز لهم رفع سعر البيع مما كان عليه خلال عام ١٩٦٥ ويكون سعر التل ملازماً للجهات الجديدة المشار إليها .

مادة ٣ - لا يجوز الامتناع عن إنتاج السلع المثبتة السعر طبقاً للمادة السابقة أو تخفيض ثبة إنتاجها مما كانت عليه خلال عام ١٩٦٥ ولا يجوز تعديل المواصفات أو إنتاج بديل لهذه السلع أو سلع جديدة ، كما لا يجوز إلغاء الخصم أو تعديل شروط البيع والتسليم إلا بموافقة وزارة الصناعة .

مادة ٤ - تلتزم جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية بطبع اسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع ( للمستهلك ) على السلعة أو الغلاف الخارجى لها .

مادة ٥ - تلتزم جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية بإخطار المراقبة العامة لتسكين والتسعيرة بوزارة الصناعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القرار . بكشف من صورتين تبين أنواع منتجاتها ومواصفاتها وقيمة الإنتاج من كل منها خلال عام ١٩٦٥ وسعر البيع خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٦٥ وشروط ومكان التسليم على أن تلتزم هذه الجهات بموافاة المراقبة المشار إليها خلال شهر يناير من كل سنة تالية بكشف من صورتين تبين أنواع منتجاتها ومواصفاتها وقيمة إنتاج كل منها وسعر البيع وشروط ومكان التسليم .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦

في شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية وتسعيرها  
وتحديد مواصفاتها (١)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهربائية.

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
والقوانين المعدلة لها .

وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة منتجات البازلت من الصناعات الأساسية في مفهوم  
أحكام المادة ٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر .

مادة ٢ — على الشركات المنتجة لمنتجات البازلت أن تقوم بإنتاجها وفقا  
للمواصفات التى تسير عليها وقت صدور هذا القرار .

مادة ٣ — تلزم المصانع المشار إليها بالأ تقلال من إنتاجها من منتجات  
البازلت عن المعدل الذى تسير عليه وقت صدور هذا القرار إلا ترخيص من وزارة  
الصناعة .

مادة ٤ — يحدد سعر بيع منتجات البازلت وفقا للجدول المرافق بهذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ — العدد ٢٨ مكرره .

الجدول المرافق للقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦

سعر البيع لجيم الصلاء						الوحدة	اسم الصنف
تسليم المورد		تسليم مخازن الحجير		تسليم مكان الإنتاج بالحجير			
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم		
—	—	—	—	—	٦٥٠	الترامكيب	البيش . .
١	٧٥٠	—	—	١	٤٠٠	»	الحرسان . .
٢	١٠٠	—	—	١	٧٥٠	»	سن/٣ . .
٢	١٥٠	—	—	١	٨٠٠	»	سن/٢ . .
٢	٢٠٠	—	—	١	٨٥٠	»	سن/١ . .
—	—	٢٠	—	١٨	—	بالألف قطعة	البريه العادة . .
—	—	٢٧	—	٢٥	—	»	البريه المخصوص . .
—	—	—	٢٨٠	—	٢٤٠	بالمتر الطول	البرودة العادية . .
—	—	—	٣٢٠	—	٢٨٠	»	البرودة البوشادة . .
—	—	—	٣٤٠	—	٣٠٠	»	البرودة البوشادة المشطرة
—	—	—	—	١	—	بالمتر المكعب	البرودة . .
—	—	—	—	—	٧٥٠	»	مخلفات . . .

## قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦

في شأن تحديد أسعار زيت بذور السكّان المثل رقم ١ (١)

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

(٢) وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ٢٣ يونية سنة ١٩٥٩

(٣) وعلى القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٩٦٠

في شأن تحديد أسعار بيع زيت بذور السكّان المثل رقم ١ .  
وعلى ما ادرته مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرارين الوزاريين رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما بالجدول المرافق لهذا القرار .  
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

### زيت بذور السكّان المثل رقم ١

سعر البيع				البيان
من المصنع للتاجر		للمستهلك		
مليم	جنيه	مليم	جنيه	
—	٢٨٤	—	—	طن بدون براميل
—	٢٩١	—	—	طن معبأ في براميل
٢٠٠	٤	٣٤٠	٤	صفيحة ١٥ كيلو
٥٨٥	—	٦٣٠	—	علبة ٢ كيلو
٣٠٠	—	٣٢٥	—	علبة كيلو
—	—	٢٨٠	—	كيلو سايب

(١) الوقائع المصرية فى ٢٨/١٢/١٩٦٦ العدد ١٠٠ مكرر .

(٢) القرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٩ نشر بالوقائع المصرية فى ٢٩/٦/١٩٥٩ - العدد ٤٩ ملحق .

(٣) القرار رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٠ نشر بالوقائع المصرية فى ١٠/٣/١٩٦٦ - العدد ٢٠ ملحق .

## قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٦

في شأن زيادة سعر السكر الحر الممتاز<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والسكرية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحدد سعر بيع الكيلو من السكر الماكينة الممتاز للمستهلك بمبلغ ١٧٥ ملياً وسعر الكيلو من السكر الماكينة العادى ١٧٠ ملياً .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ١٧٩ لسنة ١٩٦٦

في شأن تحديد مدى إلزام جداول الأسعار التى تعينها لجان التسميرة بالمحافظات<sup>(٢)</sup>

وزير التكوين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسمير الجبرى الأرباح .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ - يحدد العمل بالأسعار المدرجة بجداول الأسعار المنصوص عليها في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه الصادرة في أسبوع معين إلى الأسابيع التالية تلقائياً ما لم تتضمن الجداول اللاحقة تعديلاً لهذه الأسعار .
- مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٤/٨/١٩٦٦ - العدد ٥٩ مكرر .

(٢) الوقائع المصرية في ٢٧/١٠/١٩٦٦ - العدد ٨٣ مكرر .

## قرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧

في شأن تعديل أسعار الصابون<sup>(١)</sup>

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والمعادن

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأربع المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٤ إبريل سنة ١٩٥٦ بتنظيم صناعة  
وتجارة الصابون .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٦ مايو سنة  
١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتسعيره  
وتحديد مواصفاته .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ في شأن تثبيت الأسعار لمنتجات  
الصناعة المحلية وعدم تغيير مواصفاتها واستحداث أنواع جديدة مماثلة .  
وعلى القرار الوزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار الصابون<sup>(٢)</sup>.  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ - تستبدل الجداول المرفقة بالقرار الوزارى رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧  
المشار إليه بالجداول المرفقة لهذا القرار .

مادة ٢ - لا يجوز إنتاج أنواع الصابون المبينة فى الجدول المرافق لهذا القرار

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٦ يولية ١٩٦٧ - العدد ١٣٤ تابع .

(٢) القرار رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٧ نص بالوقائع المصرية فى ١٥/٤/١٩٦٧ - العدد ٤٩  
مكرر وكان يتضمن أحكام مماثلة للمواد الخمسة الأولى تقريبا عند الملة التى نصت عليها المادة  
الخامسة فكانت ستة أشهر بالنسبة لصابون التواليت وثلاثة أشهر بالنسبة لباقى الأنواع .

وأنظر القرار رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٧ الوقائع المصرية فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٧ - العدد ٢٢٧ .  
« تابع » بالإضافة جدول إلى الجدول المرافق لقرار ٢٣ لسنة ١٩٦٧ .

يفرض بيعاً للمستهلك في السوق المحلي إلاوةاً للأوزان والعموات الواردة بالجدول  
المرقمة كما يلزم المنتج بأن يوضح على قطعة الصابون أو غلافها العلامة التجارية ووزن  
القطعة ونوع الصابون وسعر البيع للمستهلك .

مادة ٣ — يحدد اسم تجارى واحد لسكل منشأة صناعية تنتج تحتها الأنواع  
المختلفة من صابون التسيل مرة ١ و ٢ و صابون المطبخ والصابون البلدى والمطر  
مغاف أو غير . خلف .

مادة ٤ — لا يجوز لصانع الصابون التابعة للقطاع الخاص إنتاج صابون للتواليت  
العادى أو الفاخر أو صابون التسيل المعطر إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة  
الصناعة بالصنف والعلامة .

مادة ٥ — تقضى مهلة أنصاف ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذ هذا القرار بالنسبة  
لصابون التواليت وشهران بالنسبة لباقي الأنواع لصانع الصابون والتجار لاتاج وتداول  
الإعلامات التجارية والأوزان والعموات المختلفة لما ورد بهذا القرار لاستنفاد  
المخزوم منها .

مادة ٦ — اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تقوم المصانع المنتجة لصابون  
بتجهيز مبلغ خمسة مليات في حساب خاص عن كل قطعة صابون مباعه من كافة أنواع  
صابون التسيل والتواليت على اختلاف علاماته وأسمائه التجارية وفقاً للجدول  
المرفق لهذا القرار ويستثنى من ذلك ما يلى :

- (أ) صابون المطبخ مرة ١ القطعة ١٠٠ جرام فلا يجنب من أسعارها أى شيء
- (ب) صابون التسيل مرة ١ القطعة زنة ٢٥٠ جرام و صابون التسيل مرة ٢  
زنة ٢٢٥ جرام يجنب في حساب خاص عشرة في المائة فقط من سعر البيع من  
الصنع وفقاً لما هو وارد بالجدول المرفق لهذا القرار .
- (ج) صابون التسيل المبهور المباع في أكياس سعة الكيس كيلو واحد يجنب  
في حساب خاص عشرة مليات عن كل كيس زنة كيلو مباع .

(د) صابون بلدى مرة ١ بالجوال لاقل نسبة الأحماض الدهنية منه عن ٦٨٪  
و صابون بلدى بالجوال « سوب ستوك » لا تقل نسبة الأحماض الدهنية فيه عن  
٦٨٪ يجنب في حساب خاص عشرة مليات عن كل كيلو مباع .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧  
في شأن التسعيرة الموحدة للمسلى الصناعى<sup>(١)</sup>

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالى  
جدد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٦/٣٠  
في شأن اعتبار صناعة المسلى الصناعى من الصناعات الأساسية وتسعيه وتحديد  
مواصفاته .

وعلى القرارات الوزارية أرقام ٢٤٠ - ٢٨٠ - ٤١٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن  
تحديد أسعار المسلى الصناعى .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بشأن تثبيت الأسعار لمنتجات الصناعة  
المحلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة بمائة .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - تحدد أسعار بيع المسلى الصناعى من الإنتاج المحلى على اختلاف  
أنواعه وماركاته طبقاً للجدول المرافق .

مادة ٢ - تلتزم جميع المصانع بتعبئة المسلى الصناعى فى العبوات المنصوص  
عليها فى الجدول المرافق ولا يجوز التثبيت فى غيرها إلا بترخيص من وزارة الصناعة

---

(١) الواقع المصرية فى ٢٦ يولية ١٩٦٧ - العدد ١٣٤ .  
وكان قد صدر القرار رقم ٤١٦ فى سنة ١٩٥٩ فى شأن تحديد تسعير المسلى الصناعى  
وتحديد مواصفاته الواقع المصرية فى ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ - العدد ٩ مكرر .



ويسمح للمصانع والتجار بتداول العبوات الحالية لمدة خمسة شهور فقط من تاريخ صدور هذا القرار لتتخلص من الرصيد المخزون فيها على أن تعدل أسعارها بالنسبة لوزنها الصافي إلى وزن العبوة المائنة وسعرها المبين بالجدول المرافق وبإزم بإيضاح أسعار البيع المعدلة باصق بطاقة بالسعر المعدل على كل عبوة مع جبر الملايم لأقرب نصف قرش لصالح التاجر .

مادة ٣ - يحدد اسم تجارى واحد لكل منشأة صناعية تنتج المولى الصناعى المخروط كما يحدد اسم تجارى واحد آخر للمولى الثانى ١٠٠٪ فى حالة قيام الشركة بإنتاجه وبالنسبة للمولى الصناعى الفاخر ينتج وقفاً للاسماء التجارية والأسعار والمواصفات التى تصدر بتعديدها موافقة خاصة من الوزارة .

مادة ٤ - تلتزم المصانع المنتجة للمولى الصناعى بإيضاح اسم المصنع المنتج والوزن الصافى وسعر البيع المستهلك على كل عبوة سواء بالطبع هايتها أو باصق بطاقة تشمل هذه البيانات وذلك بالنسبة لما ينتج بعد صدور هذا القرار .

مادة ٥ - تلتزم المصالح المنتجة للمولى الصناعى بالا تقلل من إنتاجها السنوى من المولى الصناعى عما أنتجته خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيس من وزارة الصناعة .

مادة ٦ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار تقوم الشركات المنتجة بتجنب مبلغ ٤٠ ( أربعون ملياً ) فى حساب خاص عن كل كيلو جرام مولى صناعى مخروط أو نباتى ١٠٠٪ مباع .

مادة ٧ - يلزم هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

جداول قرار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧  
أولاً - المثل الصناعات

سعر البيع				الوزن الصافي للمبوة
للمستهلك		من المصنع		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
—	٥٥٠	—	٥٢٥	٢٥٠ ر ٢ كيلو جرام . . .
١	٩٣٠	١	٨٤٠	٨٥٠ ر ٨ . . .
٣	٦٥٠	٣	٤٩٠	١٦٥٠ ر ١٦ . . .

ويحدد سعر الكيلو سائب بمبلغ ٢٢٠ ملياً للمستهلك .

ثانياً - المثل الصناعات الباقى ١٠٠ ٪ .

سعر البيع				المبوة
للمستهلك		من المصنع		
جنيه	مليم	جنيه	مليم	
—	٢٧٥	—	٢٥٦	١٠ كيلو . . . . .
—	٥١٥	—	٤٩٠	٢ كيلو . . . . .
١	٩١٠	١	٨٠٠	٨٥٠ ر ٨ كيلو . . . . .
٣	٣٧٠	٣	٥٣٠	١٧ كيلو . . . . .

ويحدد سعر بيع الكيلو سائب بمبلغ ٢١٥ ملياً للمستهلك .

ملحوظة : أسعار بيع المصنع للجمعية الاستهلاكية تسليم عازن الجمعية فى القاهرة والإسكندرية  
ومحطات الوصول بالنسبة الحديد باقى الجهات .

## قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار مواد الكيوسين<sup>(١)</sup>

تائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والد العالي .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتوحيد الأرباح المحدث بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن اللواصف القياسية لمواد الكيوسين ذات الضغط واجزاؤها<sup>(٢)</sup> .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة مواد الكيوسين ذات الضغط من الصناعات الأساسية على مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه .
- مادة ٢ - على المصانع التى تقوم بإنتاج مواد الكيوسين ذات الضغط طبقا للواصفات القياسية الصادر بشأنها القرار الوزارى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ .
- مادة ٣ - تلزم المصانع المشار إليها ألا تقلل من انتاجها السنوى من مواد الكيوسين للسعر جبريا عما انتجته خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ - تلزم المصانع المنتجة بمحصر اسم الصنع للنتج والعلامة التجارية ونمرة اللوقد على خزان اللوقد - كما تلزم أيضاً بطبع هذه البيانات وكذلك سعر البيع للمستهلك على العبوة التى يوضع بها اللوقد وذلك باللمبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- كما يلزم التجار بالاعلان عن الأسعار للمستهلك فى مكان ظاهر بالمحلات .
- مادة ٥ - يحدد سعر بيع مواد الكيوسين واجزاؤها طبقا للجدول المرفق .
- مادة ٦ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية فى أول أغسطس سنة ١٩٦٧ - العدد ٣٩ تابع .

(٢) ألقى القرار رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ بالقرار رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٦٠ الوقائع المصرية

فى ١١/١١/١٩٦٠ - العدد ٨٦ مكرر

وأظهر القرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٦١ الوقائع المصرية فى ١٩/١٠/١٩٦١ - العدد

جدول قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار موافد الكيوسين

سعر البيع				الصف
الاستهلاك		من الضمن للتج		
عمل التاجر	تعليم	تعليم	تعليم	
جنيه	ليم	جنيه	ليم	مؤفد كيوسين عمرة ١
١	٧٥٠٠	١	٤٥٠	» ٢
٢	٩٥٠٠	٢	٤٥٠	» ٣
١	٢٥٠٠	١	١٥٠	» صفر
-	٢٢٥٠	-	١٩٠	عمدة مؤفد كيوسين عمرة صفر أو (١٦)
-	٣١٠٠	-	٢٦٥	عمدة مؤفد كيوسين عمرة ٢
-	٣٩٠٠	-	٣٣٠	عمدة مؤفد كيوسين عمرة ٢ ساكت
(لواحد فقط)	-	للسائبة	٥٤٠	فونية مؤفد كيوسين
(للاتين)	-	-	١٠٠	ملاند كباس مؤفد
(للاحد)	-	-	٦٠٠	بلف مؤفد

ملاحظات :

- ١ - يشاف مخزون مليساً على أسعار موافد الكيوسين فرة واحدة وصفر ومائة ليم على أسعار موافد الكيوسين عمرة (٢) إذا كانت لها عمدة ساكت وذلك سواء بالأسية لسر المصنع أو المستهلك.
- ٢ - سعر المؤفد عمرة (١) يشمل الطارة أما المؤفد عمرة صفر فبدون طارة.

## قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار النشا بأنواعه والجلوكوز<sup>(١)</sup>

نائب الرئيس ووزير الصناعة والسكر بيا بالسد العالي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخامس بشأن التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ في شأن تثبيت أسعار المنتجات المحلية وعلى وارتاء مجلس الدولة .

### قرر :

- مادة ١ - تعتبر صناعة النشا والجلوكوز من الصناعات الأساسية في مفهوم أحكام المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .
- مادة ٢ - على المصانع المنتجة للنشادر والجلوكوز أن تقوم بإنتاجها طبقا للمواصفات التى تدير عليها وقت صدور هذا القرار .
- مادة ٣ - تلزم المصانع المنتجة للنشادر والجلوكوز بالا تقلل من إنتاجها السنوى من كل من الإصناف المسجلة مما أنتجت خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .
- مادة ٤ - تحدد أسعار النشا والجلوكوز وفقا للجدول المرافق .
- مادة ٥ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ - العدد ١٥٧ (تابع) .

كشف بيان أسعار بيع منتجات اللش والجلوكوز

رقم	سعر بيع المصنع بالطن	
	مليم	جنيه
١	—	٩٤
٢	—	٩٤
٣	—	٩٣
٤	—	٨٠
٥	—	٨٠
٦	—	٨٠
٧	—	٦٠
٨	—	٧٨
٩	—	٦٤
١٠	٥٠٠	٧٤
١١	٢٥٠	٧٧
١٢	—	٥٧
١٣	—	٥٧
١٤	—	٥٧
١٥	—	٩٣
١٦	٥٠٠	٩٤

## قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد سعر بيع الأسمتة للمستهلك<sup>(١)</sup>

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالي

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تحديد أسعار الأسمتة  
الحلى والمستورد .

وعلى القرار الوزاى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار منتجات  
الصناعة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥  
سالف الذكر بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - يفوض السادة المحافظون ( فيما هذا القاهرة وبعض الجهات فى البجزة  
والقليوبية والمحددة فى الجدول المرافق ) بتحديد سعر بيع الأسمتة للمستهلك فى محافظتهم

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ العدد ١٦٣ تابع .  
(٢) القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ نشر بالوقائع المصرية فى ١٣/١/١٩٦٥ - العدد ٣ سكر .

جدول الأمتعت سرح التصلب البورتلاندى والحديدى والكركسك

أمتعت حديدى وكركسك	أمتعت بورتلاندى		أمتعت سرح التصلب		بيان
جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
٦	٥٠٠	٦	-	٧	١ - سمر بيع طن الأمتعت المتج عالياً والمستورد تسليم مصانع القاهرة وكذا تسليم طن السيارة بموافى الاستيراد
٦	٦٠	٦	٦٥٠	٧	٢ - سمر بيع الطن إنتاج مصنع الاسكندرية تسليم المصنع
٦	١٠٠	٦	٦٠٠	٧	٣ - سمر بيع الطن من الأمتعت تسليم عال التجارة ومواقع الأعمال بالقاهرة وضواحيها ما عدا ( الجبل الأصفر ومنطقة المطار الدولى - منطقة جبل العظم ) وكذلك المنطقة المحيطة بمصانم الأمتعت وبندالجيزة وبتراسيايه وميت عقبة وشارع الحرم والسكنية وساقية كن وجيزة الذهب ووراق العرب ويشيل ومنطقة مينا حاوس ومنطقة خيرا بمحافظة القليوبية )
٦	٥٠٠	٧	-	٨	٤ - سمر بيع طن الأمتعت تسليم عال التجارة أو مواقع الأعمال بالقاهرة ( الجبل الأصفر - ماحية - كركاسة - النصبوية - منشية الكارى ) وعحافظة القليوبية ( بهتم - الحانكة - أبو زعبل - سرياقوس )
٦	٥٠٠	٧	-	٨	٥ - سمر البيع من التاجر المستهلك فى المناطق المذكورة فى بند ٣
-	٣٢٥	-	٣٥٠	-	تسليم عال التجار أو مواقع الأعمال .
٦	٦٠٠	٧	٤٠٠	٨	٦ - سمر البيع من التاجر للمستهلك فى المناطق المذكورة فى بند ٤
-	٣٤٥	-	٣٧٠	-	تسليم عال التجار أو مواقع الأعمال .



#### ملاحظات :

١ - يباع الأسمت في القاهرة الكبرى (القاهرة والأماكن السابقة بمحافظة الجيزة والنيلوية) تسليم محال التجار أو مواقع الأعمال ولا يسمح بالبيع تسلّم المصنع أو الميناء .

٢ - يحتوى طن الأسمت على ٢٠ ( عشرين ) كيس ورقى ( شيكارة ) من ثلاث طيات وفي حالة التعبئة في أكياس تزيد عن ثلاث طيات فتضاف المبالغ التالية على الأسعار السابقة .

٢٠٠ ملجم للطن أو عشرة ملجمات في الشيكارة في حالة التعبئة في أكياس ٥ طيات  
٤٠٠ ملجم للطن أو عشرون ملجا في الشيكارة في حالة التعبئة في أكياس ٥ طيات  
٦٠٠ ملجم للطن أو ثلاثون ملجا في الشيكارة في حالة التعبئة في أكياس ٦ طيات  
٣ - يكون التسليم في مواقع الأعمال للكيات التي تبلغ ٥ طن فأكثر أما الكميات التي تقل عن ذلك فيكون تسليمها بمحلات التجار والمزعين .

#### قرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار بعض أصناف البطاطين<sup>(١)</sup>

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم ٧٠١  
لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار فزل الصوف والمنتجات الصوفية والتريكو  
والبطاطين .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار ومواصفات  
منتجات الصناعة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) الوقائع لصزية في ٢٩/٨/١٩٦٧ - العدد ١٦٣ ملحق .

صدر القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن مواصفات البطاطين المخطبة الوقائع الصرية  
في ٢٩/٨/١٩٦٧ - العدد ١٦٣ (تابع) .

قرر :

مادة ١ - يحدد سعر بيع البطاطين النطية من إنتاج الشركات المختلفة وكذلك إنتاج شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار .  
مادة ٢ - يلتمس هذا القرار في الوقائع المصرية ويجعل به من تاريخ نشره .

أولاً - البطاطين النطية من إنتاج الشركات المختلفة :

رقم	الصفة	المقاس	سعر بيع المصنع		سعر البيع للمستهلك	
			مليم	جنيه	مليم	جنيه
١	بطانية رمسيس نطية	١٥٠ × ٢٠٠ سم	٧٠٠	١	-	٢
٢	بطانية كرك نطية	١٥٠ × ٢٠٠ سم	٣٥٠	٢	٨٢٠	٢
٣	بطانية كرك نطية	١٧٠ × ٢٢٠ سم	٩٢٠	٢	٥٠٠	٣
٤	بطانية كرك نطية	١٩٠ × ٢٣٠ سم	٤٠٠	٣	-	٤

ثانياً - شركة النصر للأصواف والمنسوجات الممتازة « ستيا » :

رقم	الصفة	المقاس	سعر بيع المصنع		سعر البيع للمستهلك	
			مليم	جنيه	مليم	جنيه
١	بطانية دندرة	١٧٠ × ٢٢٠ سم	٩٢٠	٢	٥٠٠	٣
٢	بطانية دندرة	١٩٠ × ٢٣٠ سم	٤٠٠	٣	-	٤
٣	بطانية أبو سمبل	١٥٠ × ٢٠٠ سم	٣٨٠	٢	٨٥٠	٢

ملحوظة : هذه الأصناف لا تخضع لرسم الخزائن حيث لا يدخل في تشيئها :  
الصوف الخام من غير البلاد العربية - طبقاً لقرار الوزارى رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥  
والمنشور بجريدة الوقائع المصرية عدد ٩٣ مكرر الصادر في أول ديسمبر سنة ١٩٦٥ .

## قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن تحديد أسعار الزجاج للسطح (١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالي  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة  
وتشجيعها في الإقليم المصري والقوانين المعدلة .  
وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت أسعار منتجات  
الصناعة المحلية .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

- مادة ١ — يحدد سعر بيع الزجاج للسطح وفقاً للجدول المرافق لهذا القرار .  
مادة ٢ — تلتزم مصانع وورش تقطيع وشطف الزجاج بإسلاك سجلات  
منظمة تبين الكميات المستلمة من الزجاج للسطح مع توضيح السمك وكذلك  
الكميات المباعة من كل سمك وسعر البيع وإسم المشتري وعنوانه ورقم البطاقة  
والرصيد الباقي يوماً بيوم وتحفظ هذه السجلات داخل المصانع والورش وتقدم عند  
الطلب للسلطات المختصة .  
مادة ٣ — تجنب الزيادة الموضحة في الجدول المرافق لهذا القرار في حساب خاص .  
مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .  
جدول مرافق للقرار ٥٠ لسنة ١٩٦٧

الصفة	الزيادة المئوية	سعر اليوم المصنع خام	سعر اليوم للمستهلك من الأبعاد
زجاج مسطح شفاف	٢	١٠٠٠	٣٤٠
» » »	٣	١٢٠	٤٨٠
» » »	٤	١٤٠	٦٢٠
» » »	٥	١٥٠	٧٥٠
» » »	٦	٢٣٠	٩٥٠

(١) الوقائع المصرية في ٢٦ / ٧ / ١٩٦٧ - العدد ١٣٤ .  
وكان قد صدر القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن اعتبار صناعة الزجاج من الصناعات  
الأساسية وتحديد مواسماتها الوقائع المصرية في ٦ / ٨ / ١٩٥٨ - العدد ٦٠ مكرر .

## قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن التسعيرة لموحدة للأحذية<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في الإقليم المصري.

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٢٣٠ ، ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٤٥٠ و ٩٥٥ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٨٤ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت الأسعار والمواصفات الخاصة بمنتجات الصناعة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تطبيق الأسعار المدرجة بالجداول المرفقة لهذا القرار على جميع الأحذية الجاهزة الخاصة بالأطفال ( البنات والأولاد ) والرجال فيما عدا منتجات الشركة المساهمة المصرية للأحذية ( باتا ) التي تلج بمواصفات أو طرق تشييل تختلف عن الواردة في هذا القرار .

مادة ٢ — لا يجوز لمنتجي الأحذية والمصنات التجارية إنتاج أو بيع أحذية للسوق المحلي إلا الأصناف الواردة في الجدول المرافق .

مادة ٣ — لا تخضع للتسعيرة الجبرية ولا لقرار تحديد الأرباح الأصناف الآتية :

---

(١) الوقائع المصرية في ١١/٣/١٩٦٧ - العدد ٢٤ .

- (أ) أحذية الألعاب الرياضية والباليه .
- (ب) الأحذية ذات الوجه بأكله من الفيليه أو الجلد المذهب أو المفض أو من الجلد الطبيعي المتمسح أو اللآزار أو الثيبان أو الزواحف بصفة عامة .
- (ج) الأحذية الخاصة بالمرضى .
- (د) الأحذية الخاصة بالقوات المسلحة والشرطة والمطافئ والأحذية التي تلتج بمواصفات خاصة لهزارات والمصالح والهيئات الحكومية .
- مادة ٤ - لا يجوز لمنتجى الأحذية أو المحلات التجارية أن تنتج أو تعرض أحذية جاهزة للبيع خاصة بالرجال وكذلك الأولاد من مقاس ٢٧ فأكثر مصنوعة بطريقة اللصق وذلك فيما عدا الأحذية الكاليفورنيا .
- مادة ٥ - لا يجوز للمحلات التجارية التي تباع أحذية جاهزة أن تباع أحذية بالتفصيل .
- مادة ٦ - لا يجوز لمنتجى الأحذية أن يقللوا من إنتاجها السنوى مما أنتجوه خلال عام ١٩٦٦ إلا بإتريخ من وزارة الصناعة .
- مادة ٧ - يلغز منتجى الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد بالجداول المرفقة وأرقام الإضافات ( إن وجدت ) وسر البيع النهائى للمستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الضغط أو على قرش الحذاء بالطبع فى حالة الأحذية ذات النعل السكاوتشوك وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .
- مادة ٨ - يلحق منتجى وتجسار الأحذية متضامنين فى المسئولية من أية مخالفات لهذا القرار .
- مادة ٩ - يلحق هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

## قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧

في شأن اعتبار صناعة الجلود المدبوغة من الصناعات الأساسية  
وتسميرها وتحديد مواصفاتها<sup>(١)</sup>

### وزير الصناعة

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي .
- وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .
- وعلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى
- وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .
- وعلى القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ في شأن تثبيت أسعار المنتجات المحلية .
- وعلى ما اركاه مجلس الدولة .

### قرر :

مادة ١ — تعتبر صناعة الجلود المدبوغة من الصناعات الأساسية في مفهوم  
المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ .

مادة ٢ — على المداين أن تقوم بإنتاج الجلود المدبوغة الواردة في هذا القرار  
طبقا للمواصفات القياسية التي تحددها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي والرفعة  
بهذا القرار .

مادة ٣ — على كل مدبنة أن تخطر مصلحة الرقابة الصناعية خلال الفترة  
الاولى من كل شهر بكميات الجلود المدبوغة من كل صنف ودرجة المنتج منها  
خلال الشهر السابق مع مقارنتها بالشهر المائل من العام السابق وتحسب الكميات  
على أساس الكيلوجرام والقدم المربع

ولا يجوز للمدبنة أن تقلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال عام ١٩٦٦  
إلا بترخيص من وزارة الصناعة.

(١) الوثائق المصرية في ١٢/٣/١٩٦٧ - المجلد ٢٥ - تابع .

مادة ٤ — يحتم كل جلد مدبوغ من الأصناف الواردة في هذا القرار بوضع  
اسم الدبغة المنتجة والصنف ودرجة الجلد والسعر المحدد من الدبغة كما تبين على  
جلود الوجه المساحة بالقدم المربع .

مادة ٥ — تكون المدايح وتجار الجلود المدبوجة متضامنين في المسئولية عن  
آية مخالفات لهذا القرار من ناحية الأسعار والمخرجات .

مادة ٦ — يحدد سعر بيع الجلود المدبوجة وفقا للجدول المرافق<sup>(١)</sup> .

مادة ٨ — لا تسرى هذه التسعيرة على التوريدات الخاصة بالقوات المسلحة  
والشرطة وكذلك الجهات الحكومية الأخرى ذات المواصفات الخاصة .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويحل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٧

بشأن التسعير الموحدة للأحذية الجري<sup>(٢)</sup>

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها .  
وعلى المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد  
الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن اعتبار صناعة الأحذية  
من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .

وعلى القرارات الوزارية رقم ٢٣٠ و ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الخاص بتثبيت الأسعار والمواصفات  
الخاصة بمنتجات الصناعة المحلية .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

(١) صدر القرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ في شأن تسعير جلود النظافة الوقائع المصرية في  
١٩٦٧/٧/١٨ - العدد ٢٧ و اضاف الجدول المرافق له الى القرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ ونصت  
على ان الثانية منه أنه على « المدايح أن تقوم بإنتاجها طبقا للقياس المصرية رقم ١٩٦٣/٤٤٧  
لخاص بجلود النظافة » .

(٢) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٣/٢٥ - العدد ملحق ٣٢ .

## قرار :

مادة ١ - تطبق الأسعار المدرجة بالجدول المرفقة بهذا القرار على جميع الأحذية الحريمى الجاهزة .

مادة ٢ - لا يجوز لمنتجى الأحذية والمحلات التجارية إنتاج أو بيع أحذية للسوق المحلى إلا الأصناف الواردة فى الجدول المرافق .

مادة ٣ - لا تخضع للتسعير الجبرية ولا لقرار تحديد الأرباح الأصناف الآتية :  
١ - الأحذية الخاصة بالألعاب الرياضية .

ب - الأحذية المصنوعة من الجلود الطبيعية لتمساح والتمبان واللازار والمذبة والمفضة وكذا المصنوعة من الخراير الطرزة أو المشغولة بالآبرة أو الكنفاء .

ج - الأحذية الخاصة بالرياضات .

مادة ٤ - لا يجوز للمحلات التجارية التى تباع أحذية جاهزة أن تباع أحذية بالتفصيل .

مادة ٥ - لا يجوز لمنتجى الأحذية أن يقللوا من إنتاجها السنوى عما أنتجوه خلال عام ١٩٦٦ إلا بترخيص من وزارة الصناعة .

مادة ٦ - يلتزم منتجوا الأحذية بوضع اسم المنتج ورقم الصنف الوارد بالجدول المرفقة والمستوى وأرقام الإضافات ( إن وجدت ) وسعر البيع النهائى المستهلك على نعل الحذاء وذلك بطريقة الضغط أو على وش الحذاء بالطبع فى حالة الأحذية ذات النعل السكرىب وذلك بالنسبة لما ينتج بعد تنفيذ هذا القرار .

مادة ٧ - يكون منتجو وتجار الأحذية متضامنين فى المسئولية عن أية مخالفات لهذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .



قرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٧  
في شأن تحديد أسعار الأقمشة النطية الشعبية (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩١٩ لسنة ١٩٦٢ . يقرض وتعديل رسم  
الإنتاج والإستهلاك على بعض الأصناف .  
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر بتاريخ ٢١ أغسطس  
سنة ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات الناجمة للمؤسسة المصرية العامة  
للنزل والسجج .

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٥  
في شأن تعديل أسعار غزل القطن .  
وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦  
في شأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية .  
وعلى القرار الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ الصادر فى أول أكتوبر سنة ١٩٦٦  
في شأن الواصفات النطية والأقمشة الشعبية (٢)  
وعلى كتاب السيد وزير الدولة رقم ٤٥٧٤ المؤرخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٧ .

قرر :

مادة ١ — تلزم الشركات المنتجة للأقمشة النطية بإنتاج الأصناف النطية المبينة  
فى الجدول المرافق والمعدة للاستهلاك المحلى طبقا للمواصفات القياسية المحددة بالقرار  
الوزارى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ .  
مادة ٢ — تلزم كل شركة من الشركات المذكورة بإنتاج الكميات المقررة  
عليها من كل صنف من الأصناف النطية وطرحها بالسوق المحلى فى الواعيد المحددة  
لها وذلك طبقا لما هو محدد فى الخطة التى تعتمد عليها المؤسسة المصرية العامة للنزل  
والسجج من الجهات المختصة .

(١) الوقائع المصرية فى ١/٥/١٩٦٧ - العدد ٧٤

(٢) الوقائع المصرية فى ٣/١١/١٩٦٦ - العدد ٨٥

مادة ٣ — تكون كل شركة من شركات المؤسسة المصرية العامة للتزول والتسويق مسئولة عن إنتاجها وإنتاج مصانع القطاع الخاص التي تعمل تحت إشرافها . من حيث مطابقتها للمواصفات المحددة بالقرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ مبالغ الإغارة إليه .

مادة ٤ — تحدد أسعار بيع الأقمشة النطنية الشعبية طبقا لجدول المراتب لهذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

### قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٧

في شأن إلزام الموزعين لبعض السلع الهندسية بإخطار الشركات المنتجة ببعض البيانات (١)

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ — على جميع الموزعين للتلاجات نصير ١٨٠ لتر (١٠ قدم) وأجهزة التليفزيون لوتس ٢٣ بوصة أن يخطروا الشركات المنتجة خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا القرار ببيان موضع به الكميات الموجودة لديهم منها ، وعلى الشركات المنتجة إجراء التسويات المترتبة على فروق الأسعار التي أسفرت عن المادة لتسمير تلك المنتجات .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢ مايو سنة ١٩٦٧ - العدد ٨٦ تاريخ ( ١ )

## قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧

في شأن اعتبار صناعة سليكات الصوديوم من الصناعات  
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها (١)

نائب الرئيس ووزير الصناعة والكهرباء والسد العالي  
بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها  
والقوانين المعدلة ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١٩٦٦/٢/٢٤ في شأن  
تثبيت أسعار المنتجات الصناعية المحلية وعدم تغيير مواصفاتها .  
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

### قرو :

مادة ١ - تعتبر صناعة سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) من الصناعات  
الأساسية في مفهوم المادة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ مالم يذكر .  
مادة ٢ - على الشركات المنتجة لسليكات الصوديوم (الحجر أو السائلة) أن  
تقوم بإنتاجها وفقا للمواصفات التي تسير عليها وقت صدور هذا القرار ولا يجوز لها  
تعديل هذه المواصفات إلا بإذن من وزارة الصناعة .  
مادة ٣ - تلتزم الشركات المشار إليها بالأقل من إنتاجها السنوي من سليكات  
الصوديوم (الحجر والسائلة) مما أنتجته خلال سنة ١٩٦٦ إلا بإذن من  
وزارة الصناعة .

مادة ٤ - يحدد سعر بيع سليكات الصوديوم (الحجر والسائلة) وفقا لجدول المرافق .  
مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) الوقائع المصرية في ١٩٦٧/٩/١١ - العدد ١٧٤ تابع .

## أسعار "سليكات الصودا" (الحجر والسائكة)

أولاً : سليكات الصودا الحجر

(١) يحدد سعر بيع سليكات الصودا الحجر المتبادل بمبلغ ٢١ جنيهاً و ٨٥٠ ملياً تسليم المصنع المنتج وذلك للطن الواحد .

(٢) يحدد سعر بيع سليكات الصودا الحجر القلوى بمبلغ ٢٥ جنيهاً و ٣٥٠ ملياً تسليم المصنع المنتج وذلك للطن الواحد .

ثانياً : سليكات الصودا السائكة

سعر بيع الطن تسليم مراكز التوزيع للشركة المنتجة ( القاهرة أو الإسكندرية أو كفر الزيات حسب رغبة المشتري ) بدون براميل .

درجة التركيز	مليم	جنيه
٤٠/٣٩	٤٤٠	١٧
٤٣/٤١	٧٦٠	١٨
٥٠/٤٨	٩٥٠	١٩
٦٠/٥٨	١٢٠	٢٥

ملحوظة : يضاف مبلغ ١٠٠ مليم عن كل برميل في حالة استخدام براميل الشركة المنتجة في توصيل السليكات إلى العميل لتفريغها وإعادتها بالتالى .

## قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧

في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط<sup>(١)</sup>

وزير التموين والتجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

وعلى القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعديل شروط البيع بالتقسيط والقرارات للعدلة ٤ .

وعلى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط .

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ ومن أحكام القرار رقم ١٨ لسنة ١٩٦٥ للشار إليهما يجوز بيع السلع الواردة بالكشف لرافق لهذا القرار للمستهلك بالتقسيط على أقساط لا تجاوز ( ٢٤ شهراً ) وبشرط ألا يقل مقدم الثمن عن ١٠ ٪ من السعر المحدد للبيع نقداً .

ويتم البيع وفقاً لما هو مبين بالكشف قرين كل منها .

مادة ٢ — يلغى القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوقائع المصرية في ٢٩/٥/١٩٦٧ - العدد ٨٦ تأييد (١) .

تأمة أسعار السلع المنتسية وتحديد الأقساط للمستهلك  
ملحق بالقرار الوزاري رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧

القسط الشهري على سنتين	القيمة الباقية على سنتين		مقدم الثمن ١٠ %		سعر التخصيص على سنتين		سعر النقد		الصنف
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	
	١١ ٥٠٠	٢٧٧ ٢٠٠	٢٧ ٥٠٠	٣٠٤ ٧٠٠	٢٧ ٥٠٠	٣٠٤ ٧٠٠	٢٧ ٥٠٠	٣٠٤ ٧٠٠	التلاجات .
	٨ ٨٥٠	٢١٢ ٤٠٠	٢١ -	٢٣٣ ٤٠٠	٢١ -	٢٣٣ ٤٠٠	٢١ -	٢٣٣ ٤٠٠	نصر ٣٥٧ لتر (١٣ قدم)
	٨ ٨٥٠	٢١٢ ٤٠٠	٢١ -	٢٣٣ ٤٠٠	٢١ -	٢٣٣ ٤٠٠	٢١ -	٢٣٣ ٤٠٠	نصر ٢٨٠ لتر (١٠ قدم)
	٧ ٨٠٠	١٨٧ ٢٠٠	١٨ ٥٠٠	٢٠٥ ٧٠٠	١٨ ٥٠٠	٢٠٥ ٧٠٠	١٨ ٥٠٠	٢٠٥ ٧٠٠	كالفاتور ٢٨٠ لتر (١٠ قدم)
	٦ ٣٠٠	١٥١ ٢٠٠	١٥ -	١٦٦ ٢٠٠	١٥ -	١٦٦ ٢٠٠	١٥ -	١٦٦ ٢٠٠	ايدبال ٢٧٠ لتر (١٠ قدم)
	٤ ٢٠٠	١٠٠ ٨٠٠	١٠ -	١١٠ ٨٠٠	١٠ -	١١٠ ٨٠٠	١٠ -	١١٠ ٨٠٠	ايدبال ٢٢٠ لتر (٨ قدم)
									ايدبال ١٦٠ لتر (٦ قدم)
									التلفزيون .
	٤ ٢٠٠	١٠٠ ٨٠٠	١٠ -	١١٠ ٨٠٠	١٠ -	١١٠ ٨٠٠	١٠ -	١١٠ ٨٠٠	نصر ١٤ بوصة
	٤ ٦٥٠	١١١ ٦٠٠	١١ -	١٢٢ ٦٠٠	١١ -	١٢٢ ٦٠٠	١١ -	١٢٢ ٦٠٠	» ١٦ بوصة
	٥ ٢٥٠	١٢٦ -	١٢ ٥٠٠	١٣٨ ٥٠٠	١٢ ٥٠٠	١٣٨ ٥٠٠	١٢ ٥٠٠	١٣٨ ٥٠٠	» ١٩ بوصة
	٦ ٧٥٠	١٦٢ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	» ٢٣ بوصة
	٦ ٧٥٠	١٦٢ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	» ١٦ بوصة ترانزستور
	١١ ٥٠٠	٢٧٧ ٢٠٠	٢٧ ٥٠٠	٣٠٤ ٧٠٠	٢٧ ٥٠٠	٣٠٤ ٧٠٠	٢٧ ٥٠٠	٣٠٤ ٧٠٠	» ٢٣ بوصة موبيليا
	٦ ٧٥٠	١٦٢ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	تليفزيون ٢٣ بوصة
	٦ ٧٥٠	١٦٢ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	١٦ -	١٧٨ -	فليس ٢٣ بوصة
	٥ ٧٠٠	١٣٦ ٨٠٠	١٣ ٥٠٠	١٥٠ ٣٠٠	١٣ ٥٠٠	١٥٠ ٣٠٠	١٣ ٥٠٠	١٥٠ ٣٠٠	لوس ٢٣ بوصة
									السلالات .
	٥ ٥٠٠	١٢١ ٢٠٠	١٢ -	١٣٣ ٢٠٠	١٢ -	١٣٣ ٢٠٠	١٢ -	١٣٣ ٢٠٠	نصر (سائرين) ٩٥
	٢ ٦٥٠	٦٣ ٦٠٠	٦ ٣٠٠	٦٩ ٩٠٠	٦ ٣٠٠	٦٩ ٩٠٠	٦ ٣٠٠	٦٩ ٩٠٠	نصر ٦٥
	٣ ٥٠٠	٨٤ -	٨ ٣٥٠	٩٦ ٣٥٠	٨ ٣٥٠	٩٦ ٣٥٠	٨ ٣٥٠	٩٦ ٣٥٠	بور سحيد
	٣ ٤٥٠	٨٢ ٨٠٠	٨ ٢١٠	٩١ ٠١٠	٨ ٢١٠	٩١ ٠١٠	٨ ٢١٠	٩١ ٠١٠	موج
									البوتاجاز .
	٤ ١٠٠	٩٨ ٤٠٠	٩ ٧٠٠	١٠٨ ١٠٠	٩ ٧٠٠	١٠٨ ١٠٠	٩ ٧٠٠	١٠٨ ١٠٠	٤ شعله بفرن وجهاز مجازم. ط
	١ ٦٠٠	٣٨ ٤٠٠	٣ ٧٠٠	٤٢ ١٠٠	٣ ٧٠٠	٤٢ ١٠٠	٣ ٧٠٠	٤٢ ١٠٠	١/٢ شعله بالفرن م. ط
	٣ ١٥٠	٧٥ ٦٠٠	٧ ٥٠٠	٨٣ ١٠٠	٧ ٥٠٠	٨٣ ١٠٠	٧ ٥٠٠	٨٣ ١٠٠	٤ شعله بالفرن م. ط
	٥ ٢٥٠	١٢٦ -	١٢ ٥٠٠	١٣٨ ٥٠٠	١٢ ٥٠٠	١٣٨ ٥٠٠	١٢ ٥٠٠	١٣٨ ٥٠٠	٤ شعله نصر فاخر
	٢ ١٠٠	٥٠ ٤٠٠	٥ -	٥٥ ٤٠٠	٥ -	٥٥ ٤٠٠	٥ -	٥٥ ٤٠٠	تبخير ٣ شعله بالفرن
	٢ -	٤٨ -	٤ ٧٠٠	٥٢ ٧٠٠	٤ ٧٠٠	٥٢ ٧٠٠	٤ ٧٠٠	٥٢ ٧٠٠	أطلس ٤ شعله بالفرن
	١ ٤٥٠	٣٤ ٨٠٠	٣ ٤٠٠	٣٨ ٢٠٠	٣ ٤٠٠	٣٨ ٢٠٠	٣ ٤٠٠	٣٨ ٢٠٠	المنتجات المألمة ٢/٢ شعله بالفرن
									نصر ٤ شعله بالفرن (المركة)
	٢ ٧٥٠	٦٦ -	٦ ٥٠٠	٧٢ ٥٠٠	٦ ٥٠٠	٧٢ ٥٠٠	٦ ٥٠٠	٧٢ ٥٠٠	العربية لبوتاجاز
									الدراجات .
	١ على ١٣ شهر	-	١٣ -	٢٠ ١٠٠	١٥ ٠ ١٠٠	١٥ ٠ ١٠٠	١٤ -	٦٠ ٣ و ٦٠ ٢ و ٦٠ ١	نصر ٦٠ ١ و ٦٠ ٢ و ٦٠ ٣
	» ١٨ على ١	-	١٨ -	٢ ٣٨٠	٢٠ ٣٨٠	٢٠ ٣٨٠	١٨ ٧٠٠	٦٠ ٩	نصر ٦٠ ٩
	» ٢٢ على ١	-	٢٢ -	٢ ٧٣٠	٢٤ ٧٣٠	٢٤ ٧٣٠	٢٧ ٥٠٠	٦٠ ٣	نصر ٦٠ ٣
	» ١٣ على ١	-	١٣ -	٢ ٣٣٠	١٥ ٣٣٠	١٥ ٣٣٠	١٤ ٣٠٠	٦٠ ٤ مقاس ٢٠	نصر ٦٠ ٤ مقاس ٢٠
	» ١٢ على ١	-	١٢ -	١ ٤٠٠	١٣ ٤٠٠	١٣ ٤٠٠	١٢ ٥٠٠	٦٠ ٥	نصر ٦٠ ٥
	» ١٥ على ١	-	١٥ -	٢ ٣٠٠	١٧ ٣٠٠	١٧ ٣٠٠	١٦ -	٢٤	نصر مقاس ٢٤

## قرار رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٧

في شأن تعديل أسعار الراديو (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها.  
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى  
وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .  
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ في  
شأن تحديد أسعار الراديو .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - يستبدل الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٤  
المشار إليه بالجدول المرافق لهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

شركة الناصر للأجهزة الكهربائية والألكترونية

( فيليبس أورينت سابقاً )

سعر البيع				الصف
من التاجر للمستهلك		من الشركة للتاجر تسليم مخازن الشركة		
جنية	مليم	جنية	مليم	
١٢	٥٠٠	١١	-	راديو ترانزستور طراز ١٢٥ ت أو الطرازات اللاحقة التى عمل بمحل .....

ملاحظة : الأسعار للوضعة عالية لا تشمل عن البطاريات .

(١) الوقائع المصرية لى ١١/١٢/١٩٦٧ - العدد ٥٢ .

## قرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٧

في شأن امتداد زيت بذرة الكتان من التسعير الجبرى<sup>(١)</sup>

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ .

وعلى القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٦٦ بشأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة مماثلة .

وعلى القرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ الصادر بتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٦ بشأن تعديل سعر بيع الزيت الناتج من عصر بذرة الكتان .

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ في شأن تحديد أسعار زيت الكتان الثقلى .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة:

قرر :

مادة ١ - يلغى الجدول المرافق للقرار الوزارى رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر ، كما يلغى القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المصدرة لزيت بذرة الكتان .

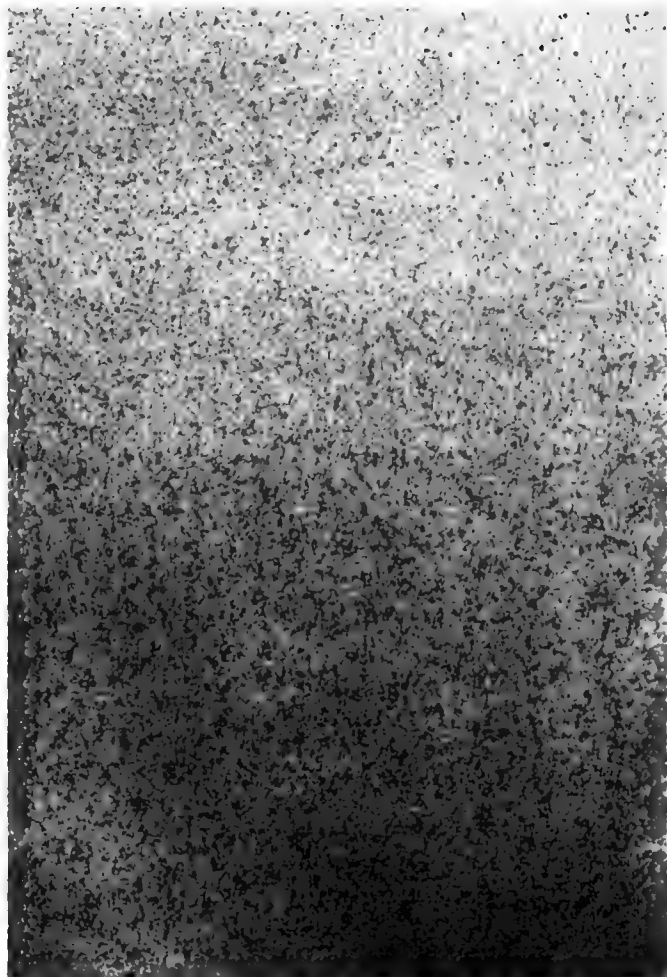
مادة ٢ - يستثنى زيت بذرة الكتان الثقلى واللتلى والدوبارة المصنوعة من الكتان وزيت البوية من القرار الوزارى رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

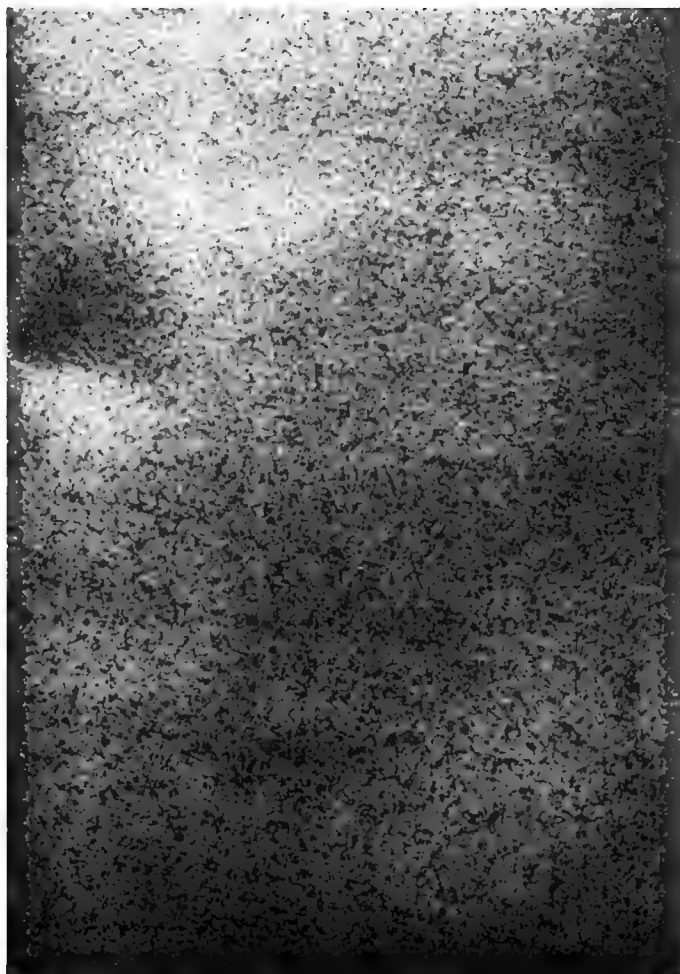
مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويحمل به من تاريخ نشره .

---

(١) الوثائق المصرية في ١٩٦٧/١٢/٢٨ - المجلد ٢٦٧ - تأييد ٤ .







## الكتاب الرابع

أحكام محكمة النقض

في التوين والتسوير الجبرى



## ٢ - المبدأ القانوني :

تأزم الفقرة ٧ من المادة ٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جميع تجار التجزئة أن يعلنوا أسعار كافة سلعهم المسر منها وغير المسر بحيث يبق عليهم القاب المقرر في القانون المذكور إن هم خالفوا ذلك .

### المحكمة :

وحيث أن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنين تطبيقاً للواد ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٣ و ١٥ و ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، مع أن هذه المواد لا تنطبق على الواقعة المنسوبة إليهما لأن الساعات والجواهر ليست من السلع أو المواد المسعرة أو المحددة الربح والتي يوجب القانون على تجار التجزئة إعلان أسعارها .

وحيث أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ما عني به هو توفير الضروريات للجمهور فإنه لم يقتصر على هذه الناحية بل عني أيضاً بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة أى المسعر منها وغير المسعر بما ييسر للناس سبل الحصول عليها أيضاً ، فالزم في الفقرة ٧ من المادة ٤ من القانون جميع تجار التجزئة بأن يعلنوا أسعار كافة سلعهم المسعر منها وغير المسعر بحيث يبق عليهم القاب المقرر في القانون المذكور إن هم خالفوا ذلك .

( الطس رقم ٨١٩ لسنة ١٨ ق في ١١ / ٢ / ١٩٤٩ مجموعة أحكام النقض الجنائية لسنة الأولى قاعدة ١١ صفحة ٣٣ )

## ٢ - المبدأ القانوني :

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يحول توزيع القوانين سوى أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف والفرار ٤٧ لسنة ١٩٤٩ التي أوجب الإمتداد في إثبات المخالفة على وزن عدد معد معين من الأذغفة ليس إلا أمراً لوطنى التزمين بتنظيم البذل حتى يلتزموا من وقوع المخالفة لا يتقيد به القاضي في الإثبات .

### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين كانه

و بأنه عرض بمخبره خبراً . يقل وزنه عن الوزن المحدد قانوناً ، فلم تبين المحكمة الأدلة التي استندت إليها في ثبوت سوء القصد ، وأنه تعمد تقديم خبر يقل عن الوزن المقرر . ثم أن المفتش الذي باشر الضبط قرر أنه لم يجد خبراً بالخبر عند دخوله فانتظر حتى تم الخبر خلافا لما تقتضي به القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن والتي تنص على أن التفتيش يكون على الخبر الموجود فعلا ، فيكون في هذا الذي وقع من المفتش خلق لجريمة لم تكن موجودة ، وتكون بذلك عملية التفتيش باطلة . ويعتبر الطاعن أن القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ أوجب أن يكون الاعتداد في ثبوت المخالفة على وزن عدد من الأرغفة لا يقل عن مائتي رغيف ، وهذا ما لم يتوفر في الدعوى ، فتكون الواقعة غير معاقب عليها ، ويكون الحكم إذا قضى بالإدانة مغلطاً تقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، ولما كان الأمر كذلك ، وكان ما أورده من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ، فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص . وهو جدل يدور حول تقدير الدليل بما يتصل بالموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه أما ما يثيره بشأن عملية التفتيش فردود بأنه لو كان صحيحاً أن الخبر الذي ضبطه المفتش قد خبر أثناء وجوده لما كان له أن يتضرر من ذلك فضلاً عن أنه لا يمكن اعتباره خلفاً للجريمة ، فالمفتش لم يتدخل في الخبر ، وحضوره لعملية بما يؤكد صحة إجراءاته ، وأما ما يتمسك به عن القرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، فلا وجه له ، إذ أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول لوزير التكوين سوى إصدار القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ، ولم يمنحه من السلطة في هذا الصدد أكثر من هذا ، فلا يبعد والقرار الذي يشير إليه الطاعن أمراً لمواطني التكوين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرغفة قوله لا يتفق والقانون . ثم أن الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، وهو في ذلك غير مقيد بطريقة معينة ولا بدليل معين ، فبني اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها . والقول باستلزام وجود

العدد المعين لقيام الجريمة يؤدي إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك ، وهذا لا يمكن قبوله .

(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ١٦ في ١٩٤٩/١١/٨ مجموعة أحكام القضاة الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٧ صفحة ٤٧)

### ٣ — المبدأ القانوني :

طلب مادة من المواد المسعرة من تاجر ولسكاره وجودها ثم تفتيش حانوته ووجود المادّة به يعتبر منه امتناع عن بيع سلعة مسعرة حيث يفرض عليه القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بيع السلعة المسعرة إذا توافرت له حيازتها .

#### المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن واقعة الدعوى على ما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا يعاقب عليها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذين دين الطاعن على مقتضى نصومه ، ذلك لأن المادة السابعة منه تعاقب كل من امتنع عن بيع سلعة مسعرة بهذا السعر ، ولكن الحكم اقتصر على القول بثبوت واقعة امتناع الطاعن عن بيع الدقيق ولم يذكر شيئاً عن السعر . يضاف إلى هذا أن الحكم المطعون فيه في سبيل تنفيذ دفاع الطاعن اعتمد على اقتراضات لا سند لها في أوراق الدعوى واستند إلى تناقض الطاعن في دفاعه مع أنه لا يصح مؤاخذه المتهم على تناقضه وأخذه به .

وحيث إنه لما كانت الواقعة إلى دين الطاعن بها كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن أشخاصاً متعددين ذهبوا إلى حانوته وطلبوا منه شراء دقيق وهو من المواد المسعرة فأنكر وجوده ولما قُش حانوته اتضح أنه يحرز منه كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شرائه فإنه إذن يعتبر متمتعاً عن بيع سلعة بالسعر المحدد لها جبراً وتكون إدانته بمقتضى القانون المشار إليه متعينة ما دام القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة إذا توافرت له حيازتها ما دام السعر لا يعرض بداهة إلا بعد استعداده للبيع وإلا كانت النتيجة — إذا أخذ بنظر الطاعن — أن يفلت التجار من العقاب كلما أنكروا وجود المواد المسعرة في حواشيتهم إذا طلبها بعض المشتريين الذين لا يألفون فيهم أن يشتروها

بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يتصور أن يكون الشارع قد قصد إليه. ومضى  
كان ذلك مقروراً وكان لا حرج على المحكمة. — كما هو الحال في هذه الدعوى —  
إن هي استندت في سبيل تفنيد دفاع المتهم إلى اعتبارات منطوية وإلى تناقض  
رواياته — ما دام ما تستند إليه من ذلك سائماً وله أصله في التحقيقات التي  
أجريت في الدعوى ، متى كان ذلك فإن الجدل الوارد في الطعن لا يكون له  
من مبرر ،

( الطعن رقم ١١١٦ لسنة ١٩ في ١٥ / ١١ / ١٩٤٩ مجسوة أحكام النقض  
الجناية السنة الأولى قاعدة ٢٩ صفحة ٨٠ )

#### ٤ — المبدأ القانوني :

تقرير منجنية الحيز على ردة غير ناعمة وتطبيق القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الذي حل محله  
القرار ٤٠ لسنة ١٩٤٩ لا يؤثر في صحة الحكم حيث لم يغير القرار الأخير من هذه الجريمة.  
ولا يؤثر في قيام هذه الجريمة ما قد يكون لوزير التدوين من آراء بشأنها .

#### المحكمة :

« وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه  
« بصفته صاحب مخبز قام بتقريص مخبنة المخبز على ردة غير ناعمة » قد أخطأ  
بتطبيقه للمادتين ١٢، ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ مع أنهما ألفتان  
وسحت محلها المواد ١٢، ١٣، ١٧ من القرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ ، ثم إنه وهو  
صاحب مخبز ملزم باستيراد الردة من المطحن الذي تعينه مراقبة التموين فإذا  
ما كانت معينة فلا يكون هو مسئولاً عنها بل المسئول هو صاحب المطحن  
الذي تسلمها منه ، وقد شكوا أصحاب المخازن من تحميلهم المسؤولية ، فأرسل  
الوزير كتاباً إلى النائب العام يلتمس فيه العذر لأصحاب المخازن لعدم إمكانهم  
تمييز العيب ولا تعداد مصلحتهم في استعمال الردة الحشنة لما يترتب عليه من تشويه  
منظر الرغيف وحرقة فلا يقبل الناس على شرائه ، وانتهى إلى طلب التجاوز  
عما وقع من مخالفات في هذا الشأن ، وقال إنه من جهة قد أصدر القرار رقم  
٢٨٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب فيه على أصحاب المطاحن تسليم الردة غير معينة فألقى  
بذلك المسؤولية على المطحن دون المخبز. ولما كانت الأسباب التي أشار إليها الوزير



ما زالت قائمة وكانت المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٤٧ صورة من المادة ٤ من القرار رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ الذي أشار إليه الوزير في كتابه والتمس فيه العذر لأصحاب المخاير لاستحالة التحقيق من العيب ، وكان الوزير هو صاحب السلطة المستمدة من القانون لتسكئة التشريع — لما كان الأمر كله كذلك فإن مسؤولية صاحب المخبر تصبح منتفية إذ أقر الوزير صاحب الحق في التشريع بالاستحالة ، ولا تكليف بمستحيل . ثم يضيف الطاعن أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الردة إنما تسلبها بحالتها من مطحن معين ولكن المحكمة أغفلت دفاعه كما لم تبين الدليل على عيب الردة وهذا قصور يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض لدفاعه واطرحه للأسباب التي قالها . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأن ما أورده من الأدلة أن يؤدي إلى مارتبه عليه فلا محل لما يشهره الطاعن من جسد حول تقدير أدلة الثبوت في الدعوى بما لا يعقب على محكمة الموضوع فيه . وأما ما يشهر إليه بشأن إلغاء القرار الذي طبقته المحكمة — فلا قيمة له لأن الواقعة التي دين بها ما زالت معاقباً عليها والقرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ الذي يتمسك به لم يمسخ بما يحوها أو يخففها . وأما ما يشهره عن آراء نفسها لوزير التكوين فلا جدوى منه لأنه يفرض صحته لا يؤثر في قيام الجريمة متى توافرت أركانها .

( الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ١٩ ق في ١١/١١/١٩٤٩ بمجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى فاصدة ٣١ صفحة ٨٤ ) .

### ٥ - المبدأ القانوني :

- القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي أوجب الاعتماد على إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرفعة ليس إلا أمراً لموظفي التكوين ينظم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة ولا يعيد به القاضي في الإثبات .

## المحكمة :

وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ لم تأخذ الطريقة التي رسمها وزير التكوين بشأن إثبات العجز الغير المسموح به في وزن الخبر في القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ ، ٤٧ لسنة ١٩٤٩ وهي أن يكون ذلك بوزن مالا يقل عن مائتي وخمسة.

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنون في هذا الوجه ذلك لأن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما خولت وزير التكوين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الخفيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح في وزن الخبر لسبب الجفاف دون أن تعطيه الحق في خلق الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا العجز . فإذا كانت قرارات وزير التكوين التي أشار إليها الطاعنون قد نصت على ضرورة وزن عدد معين من الأرففة فإن ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الإرشاد والتوجيه للوظفين التابعين له المتوظفين بالمراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عليهم سليماً دقيقاً ، وهذا مما لا يترتب على مخالفته تقييد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود العجز من كافة الأدلة التي يرى أنها تؤدي إلى ذلك . ولما كان الحكم المعلنون فيه بين الواقعة التي أدان بها الطاعنين ، وأورد الأدلة التي عولت عليها المحكمة في الحكم بثبوتها بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث أن الوجهين الآخرين يتحصلان في القول بأن الحكم كان قاصراً إذا أدخل بدفع الطاعنين من أن الخبر المضبوط ليس مملوكاً لهم بل هو خبر منزلي لإحدى السيدات والمحكمة أطرحت هذا الدفع دون أن تحققه .

وحيث إنه لا محل لما يقوله الطاعنون لأن الحكم قد تعرض للدفاع المعار إليه وفنده من أدلة ساطعة تدحضه . على أن ما يثيره الطاعنون لا يبدو أن يكون نقاشاً حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام هذه المحكمة .

( ملن رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٠ ق في ١٢/٢/١٩٤٩ مجموعة أحكام القضاة الجنائية السنة الأولى قاعدة ٦٩ صفحة ١٩٩ )

وبنفس المعنى الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق في ١٩٥٢/٢/٢٥ وجاء فيه :  
 « أن قرارات وزير التكوين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة وتحديد النسبة  
 التي يجوز التسامح فيها من وزن الرغيف بسبب الجفاف لا تعلى الحق في  
 تعيين الدليل في إثبات المعجز ولا تقيد القاضي في حكمه لا مستظهار وجود المعجز  
 من الأدلة الأخرى .

#### ٦ - المبدأ القانوني :

البيع بالمزاد العلني أو بطريق المزاف يخضع لأحكام التجارة :  
 المحكمة :

« وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن لأنه ( باع  
 فأكهة مسعرة - موزا وخضاراً - بسعر يزيد عن الحد الأقصى المقرر  
 بالقانون ) وطبق عليه المواد ١٧، ١٩، ١٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥  
 المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والجدول رقم ١ وقرار وزير التجارة  
 رقم ٨١٣ لسنة ١٩٤٧ في حين أن البيع في سوق الجملة بالمزاد العلني وبطريق  
 المزاف الذي لا تراعى فيه وحدات محتويات الأقفاس المبيعة ولا سعر كل  
 وحدة أو نوع البضاعة وإن مثل هذا البيع لا يمكن أن ينطبق عليه مواد الإتهام .  
 وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة  
 على ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن الوارد في وجه الطعن وأنهى إلى أطرافه  
 بناء على انطباق القانون على الواقعة وكانت المواد التي دين الطاعن بها قد جاء  
 نصها عاماً في وجوب العقاب كلما كان السعر المبيع به يزيد عن السعر المقرر  
 بالقانون ، لما كان ذلك وكانت هذه المواد لم تستثن من حكمها حالة البيع بالمزاد  
 العلني أو بطريق المزاف فإن الحكم إذا دان الطاعن يكون قد طبق القانون  
 تطبيقاً صحيحاً ولم يخالفه في شيء » .

( الطعن رقم ٩ لسنة ٢٠ ق في ١٩٥٠ / ١ / ٣٠ مجموعة أحكام النقص الجنائية السنة  
 الأولى قاعدية ٩٣ صفحة ٢٨٨ )

#### ٧ - المبدأ القانوني :

مخالفات أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاس بتنظيم صناعة وتجارة الصابون  
 لا تخضع للقواعد إثبات خاصة بل هي تخضع للقواعد العامة ويكتفي المدّان القاضى إلى صحة  
 الدليل المستمد من تحليل العينات لا تثريب عليه إذا أخذ بهذا الدليل .

### المحكمة :

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دانه بأنه « باع الصابون حالة كونه يحتوى على أقل من ١٠ ٪ من الأحماض الدهنية والرامنتجية جاء باطلا لا بثنائه على إجراءات باطلة وقصوره وإخلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن الإجراءات التي اتبعت في أخذ العينة وإرسالها للتجليل تخالف ما نص عليه القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ فلم ينفذ الموظف المختص ما يقضى به وجوب وزن العينة وإثبات هذا الوزن عليها مع بيان نوعها على أن يحتملها يحتم التاجر ويحتمه هو أيضاً أما وهو لم يفعل فتسكون الإجراءات باطلة ويبطال الحكم تبعاً لها . ثم إنه دافع بأنه يقيم دليل على أن الصابون الذي أخذت منه العينة هو من الصابون الذي يبيع إلى استاورو الذي باعه إلى آخر كما ناقش تقرير التحليل وبين عدم جواز الأخذ بما ورد فيه عن الأحماض ما دام لم يبين أن باقي العناصر الثلاثة الأخرى تخالف القانون ولكن المحكمة دانت دون أن ترد على هذا الدفاع .

ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية قررت إعلان محرر المحضر وإحضار الحزب وتأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا السبب إلا أنها قضت فيها بعدئذ دون أن ينفذ هذا القرار كما أن المحامي الذي حضر معه بالجلسة أراد أن يترافع فلم تمكنه المحكمة من ذلك بناء على ما واجهته به من أنها تعرف ما يريد أن يدلى به . وهذا كله مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن من أن الصابون المضبوط غير المباع منه فأطرحه للاعتبارات التي قلنا . ولما كان الأمر كذلك وكان من شأنه ما أوردته المحكمة أن يؤدي إلى ما رتبته عليه فلا يقبل ما يثيره في هذا الخصوص لأنه جدل موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يتمسك به من عدم استيفاء إجراءات أخذ العينة وبطلان الدليل المستمد من نتيجة التحليل فردود بأنه لم يكن من غرض الشارع أن يخضع مخالفات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هي خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمان القاضي إلى صحة الدليل المستمد من تحليل العينات ولم يساوره وبب في أية ناحية من نواحيه سواء من جهة أخذ العينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس

بعض النظر عما قد يكون هناك من نقص في بعض الإجراءات وأما ما يشير إليه من قرار المحكمة إعلان الشاهد وإحضار الخرز فلا وجه له إذ لم يطلب الدفاع إلى المحكمة هذا الإجراء ، بل كانت هي من نفسها التي ارتأته فإذا ما استغنت عنه وفصلت في الدعوى فهذا جائز ولا خطأ فيه ما دامت هي التي رأته أولاً ثم رأته فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتماً على تنفيذه وبخاصة ولم يبدِ الطعن تمسكاً بهذا التنفيذ فالقرار لا يعد الحال كذلك قراراً تحضيرياً في تحقيق الدعوى لتتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صواباً لهذه الحقوق . هذا وغير صحيح ما يدعيه الطاعن من الإخلال بحق دفاعه إذ حضر المحامي وأدلى برأفته ولم يرد بالمحضر ما ثبت دعواه عنه .

( الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٠ ق ١٤/٣/١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٣٧ صفحة ٤٩ )

## ٨ - المبدأ القانوني :

مسئولية صاحب المحل ومسئولية المدير له كل منها قائمة بذاتها وصاحب المحل يعاقب بالفرامة فقط إذا أثبت أنه بسبب غيابه أو استخالة المراقبة لم يمكن من منع وقوع المخالفة ولا مصلحته له عند المسح عليه بالفرامة من التمسك بأنه لم يشترك في إدارة المحل .

## المحكمة :

• وحيث أن معنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساس أنه صاحب المحل وليس المدير الفعلي له بما كان مقتضاه أن يطبق في حقه المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ ويوقع عليه العقوبة في حدودها وإذا طبق مواد أخرى هي بمنأى عن واقعة الدعوى كما صار إنباتها في الحكم فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون . هذا وقد طلب الطاعن من المحكمة الإستئنافية التأجيل حتى يفصل ابتدائياً في المعارضة المرفوعة من مدير المحل المحكوم عليه غيائياً ذلك لأن مسؤولية الطاعن مستمدة من مسؤولية المدير ومتفرعة عنها ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب مع وجاهته يضاف إلى هذا أن المحكمة لم تمحص دفاعه من أنه يفرض كونه صاحب المحل فإنه لم يشترك في إدارته فعلاً لأن أعماله الأخرى وهي من الكثيرة بحيث يتعذر معها مساهمته في إدارته

وتستحيل معها المراقبة المجدية في منع وقوع مخالفة القانون ولو أنها فعلت  
لطبقت في حقه الفقرة الثامنة من المادة العاشرة السالفة الذكر .

وحيث أنه لما كانت العقوبة التي حكم على الطاعن بها تدخل في نطاق الفقرة  
الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ التي ينص على الحكم  
عدم تطبيقها عليه فإن مصلحته فيما يثيره في هذا الخصوص تكون متفقاً لما كان  
الأمر كذلك . وكان القانون المذكور لا يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين  
مسئولية المدير له بل يجرى نصوصه على أن مسئولية كل منهما قائمة بذاتها  
لا تستند إحداهما على الأخرى فإن القول بإعدام مسئولية صاحب المحل عن  
المخالفة إذا انعدمت مسئولية المدير غير صحيح في القانون وما دام الحكم  
قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن  
بها بوصف كونه صاحب المحل وهي عن إعلانه عن أسعار السلع المعروضة للبيع  
في محله . وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه  
وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي  
أجريت مع الدعوى وكان القانون يحمل صاحب العمل مسئولية كل ما يقع فيه  
من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو  
استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الفريدة تقتصر  
العقوبة على الغرامة دون الحبس ومع هذا فقد قضى على الطاعن بالغرامة فقط  
بما ينفي مصلحته في الطعن مع افتراض صحة دفاعه متى كان ذلك كله فإن ما يثيره  
في طعنه لا يكون له محل .»

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٠ ق في ١٤/٣/١٩٥٠ مجموعة احكام النقض الجنائية السنة الأولى  
لأعدة ١٣٨ صفحة ٤١٣ ) .

#### ٩ - المبدأ القانوني :

عدم تمكك صاحب المحل أمام المحكمة بوجوب ساملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ . لا يميز له أن يحسبك بنفسك أمام محكمة النقض .

#### المحكمة :

وحيث أن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون

فيه أخطأ في تطبيق القانون : ذلك ( أولاً ) لأنه لم يبين عناصر الجريمة التي دان بها الطاعن ، ( وثانياً ) لأن الواقعة كما أثبتها الحكم لاعتاب عليها ، وفوق ذلك فإن الطاعن وهو صاحب الخبز وكل إدارته وآخر ولم يكن في وسعه أن يراقب كل ما يدور به ، وبالتالي لم يكن في إمكانه أن يمنع مظهر في الخبز من صجر في الوزن الأمر الذي كان يقتضى معاملته بالمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ( ثالثاً ) إن القانون يحتم أن يكون إثبات العجز في وزن الخبز بواسطة وزن ماتي رقيق ، فإذا استبعد ٣٥ رقيقاً وهي التي قدمها المتهم الثالث عند التبليغ عن الواقعة كان الباقي يقل عن ماتي رقيق وهو لا يكفي في إقامة الدليل القانوني لإثبات العجز .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن . إذ أثبت أن الخبز وجد نقص من الوزن المقرر قانوناً في حالتي وزنه بالرقيق الواحد وبالجملة ، كما تحدث الحكم بعد بيان الواقعة عن الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة في حق الطاعن وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ، ومنها إقرار أحد المتهمين بأن الطاعن ، هو الذي أمر العامل بإقتصاص الوزن . أما ما يشيره الطاعن بشأن العدد الذي يجب أن يوزن من الأرغفة لإثبات العجز فإن القرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ إنما أريد به تنظيم العمل الإداري لمن يتولون تفتيش المخازن ولم يخول القانون لوزير العموم سوى إصدار القرارات اللازمة لوزن الرقيق ولم يمنحه سلطة قصر الدليل على إجراء بعينه ، فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرغفة قول لا يتفق والقانون ، إذ الأصل في المواد الجنائية أن القاضي يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى ، فحق اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع العقوبة . وأما ما تشيره بشأن تطبيق المادة ٥٨ من القانون المذكور فلا محل له ، إذ لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عن أن الواقعة كما أثبتها الحكم استناداً إلى الأدلة التي أوردها هي أن الطاعن هو الذي يقوم بإدارة الخبز .

( الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٢٠ في ٢٤/٤/١٩٥٠ مجموعة أحكام القضاء الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٧٧ صفحة ٥٢٨ ) .

## ٢٠ - المبدأ القانوني :

غياب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك الباب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة .

### المحكمة :

وحيث أن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أنطبق تطبيق القانون ، ذلك لأن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا عقاب عليها . وفي بيان ذلك يقول أن كمية الذرة موضع المخالفة وردت للصنع في غيبته من مزارع اعتاد تزويد الذرة للصنع من عدة سنوات قبل صدور القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وقد ضبطت الذرة موضوع المخالفة في يوم ورودها ، وكان الطاعن وقتئذ بوزارة التمرين يسعى في الحصول على ترخيص استيراد الذرة اللازمة لمصنعه ، وما أن علم بورودها حتى أمر بعدم استعمالها وظلت كذلك حتى حصل على ترخيص من الوزارة باستخدامها .

... ويقول الطاعن إنه استدلل على صحة دفاعه بمسندات قدمها ، ومع ثبوت صحة هذا الدفاع وهو يؤدي إلى عدم مساءلته عن الجريمة التي دين بها ، فإن المحكمة لم تمن بالرد عليه . وبضيف أنه وقد ثبت من محضر ضبط الواقعة أن الطاعن لم يكن موجوداً بالمصنع وقت وقوع المخالفة وضبط الذرة ، فإنه طلب احتياطياً معاملته بالمادة ٨٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على أن الغياب مانع من تطبيق عقوبة الحبس ، إلا أن المحكمة وقعت عليه تلك العقوبة بالمخالفة لنص تلك المادة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تنوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كما هي معروفة به في القانون وأورد أدلة من منطق سليم على ثبوتها في حقه ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم تعرض لدفاعه المشار إليه فنصت في قوله وتنتج المحكمة من وجود المصنع ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة أن المتهم كان على اطلاع دائماً على ما يجري بمصنعه . وبمعنى آخر أنه لم يكن غائباً عن المصنع غيبة تقطع صلته به أو تجعل



إشرافه عليه متمذراً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أُلِيق القانون على الوجه الصحيح ، فلا عمل لما يقوله الطاعن من خطأ في تطبيق القانون ، أو قصور في الرد على دفاعه ، ذلك لأنه من المقرر أن مجرد الغياب وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للاعفاء من عقوبة الحبس وفق ما نصت عليه المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا أثبت صاحب العمل أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة وهو ما لم يقم عليه الطاعن الدليل في هذه الدعوى .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٠ ق في ١٩ / ٥ / ١٩٥٠ مجموعة أحكام القضاة الجنائية السنة الأولى قاعدة ١٨٠ صفحة ٥٥١ ) .

( ١ ) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٦٥١ لسنة ٢١ ق في ٨ / ٣ / ١٩٥٢ وجاء فيه :

« إن غياب صاحب المخبر عن محله وقت خبر العيش أو وقت الوزن لا أثر له في مسؤوليته عن حيازه خبراً أقل من الوزن المقرر إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة . »

( ب ) وبنفس المعنى الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٢ ق في ٩ / ٦ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٩٨ ص ١٠٦٤ وجاء فيه « أن صاحب العمل مسئول مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ويعاقب بالعقوبات الواردة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من وقوع المخالفة فتصبح العقوبة الزمانة فقط . »

( ح ) وبنفس المعنى الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٢ ق في ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ١٨ ص ٤٣ وجاء فيه :

« إن مجرد انفعال المتهم بحاله الأخرى ليس من شأنه تخفيف العقوبة والاقتضار على الزمانة دون الحبس في مخالفات المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ . »

( د ) وبنفس المعنى الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٢٢ ق في ٢٤ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٦١ ص ١٤٩ وجاء فيه :

« إن عدم ثبوت تعذر استطاعة صاحب المخبر منع جريمة صنع خبر أقل من الوزن المقرر بسبب الغياب أو لأعذار أخرى وإداته بالحبس والزمانة صحيح . »

(هـ) وينقض المعنى الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٢٣ ق في ١٩/١٠/١٩٥٣ السنة الخامسة قاعدة ١٢ ص ٣٦ وجاء فيه « إن العنر المخفف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يشترط لتحقيقه عدم تمكن صاحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب النياب أو استحالة المراقبة أما النياب ذاته فلا يصلح عذراً .

(و) وانظر الطعن رقم ٢٤٢١ ق في ٨/٢/١٩٥٤ .

(ز) وانظر أيضاً الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق في ٧/٣/١٩٦٦

#### ١١ - المبدأ القانوني :

نقل شخص سكرًا مهدى إليه من آخر من جهة إلى أخرى دون ترخيص يصح معاقبته على هذه المخالفة إذا كان المتهم لم يتسك بأن المهدى كان قد استصدر بالفعل ترخيصاً لنقل هذا السكر .

#### المحكمة :

« وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دأبه بأنه « نقل كمية من السكر من محافظة دمياط إلى مدينة القاهرة بغير ترخيص » جاء باطلاً لقصوره ، فقد أشار الدفاع أن السكر قد أهدى إليه من آخر فنقله ، وفات المحكمة أن تتحقق عما إذا كان هذا الآخر قد استصدر أمراً بنقل مخصصاته التموينية ، حتى إذا كان الأمر كذلك ، يكون هو قد استمد حق النقل من الأمر الصادر للمهدى ، ويكون الحكم حين أغفل ذلك ودأبه جاء مخطئاً .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى تعرض لدفاع الطاعن فقال : « إنه تمسك بالجلسة بأنه كان بصطاف برأس البر ولما انتهى الصيف عاد إلى القاهرة ومعه لاستعماله الشخصي كمية من سكر أخيه الزائدة عن حاجته ثم عاد وقال إن المتهم نقل السكر الخاص بأخيه وإن ذلك أيسح في كلتا الحالتين بالقرار الوزاري رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي عدل المادتين ١٤ و ١٥ بالآتي :

(لا يسرى حظر النقل المنصوص عليه قهراً . . على ما ينقله المستهلكون من مقرراتهم المدونة بالبطاقات وما يصرف لهم بمقتضى أذونات من الوزارة أو مرقبات التكوين ) وأنه يبين بما تقدم أنه أيسر للمستهلك أن ينقل من مقرراته المدونة بالبطاقة وما يصرف له بمقتضى إذن ما يبقى لديه من الأصناف ... وأن الثابت من التحقيقات أن كمية السكر المضبوط مع المتهم قد أهداها إليه مصطفي عباس لاستعملها المتهم في عيد ميلاد نجمه . وقد شهد بهذا مصطفي عبادة وعبد الغنى حسن ... وأنه لذلك فلا يحق للشهم أن ينتفع بالإباحة المنصوص عليها بالقرار فلا هو نقل سكرًا عما في بطاقته أو تحصل عليها بإذن من التكوين لأن السكر المضبوط معه جاء له من آخر ... ، ولما كان الحكم على هذا الوجه صحيحاً ، عن المهدى وحقه فلا وجه له إذا لم يدع أن هذا كان قد استصدر تصريحاً بالفعل ولم يتمسك هو أمام المحكمة بطلب من قبيل ما يقوله حتى يصح له النهي على الحكم لهذا السبب .

وحيث إنه تقدم يكون العلم على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ٨٠ لسنة ٢٠ في ٢ / ٥ / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ١٨٩  
صفحة ٥٧٧ ) .

## ١٢ - المبدأ القانوني :

وقوع مخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين لا ينعني من ثبوت المخالفة ما ورد في القرار الوزاري رقم ٢٥٩ المعدل بقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ من بطلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب المخبز بنتيجة التحليل في ظرف خمسة وأربعين يوماً من تاريخ أخذ العينة من مخبره لتجاوز القرار التفويض الصادر للوزير وبطلان ثبوت المخالفة خاضعاً لقواعد العامة من حيث الثبوت والامتناع .

## المحكمة :

وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم المعلوم فيه أنه دانه ولم يأخذ بدفعه باعتبار إجراءات التحليل كأن لم تسكن لعدم إخطاره في مدى ٥٠ يوماً من تاريخ أخذ عينة الردة من مخبره بنتيجة تحليلها ، وبذلك يكون قد خالف نص المادة ( ٢ - أحكام قضي )

١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٤٩ وهذا منه خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع المشار إليه وقضى برفضه لما قاله من «أن القرارين ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ و ٤٠ لسنة ١٩٤٩ صدرا تنفيذاً لما نص عليه في المادة ٥ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . إذ جاء بالفقرة ثانياً منها ( . . . يحدد وزير التكوين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب الخبايا أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في دفع العجين - تقريصه - ) فهو صادر بتفويض من المشرع ويجب أن لا يجاوز حدود هذا التفويض إلى ما فيه تعديل أو تعطيل أو إلغاء طبقاً للقاعدة المنصوص عليها بشأن اللوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين في المادة ٣٧ من الدستور وما دام أن المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يرد فيه أي نص على إجراءات معينة وبطلان إجراءات أخذ العينة في حالات خاصة ، فإن القرار الوزاري إذ ينص على شيء من ذلك يكون متجاوزاً لحدود التفويض الصادر إليه من المشرع بحيث يعطل تنفيذ القانون وهو واجب الاحترام ، وفي حالة التعارض بينه وبين القرار الوزاري يجب إهدار هذا الأخير لعدم دستوريته (راجع حكم محكمة النقض في ١٥/١/١٩٤٥ المجموعة الرسمية ص ١٥ الأعداد الأول والثاني والثالث السنة السادسة والأربعين) وحيث أنه متى ثبت هذا فإن الأمر كما تقول محكمة النقض في حكمها سالف الذكر يكون خاضعاً للقواعد العامة من حيث الثبوت والامتناع ، أي أن مرده يكون إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى . وحيث إن الثابت أن تقرير التحليل مؤرخ في ٢٦/٤/١٩٤٩ أي بعد أخذ العينة بخمسين يوماً لا ترى المحكمة ثمة ما يدعوها إلى التمسك في صحة النتيجة التي أظهرها تقرير التحليل ومن ثم فهي تأخذ بها وترى أن المتهم (الطاعن) مسئول عنها ، ولما كان ما قاله الحكم في ذلك صحيحاً في القانون فإن ما يشتره الطاعن في طعنه يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٠ في ١٥ / ٥ / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٠٨  
صفحة ٦٢٢) .

## ١٣ - المبدأ القانوني :

عدم لمسك صاحب المقهى ومديره الدفتر المتخصص عليه في الفترة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يثبت فيه مقادير الأصناف التوينية التي ترد إليه وكيفية استخدامه يترتب عليه إدانة التهم إذ المقهى يدخل في عداد المجال العامة .

### الحكمة :

وحيث أن مبنى وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية والمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي صدر تنفيذا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله على الواقعة الثابتة في الحكم ذلك لأن طبيعة عمل الطاعن بصفة كونه صاحب مقهى ومديره لا تستلزم مسك الدفتر الخاص المتخصص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة ، إذ أنه من غير المستساغ أن يطلب من كل زبون من رواد المقهى التوقيع على هذا الدفتر كلما تناول شيئاً من المشروبات التي تقدم فيه ، ولأن المادة الخامسة لا تتطلب الاخطار عن الوفورات المثبتة لدى الطاعن من مواد التوين إلا إذا تحقق وجودها عنده .

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه ( أولاً ) : لم يكن لديه دفتر خاص يثبت فيه مقادير الأصناف التي ترد له ، ( ثانياً ) لم يخضع مراقبة التوين المختصة عن الوفورات المثبتة لديه من مواد التوين (السكر) في الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بمقتضى المواد ٢/٢ و ٥٤٥ من القرار الوزاري رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ وبالمادتين ٥٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم الابتدائي دانه بالتهمتين وطبق في حقه المواد ٢/٢ و ٥٤٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ والمادتين ٥٦١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والحكم المطعون فيه دانه بالتهمة الأولى وقضى ببراءته من التهمة الثانية . وإذن فليس له ما يشكو منه في خصوصها .

وحيث أنه لما كان نص الفقرة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤

لسته ١٩٤٥ التي طبقها الحكم يجرى بأنه ، على تجار أجلة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يشترن فيه مصادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستعملونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن لأنه بصفة كونه صاحب مقهى ومديره والمتبى يدخل بداهة في عداد المحال العمومية المنصوص عليها في الفقرة المذكورة - لم يمسك هذا الدفتر ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامه لها ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

( الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢١ ق في ١٥ / ٥ / ١٩٥٠ ) السنة الأولى قاعدة ٢١٢  
صفحة ٤٦٨ .

وأظر الطعن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق في ١٥ / ٤ / ١٩٥٢ .

#### ١٤ - المبدأ القانوني :

صاحب المحل الذي يعرض للبيع أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها . مما تبطل القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . هذا القرار مطلق التمس وشامل لجميع صور الاتجار سواء أكان بالتجزئة أم بالجملة .

#### المحكمة :

وحيث أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعن بأنه في ١٩٤٩/٥/٢٢ بوصفه صاحب متجر عرض للبيع أغذية محفوظة مبينة بالمحضر دون أن يضع عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي وجهة استيرادها ، وحكم غيابياً بتفريمه ٥٠ جنياً فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما عارض الطاعن فيه . فقضى في معارضته بتأييد الحكم النيابي مع وقف تنفيذ العقوبة . استوف هذا الحكم من الطاعن قضى بقبول الاستئناف المرفوعين من الطاعن والنيابة وبمحس الطاعن ستة شهور مع الشغل وتفريمه ١٠٠ جنية مع وقف التنفيذ . وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين قال إن وقف تنفيذ العقوبة لا يعتبر تعديلاً في الحكم ذلك لأنه من المقر قانوناً أن استئناف النيابة الحكم

الغياي يسقط إذا عدل هذا الحكم في المعارضة ما لم تستأنف النيابة هذا الحكم من جديد وإن اتصال المحكمة بالاستئناف الأول ، وانسحاب استئناف النيابة الحكم الغياي على الحكم الصادر من المعارضة بطريق التبعية والزوم لا يكون إلا إذا كان الحكم في المعارضة صادراً بالتأييد أو باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، والحكم الصادر في المعارضة قد عدل العقوبة إلى وقف تنفيذها . وممن ويب أن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر تقدير العقوبة له أثره وخطره في كيانها ، فالقضاء به يعتبر تعديلاً لها بالتخفيف ، لما كان ذلك وكانت النيابة لم تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، وكان استئنافها المرفوع عن الحكم الغياي قد سقط بتعديله في المعارضة وكان من المقرر أيضاً أن المستأنف لا يصح أن يضار بالاستئناف المرفوع منه وحده - فإن المحكمة تكون أعطت في اعتبارها استئناف النيابة قائماً ، وابتنائها تشديد العقوبة على هذا الأساس . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث أن القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التورن تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري قد أوجب على مستوردي الأصناف ( ومن بينها السلعة موضوع الدعوى ) ومنتهجياً والمتجهين فيها بيان اسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيع للستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع . ولما كان النص المشار إليه جاء مطلقاً وشاملاً لكافة صور الاتجار سواء أكانت بالتهجئة أم بالجملة وكان الطاعن مقرأ بأن بعض هذه البيانات لم يكن معلناً على السلعة موضوع الجريمة ، فإن الحكم الابتدائي وهو الصادر في المعارضة وقد دانه مع عدم وضع هذه البيانات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ويتعين من أجل ذلك تأييده ، ولا وجه إذن لما يثيره الطاعن بصدد عقوبة الحبس ما دام أن الحكم الابتدائي قد قضى بالفرامة فقط في حدود العقوبة المقررة بالقانون .

( الطعن رقم ٤٠١ السنة ٢١ في ٢٣ / ٥ / ١٩٥٠ السنة الأولى قاعنة ٢٢٥

صفحة ٦٩١ ) .

## ١٥- المبدأ القانوني :

القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وكل إلى المحافظ والمدير طريقة إذاعة الأسعار التي أوجب تحديثها في يوم الجمعة من كل أسبوع والمادتان ٢٦ و ٢٧ من الدستور وإن كانت توجبان نشر القوانين والقرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لها إلا أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بقرارات لجنة التسمير . وإذن فقدم نشر جدول التسمير الجارى بالجريدة الرسمية لاجتماع من عقاب من بيع سماعة مسخرة بأكثر من السعر المقرر .

## المحكمة :

وحيث أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذي لم ينال الطاعن في نشره يقضى في المادة الأولى منه بأن تنشر في كل محافظة وفي كل ناحية مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تدعى « لجنة التسمير » كما يقضى في الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه بأن « يعلن المحافظ » أو المدير جدول الأسعار التي تحددها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع ويكون الإعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار من المحافظ أو المدير . ومفاد هذين النصين أن القانون المذكور قد وكل طريقة إذاعة الأسعار التي أوجب تحديثها في يوم الجمعة من كل أسبوع إلى المحافظ أو المدير ، ولما كانت المادتان ٢٦ ، ٢٧ من الدستور لا تحتتمان النشر في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة للقوانين التي تصدر من السلطة التشريعية ، وإذا كانت القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذاً لتلك القوانين تعتبر مكملتها ويجب لذلك نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسمير التي نص القانون على إصدارها في يوم بعينه من أيام كل أسبوع لكي يترقب صدورها كل ذي شأن في ذلك اليوم ، فهي ذات صبغة موقوتة فيها كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة أو المديرية ، ولهذا الاعتبار فإن القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر قد نص على تحويل المدير أو المحافظ إصدار ما يراه كفيلاً بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ساكن مديريته أو محافظته متوخياً في ذلك ظروف كل إقليم . ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت في الأوراق أن محافظ القاهرة قد حقق حكم القانون بالنشر الذي ارتآه ، فإن ما يره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له أساس من القانون ، أما ما يشتره بصدد علم إدراج الملح بالجداول المرافق للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الثابت في ذلك الجدول عكس ذلك .



إذ أن الملح وارد به ضمن السلع الخاضعة للتسعير الجبري. هذا وقد طبق الحكم المطعون فيه مواد القانون على الواقعة الثابتة به تطبيقاً صحيحاً. وأما ما يناهز الطاعن على الحكم من القصور في بيان الواقعة وأنه باعتباره شريكاً كان يجب إرجاء محاكمته حتى يفصل في التهمة بالنسبة إلى الفاعل، فردد بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها باعتباره فاعلاً لا شريكاً مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها.

(الطعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ في ١٢/٦/١٩٥٠ السنة الأولى قاعدة ٢٤٣ صفحة ٢٤٦)  
والنظر أيضاً الطعن رقم ٤٨٠، لسنة ٢٤ في ١٧ / ٥ / ١٩٥٥.

#### ١٦ - المبدأ القانوني:

تأجير صاحب المصنع لمصنعه ثم يبعه وإدائته بمقتضى المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بقوله أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات من مواد التوين دون تدليل على ذلك تصور.

#### المحكمة:

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله ( أنها تحصل في أن المتهم كان يملك مصنع صابون وقد صرح له بناء على ذلك بصرف كميات من الويت بمقتضى أذونات من وزارة التوين لاستعمالها في صناعة الصابون إلا أنه قام بتأجير المصنع إلى فوزي تادرس في المدة من أول يونيو سنة ١٩٤٧ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وقام المشتري الجديد باتخاذ الإجراءات الخاصة بنقل الرخصة وتم ذلك فعلاً ابتداء من ١٤ يناير ١٩٤٨ وقد تم ذلك التأجير ثم البيع دون أن يحصل المتهم على ترخيص سابق من مكتب التوين ( ثم تعرضت لدفاعه فأطرحته وقالت : إن ما يدعيه المتهم من أن القانون لا يجرمه من هذا التصرف في ملكية مصنعه بل هو قاصر على منع التصرف في مواد التوين فهو قول ظاهر البطلان إذ أن بيع المصنع اشتمل على بيع كميات التوين المخصصة له. ثم قالت عند النظر في تقدير العقوبة . أن التصرف في المصنع لم يكن بدافع التلاعب في مواد التوين. ولما كانت المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرقت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا

هنا أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات لما كان الأمر كذلك . وكانت المحكمة قد استندت في إداة الطاعن إلى ما قالته عن تأجير المصنع ثم بيعه وإلى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون أن تبين الأدلة التى استخلصت منها ذلك . فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

( طعن ١٦٨١ لسنة ٢٠ قى ١٠/٤/١٩٥١ السنة الثانية قاعدة ٣٤٧ من ١٩٤٢ )

#### ١٧ - المبدأ القانونى :

اتهم صاحب متجر عدم إعلانها عن أسعار التلال والحبوب المروضة للبيع في متجرهما وعدم إعلانها بالجدول الخامس بأسعار هذه السلع وقبل المسك عليها نهائياً صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر معه ما اقترفه هذا التاجر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار بمقاب عليها في حدود المرسوم الجديد .

#### المحكمة :

« وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صدر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصار نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ الذى طبقته المحكمة وقد قرر المرسوم الجديد بالعقوبة المقررة للجريمة التى دين بها الطاعنان وهى عدم الإعلان عن أسعار السلع فى المادة ١٣ منه لجعلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين في حين أن العقوبة التى كانت مقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ كانت الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٥٠ أى لاحقاً للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فقد كان يتعين تطبيقه على واقعة الدهوى إذ كانت لا تزال متظورة أمام المحكمة .

وحيث أن الفقرة الثالثة من المادة السادسة من المرسوم سالف الذكر تنص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها بجمار التجزئة والباعة الجمائين بإعلان أسعار ما يعرضونه للبيع . وتنص المادة ١٣ منه في الفقرة الأولى منها على عقاب من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول بالعقوبة المقررة بتلك المادة .

وحيث أن القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الذي صدر لتنفيذ الرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ والذي لم يبلغ بالمرسوم الجديد قد نظم طرق الإعلان في الباب الرابع منه في المواد من ١٩ إلى ٢٤ — لما كان ذلك — وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد خالفوا ما تقتضيه به المادتان ١٩ و ٢٤ من القرار سالف الذكر إذ أن السلعة موضوع المخالفة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم الجديد . وكان العقاب حسبما جاء بالمادة ١٣ من ذلك المرسوم مقررًا على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له وكانت التهمة المنسوبة إلى الطاعنين هي عدم الإعلان عن أسعار السلع بالكيفية التي رسمها قرار وزارة التجارة والصناعة فإن ما اقترفه الطاعنان يعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعقوبة واحدة عن التهمتين .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بفرامة قدرها خمسون جنيناً عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى فإن تلك الغرامة كانت هي الحد الأدنى الذي لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وقد أصبحت بمقتضى القانون الجديد الحد الأقصى مما يتعين معه عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقدر هذه المحكمة مبلغ الغرامة .

وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن الأول من عدم مسئولية عن المتجر موضوع المخالفة ما دام أن المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى في منطق سليم أنه ساهم ارتكاب الجريمة وأوردت الأدلة على ثبوت وقوعها منه إذ أثبت الحكم المطعون فيه أن مفتش الأسعار ضبط الطاعن الأول جالساً في متجر الطاعن الثاني يعرض غلالاً — فولا وحلبة وعدساً وترمساً للبيع دون أن يعلن

عن أسعارها بالطريق القانوني ودون أن يعلق الجدول الخاص بهذه الأسعار وإن هذه الوقائع قد تأيدت باعتراف الطاعن نفسه في التحقيقات وفي استجواب النيابة والجلسة . ومضى كان الأمر كذلك فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث أنه لما تقدم بتعين قبول الطعن وتقض الحكم المطعون فيه .

( طعن رقم ١٠٢ لسنة ٢١ في ١٠ / ٤ / ١٩٥١ السنة الثانية قاعدة ٣٤٩ رقم ١٤٦ ) .

### ١٨ — المبدأ القانوني :

لوزير التموين أن يوجب على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية وأن يحظر عليهم استخدام أجولة مستومة بها رقع . وصاحب المطاحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتبقة الدقيق يجب أن يفضى عليه بشهر مئس الحكم الذي يصدر عليه .

### المحكمة :

وحيث أن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد نص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض إلخ » . وبذا فإنه رخص لوزير التموين فيما رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها لتداول بين المنتجين لها والتابعين على صناعتها ومستهلكيها فإذا كان قد أصدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ وأوجب في المادة الثامنة منه « على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية بمكان ظاهر وحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة مزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت » فإن هذا منه في حدود الرخصة المخولة له بالقانون ضمنا لتنظيم تداول المواد التموينية ويكون الحكم المطعون فيه إذ طبق هذا القرار على الطاعن قد أصاب وجه الحق ولم يخطئ في تطبيق القانون .

وحيث أن مؤدى الوجه الثانى من الطعن هو أن المادة الثامنة من القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ التى طبقها الحكم وإن لم توضح ما إذا كان الحظر فى استخدام الأجلة التى بها وقع مقصوداً على استخدام هذا النوع من الأجلة حين يبيع الدقيق أو أنه حظر شامل ينصب أيضاً على مجرد التبعث إلا أن مفهومها هو الحظر فى الحالة الأولى دون الثانية خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يؤيد هذا النظر أن المادة التاسعة من ذلك القرار توجب على أصحاب المطاحن قبول الأجلة الفارغة المنصرفة من مطاحنهم والتى يردها إليهم أصحاب المخازن وتجار الدقيق مقابل معين وذلك دون تمييز بين أنواع الأجلة إن كانت صحيحة أو بها وقع وإذن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قاطب الطاعن على فعل مباح .

وحيث أن هذا الوجه مردود بأن نص المادة الثامنة من القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ صريح فى إطلاق حظر استخدام أصحاب المطاحن أجولة موزقة أو مستهلكة أو بها وقع من أى نوع كانت بغض النظر عن الغرض من وضع الدقيق بها بما مفاده أن لا محل لهذا التخصيص الذى يقول به الطاعن .

وحيث أن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن بشهر ملخص الحكم على واجبة عمله قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ إذ أضافت فى فقرتها الثانية على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فإن مفهوم ذلك ألا يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار إلا بالعقوبات المبينة فى تلك المادة دون المادة ٥٧ من ذلك المرسوم . ولما كانت هذه المادة الأخيرة وحدها هى التى توجب شهر الحكم فما كان يسوغ القضاء بشهره .

وحيث أن ما يثيره الطاعن من ذلك غير سديد فالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ أفرد الباب الثانى عشر منه للعقوبات ونص فى المواد ٤٩ إلى ٥٦ منه على معاقبة من يخالف أحكامه أو أحكام القرارات الوزارية التى تصدر تنفيذاً لبعض تلك الأحكام بالحبس أو بالغرامة أو بكليهما وإذا وردت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ نصاً عاماً على أنه لا يجوز لوزير التعمين فرض كل أو

بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم ، بقانون ، فقد أوجب أن يعنى بتجديد العقوبة التي يرى توقيعها على من يخالف قراراته في نطاق العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٥٦ المذكورة بحيث لا يجوز أن تتجاوزها وتطبيقاً لهذا قد عني الودير بأن ينص في المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٥١ على أنه و كل مخالفة لأحكام المادتين ١٠ و ١١ يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين. وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أي بالحبس ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وفي حالة العود تضاعف هذه العقوبات وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها — على ما هو ظاهر من الشطر الأول من المادة ٥٦ المذكورة هذا من العقوبات الأصلية وعقوبة المصادرة — أما المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فقد جرى نصها بأن « تشهر ملصقات جميع الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، بما مفهومه بداهة وجوب القضاء بهذا الشهر في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢١ ق في ١٠ / ٤ / ١٩٥١ السنة الثالثة قاعدة ٣٥١  
صفحة ٩٥٣ ) .

## ١٩ - المبدأ القانوني :

المادة ١٦ من القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ تحظر على أصحاب المصانع وأصحاب محال بيع الدقيق أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة مواصفاته بالقرار المذكور وتطبق هذه المادة على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه للقانون .

### المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بأنه بصفتة من أصحاب مصانع المكرونة حاز دقيقاً غير الدقيق الفاخر (١) المحددة مواصفاته قانوناً جاء باطلاً لقصوره وإخلاله بحق الدفاع وخطئه في تطبيق القانون وذلك أن المحكمة لم تبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم ترد على ما دافع به من أن الدقيق المضبوط إنما هو من متخلفات (الأشولة) وكان يمكن منفصل من محل صناعة المكرونة ولم يكن معداً لصنعها بدليل من تحليل عينه المكرونة ذاتها وما ظهر من أن كمية الدقيق المضبوطة لا تتجاوز هشر أئات مع أنه يستعمل في صناعته ومائة شوال ، كل أسبوع ويضيف الطاعن أن حيازته الدقيق المخالف للوائح مواصفات غير معاقب عليها إذ أنه ليس بصاحب مطحن أو تاجر دقيق وإنما هو صاحب مصنع لا يسأل إلا عن الدقيق الذي تصنع منه المكرونة أو الذي يعد لصنعها أما ما هداه مما قد يكون مهملاً أو مستغنى عنه فإن مجرد حيازته لا تنطوي على جريمة . وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة أن استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن وإطرحة للاعتبارات التي قالها ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يشيره الطاعن في هذا الخصوص إذ هو في حقيقته جدل يدور حول تقدير الأدلة في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا ميب عليها فيما ما يهديه من الخطأ في تطبيق القانون فردود بأن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ التي طبقها المحكمة في حقه تحظر على أصحاب المصانع . . . وأصحاب محل بيع الدقيق . . . أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر ( ١ ) المحددة مواصفاته بالقرار .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ملن ٨٧ س ٢٩ ق ١ / ١٦ / ١٩٥١ السنة الثامنة ٣٥٨ ص ٩٨٤ )

## ٢٠ - المبدأ القانوني :

تعدد مصادع التهم لا يكتفى القول بتعدد مراقبتها والقانون لا يوجب قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التزوير في غير النرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر .

### المحكمة :

وحيث أن ما يثوره الطاعن في طعنه مردود ( أولا ) بأن الشارع إذ تقضى المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات من أحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أن سبب التنياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة عل الغرامة الميئة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي في واقعة هذه الدعوى الحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه كان متعذراً عليه منع وقوع المخالفة فعندئذ وعندئذ فقط يحق له التمسك بالعذر المبين في القانون والذي على مقتضاه يعنى من عقوبة الحبس دون الغرامة ولما كان المستفاد من الأدلة التي أوردها الحكم أن المحكمة أطرحت دفاعه المشار إليه في العلمن واعتمدت فيما اعتمدت عليه في إدانته على أقواله في التحقيقات التي يستفاد منها إنه كان المهيمن الفعلي على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الأخرى وكان ما يذكره الطاعن من تعدد مصانعه واتساع أملاكه لا يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة فان المحكمة إذ طبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة وعاقبته على مقتضاها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومن ثم فلا خطأ في القانون ولا قصور إذ أن دفاع الطاعن موضوعي لا يلزم له رد صريح خاص . بل الرد عليه يكون مستفاداً من الحكم بالإدانة على أساس الفقرة الأولى من المادة المذكورة لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم . ( ثانياً ) بأن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي



خاص في جريمة استخدام مواد الترميم في غير النرض الذي صرفها من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تتحقق الجريمة بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به وذلك دون حاجة إلى البحث عن البواعث التي دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهى عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢، ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اللتين طبقهما الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى .

ونائب بأن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه في الوجه الثابت عن الطعن وفنده عن منطق سديد واذن فلا تكون المحسكة قد أدخلت بدفاع الطاعن في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً ،  
( ملن ٣٤٨ سنة ٢١ في ١٩٥١/٧/٧ السنة الثاية قاعدة ٣٨٥ م ١٠٥٥ )

#### ٢١ — المبدأ القانوني :

تحرير قانونه لاقصة البيانات التي يتطلبها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ لا عقاب عليه  
المحسكة :

وحيث أن بما يتقاضاه الطاعن في الحكم المطعون فيه أنه وهو تاجر تجزئة ولم يطلب منه أحد تحرير قانونه وإنما حررها هو باختياره ولأغراض تهمه وحده أداتته المحسكة تطبيقاً طبقاً للادة ١٦٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وفي هذا خطأ في تصفية القانون إذ الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث أن ما يشتره الطاعن من ذلك صحيح لأن الحكم المطعون فيه استند في الإدانة على قوله : كما أن ما ذهب إليه الحكم المستأنف مردود بأن مقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وهو الواجب التطبيق الآن وعلى أنه يجب على تاجر التجزئة أن يسلموا المشتري مثل تلك القانونة إذا طلبت منهم ودلالة هذا النص أنه وإن كان تسليم تاجر التجزئة القانونة أنه اختيارياً ولا يكون إجبارياً إلا إذا طالبه المشتري بذلك إلا أنه إذا سلم تاجر

التجزئة الفاتورة للبشرى اختيارياً من تلقاء نفسه أو إجبارياً بناء على طلب المشتري فإنه يجب أن تعمل الفاتورة بجميع البيانات التي نصت عليها المادة ٢٦ من القرار سالف الذكر .

وحيث أن الذى قاله الحكم انطوى على خطأ ظاهر فى تطبيق القانون إذا أن تاجر التجزئة وهو معنى من كتابة فاتورة أصلاً ما دام لم يطلب إليه المشتري تحريرها فلا عقاب عليه بأنه أولى إذا كتبها ناقصة البيانات التى يطلبها القانون فى المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها لأن تحريرها الفاتورة إنما يقصد منه فى هذه الحالة غرض خاص لتاجر التجزئة .

وحيث أن هذه المحكمة لا تستطيع تطبيق القانون على الوجه الصحيح لأن الواقعة التى أثبتتها الحكم مضطربة . فتارة يقول أن الطاعن تاجر جملة وأخرى يقول أنه تاجر تجزئة مما يوجب نقض وإحالة الموضوع على المحكمة لتقطع فى هذه القضية برأى .

( طعن ٣٠٩ سنة ٢١ ق فى ٢٨ / ٥ / ١٩٥١ السنة الثانية قاعدة ٤٢١ من ١١٥٣ )

## ٢٢ - المبدأ القانونى :

تمسك التهم بأن الدفاتر التى يمسكها تفى عن السجل الخاص بمصنعه عن حركة السكر وإدائنه على أساس أن هذه الدفاتر غير منتظمة ولا تعطى البيانات المطلوبة مع عدم بيان وجه المخالفة تصور .

## المحكمة :

وحيث أن بما عابه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قدم للمحكمة سجلاً يقوم مقام السجل الخاص الذى لم يثبت فيه مقادير السكر الواردة إليه وما يستخدمه منها وقال إنه أثبت فى السجل الذى قدمه ما يفى عن البيانات المتروكة فى السجل الذى يحاكم من أجله فقالت المحكمة فى حكمها إن هذا السجل ينقص الكثير من البيانات القانونية المطلوبة ولم تبين ما هى البيانات الناقصة وذلك يجعل الحكم معيباً ويستوجب نقضه .

وحيث أنه جاء بالحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بالقرار رقم ٤٤

لسنة ١٩٥٠ على أساس أن هذه الدفاتر تعفيه من إمساك الدفاتر المذكور وقال المحكم إن ذلك مردود بأن الدفتريين الذين قدمهما المتهم لا يؤيدان إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة المذكورة وإنيهما غير منتظمين مما ترى معه المحكمة أنه لا يمكن الأخذ بهما طبقاً للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ وبين من ذلك أن المحكمة لم تبين وجه مخالفة ما هو مدون بالسجلين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة فيكون الحكم بذلك معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ ق في ٨ / ١٠ / ١٩٥١ السنة الثالثة قاعدة ٣ من ٥)  
وانظر الطن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٢ ق في ١٧ / ٣ / ١٩٥٣ .

### ٢٣ - المبدأ القانوني :

جرية صنع خبز أقل من الوزن المقرر تتطرق بصنع الأرغفة ناقصة الوزن ووضعها في الخبز أو إخراجها بأية صفة كانت .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الطاعن يقول في الوجه الأول من طعنه أن الحكم أخل بمقتضى الدفاع إذ لم يجبه إلى ما يطلبه من إجراء تجربة لوزن الخبز فور إخراجه من الفرن وفي قرات متفاوتة للتخفيف من مقدار ما ينقص من وزنه بسبب الجفاف كما أنه لم يرد على هذا الطلب ويقول في الوجه الثاني أن الخبز الذي وجد في مخبره نوعان أحدهما معد للبيع - الثاني خبز مرتجع أعد لاستهلاكه الشخص واستهلاك عماله ، وقد خلط الموظف الذي قام بضبط الواقعة بين النوعين ووزنهما معاً فنفى عن ذلك قيام النقص في متوسط الوزن في حين أنه إنما يحاسب على نقص الخبز الذي يعرضه للبيع ، ويقول في الوجه الثالث أن القصد الجنائي في الجريمة التي دانه الحكم بها منعدم لأنه كان يبيع الخبز بأقل ملياً عن السعر المحدد له ، فلم تكن له أية مصلحة في إقصاء وزنه ويستند في الوجه الأخير على أن عملية وزن الخبز التي اعتمد عليها الحكم في أدواته وقعت مخالفة للقانون ، إذ المقرآن يؤخذ متوسط الوزن لماتقي رغيف والثالث أن الموظف الذي قام بتحرير المحضر كان يزن الخبز على دفعات كل منها ستة عشر رغيفاً ، ولم يزن ماتقي رغيف دفعة واحدة ثم يأخذ وزن الرغيف فيها .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول فلم يأتين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب إلى المحكمة إجراء هذه التجربة حتى ينص على الحكم عدم إجرائها ومن جهة أخرى فإن الحد المسموح به يقابل الجفاف لا يمكن أن يتجاوز الخمسة في المائة المنصوص عنها في القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي عوقب الطاعن بموجبه أما ما يثيره الطاعن من أن بعض الخبز لم يكن موضوعا في الخبز بقصد البيع بل كان مخصصا لعائلته وأهل بيته فردود هو وما يثيره في الوجه الثالث بأن الجريمة التي دان الحكم بها بتحقيق قيامها بصنع الأرغفة ناقص الوزن ووضعها في المخابز أو إحرازها بأية صفة كانت وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد وضع في مخبزه خبز أيتل عن الوزن المحدد قانونا وهذا يكفي لسلامة الحكم .

ومن حيث أنه عن الوجه الأخير وهو أن عملية وزن الخبز وقعت مخالفة للقانون في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف والنسبة التي يجوز التماسح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف، لم تحول الوزير تعيين الدليل الذي لا تتم الجريمة إلا به، فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للوظفين المنوط بهم المراقبة فلا يترتب على مخالفته تقييد الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون من الحكم في الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد دليل معين .

( الطعن رقم ٨٦٩ سنة ٢١ ق في ١٠/١٠/٥٠ السنة الثالثة قاعدة ٣٩ ص ٩٤ )  
وبنفس المعنى الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٢١ ق في ٢٥/٢/١٩٥٢ وجاء فيه :  
« إن قيام المزمع بصنع الأرغفة ناقصة الوزن في مخبزه يكفي لتسكين هذه الجريمة ولا يشترط فيها توفر قصد جنائي خاص به . »

#### ٢٤ - المبدأ القانوني :

لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار تنفيذاً للمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والحكم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يعلن عن أسعار بضاعته يكون خطأ في تطبيق القانون .

#### المحكمة :

« حيث أن النيابة تقول في طعنها أن الحكم المطعون فيه حين قضى بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها على المطعون ضده لأنه لم يعلن عن أسعار بضاعته وهو

بائع متجول قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك المادة ١٤ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن الأحكام التي تصدر أعمالاً له لا يجوز أن يوقف تنفيذها .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأن لم يعلن عن أسعار بضاعته فقضت محكمة أول درجة بتخريبه ٥٠٠ قرش عملاً بالمادة ٦ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارين الوزاريين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦ و ١٣١ لسنة ١٩٥٠ فاستأنف المحكوم عليه فقضت المحكمة الاستئنافية بالتأييد مع إيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ابتداء من يوم الحكم على ما تبين لها من حالة المتهم وعدم وجود سوابق له ولما كانت المادة ١٤ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي طبقها المحكمة في حقه نصت فيما نصت عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والمادة ١٣ من المرسوم المشار إليه فإن المحكمة إذ قضت بوقف التنفيذ تكون قد خالفت القانون ويتعين لذلك نقض الحكم وتطبيق القانون على الوجه الصحيح .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة ،

( الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢١ في ١٩٥١/١١/٢٧ السنة الثالثة عام ٨٧ ص ٢٢٢ )  
واظر الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ في ١٩٦٢/٣/٥ .

## ٢٥ — المبدأ القانوني :

الاحطار في الموايد عن الوفورات الخفية لدى التجار من مواد التموين واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات .

### المحكمة :

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في يوم ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ لم يبلغ مراقبة التموين عن الكميات المتوفرة لديه من مواد التموين وطلبت عقابه بالمادتين ٤ ، ٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة الموضوع بعد أن أثبتت الواقعة

الجنائية عليه طبقت عليها المادة الخامسة من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وقضت بحبسه ستة شهور مع الشغل وبغرامة مائة جنيه .

ولما كانت العقوبة المقررة لهذه الجريمة هي المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ الذي جعل عقوبة عدم الإخطار عن المتوفّر من مواد التموين هي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على الطاعن عن هذه الجريمة بالحبس ستة شهور مع الشغل وبتعزيمه مائة جنيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتعين من أجل ذلك نقضه فيما قضى به من عقوبة الحبس أما يثيره الطاعن من أن الواقعة لا تكون الجريمة المستندة إليه اعلم مراقبة التموين بوجود الوفر فردود بأن القانون إذ نص في المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على إنه يجب على تجار التجزئة أن يحضروا مراقبة التموين المختصة في آخر شهور مارس ويونية وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفرات المتبقية لديهم من مواد التموين فقد أوجبت على التجار هذا الإخطار في المواعيد التي ذكرها بصفة عامة مطلقاً لم يقيد ذلك بهجمل الجهة التي أوجبت التبليغ أو بعلها بوجود هذه الوفورات أو بمقدارها ، وسواء أكان سببها راجعاً إلى ما قاله الطاعن من انقاص المراقبة ذاتها للقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن اقتضاء مقرراتهم ، أم إلى غير ذلك من أسباب .

( العلن رقم ١١٦٦ سنة ٢١ في ١٠ / ١ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ١٠٣  
صفحة ٢٦٩ ) .

## ٢٦ - المبدأ القانوني :

نقل قبح بدون ترخيص وإدانة التابع دون بيان علمه بعدم وجود الترخيس لا يصح .

## المحكمة :

وحيث أن ما يقوله الطاعن في طعنه إن الحكم فيه دانه بأنه نقل قبحاً من مركز شبين القناطر إلى مركز قليوب بدون تصريح على حين أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لم يكن متوفراً لديه .

وحيث أن النيابة رفضت الدعوى على الطاعن ومحمد عثمان أبو باشا بأنهما في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ قلا قحاً بدون إذن وطلبت عقابهما بالمادتين ١٥٤٤ من القرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ فقضت محكمة أول درجة ببراءتهما واستأنفت النيابة فقضت محكمة جناح بنها الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإيدائتهما بناء على أن البوليس ضبط سيارة نقل تحمل ٣٦ زكية قح أثناء سيرها بنقطة مرور قليوب يقودها المتهم الثاني الذي قرر هتد سؤاله أنه لا يعلم شيئاً وأن صاحب القمح هو المتهم الأول وأنه بسؤال هذا المتهم قرر بأنه نقل القمح من شبين القضاطر وكان متجهاً بها إلى أشمون لسداد الحياة وأنه خاص بتوفيق بك بدوى وأنه بمراجعة الأوراق قد اتضح أن المتهمين لم يكن معهما تصريح بنقل القمح ولما كان يبين من ذلك أن الطاعن لم يكن هو صاحب القمح المنقول بل كان مكلفاً بهذا النقل من مالسكه وأن المتهم الثاني كان قائد السيارة التي تحمل القمح ولما كان مجرد نقل القمح بدون ترخيص إنما يصلح أساساً لادانة صاحب القمح ولكنه لا يصلح أساساً لمعاقبة تابعة الذي كلف من قبله بالنقل إذا هو لا يعتبر أنه كان لا بد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص فإن الحكم المطعون فيه إذا كان الطاعن بأنه نقل قحاً من مكان إلى آخر بدون ترخيص دون أن يثبت عليه بعدم وجود هذا الترخيص يكون قاصراً ويتعين من أجل ذلك قبول الطعن وقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن وللمتهم الثاني معه ولو أنه لم يقدم طعننا وذلك لوحدة الواقعة .

( الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٢١ ق في ١/٨/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ١٥٢ م ٤٠٠ )

#### ٢٧ — المبدأ القانوني :

تأخير تقديم مستخرج من واقع السجل الإجمالي لحركة النقل مشتملا على حساب الرسوم المستعقة وتأخير توريد الرسوم عن المواعيد القانونية يستحق معه العقاب .

#### المحكمة :

وحيث إن القرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التموين والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩ من مايو عام ١٩٤٩ قد أشار في ديباجته إلى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ ، ٨٠٠ ، ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ ويبين من الإطلاع على المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من القرار رقم

٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ وهو الذى كان ساريا وقت وقوع الجريمة أنها تنص على أحكام مماثلة للواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ كما تنص المادة ٣٦ من القرار المذكور أن كل مخالفة لأحكام المواد من ١ - ١٦ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها وقد عدلت العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ فزيدت في بعض الجرائم ولكنها بقيت كما هي عن الجرائم الأخرى ومنها الجريمتان موضوع هذا الطعن أى أن المشرع فقد استبقى النص على عقاب الفعل المسند إلى الطاعنين كما استبقى لفترة العقوبة المقررة له .

وحيث أنه لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المستخرجات الخاصة بشهر أبريل لم ترد للوزارة إلا في ٩ يونيو سنة ١٩٤٩ وكان يجب وفقا للمادة ١٥ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ أن ترسل المستخرج في اليوم الخامس من شهر مايو وأن تورد الرسوم خلال خمسة أيام من تاريخ المطالبة الحاصلة بموجب الإخطار المرسل للطاعنين في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ لما كان ذلك ، فإن الحكم حين دان الطاعنين بالجريمة لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ،  
( طعن ١٦٤٠ سنة ٢١ ق في ١٩٥٢/١/٢٨ السنة الثالثة قاعدة ١٧٨ من ٤٦٦ )

## ٢٨ - المبدأ القانوني :

تصرف تاجر جملة في سكر التووين لغير من عينه مراقب التووين تطبق عليه أحكام المادة ٢ من اقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي يتناول حكمها كل تصرف بعوض في العملة التي يتجر فيها التاجر بيباً أم معاوضة أم قرضاً أم عارية .

## المحكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن تطبيقا للمادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهي خاصة بأصحاب المصانع والمحلات العامة والطاعن ليس من بينهم كما دانه بجريمة بيع المقادير المقررة له من السكر لغير من عينه مراقب التووين في حين أن الطاعن لم يبيع السكر موضوع التهمة وإنما أقرضه لأحد التجار على أن يرد إليه بمجرد تسلمه السكر المقرر له .

وحيث أن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن اقتصر



نصها على أصحاب المصانع والمحال العامة إلا أن المادة الثانية من القرار قد تناول حكمها تجار المخلة وقد تدارك الحكم المطعون فيه خطأ الحكم الابتدائي في هذا الشأن وقال إن المادة ٢ فقرة أولى من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ هي التي يجب تطبيقها ، أما ما يقوله الطاعن من أنه أقرض السكر ولم يبعه فإن المادة الثانية وإن نصت على حظر البيع فإن مدلولها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر في السلع التي يتجر فيها سواء أكان بيعاً أم مقايضة أم حارية يؤيد ذلك أن وضع المقدار المشار إليه لم يستقر في صدد ذلك على تعبير واحد فهو في المادة ٢ يستعمل لفظ « البيع » وفي المادة ٤ لفظ « التصرف » وفي المادتين ١١ ، ١٢ يستعمل اللفظان معاً وهو في كل ذلك إنما يقصد أن يمنع من يسلم مواد التموين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفي غير الأوجه التي رسمها القانون ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

( الطعن رقم ١٦٢٣ سنة ٢١ ق في ٢٦ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ١٩٥ ص ٥١٦ )

وانظر الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٢ ق في ١ / ٥ / ١٩٥٢

## ٢٩ — المبدأ القانوني :

إدانة متهم في جريمة عدم التبليغ عن الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين مع دفعه بأنه ليس لديه وفورات ودون تحقيق هذا الدفاع خطأ في تطبيق القانون .

### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يعيب عن الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون وتأويله إذ دانه بجريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين الباقية لديه تطبيقاً للمادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ مع أن الطاعن لم يكن باقياً لديه وفورات حتى يلزم بالإخطار عنها وأن ما ذهب إليه الحكم من وجوب الإخطار على كل حال لا يتفق مع القانون .

وحيث أنه لما كانت المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة تقضى بأنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين في آخر شهر مارس وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين وكان مؤدى

هذا النص أن الإخطار لا يلزم إلا عند وجود الوفورات المتبقية فإذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة ما يجب الإخطار عنه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قال بغير ذلك وقضى بإدانة الطاعن دون أن يحقق دفاعه بعدم وجود وفورات لديه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يعنيه ويستوجب نقضه .  
وحيث أنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

( الطعن رقم ١١٥٣ سنة ٢١ ق في ٢٧ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة ، قاعدة ١٩٧ ص ٥٢٢ ) .

### ٣ - المبدأ القانوني :

لإدانة المتهم في جريمة زحف خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومشور من النائب العام بحفظ القضايا أو تأجيلها لأجل غير مسمى وبكى وقومها للمقاب بغير استلزام قصد جنائي خاص .

### المحكمة :

«حيث أن الطعن يتحصل في قول الطاعن أنه نظراً لرداءة الحبوب المستوردة في الفترة ما بين ٣ من فبراير و ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ وعدم مطابقة الدقيق والردة المتخلفة عنها المواصفات فقد أصدرت وزارة التموين كتابها الدورى رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٠ إلى النائب العام لحفظ القضايا المحررة ضد أصحاب المخازن وتأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لأجل غير مسمى حتى تصدر تعليمات أخرى وأصدر النائب العام مشوره الدورى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ إلى النيابة بذلك .

ولما كانت الواقعة المستندة إلى الطاعن قد أخذت فيها عينه «الردة» من مخزبه بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٥٠ وحرر عنها المحضر في ١١ مارس سنة ١٩٥٠ وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بذلك وطلب معاملته بمقتضى الكتاب والمشور سألني الذكر فقد كان على المحكمة أن تأخذ بدفاعه فتؤجل الدعوى إلى أجل غير مسمى وفقاً للكتاب والمشور ولكنها أطرحت دفاعه وقضت بإدائته وبذلك يكون حكمها قد أخطأ في تطبيق القانون هذا إلى إغفالها تحقيق ركن العرفي الجزيمة

حالة كونها من الجرائم العمدية فلا تتوافر عناصرها القانونية إلا إذا ثبت علم المتهم بوقوعها وإذا كان الثابت من التحقيق يخالف ذلك وينفي عن الطاعن أنه كان يعلم بمخالفة الردة للبواصفات وذلك لضعف نسبة المخالفة وعدم إمكان تمييزها بالعين المجردة فإن ركن القصد الجنائي لا يكون متوفراً ويضيف الطاعن أنه قدم إلى المحكمة شهادة رسمية مستخرجة من جدول قيد الجناح بمحكمة المحلة تفيد حفظ النيابة لقضية بمائة وقعت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٠ بناء على كتاب التعمين المشار إليه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فأثبت عليه أنه أخذت منه حينة من الردة الناعمة المعدة لرغف الحبز من مخبزه وأرسلت للتحليل فتبين منه أنها لا تتطابق ما يتطلبه القانون من مواصفات لاحتوائها على ردة خضنة ونسبة من الرماد تعادل ١٠٪ / وطبق عليه المادتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ الذي لا يزال قائماً .

لما كان ذلك ولم يكن ثمة قرار وزاري قد صدر بإلغاء ذلك القرار الذي طبقه الحكم المطعون فيه وكان كتاب وزارة التعمين ومنشور النائب العام المشار إليهما بوجه الطعن بفرض صدورهما لا يترتب عليهما إلغاء القرار الوزاري المشار إليه فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له عمل . ثم إنه لما كانت المادة الأولى من القرار الوزاري سالف الذكر والتي أثبت الحكم مخالفتها على الطاعن قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب المخابز العربية والمسؤولين عن إدارتها رغف العجين على ردة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شيء على المختل ٢٥ فإن العقاب يكون واجباً لمجرد المخالفة بفرض استلزام قصد جنائي خاص .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس سليم ويتعين رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢١ ق في ١١ / ٣ / ١٩٥٢ السنة الثالثة فائدة ٢١١  
صفحة ٧٥١ ) .

### ٣١ - المبدأ القانوني :

يسمى سكر بودرة إسبر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقا للعقاب مهما كانت الطريقة التي حصل بها على السكر ومهما تكن صفة الشخص الذي حصل البيع له .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم قد اعتمد بصفة أصلية على ما ثبت أن البيت يدت الطاعن بناء على الأدلة التي أوردها ثم عرض لدفاع الطاعن بأن البيت لأخيه وأن المتهم الرابع عامل عند أخيه لا عنده فقال إنه لا يجدي إذ يفرض أن المسكن لأخيه المتهم الخامس - الطاعن - وأن الرابع يعمل عند الأخ بمحله فليس ثمة ما يمنع أن يجري المتهم الخامس معاملته غير المشروعة بعيداً عن مسكنه الحقيقي مستعيناً بأخيه ستاراً وعامله معاونا فلم يعتمد الحكم كما يقول الطاعن على أمرين متناقضين ولكنه سوى بين أن يكون البيت بيته وهو ما ثبت للمحكمة وتأسس الحكم عليه أو أن يكون بيت أخيه وقد استظل به ارتكاب الجريمة مستعيناً بعامله على افتراض من صحة دفاعه. أما ما يقوله الطاعن في الوجه الثاني من أن المحكمة حين اعتبرت القانون اللاحق أصح له قد فاتها أن القانون السابق يجوز وقف التنفيذ فردود بأن المفروض في القاضي الإحاطة بأحكام القانون وأن وقف تنفيذ العقوبة عند جواز ذلك قانوناً من إطلاقات القاضي إن شاء أمر به وإن شاء لم يأمر وقد بان في خصوص هذه الدعوى أن القاضي لم يفعل عن حقه في وقف التنفيذ إذ هو قد أوقف التنفيذ فعلاً بالنسبة لمتهم آخر في الدعوى وقال بالنسبة للطاعن أنه يرى أخذه بالعدة لخطورة ما اقترف وخش الربح الذي جناه بما لا يسوغ معه الزعم بعدم إحاطة القاضي بما يخوله القانون من حق وقف التنفيذ وأما ما يقوله في الوجه الثالث من طعنه من أن السكر البودرة لم يكن محظوراً حيازته وأنه لا حرج عليه إذا هو باعه بسعر يزيد عن السعر المحدد للبيع من الشركة لأصحاب المصانع فردود بأن السكر بجميع أنواعه مادة مستولى عليها طبقاً للمادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على أنه "يجرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخام والسكر المكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمملوكة للشركة العامة لمصانع ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع ما تنتجه الشركة المذكورة من السكر وأن يكون تعريف المقادير المستولى عليها وتوزيعها وفقاً للأحكام الواردة في هذا

القرار وهو نص عام شامل للسكر بجميع أنواعه. وقد حظر القرار الوزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ إنتاج السكر البودرة بغير ترخيص كتابى من وزارة التموين وقصد بذلك إحكام الرقابة على هذا النوع من السكر الذى لا يصرف إلا لأصحاب المصانع ولما كانت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنصان بصفة مطلقة على معاقبة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق فى استحقاق العقاب بين من يكون مأذونا لهم أصلاً بالاجتار فى السلعة ومن يكون غير مأذون له ودون تفريق فى المشترين بين من كان مرخصاً له بالحصول عليها أو ممنوعاً منها ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه باع السكر البودرة بسعر يزيد على السعر المحدد له ، فإنه يكون مستحقاً للعقاب مهما تكن الطريقة التى حصل بها على هذا السكر ومهما تكن صفة الشخص الذى تصرف إليه فيه .»

( طعن رقم ١١٥٩ سنة ٢١ فى ١٧ / ٣ / ١٩٦٥ السنة الثالثة قاعة ٢٢٦  
صفحة ٦٠٧ )

### ٣٣ — المبدأ القانونى :

إدانة المتهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة رغم دفعه بأن الردة تصرف له مع الدقيق بأخذ استعمالها فى رغف العجين وعدم تحقيق هذا الدفاع المهم لإخلاله بحق الدفاع .

### المحكمة :

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجرمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة « ردة ناعمة » قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه لم يمتنع فى الواقع عن بيعها وإنما علق ذلك على شرط بيع الدقيق معها وهو شرط لا يخالف العرف التجارى إذ أن قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ يوجب على أصحاب المطاحن أن يسلبوا الخابز العربية الردة الناعمة اللازمة لرغف العجين بمعدل أقة ونصف لكل جوال من الدقيق زنته خمسون أقة ولما كانت هذه الردة تصرف لحال بيع الدقيق بمقتضى أنون صادرة من مكتب التوين بذات النسبة التى تصرف بها الخابز العربية وللعرض نفسه فإن هذا يفيد أن الردة الناعمة قد خصصت بالفعل وبأمر

الفادح لرغف العجين وأنه لو باعها استقلالا لأدى ذلك إلى حرمان من يطلبون الدقيق من الردة الناعمة التي تلزمهم لرغف العجين بها وقد دفع أمام محكمة الاستئناف بذلك . وبأن وزارة التموين تفره على هذا النظر وأجابه المحكمة إلى طلب تأجيل الدعوى لاستحضار شهادة منها بذلك ثم أبدى في الجلسة التالية أن الزيادة لم توافق على إعطائه هذه الشهادة وأبدت استعدادها لإرسالها للمحكمة إذا ما طلبتها غير أن المحكمة أعرضت عن ذلك رغم تعلقه بدفاع جوهرى له إذ هو لم يقصد بهذه الشهادة سوى الاستدلال على أن شرط عدم بيع الردة مع الدقيق هو شرط جائز ولا يخالف العرف التجارى .

وحيث أن الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه لأسبابه قد تعرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله : ربما أن حكمة تحديد نسبة الردة الدقيق عند الاستلام من المطاحن ما هو معروف من أن معدل الإنتاج أردب القمح مائة أقة دقيق وثلاث أقات ردة ناعمة عندا الردة الخشنة ومن ثم كان طبيعيا إلزام المطاحن بأن تسلم الردة مع الدقيق بنسبة إنتاجها ونظراً لتلازم الردة الناعمة مع الدقيق في صناعة الخبز كان طبيعيا أن يقوم هذا التلازم في التسليم للتجارة وبما أنه وإن كان شراء الردة الناعمة يكون مباحا في الغالب لصناعة الخبز إلا أنه ليس ثمة ما يمنع المستهلك من شرائها لمقاصد أخرى .

وحيث أنه لما كانت المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التى عوقب الطاعن بمقتضاها تنص على عقاب من باع سلعة مسمرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري سلعة أخرى معها أو علق البيع على شرط آخر يكون مخالفا للعرف التجارى وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بأن الردة الناعمة تصرف له مع الدقيق بنفس النسبة التى تصرف بها للبخاز العربية ويقصد استعمالها في رغف العجين وكان هذا الدفاع في حقيقته يقوم على أنه حين امتنع عن البيع قد استند إلى العرف التجارى فإن المحكمة إذ دأته دون أن تحقق هذا الدفاع تكون قد أخلت بدفاعه بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث أنه لما يتقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه . .

( ملن رقم ٦٧ سنة ٢٢ ق في ١٨/٣/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٢٢٧ ص ٦١٢ )

### ٣٣ - المبدأ القانوني :

توافر الجريمة بمجرد امتناع التاجر عن بيع سلعة معينة أو معينة الربح بالمر المحدد وتعيين مدير المحل لا يفي صاحبه من المسؤولية عما يقع من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

#### المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن المحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالامتناع عن البيع قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله . ذلك أن الطاعن الأول وإن كان أحد أصحاب المحل إلا أنه لا يقوم بمباشرة البيع فيه وليس له رقابة عليه اكتفاء بوجود المدير المعين لهذا الغرض وأنه لم يكن موجوداً وقت حصول الواقعة حتى كان يستطيع منع وقوعها ثم إن واقعة الامتناع عن البيع في ذاتها لا عقاب عليها بالنسبة لجميع الطاعنين لأن الطاعن الثاني وهو العامل المنوط بالبيع لم يمتنع عنه امتناعاً عاماً مطلقاً ولم يكن يرى من وراء هذا الامتناع إلى كسب حرام أو مخالفة ما قصده الشارع بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من الضرب على أيدي التجار الجشعين الذين يمتنعون عن بيع السلع بالسعر المحدد لها . وإنما كان امتناعه عن البيع حاصلًا مع شخص بعينه بسبب مشادة سبق حصولها بينهما . هذا إلى أن القماش الذي امتنع العامل عن بيعه لم يكن معروضاً للبيع بالحالة التي كان عليها وقت طلب شرائه بل كان محتفظاً به لكي يباشر المحل حياته بوساطة عماله لضباط البوليس فالامتناع عن بيعه لا يكون محلاً للعقاب .

وحيث أن المحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالمحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها لما كان ذلك وكان الثابت بالمحكم أن القماش كان معروضاً للبيع بالمحل فعلاً وأن العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فإن المحكم إذ دان الطاعنين بهذه الجريمة لم يخطئ . في شيء ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة معينة مسعرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلع متى توافرت لهم حيازتهم

بحيث إذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا تمتنعين عن بيعها بالسعر المخدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بداهة إلا بعد أن استمداهم البيع وإلا كانت النتيجة أن يفتتروا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يتصوره أن يكون الشارع قد قصد إليه . وأما ما يقوله الطاعن الأول عن عدم جواز مسأله مع وجود مدير المحل فردود بأن مجرد تعيين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون المشار إليه فقد فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المسؤولية عليه وأوجبته عقابه بمقو بتي الحبس والغرامة معا ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الأخيرة وحدها لا يعفى من العقاب كلية وإنما تخففت مسؤوليته طبقا للفقرة الثانية من المادة المشار إليها فيقتضى عليه بالغرامة دون الحبس .

( ملن ٢١٨ لسنة ٢٢ ق ل ١٩٥٢/٣/٢٤ السنة الثالثة - قاعدة ٢٢٣ من ١٩٢٧ )

وينفس المعنى الملن رقم ٣٨٣ لسنة ٤٦ ق في ٣١ / ٥ / ١٩٦٦ لسنة ١٧ قاعدة ١٣٤ وجاء فيه :

ولما كان الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على أن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة أقصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف ، قد دل على أنه لا يراوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين مسؤولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما في المسؤولية فلا ترفع عن صاحب المحل إذا عين له مدير لأن مسؤولية كليهما تقوم افتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل . وإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه إن الطاعن من أصحاب المحل . كان رمى الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .



### ٣٤ - المبدأ القانوني :

عدم إعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين من وصول مواد التموين إليه بمكان ظاهر في محله جريمة لا تتطلب توفر قصد جنائي خاص .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن فقال : وحيث أن القرار ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ لا يشترط قصدا جنائيا خاصاً وإنما تقع الجريمة إذا لم يعلن التاجر عن وصول مواد تموين إليه بمكان ظاهر من محله يوم وصول تلك المواد إليه مع علمه بأن القانون يفرض عليه هذا الواجب وهو على علم مفترض إذ لا يعد الجهل بالقانون عذراً ومن ثم فإنه لا يشترط إتمام هذه الجريمة أن تقدم شكوى في المتهم من بعض المستهلكين أو أن لديه نية التجهيل وكما كان ذلك وكانت المادة الثانية من قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل به القرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه يجب على تاجر التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية أن يعلنوا في مكان ظاهر من محالهم عن تاريخ وصول هذا الإعلان إلى نهاية الشهر المحدد لصرف هذه المواد وكان القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في هذه الجريمة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ٥ سنة ٢٢ ق ٤ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٢٢٥  
صفحة ٦٨١ ) .

### ٣٥ - المبدأ القانوني :

إن الفاعر حين عين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم للقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد حصرهم في ثلاث معينة لا يمكن أن تنصرف إلى المزارع الذي يحوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .  
المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه حين بين واقعة الدعوى قال : أنها تحصل

في أن المحقق علم بأن شخصاً يتجر بالسكر ففتش منزله ففثر على ستة جولات بها سمسم وقرر صاحب المنزل أنها للطاعن وأقر الطاعن بأنها له وأن السمسم المضبوط متبع من ذراعته وقد نقله إلى المكان الذي وجد به بقصد بيعه ثم تعرض المحكم لدفاع الطاعن فقال له إن المشروع من القرار المشار إليه ينصرف إلى كل من يحوز كميات من السمسم بقصد الاتجار فيها جملة وأن الطاعن وإن لم يكن تاجراً بالمعنى القانوني الدقيق إلا أنه قد أقر بأنه اتتوى ببيع السمسم المضبوط جملة فإنه يخضع لأحكام هذا القرار .

وحيث أن المادتين الأولى والثانية من قرار وزير التجمين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ أوجبتا على طائفة معينة من الأشخاص هم أصحاب البضائع والمقاولون والمستوردون وتجار الجملة الذين يتعاملون في كل أو بعض الأصناف المبينة في الجدول الملحق به — ومن بينها السمسم — أو الذين يحوزونها بأية صفة كانت — أن يرسلوا إلى وزارة التجمين في مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بياناً يشتمل على اسمهم وعنوانهم ورقم القيد بالسجل التجارى والمخازن التابعة لهم ومحال وجودها والمقادير التى لديهم منها من تاريخ العمل بهذا القرار ، وأن يرسلوها كذلك في نهاية كل شهر بياناً بالسكيات الواردة إليهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوا وما تبقى لديهم منها وأن يسكوا سجلاً خاصاً يثبتون فيها مقادير الأصناف التى قدموا بياناً عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات الورد وما استخدموه من هذه الأصناف لأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منها ويدين من كل هذا أن الخارج حين عين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لأحكام هذا القرار قد حصرهم في فئات معينة لا يمكن أن تنصرف إلى الزارع الذى يحوز مقادير من حاصلات ذراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات لما كان ذلك فإن الواقعة الثانية بالحكم المطعون فيه تكون غير معاقب عليها ويكون الحكم إذا قضى بإدانة الطاعن مخطئاً ويتعين إذن نقضه والقضاء بإعادة الطاعن .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٢ ق فى ١٩ / ٢ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٢٦٨)

صفحة ٧١٩ ) .

## ٣٦ - المبدأ القانوني :

عدم الإخطار من القس في عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب آخر مصاب عليه ولو كان ذلك من فرد واحد .

### المحكمة :

وحيث أن حصل هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما دفع به الطاعن التهمة فيما يتعلق بحقيقته من أنها ولو كانت قد تزوجت إلا أنها ظلت تتردد على منزله وتستهلك مقرراتها من التكوين ولم تقيّد على بطاقة زوجها هذا فضلا عن حلول زوجته - زوجة الطاعن - محل شقيقته بمنزله وعدم قيدها في بطاقته وكذلك فقد دفع الطاعن أمام المحكمة بأن الخادم حسين سيد كان عنده وقت حصر البطاقات وأن ما قاله والد هذا الخادم من أن ولده لم ثابت في قضية الجنحة رقم ١٩١٨ لسنة ١٩٤٥ فأصدرت المحكمة قرار بضمها ولكنها على الرغم من ذلك وقبل تنفيذ هذا القرار قضت بإدانة الطاعن ولم ترد على دفاعه ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الواقعة قد صارت بعد إصدار النائب العام لكتابه الدوري رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ إلى الثنيابات بطلب حفظ الشكاوى التي من قبيل الدعوى المنظورة قد صارت الواقعة ولاعقاب عليها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن فيها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . ولما كان ذلك وكان ما أخذ به الحكم واستند إليه في إدانة الطاعن بعدم إخطار مكتب التكوين عن انفصال أخته المقيدة ببطاقته عنه في الميعاد المحدد يتضمن بذاته الرد على ما دفع به هذا الشطر من التهمة وكان يبين من أسباب الحكم أنها لم تتحدث بشيء عن الخادم فلم يجعل من شطر التهمة فيما يتعلق فيه أساسا لإدانة الطاعن وكان يكفي في العقاب بمقتضى المادة العاشرة من قرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٧ ألا يخطر صاحب البطاقة مكتب التكوين المختص عن أي نقص في عدد الأفراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لأي سبب

( م ٤ - أحكام النفس التوجيهية )

آخر ولو كان ذلك عن فرد واحد لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا تكون ثمة مصلحة للطاعن فيما يشهده من دعوى الإخلال بحق الدفاع لصدور الحكم قبل ضم القضية الخاصة بالخدام هذا ولا يقيد الطاعن بالإشارة إلى كتاب النائب العام مادام القرار الذي طبقه الحكم على الطاعن لم يبلغ أو يعدل بالطريقة القانونية وتعين من أجل ذلك رفض الطعن .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢١ ق في ١٩٥٢/٢/٢٧ السنة الثالثة قاعدة ٢٨٠

ص ٧٤٨) .

### ٣٧ - المبدأ القانوني :

لمعاقب البوليس وهم أصلاً من مأموري الضبطية القضائية حق إثبات الجرائم التي تقع بالخالفات للرسم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولهم حق دخول المصالح والمحال ونفس الدفاتر والمستندات في غير حالات التلبس وبدون إذن من النيابة .

### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفع ورد عليه فقال : إنه مردود بأن الضابطين من معاقب البوليس الذين لهم أصلاً صفة الضبطية القضائية بمقتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات والذين خولوا بمقتضى المادة ٩٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حتى إثبات الجرائم التي تقع بالخالفات لأحكامه وجعل لهم بموجب تلك المادة في جميع الأحوال حق دخول المصالح والمحال ونفس الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة بما يتعين معه اعتبار الدفع على غير أساس صحيح ولا وجه لقبوله ولما كان ما قاله الحكم عن ذلك صحيحاً في القانون فإن ما يشهده الطاعنان في هذا الوجه يكون بدوره على غير أساس .

وحيث أن الوجه الرابع يتحصل في القول بطلان محضر تحقيق البوليس لما يبين في صدره من أن هذا التحقيق قد أجراه ضابطان معاً في حين أن الاستفادة من نص المادة ٣٥ من قانون تحقيق الجنايات هو وجوب توحيد المحقق والشارع إنما قصد بذلك إلى تنظيم التحقيق وضمان سلامته وكفاية الصالح العام مراعاة مصلحة المتهم .

وحيث أنه لما كان الدفع بطلان محضر البوليس لا أساس له إلا أن يكون المقصود به استعباده كدليل في الدعوى ذلك بأن المحاكمة عن جنة أو غالفة لا يلتزم أن تكون مسبقة بتحقيق وكانت المحكمة قد ردت على هذه الدفع رداً صحيحاً ، كما كانت المادة ٢٥ من قانون تحقيق الجنايات المعمول به منذ نظر الدعوى إنما تتحدث عن التحقيق الذي يبدأه مأمور الضبطية القضائية في حالة التلبس وحق عضو النيابة الذي يحضر وقت مباشرة هذا التحقيق في إتمامه أو الإذن للأمر الذي بدأه بإتمامه . لما كان ذلك فإن هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين المحكم يرفض هذا الطعن موضوعاً . .

( ملن رقم ١٤٣٩ لسنة ٢١ ق في ٣/٢/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٢٨٢ ص ٢٥٤ )

#### ٣٨ — المبدأ القانوني :

القضاء ببراءة التهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبري تأسيساً على أن البيع لم يتم لعدم قبض التهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة الأسعار الجبري خطأ .

#### المحكمة :

وحيث أن النيابة اتهمت المطعون عنده بأنه باع برتقالاً بأكثر من السعر الجبري لمحكم براءته ولما أن استأنفت النيابة قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف وأسست قضاءها على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأنه فضلاً عن ذلك فإن النيابة لم تقدم ما يدل على أن سراًقة البرتقال الرسمي في يوم وقوع الحادث كان ٢٥ ملياً .

وحيث أنه لما كان التراضي على البيع والثمن كافياً في الأصل لانقضاء البيع وتامه بقطع النظر عن أدائه الثمن وكان القانون من جهة أخرى يعاقب كذلك على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو مالا يتطلب تمام البيع وكان عدم تقديم قائمة الأسعار ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة منها إذ كان لها أن تأمر بضمها وأن تطلع عليها مادام لم يدع المطعون عنده أنها لم تعلن بالطريق المرسوم بالقانون — لما كان ذلك فإن المحكم الحكم المطعون فيه حين

قضى بالبراءة للأسباب التي أوودها ودون أن يلاحظ الاعتبارات السابقة في قضائه يكون عظمتاً ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .  
( طعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٢ ق في ١٤/٥/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣١٥ ص ٨٣٩ )

### ٣٩ - المبدأ القانوني :

لمساك دفتر لإثبات مقادير الأصناف الواردة المحل العام وتاريخ ورودها وما يباع منها . . . للخ هذا الواجب مقصور على أصحاب المحال العامة لإدانة الطاعن في هذه الجريمة على افتراض أنه مدير المقهى — مع اقتصار النص على أصحاب المحال ودون تحقيق ما عسى أن يكون له من صلة أخرى بالمحل قصور .

### المحكمة :

وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بوصفه صاحب مقهى لم يسلك سجلاً مقيداً لحركة السكر المنتصرف له بمقهاه وطلبت معاقبته بالمادتين ٢ ، ٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ وأنه إذ دافع أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ليس صاحب مقهى قالت المحكمة إنه بوصفه المدير فإنه طبقاً للادة ٨ من المرسوم سالف الذكر يكون مسئولاً بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل لما كان ذلك وكان القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ البيع وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن . . على افتراض أنه مدير مقهى وأنه مسئول بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل وذلك مع اقتصار النص على أصحاب المحال ودون أن يحقق ماعسى أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل بوصفه صاحباً له أصلاً أو بوصفه مستغلاً له طبقاً لأحكام قانون المحال العامة فيعتبر صاحباً له كذلك لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن للأسباب المناد إليها آتفاً يكون قاصراً قصوراً يعيبه يستوجب نقضه . .

( الطعن رقم ٨ لسنة ٢٢ ق في ١٥/٤/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣١٨ )

صفحة ( ٨٤٨ ) .

## ٤٠ - المبدأ القانوني :

على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للمعترى التاجر فاتورة تكون مستوفاة لبيانات  
حدها القانون وعدم تقديم الفاتورة أصلا وعدم استيفائها لبيانات التي يتطلبها القانون  
يستوجب العقاب .

### المحكمة :

وحيث أنه مما جاء بأوجه الطعن بشأن القانون فردود بأن القرار الوزاري  
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجب في المادة ٣٦ منه على تجار الجملة ونصف الجملة  
أن يقدموا للشترى التاجر فاتورة وأن تكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات  
حدها القانون فكل الأمرين عدم تقديم فاتورة أصلا وعدم استيفائها لبيانات  
التي يتطلبها القانون إذا أعطيت - مستوجب للعقاب هذا ولا جدوى للطاعن فيما  
يثره بصدد عدم الإعلان عن الأسعار . إذ الثابت من الحكم المطعون فيه أنه  
دان الطاعن في جريمته عرض المواسير للبيع بسعر يزيد على المقرر وعدم  
الإعلان عن أسعارها ، وطبق في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات عن التهمين  
ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة .

( الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ في ١٥ / ٤ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدية ٣٢  
صفحة ٨٥٦ ) .

## ٤١ - المبدأ القانوني :

لا يجوز لتجار التجزئة أن يصرخوا في مواد التوزيع لغير المستهلكين المخصص لكل منهم  
والمقادير المقررة لكل مستهلك .

### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول أن محكمة أول درجة دأته على أساس أنه تصرف  
في السكر موضوع التهمة للتهمة الثاني تصرفا نافلا للملكية وتايعتها المحكمة  
الاستثنائية في ذلك إلا أنها قضت ببراءة المتهم الثاني على أساس بطلان التفتيش  
وبالتالي عدم توفير حالة التلبس والاستفادة من ذلك أن الحكم المطعون فيه  
سار على نهج ما دفع به الطاعن من أن السكر لم ينتقل إلى ملكية المتهم الثاني  
بل سلم إليه من الطاعن على سفيل حارية الاستعمال لسد ما كان لديه من

عجز أمام مفتش التتوين المناسبة قيامه بمجرد المواد التتوينية بمحله ومن ثم لا يكون هناك تصرف مما يعاقب عليه القانون لأن الطاعن لم يقصد إلى التخلي عن ملكية السكر بصفة نهائية أو أنه أيدى هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وتمسك به إلا أنها لم ترد عليه وهذا قصور يعيب الحكم .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه أركان الجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها أما ما يثيره من أن التصرف الذي وقع منه لستهم الثاني من السكر موضوع الاتهام إنما كان على سبيل عارية الاستعمال فردود بأن المادة ١٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٤٥ إذ قضت على أنه « منحصر وزارة التتوين عدد المستهلكين المخصص لكل منهم والمقادير المقررة لكل مستهلك قد أفادت حظر التصرف في مواد التتوين بأي نوع من أنواع التصرفات لنير من خصصت له هذه المواد ولما كان الأمر كذلك وكان لا تناقض بين إداتته وبرئته الآخر الذي كان متبها معه وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار بوجه الطعن وقنده للأسباب الساتفة التي أوردها فإن الطعن برمته لا يكون له محل .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وقضه موضوعا .

( الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٢ ق في ١ / ٥ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٤٥ صفحة ٩٢٣ ) .

وبنفس المعنى الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٢ ق في ٨ / ١٢ / ١٩٥٢ وجاء فيه :  
« متى كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذي اعتمدته وزارة التتوين للاستهلاك العائلي فإن تصرفه في هذا السكر بإقراضه إلى آخر يكون غير جائز قانوناً . »



حيازة سودا واردة من غير طريق الجمارك قبل صدور القرار رقم ٢٥ لجنة ١٩٥١ لا عقاب عليها .

### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دأبه بأنه « استحصل على كميات من الصودا الكاوية التي تنظمها وزارة التويز ، جاء مخافاً للقانون ، وذلك أن المادة ٢ من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ إنما تشير إلى المواد المستولى عليها من الدوائر الجمركية فإذا لم تكن كذلك وكانت واردة من مصادر أخرى كخطافات الجيش البريطاني فإنها تخرج عن هذا النطاق وبالتالي لا يعاقب على حيازتها . إذ أن القانون لم يحرم الحصول على الصودا الكاوية من غير طريق الجمارك .

وحيث أن النيابة رفعت الدعوى على المتهم بثلاث تهم وهي أنه في ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ أولاً : لم يسك سجلاً لإثبات الزيوت الواردة لمصنعه وما يستعمله منها . وثانياً : أنه استخدم كمية من الزيت تتجاوز نصيبه منها وثالثاً : استحصل على كميات من الصودا الكاوية وهي من المواد المستولى عليها بغير الطريق التي تنظمها وزارة التويز فقصت محكمة أول درجة بإدائته في الأولى ، وأن الثانية إنما تنحصر في أنه لم يخطر عن المتوفر لديه من الزيت كذلك الحال بالنسبة إلى التهمة الثالثة وقالت إن الالتزام الوارد بالمادة ٢ من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ والمعاقب على عدم الإذعان له بموجب المادة الثالثة منصب على المستولى لديهم وليس على المشتري منهم ولكن الظاهر من أقوال المتهم أنه لم يخطر عن حيازته كمية من الصودا الكاوية المضبوطه استهلكها منها شهراً بشهر مما ينطبق على المادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٩ وطبقت المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة إلى التهمتين . »

( العلم رقم ١٣٤٦ لسنة ٢١ في ١٣ / ٥ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعلة ٣٤٩ )

صفحة ( ١٣٣ )

### ٤٣ - المبدأ القانوني :

مقاب التاجر على عدم قيده بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر ذلك القيد الذي يجب أن يكون باليوم كيما يتحقق رقابة السلطات القائمة على التتبع من تنفيذ القانون .

#### المحكمة :

و حيث أن الطاعنين يقولان في الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون . إذ دأبهما بتهمة عدم الإخطار عن ورود رسالة السكر إليهما وعدم إثبات استلام تجار التجزئة للمقدار المخصص لكل منهم بالدفاتر المعدة لذلك بمقولة أن الإخطار الذي قام به الطاعن الأول ليس إخطاراً بالمعنى الذي قصده القانون وحصوله لغير الجهة التي حددها في حين أن القانون أجاز أن يكون الإخطار شفويًا . وأن يكون لمراقبة التتبع أو لمكتب التتبع الفرعي . وقد تم الإخطار في اليوم التالي لوصول السكر وفقاً للقانون ومن ثم فلا محل للعقاب كذلك الأمر بالنسبة إلى التهمة الثانية فإنه يكفي بالنسبة لتاجر الجملة أن يثبت في دفاتره الشهر الذي فيه التسليم إلى تجار التجزئة لأنهم إنما يستلمون السكرية المخصصة للشهر فلا محل إذن لأن يكون الإثبات باليوم وحصل الوجه الثاني أن الحكم جاء قاصراً إذ استند إلى شهادة مراقب التتبع دون أن يوردها تفصيلاً . وأن اعتراف المتهم الأول بأن الرسالة تزن مقداراً معيناً ولم يبين الحكم مراده من الإشارة إلى هذا الاعتراف الذي إن أفاد فإنما يفيد عكس ذلك ويضيق الطاعن الثاني أنه دفع بأنه كان مريضاً وأنه وكل أمر إدارة المحل إلى أخيه الطاعن الأول إلا أن المحكمة لم تقم بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمة التي أدان بها الطاعنان وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها فأثبت أن الطاعن الأول أقر بورد رسالة السكر وأن الطاعنين لم يرسلوا إلى مراقبة التتبع أو مكتب التتبع الفرعي بياناً عن مقدارها وتاريخ ورودها في خلال الأجل الذي حدده القانون . كما أنهما لم يقيداً بالسجل الخاص بتاريخ استلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر وأن إثبات هذا التاريخ يجب أن يكون باليوم كيما يتحقق رقابة السلطات القائمة على التتبع من مراقبة تنفيذ القانون .

ولما كان ماذهب إليه الحكم المطعون فيه سديداً في القانون وكانت المحكمة قد تعرضت لدفاع الطاعنين ففندته وأطرحته للاعتبارات التي ذكرتها فإن الطعن لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً مما لا تقبل إثارته موضوعياً أمام محكمة النقض .

(ملن رقم ٤٥٦ لسنة ٢٢ ق في ٢٦/٥/١٩٥٧ السنة الثالثة قاعدة ٤٦٨ ص ٩٩١)

#### ٤٤ — المبدأ القانوني :

القمح الواجب توريده للحكومة مطلوب بذاته وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ وتوريد قيمة ثمن القمح لا يجدي .

#### المحكمة :

« وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بوصف أنه لم يسلم السكمية المطلوبة للحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الواقعة المسندة إليه أصبحت غير معاقب عليها . بصدد القرار الوزاري رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ الذي قد أجل توريد القمح المطلوب للحكومة حتى آخر أبريل سنة ١٩٥١ . هذا إلى أن الطاعن ورد الصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه . وقدم إلى المحكمة الاستئنافية الوصل الدال على ذلك وتاريخه ١٤ من أبريل سنة ١٩٥١ ولكن المحكمة قضت رغم ذلك بإدابته دون أن تعني بالتحدث عن ذلك والرد عليه .

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحكومة المقدار المستحق لها عليه من محصول القمح الناتج في سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده . وكان القمح الواجب توريده مطلوباً بذاته للحكومة وفقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( ملن رقم ٤٨٠ لسنة ٢٢ ق في ٢٧/٥/١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٣٧٥

صفحة ١٠٠٩ ) .

#### ٤٥ - المبدأ القانوني :

استيراد صفة صفيح وعدم الإخطار عن ورودها يربط المسؤولية على كل ملزم بالإخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تطبق عليهم نصوص القانون .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنان وأثبت بأدلة مقبولة أن الطاعن الأول استورد صفة الصفيح لحسابه الخاص ثم باعها إلى الطاعن الثاني بعد أن قام بمصاريف التأمين والنقل وأن الطاعن الثاني بدوره باعها إلى آخر قبل وصولها إلى ميناء الاسكندرية واستولى على ربح يزيد عن المسموح به قانوناً لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سديداً إذا قضى بمسؤولية كل الطاعنين عن عدم الإخطار إذ أن القانون رتب هذه المسؤولية على كل من يلزم بالإخطار ولو تعدد الأشخاص الذين تنطبق عليهم نصوصه .

ولما كان قانون التسمير الجبرى الذى يشير إليه الطاعن الثانى فى طعنه لم تطبقه المحكمة على واقعة الدعوى وكان فى إيرادها أدلة الثبوت التى أخذت بها ما يتضمن الرد على دفاع الطاعنين فإن ما يثيره الطاعنان لا يمدو الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما يستقل به قاضى الموضوع أما ما يثيره الطاعن الثانى بسبب الخطأ فى إثبات التاريخ أو طلبات النيابة العمومية فى الدعوى فلا تأثير لما يقوله من ذلك على سلامة الحكم .

( الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٢١ فى ١٠ / ٦ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٤٠٠  
صفحة ١٠٦٨ )

#### ٤٦ - المبدأ القانوني :

لإدانة الطاعن فى جريمة تتعلق بضبط البيانات فى الفواتير المسجلة للشترى والسجلات الواجب إمساکها ومصادرة الأقفلة التى لم تستكمل البيانات الخاصة بها غير جائز إذ لا يمكن القول بأن هذه الأقفلة هى موضوع الجريمة .

#### المحكمة :

وحيث أن الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ قضى بمصادرة أشياء لا تعتبر موضوع الجريمة التى دان الطاعن من أجلها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن أنه أولا . لم يثبت في الفواتير الصادرة منه سعر البيع للبستك والصفة التجارية التي باع بمقتضاها ونسبة الربح وثانياً . لم يسك سجلا منتظما به كافة البيانات المطلوبة وأهم القيد ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ وعاقبه من أجل ذلك بقرامة قدرها ٢٠٠ جنيه وأمر بمصادرة العشرين نوبا من التفاح الصوف المضبوطة بمجمله .

وحيث أنه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٩ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح إنما تقضى بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها وكانت الجريمة التي دهن الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات والفواتير التي تسلم للشترين والسجلات التي أوجب القانون إحداها توصلا لإحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبري فإنه لا يمكن القول بأن الأفضة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها هي موضوع الجريمة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة الأفضة التي ضبطت بمجمل الطاعن قد خالف القانون ويتعين نقضه في هذا الجزء . .

( الملن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٢ ق في ١٠ / ٦ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٤٠٦ صفحة ١٠٨٦ ) .

#### ٤٧ - المبدأ القانوني :

الإخطار الذي يمتد به ملجا للمادة الثانية من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الإخطار بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر .

#### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يبنى ملعنه على أن الحكم المطعون فيه قد دانه اعتادا على أنه لم يخطر مكتب التموين بخطاب موصى عليه كما يقضى القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ في حين أن الطاعن قد دفع بأنه قام بهذا الإخطار بخطاب أرسله بالبريد العادي فلم تكن المحكمة بالتحقيق من وصول هذا الإخطار إلى مكتب التموين وإن لم يرسله بطريق البريد الموصى عليه إذ العبارة بوصول الإخطار فعلا بصرف النظر عن الوسيلة التي اتخذت لإرساله .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض لما يثيره الطاعن ورد عليه بما يفيد عدم وصول الإخطار الذي يزعم أنه أرسله بالبريد العادي وأن الطاعن قد علم بعدم وصوله فأرسل الإخطار موصى عليه بعد الميعاد ولما كان الإخطار الذي يعتد به طبقاً للمادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ إنما هو بخطاب مسجل في الأسبوع الأول من الشهر وكان إخطار بهذا الطريق لا يحصل من الطاعن فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفنه موضوعاً .

( الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٢٢ في ١٠ / ٦ / ١٩٥٢ السنة الثالثة قاعدة ٤٠٨  
صفحة ١٠٩٢ )

#### ٤٨ - المبدأ القانوني :

مد أجل تنفيذ القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بإلزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها بإيجاد سجل خاص إلى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ فلا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات لأحكامه .

#### المحكمة :

وحيث أن الثابت من كتاب وزارة التكوين إلى النيابة بتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي اطلعت عليه المحكمة أن تلك الوزارة إذ أصدرت القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذي يقضي بإلزام أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها أن يتخذوا سجلاً خاصاً عتوما بخاتم مراقبة التكوين التي تقع مصانعهم في دائرتها قد حددت لتنفيذ هذا القرار أسبوعين من يوم ٧ من يولية سنة ١٩٥١ وهو تاريخ نشر القرار أن الوزارة مدت أجل تنفيذ القرار حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ بناء على طلب غرفة صناعة الحلوى ثم أنه نظراً لما تبين للوزارة من أن الكثير من المصانع لم يتيسر لها تنفيذ هذا القرار حتى نهاية الميعاد المحدد ( ١٠ أغسطس سنة ١٩٥١ ) فقد قررت جعل آخر موعد لتقديم السجلات يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد طلبت وزارة التكوين بكتابها المشار إليه إبلاغ الجهات المختصة بذلك والتصرف في القضايا المعروضة الآن على المحاكم على ضوء هذا القرار ولما كان ذلك وكان النائب العام قد أرسل

كتابه النورى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ إلى النيابات يلزمها القرار الوزاوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ حتى يوم ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥١ ثم مد ذلك الأجل إلى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ودعاهم إلى إرجاء التصرف فى القضايا الخاصة بأمر تنفيذ القرار الوزاوى سالف الذكر إلى ما بعد يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكانت الواقعة التى دين بها الطاعن هى عدم تنفيذه أحكام القرار المخار إليه فى خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فإن هذه الواقعة لا يكون معاقبا عليها وتعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٢ ق فى ١٤ / ٦ / ١٩٦٢ السنة الثالثة قاعدة ٤١٥  
 صنفه ١١١٠)

#### ٤٩ - المبدأ القانونى :

التصرف فى السكر المد للصانع والمحال العامة بدون ترخيص سابق من مكتب التمييز أصبح لا يخضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقتضى المادة الثانية من القرار الوزاوى رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ .

#### المحكمة :

وحيث أن القرار الوزاوى رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والمفطور فى العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية الصادرة فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد ألغى بالمادة الثانية منه القرارات الوزاوية ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ و ١٠٠٦٧ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذى تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للاستهلاك العائلى وبهذا فقد أصبح السكر المعد للصانع والمحال العامة مباحا وغير خاضع لأحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولما كان ذلك فإن الواقعة التى عوقب عليها الطاعن بالحكم المطعون فيه قد أصبحت بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليها ، وتعين لذلك نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٢ ق فى ١١ / ٧ / ١٩٥٧ السنة الرابعة قاعدة ٥٩ صنفه ١٥٤).

« وبنفس المعنى الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٢٢ ق في ٢٥ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٦٥ ص ١٦١ ، وجاء فيه : وأن إخطار صاحب المحل عما تسلبه من السكر وتاريخ تسلبه ومقدار ما استخدمه في صناعته وما تبقى لديه لم يعد معاقباً على عدم القيام به بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ »

و بنفس المعنى الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٢ ق في ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ١٠٧ ص ١٧٦ . وجاء فيه : « إن عدم إخطار صاحب المصنع مراقبة التويز عن إصلاحات أجراها بمحله من شأنه عدم استهلاك السكر لتوقف مصنعه لم يعد معاقباً عليه بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ » .

و بنفس المعنى الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٢ ق في ٦ / ١ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ١٢٩ ص ٣٥٧ ، وجاء فيه أنه « لا محل بعد صدور القرار الولدري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء المواد التويزية الخاصة بالسكر فيما عدا الاستهلاك العائلي لعقاب صاحب المصنع طبقاً للقرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفة بالفندان » .

#### ٥٠ — المبدأ الثانوي :

تصرف المتهم في جانب من السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر يكفي لعقابه .  
وهذه الجريمة لا تقتضي قصداً جنائياً خاصاً .

#### المحكمة :

« وحيث أن حاصل الزوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك لأن الجريمة التي دين بها الطاعن تطبيقاً للبادة ١٣ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يجب أن يتوقف فيها قصد جنائي خاص فضلاً عن التصدد الجنائي العام وهذا القصد الخاص هو الباعث الخفيث أو الرغبة في تحقيق غاية ضارة من استخدام السكر المقرر لمصنع بعينه ، وهذه النية غير متوفرة في الواقعة الدعوى لأن الطاعن إنما اضطر إلى استخدام كمية من محلول السكر في إنتاج الغازويزة الخاصة بمصنعه في مصنع آخر بسبب إغلاق المصنع الأول تنفيذاً للحكم قضائي وخشية تلف المحلول الذي كان متبقياً لديه وقت إغلاق المصنع ، وهو بذاته



الذى كان يستخدمه في إنتاج النازوذة بمصنعه لو لم يكن أغلق . واستخدام السائل على الصورة التي وقعت لم يترتب عليه أى إخلال بسلامة العملية التي صرف من أجلها السكر ، هذا فضلا عن أن السكر المنصرف لم يستعمل بذاته في المصنع الآخر بل استعمل وحول إلى محلول في المصنع المرخص باستعماله فيه ، فإذا كانت الضرورة قد ألجأته إلى استعمال المحلول في صنع النازوذة بالمصنع الآخر ، فإن ذلك لم يكن إلا خوفاً من تركه عرضة للتلف ودرءاً للمسئولية التي تترتب على عجزه عن إثبات كيفية التصرف فيه مما يعرضه للعقاب ، الأمر الذي يجعل ما وقع من الطاعن من حالات الضرورة التي يشملها إعفاء القانون في المادة ٩١ من قانون العقوبات . ويتأدى الوجه الثاني في أن الطاعن كان يحمل أحكام القرار الذي حوكم بمقتضاه وهو قرار إداري يلتمس فيه الدفع بعدم العلم بواقعة هي ركن من أركان الجريمة التي نصت عليها المادة ١٣ من القرار المذكور ، ولا يرد على ذلك القول بأن الجهل بقانون العقوبات لا يقوم حذراً يعفى من العقاب ذلك لأن القرار شأنه في صدد هذا الدفع شأن القانون المدني والقانون الإداري وقانون الأحوال الشخصية وهي جميعاً تنسج لقبوله .

وما يؤيد جهل الطاعن بالقرار أنه سارع فور علمه بما فرضه من أحكام إلى إخطار السلطات التويزية بما تبقى لديه من مقررات السكر بعد إغلاق المصنع ، كما أخبر مفتش التويز بأن نقل السكر إلى مصنع آخر . أما قول الحكم بأن الطاعن تصرف في السكر في غير الغرض الذي أعد له فردود بأن الثابت من التحقيقات أن المصنع قد أنتج فعلاً من النازوذة ما يتكافأ وكمية السكر المنصرفة له ومن ثم فقد انتفت كل شبهة في أن الطاعن قد تصرف في السكر في غير صناعة النازوذة التي خصص لها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر فيها الأركان القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة على أن الطاعن تصرف في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر غير المبين ببطاقة التويز .

ولما كان الأمر كذلك ، وكان القانون لا يتطلب في هذه الجريمة تصدأً جنائياً خاصاً ، بل يكفي أن يقارن المتهم الفعل المكون للجريمة عن إدراك لما

يفعل ، وكان الفارح قد أراد بالقوانين التوجيهية إحكام الرقابة على استعمال المواد في الأغراض التي خصصت لها واعتبار كل تصرف يخالف تلك الأغراض جريمة مستوجبة للعقاب . لما كان ذلك ، وكان القرار الذي عوقب الطاعن بمقتضاه هو تشريع فرضي للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ الذي خول وزير التموين في المادة الأولى منه إصدار القرارات المنفذة له وفرض العقوبات على مخالفتها فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٢ ق في ١١ / ١١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٤٣ صفحة ١٠٢ )

وبنفس المعنى الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٢ ق في ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٢ وجاء فيه : « أن تسليم متعهد توريد الخبز دقيقاً لاستعماله في الخبز الذي تعهد بتوريده للدارس وتصرفه فيه لغرض آخر يعرضه للعقاب بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ سواء أكان الدقيق مستولى عليه أو لا » .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٢٣ ق في ١١ / ٥ / ١٩٥٣ وجاء فيه « تسليم المتهم إلى آخر جزءاً من الدقيق المسلم إليه لصناعته خبزاً بمخبره يكفي لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقاً » .

#### ٥١ - المبدأ القانوني :

الدفع بالجهل لصدور قرار من وزير التموين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ لعدم إعلانه للمشتغلين بشئون التموين لا يصح .

#### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يدعى طعنه على أنه كان يحمل صدور القرار الذي دين بمقتضاه إذ لم يعلن للمشتغلين بشئون التموين كما جرى بذلك تقليد متبع من السلطات التموينية وبخاصة وأن القرار ليس تشريعاً أصلياً ولا يطرح بطبيعته أمام الهيئة التشريعية حتى تكون في إجراءات عرضه عليها ما يكفل إذاعته وعلم الكافة به ومع دفع ذلك أمام المحكمة الاستئنافية إلا أنها لم تعن بتسميحه أو الرد عليه .

وحيث أن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل للقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ الذى دىن الطاعن بموجبه فى حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ونشر بالجريدة الرسمية فإنه يكون فاقد المفعول فى حق الكافة ولا يوسخ المدفع بالجهل به .

( الملن رقم ١٠١٣ لسنة ٢٢ ق فى ١ / ٢١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٢١  
صفحة ١٧٨ )

## ٥٢ - المبدأ القانونى :

لا تناقض بين براءة العامل الذى يتولى تقطيع الخبز وإدانة صاحب الخبز ومديره المسئول لامتاجهما ومرضهما للبيع خبزا ينقص عن الوزن المقرر فستولية صاحب المحل ومديره تقوم على اقراض قانونى هو إشرافهما على المحل .

### المحصلة :

وحيث أن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه أنه قضى براءة الخراط الذى يتولى تقطيع الخبز وكان مؤدى ذلك أن يقضى براءة الطاعنين أيضا ، لأن مسئوليتهما مترتبة على مسئوليته . وأن شهادتى الإثبات قد شهدا أمام المحسكة بأن الخبز الذى وزن بعضه طارج وبعضه مرتجع وأن الخبز المرتجع بعضه طرى . . وبعضه يجفف إلا أن الحكم لم يحول على شهادتهما إذ فهم خطأ أنهما شاهدا نفى للتهمين ولو أنه تنبه إلى حقيقة الأمر من أنهما شاهدا لإثبات لا نفى لجواز أن يتمير رأيه فى شهادتهما .

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بأنهما أنتاجا وعرضا للبيع خبزا ينقص عن الوزن المقرر قانونا تطبيقا للبادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك باعتبار أولهما صاحب الخبز والثانى مديره المسئول وقضى فى الوقت نفسه ببراءة العامل الذى يتولى تقطيع الخبز بقوله أن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل ومديره دون مساءلة عماله ولذا لا تعارض بينهما وبين إدانة الطاعنين لا من حيث الواقع ولا من حيث القانون ذلك لأن مسئوليتهما إنما تقوم على اقراض قانونى هو إشرافهما على المحل الذى وقعت فيه المخالفة وهى قائمة سواء عرف المتسبب فى نقص الوزن أو لم يعرف وسواء

( م م - أحكام النسخ التوثيقية )

عوقب أو قضى ببراءته وقد تقررت مسئوليتهما في ذلك بنص صريح في القانون ومن ثم فما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون لا وجه له . هذا ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين ولم يخطئ بين شهود الإثبات وشهود النفي بل ذكر أسماء الشهود جميعا وخلاصة شهادتهم ورد على الدفاع الذي يشير إليه الطاعنان . فإن ما يتعاه الطاعنان على الحكم في هذا الوجه أيضا يكون في غير محله . ويكون الطعن برمته على غير أساس في موضوعه متعيناً وقضه .

( الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٢٢ ق في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ٩٤ ص ٢٣٩ ) .

### ٥٣ - المبدأ القانوني :

يكون أن يثبت الحكم السر الذي باع به المتهم المادّة المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السر الرسمي دون حاجة إلى بيان هذا السر الأخير ما دام الطاعن لا يدعي أن السر الذي باع به في حدود السر الجبري .

### المحكمة :

« وحيث أنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قد أجرت في الدعوى تحقيقاً وسمعت شهادة الشاهدين الذين شهدا بشرائهما السكر من الطاعن بأزيد من السر الجبري وإذا كان الطاعن قد أبدى أمام محكمة الاستئناف رغبته في سماع شاهد آخر فإن هذا لا يعيب الحكم لأن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى بحسب الأصل من واقع الأوراق ولا تلزم بسماع شاهد إلا أن ترى هي لروما لسماع شهادته هذه وبحسب الحكم أن يثبت السر الذي باع به الطاعن لمادته المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السر الرسمي دون حاجة إلى بيان هذا السر الأخير ما دام المرجع في هذا البيان إلى جدول الأسعار الرسمي وما دام الطاعن لا يدعي أن السر الذي باع به في حدود السر الجبري ومن ثم فما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له . »

( الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٢ ق في ٣٠ / ٢١ / ١٩٥٢ السنة الرابعة قاعدة ١٠٨ ص ٣٠٣ ) .

## ٥٤ - المبدأ القانوني :

إدانة المتهم بصفته تاجر حبوب لم يطر من الأصناف التي لديه طبقا لقرار ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ١١٩ لسنة ١٩٥١ والجدول المرفق به والمشتل على سبيل المحصر أصنافا معينة من الحبوب دون بيان الحكم المحبوب التي يجوزها المتهم ويتجر فيها قصور .

### المحكمة :

وحيث أن بما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبر مجرد قيد اسمه في السجل التجاري . . تاجر حبوب بالجملة والقطاعي دليلا على اتجاره . . بالجملة . . في الحبوب المبيته بالجدول الملحق بالقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بقرار ١١٩ لسنة ١٩٥١ مع أنه لا يتجر فيها .

وحيث أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم إخطار مراقبة التجمين بالأصناف التي لديه في الميعاد القانوني تطبيقا للبادتين ١ ، ٣ من القرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التجمين والجدول المرفق به قد استند في ذلك إلى أن ، الثابت في السجل التجاري الخاص بالمتهم أنه تاجر أقطان وحبوب وبذرة بالجملة والقطاعي وأن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب . .

ولما كان الجدول الملحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل المحصر أصنافا معينة من الحبوب هي التي تسرى عليها أحكام القرار وكان مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها في تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التي يتعامل فيها تاجر الجملة أو يحوزها بأي صفة كانت هي من أصناف الحبوب الواردة بالجدول . . ولما كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجاري . . كتاجر حبوب دون أن يعنى باستظهار أصناف الحبوب التي يحوزها أو يتجر فيها وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة التجمين . وذلك بمقولة أن كلمة حبوب تشمل جميع أنواع الحبوب وهو قول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قاصرا على بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ويتعين لهذا السبب قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٢٢ ق في ١/١/١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٢٦ من ٣٢٥).

## ٥٥ - المبدأ القانوني :

إضافة سلة إلى الرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري بقرار من وزير التجارة والصناعة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاملة المتهم بالمادة ٥ من قانون العقوبات في محله .

### المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم استناداً إلى القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإخراج العنب من جدول التسعير الجبري قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن القرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٥١ قد حدد أسعار العنب لفترة محددة من ٢٥ أغسطس إلى ٣١ منه فلا يمنع العقاب بإنتهاء هذه الفترة تطبيقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري قد صدر خالياً من التوقيت وقد لحق به جدول للبواد والسلع التي يجري عليها حكم التسعير الجبري وخول وزير التجارة والصناعة صحة تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه ولما كان القرار رقم ١٨٣ لسنة ١٩٥١ الصادر من الوزير بإضافة العنب إلى هذا الجدول قد صدر هو أيضاً خالياً من تحديد وقت ينتهي نفاذه فيه وكان قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعياً لا يعني توقيت القانون نفسه الذي صدرت التسعيرة استناداً إلى نصوصه - لما كان ذلك وكان قد صدر بعد ذلك القرار الوزاري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥١ بحذف العنب بجميع أنواعه من الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى في حق المتهم عقنضي الانعاء وقضى ببراءته من التهمة المسندة إليه عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات يكون طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون الطعن المقدم من النيابة العامة على غير أساس في موضوعه متعيناً رفضه .

( الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٢ ق في ٢٧ / ١ / ١٩٥٣ السنة الراجعة قاعدة ١٦٤ صفحة ٤٣٩ ) .

لا يجوز طبقاً للمادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض الحالات زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على إخطار مصلحة السياحة بكتاب موسى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها عليها دون اعتراض منها .

### المحكمة :

وحيث أن القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض الحالات العامة والمعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص في المادة ١٢ منه على أنه يجب على مديري المحال المشار إليها في المادة الثالثة من هذا القرار أن يخطروا مصلحة السياحة بكتاب موسى عليه عن كل زيادة يراد إدخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بمدة شهر على الأقل فإذا رأت مصلحة السياحة في خلال هذه المدة أن الأسعار المعلقة إليها مرتفعة أخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موسى عليه مع ذكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التي توافق عليها طبقاً لما هو وارد في المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التي توافق عليها الوزارة . وهذا النص قاطع في عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر من تاريخ الإخطار المشار إليه ولا يؤثر في ذلك أن تكون مصلحة السياحة تراخت في الرد على الطاعنين مادامت المخالفة قد حصلت في خلال الشهر المذكور ولا ينول له القانون تنفيذ الزيادة التي أخطرها ومن ثم يكون الحكم قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

وحيث أن ما ساقه الطاعنان عن بطلان محضر التحقيق الذي حرره مفتش بمراقبة الأسعار لا يجديهما لأن القانون لا يوجب في مواد البجنج والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى تحقيق ابتدائي وما دامت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضاءها على تلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لما أثاره الطاعنان في هذا الشأن .

وحيث أنه عما ينهض الطاعنان من أن الحكم قد خالف ما جاء بالأوراق

فإن الثابت من أقوال محمد رشاد مصطفى مفتش الأسعار بالجلسة أنه وقت أن دخل المحل لم يطالبه أحد برسم دخول وأنه طوّل بعشرين قرشاً ثمناً للبشروب الذي تناوله في حين أن هذا الثمن في قائمة الأسعار المعتمدة هو ثمانية قروش وأن هذا الثمن هو المحدد للطلبات أثناء العرض وكانت المادة الثالثة من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر الذي طبقته المحكمة قد أوجب على مديري المحال أن يعلنوا عن رسم الدخول على حدة أسوة بالإعلان عن الأسعار لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعنان أيضاً بأنهما علّقا جداول أسعار غير محتومة بحكم وزارة التجارة والصناعة وعاقبتهما على هذه التهمة وعلى التهم الأخرى بعقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات فإن الطعن بحملته يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٢٢٠ ق في ١٠ / ٢ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعده ١٨٩  
صفحة ٥٥٥ ) .

#### ٥٧ - المبدأ القانوني :

الحكم القاضي بمسألة صاحب العمل من فاتورة أصدرها من مهد إليه بإدارة المحل لنفسه في بيانها لا يكون مضطراً .

#### المحكمة :

« وحيث أن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تفسير المادة ٣٤ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر من وزير التجارة والصناعة وفي بيان ذلك قال الطاعن أن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ قد عهد إلى وزارة التجارة والصناعة بإصدار القرارات التنفيذية لهذا القانون . فلا يجوز لهذه الوزارة أن تتنازل عن حقها إلى وزارة أخرى وعلى ذلك يكون ما تعنيه المادة ٣٤ هم موظفو وزارة التجارة والصناعة لا موظفو وزارة التوطين وأضاف الطاعن أن المحكمة قد وقعت في خطأ آخر حين قررت أن المخالفة تتعلق بمراقبة التسعيرة والتوطين فيختص بإثباتها موظفو التموين مع أن الجريمة لا شأن لها بالتسعير وإنما هي تتعلق بعدم اتباع بعض الإجراءات



التي نص عليها القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ولا يكون مفتش التموين  
محرر المحضر مختصاً بتحريره .

وحيث أن القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجنيح بل يميز  
رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة — ولو بغير تحقيق سابق — لما كان  
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس على فائتورة صادرة من محل تجارة  
الطاعن وتحمل اسمه ضبطها محرر المحضر لدى شخص آخر لم يعترض على ضبطها  
ولا ينازع الطاعن في صدورها من محله فإن ما يثيره في شأن صفة محرر المحضر  
لا يكون له محل .

وحيث أن الطاعن بنى هذا الوجه الثاني من طعنه على أن الحكم المطعون  
فيه أخطأ في تفسير المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ حين استلج اعتماد  
الطاعن للفائتورة من موافقته على تحريرها ومن كونها حررت في مكتبته مع أن  
نص المادة ٢٦ من القرار قد أوجبت أن تكون هذه الموافقة صريحة ولا يجوز  
أن يؤخذ فيها بالتراخي .

وحيث أنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري المشار إليه قد أوجبت  
على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للبشرى فائتورة معتمدة  
مبيناً فيها نوع السلعة ومثمنها وغير ذلك من البيانات الواردة بها وكانت المادة ١٠  
من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري قد  
جعلت صاحب المحل مسئول مع مديره على إدارته عن كل ما يقع في المحل من  
مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسئولاً  
عن الفائتورة التي صدرت من عهد إلية بإدارة محله — لما كان ذلك فإن الحكم إذ  
قضى بمسئولية الطاعن عن تلك الفائتورة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث أن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن أن القانون لا يعاقب على  
الواقعة المنسوبة إلى الطاعن وفي بيان ذلك يقول : أن الفائتورة موضوع الجريمة  
مؤرخة ٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأن المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ قد ألغى

في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ في وهذا التاريخ الأخير بدأ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وأن محضر لإثبات المخالفة محرر في أول مايو سنة ١٩٥١ أي في الوقت الذي كان المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ قد ألغى ولايسوغ بعد إلغاؤه الاستناد إليه في عقاب الطاعن كما أنه لايجوز أن يكون للرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أثر رجعي ليتناول الجريمة المسندة إلى الطاعن ارتكابها في تاريخ تحرير الفاتورة .

وحيث أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري قد استبقى نص المادة ٢١ منه معظم القرارات التي سبق صدورها ومنها القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الذي طبقته المحكمة على واقعة الدعوى لما كان ذلك وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بمقتضى المادة ٢٦ من القرار المذكور فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً سليماً .

(الطن رقم ١٠٥٩ لسنة ٢٣ ق في ٢٤ / ٢ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٢٠٤  
صفحة ٥٥٧) .

## ٥٨ - المبدأ القانوني :

متهم بعدم قيد حركة استخدام الزيت بمحله المسمى طبقاً للقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وتقديره  
دفتر لا يحتوى إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك طبقاً طبقاً لقرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١  
وهي بيانات لا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة الثامنة من القرار رقم  
٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ لا يقوم هذا الدفتر مقام الدفتر الخاص المنصوص عليه في المادة الثانية من  
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

## المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد اشترط لكي تقوم  
الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص الواجب  
إمساكه تنفيذاً للبادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون  
البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها  
في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولما كان الدفتر الذي قدمه الطاعن

أمام المحكمة الاستئنافية لا يحتوي على حد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منها وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت المستعملة . ولما كان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيت وإجراءات قيدها واقتصرت أحكامه على السكر فأوجبته مادته الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها والمسؤولين عن إدارتها أن يتخذوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه كمية السكر المقدرة للصنع شهرياً ومكان تخزينها والكمية المصنوعة يومياً من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته . والكمية المبيعة يومياً من كل صنف من الحلوى ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ اكتفاء بالسجل المبين بالمادة الأولى . ولما كان عنصر جلسة المحكمة الاستئنافية خلافاً بقوله الطاعن من أنه طلب إليها نديب خبير لراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة بها واستخدام كمية الزيت المستعملة فيها . وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئاً من وجه النظر في الدعوى . . ما دامت البيانات الواردة في الدفتر المقدم من الطاعن لا تختص بحركة الزيت ولا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولما كان الحكم المطعون فيه حين دان . . الطاعن في التهمة المستندة إليه . قد أطرح ضمناً أوجه الدفوع التي تقدم بها فإنه يتعين رفض الطعن .

( الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٢ ق في ١٧ / ٣ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٢٢٨ صفحة ٦١٤ ) .

#### ٥٩ — المبدأ القانوني :

الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر معاقب عليه بذاته بصرف النظر عما إذا كان المطلوب منه سعراً أزيد من السعر المقرر أم لا وإعلان جدول الأسعار التي تبنيها لجنة التسعير متروك للمحافظ أو المدير المدل على تحقيقه مراعيّاً في ذلك ظروف كل إقليم ولم يستوجب لمرقرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الوجه الأول مردود بأن التهمة المستند إلى الطاعن والتي دانه

فيها الحكم هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان أو لم يكن مقصوداً به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد وأما عن نشر قرار المدير الخاص بكيفية إذاعة الأسعار فإن المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت في الفقرة الثالثة بها على أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الاعلان بالسكيفية التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية كشأن باقي القوانين والقرارات المسكلمة والمنفذة لها لأن القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوفة فوق كونها عملية ولهذا فإن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد خول المدير أو المحافظ إصدار مايراه كفيلاً بتحقيق إذاعة تلك الجداول على ساكني المديرية أو المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف كل إقليم وجدولها يوماً معيناً من كل أسبوع لكي يترقبها كل ذي شأن كما استظهر الحكم من أقوال الطاعن في التحقيقات عليه بجدول الأسعار — لما كان ذلك وكان باقي ما أثاره الطاعن في طعنه لا يعدو الجدل في وقائع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها بما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل إثارته أمام محكمة النقض فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

( الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٣ ق في ١٩/٥/١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٣١٢ من ٨٦١ )

#### ٦٠ — المبدأ القانوني :

يتم سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانوناً معاقب عليه بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة مسعرة منه .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الطاعنة تعيب على الحكم المطعون فيه إذ أخطأ في تطبيق القانون حين طبق على واقعة الدعوى في المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وخفف العقوبة المقررة بها من محكة أول درجة فجعلها مقصورة على غرامة مقدارها خمسمائة قرش بدلا من العشرين جنيها التي قضت بها محكة أول درجة مع المساددة وهي الحد الأدنى لما تقتضيه المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ التي تنطبق على واقعة الدعوى .

ومن حيث أن وائعة الدوعوى كا استنظرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون فيه باع سلعة مسعرة ( برتقالا ) بأزيد من السعر المحدد لها قانوناً ولما كانت هذه الواقعة معاقباً عليها بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولا تنطبق عليها المادة الثالثة عشر التي تنص على معاقبة من يخالف القرارات التي توجب إعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول أو يقدم بيانات عن تكاليف إنتاج لاستيراد سلعة من السلع التي ينفذها وزير التجارة والصناعة في قراراته أو من يمنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح أو يطالب بـ شمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة . فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ووقع على المطعون ضده عقوبة تـ قل عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادة التاسعة السالف ذكرها يكون قد توافقت في تطبيق القانون ويتمين عملاً للمادة ٣٢٤ من قانون الإجراءات قـضيه وتمهـيـص الخطأ وذلك بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالحد الأدنى للعقوبة .

( الملـن رقم ٦٤٩ سنة ٢٣ ق في ٢٣/٥/١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٣٢١ من ٨٨٣ )

#### ٦١ — المبدأ القانوني :

زراعة القمح بالنسب التي حددها القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ يتعين ثبوت المجازاة الفعلية التي هي أساس ما أوجب القانون من ذلك .

#### المحكمة :

وحيث أن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الثانية منه على أنه يجب على كل حائر أرضاً زراعية مهما كانت صفه حيازتها أن يـزـرع من القمح والشعير في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية مساحة لا تقل عن ( ١ ) ٣٠ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته إلى المنطقة الشمالية من الوجه البحري على ألا تقل نسبة ما يـزـرع قحاً عن ٢٠ ٪ من المجموع المذكور ( ب ) ٤٠ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في باقي جهات المملكة بشرط أن تـزـرع قحاً وواضح من هذا النص أن المجازاة الفعلية هي أساس ما أوجب القانون من زراعة القمح بالنسبة التي حددها لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد استثنائياً لأسبابه قد دان الطاعن على أساس الدفاتر رغم ما قرره في دفاعه من أنه لا يجوز أرضاً يزرعها

بل أنه يؤجرهما للآخرين بمقتضى عقود إيجار واكتفت المحكمة بقولها أنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ دون أن تعني ببيان أن الطاعن حائز حقيقة للأطيان موضوع التهمة ولا بالرد على ما أبداه من دفاع في هذا الشأن وكان استناد المحكمة إلى المادة ٨ هو استنباط لا يبرر قضاءها بإدانة الطاعن لأن الاعتراض المذكور في تلك المادة مقصور على النزاع في تقدير المساحة المزروعة ومثل هذا النزاع لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن التنازع حائز وهو ما ينكره الطاعن وأضحت للمحكمة دون أن تمحصه — لما كان ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالتقصير مستوجباً نقضه .

(الطنن رقم ٧٨٣ لسنة ٢٣ ق في ١/٦ / ١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ٣٥٩ من ١٩٠٦)

## ٦٢ — المبدأ القانوني :

عدم إخطار صاحب المطبعة الذي يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتغل بها في مطبعته عما في حيازته من ورق الطباعة والقضاء بإدانته طبقاً للمادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ صحيح .

## المحكمة :

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا أسس قضاؤه بإدانة الطاعن وهو مدير مطبعة بجرمة عدم إخطاره مراقبة التتوين عما في حيازته من ورق الطباعة على أنه ممن يحوزون الورق في مدلول المادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ قد خالف القانون .

وحيث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن فقد قال في ذلك « إن الاستفادة من عبارة ( أو الذين يحوزونها بأي صفة كانت ) الواردة بالمادة الأولى من ذلك القرار قد حدثت إلى فرض الإخطار على كل حائز لأي صنف من الأصناف الواردة في الجدول المرفق وقد ثبت من اعتراف المتهم أنه كان يحوز ورق الطباعة المدرج بالجدول المذكور خلال شهر مارس سنة ١٩٥٢ ولم يخطر المراقبة في اليعاد .

وحيث أنه وإن كانت المادة الأولى من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل

بالقرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ تنص على إلزام أصحاب المصانع والمقارن والمستوردين وتجار الجملة المشار إليهم فيها ، إذ أن الحكم قد أثبت على الطاعن أنه يستخدم الورق في صناعة الطباعة التي يشتمل بها في مطبعته ولذا فإنه يكون من أصحاب المصانع المشار إليهم ولما كان ورق الطباعة هذا أحد الأصناف المبنية بالجدول المرافق للقرار فإن الحكم إذ دان الطاعن لعدم قيامه بالإخطار الذي أوجبه القرار المشار لا يكون عتثاً ، ولا يؤثر في ذلك ما قاله من تقديرات قانونية غير صحيحة في شأن اعتبار الطاعن من محمولون الورق بأى صفة كانت على أساس التأويل الذي ذهب إليه في هذا الصدد ما دام قضاءه بإدانة الطاعن كان مطابقاً لصحيح القانون على أساس الصفة التي أثبتتها عليه وهو أنه صاحب مطبعة .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً ،

( الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٣ ق في ٢٠ / ١١ / ١٩٥٣ السنة الخامسة قاعدة ١٩ صفحة ٥٣ ) .

### ٦٣ — المبدأ القانوني :

ما يدعيه صاحب العمل من استعالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقاً وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالفرامة

### المحكمة :

« وحيث أن الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة يبيع سلعة مسخرة بأكثر من السعر المقرر لها رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره ، ملائماً بيته لمرضه فلم يكن ميسوراً له أن يراقب حركة البيع وقد تقدم للمحكمة بشهادات طبية تثبت حالة المرض فلم تأخذ بها . وحيث أنه لما كانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقضى بأن يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع بالمحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويماقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استعالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة تقتصر

العقوبة على الغرامة المبنية في المادتين ٩ و ١٣ من القانون لما كان ذلك وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن بتغريمه عشرين جنيناً فإنه لا جنوى من وراء ما يثيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقاً إنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيناً على نحو ما حكم به فعلاً ومن ثم يكون الطعن على غير أساس في موضوعه واجبا وفضله .

( الطعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٢٣ ق في ٨ / ٢ / ١٩٥٤ السنة الخامسة قاعدة ١٠٣  
صفحة ٣١٩ ) .

#### ٦٤ - المبدأ القانوني :

وجوب عرض القرارات التي يصدرها وزير التموين بالتدابير اللازمة لضمان تموين البلاد على لجنة التموين العليا وموافقتها وترتب بطلان هذه القرارات على عدم عرضها على اللجنة .

#### المسألة :

« حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه طبق في حق الطاعن الفرادين ٩٦ لسنة ١٩٤٦ ، ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ ودانته بالجريمة المنصوص عليهما فيهما مع أنهما باطلان لعدم عرضهما على لجنة التموين العليا قبل صدورهما وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٠ من يناير سنة ١٩٥١ بندر المنيا بوصفه مديراً لمحل رمضان إبراهيم سلامة لم يتسلم مواد التموين ( الزيت ) من معاصر شركة النيل للحليج في الميعاد المحدد له وطلبت النيابة عقابه طبقاً للواد ١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ١ ، ٤ من القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين قد نصت على أنه يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجات الأولية - وخامات الصناعة والبناء تحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير التي تبينتها هذه المادة وكانت لجنة التموين العليا مشككة بناء على قرار



جلس الوزراء منذ ٧ سبتمبر لسنة ١٩٤٩ لتركز فيها سلطة التصرف في شؤون التموين نظراً لتضايف أهمية تلك الشؤون في ذلك الحين بعد إعلان سنة ١٩٤٦ والقرارات رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ الذي عدله منذ أصدرهما وزير التجارة بعد أن أضيفت إلى وزارة التجارة اختصاصات وزارة التموين المناسبة إلتفاتاً بمقتضى المرسوم الصادر في ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٦ وذلك بناء على السلطة المخولة له بالمادة الأولى بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على تخويل الوزير إصدار قرارات بالتدابير التي يثبتها بعد موافقة لجنة التموين العليا قد أطلقت نفسها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم. بقانون أن يكون صدورهما بموافقة لجنة التموين العليا متى كان الفرض منها اتخاذ كل أو بعض تلك التدابير سواء كان مصدرهما هو وزير التموين أو أي وزير آخر تضاف إليه اختصاصاته وكان يبين من ذلك أن القرارات المذكورة اللذين قررها على انتجار استلام الزيت وغيره من بعض مواد التموين من المعاصر والمصانع والشركات في مواعيد محددة إذ لم يعرضها على لجنة التموين العليا ولم توافقه عليها يكوئان قد صدرتا باطلين لميب في إجراءات إصدارهما ويختلف شرط صحته — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق الطاعن القرارين المذكورين ودانته بالجريمة المنصوص عليها فيها يكون مخطئاً .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن ،

(الطعن رقم ١٣٠٢ السنة ٢٣ ق في ١٣ / ٤ / ١٩٥٤ السنة الخامسة قاعدة ١٧٤ صفحة ٥١٤) .

## ٦٥ — المبدأ القانوني :

إدانة المتهم في جريمة عدم توريده نصيب الحكومة من القمح في الميعاد المحدد وسدور قرار من وزير التموين بعد ميعاد التوريد يوجب الحكم ببراءة المتهم وفقاً للمادة ٥ / ٢ عقوبات .

## الحكمة :

وحيث أن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق

القانون إذ دانه في جريمة عدم توريده نصيب الحكومة من القمح الناتج من الأرض التي كانت في حياته حين أنه قد صدرت أوامر من وزارة التموين بمد أجل تسليم حصّة الحكومة في القمح إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

وحيث أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بأنه في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ باعتباره من حائزي محصول سنة ١٩٥٣ لم يورد نصيب الحكومة المطاوب منه في القمح ولما كانت وزارة التموين قد أصدرت جملة قرارات بمد أجل تسليم القمح أحدهما القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمد أجل تسليم الحصّة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد رفع التأييم عن عدم التوريد في تاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ المنسوب للطاعن ارتكاب الجريمة فيه ، لما كان ذلك فإنه يتعين عملاً بالمادة ١/٥ من قانون العقوبات نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

( الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٤ ق في ٢٤ / ٥ / ١٩٥٤ السنة الخامسة قاعدة ٢٣٤  
صفحة ٧٠١ ) .

ووبنفس المعنى الطعن رقم ٦١٥ لسنة ١٣ ق في ١٨/٥/١٩٥٣ السنة الرابعة قاعدة ١٠٢ ص ٨١٠ وجاء فيه : لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٥٠ قد أجل توريده حصّة الحكومة المقررة به إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ فإن الواقعة المستندة للطاعن عن عدم توريده القمح المطاوب منه عن موسم سنة ١٩٤٩ لغاية يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاقب عليها لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع العمل وقبل الحكم نهائياً وهو القانون الأصحح للبتهم فهو الذي يتبع دون غيره فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم وذلك عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٢ ق في ١٩/٢/١٩٥٠ وقد جاء فيه :  
وحيث أنه لما كان القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القمح المقرر توريده عن سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ قد أجل توريده حصّة الحكومة المقررة فيه بموجب القرار ٧٣ لسنة ١٩٤٩ ، ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١

فإن الواقعة المستندة إلى الطاعن وقد وقعت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ تصبح غير معاقب عليها - ولما كان ذلك وكان وجه الطعن يتسع لهذا العيب وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم به فيها فهو القانون الاصلاح للتهم وهو الذي يتبع دون غيره فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء للتهم بالبراءة وذلك عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

وبنفس المعنى الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٧ ق في ٢٠ / ٥ / ١٩٥٧ وجاء فيه :

ولما كان القانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ قد أعفى من أداء الالتزام الذي قامت الجريمة على عدم الوفاء به كل حائز يقوم بدفع جنيتهين لوزارة التموين في خلال شهرين من تاريخ العمل بالقانون أي من يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ عن كل أردب كان ملزماً بتسليمه للحكومة وكان يؤدي هذا النص أن الفعل أصبح معفى من العقاب فيما مضى وحتى انقضاء الشهرين المنصوص عليهما في هذا القانون وألا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضاء هذين الشهرين في حالة عدم الوفاء بالالتزام عينا وعدم دفع المعدل النقدي لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن عملاً بالمادتين ٥ / ٢ من قانون العقوبات و ٤٥٦ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وفي نفس المعنى الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٧ ق في ٢٠ / ٦ / ١٩٥٧ السنة الثانية قاعدة ٢٦١ ص ٥١٤ وجاء فيه وأن مؤدى ذلك أن الفعل أصبح غير معاقب عليه لفاية انتهاء هذا الأجل ومن ثم فلا تبدأ المسؤولية الجنائية إلا بعد انقضاء هذا الأجل إذ لم يتم الحائز بالتوريد أو دفع المعدل النقدي ولو صدر الحكم الاستثنائي بعد انتهاء الأجل المنصوص عليه في القانون .

وانظر الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٦ ق في ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ السنة الثانية قاعدة ١٩ ص ٦٩ .

( م ٦ - أحكام القرض التويزية )

## ٦٦ - المبدأ القانوني :

الدقيق الناتج من الجبوب المسلمة إلى أصحاب المطاحن فرض الشارع عقاباً في المادة ١٩ من القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ على التصرف فيه على أي وجه دون صدور إذن من وزارة التجارة والصناعة ( شئون التموين ) مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف .

### المحكمة :

وحيث أن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين تابع حكم محكمة أول درجة وأخذ بأسبابه في إدانة الطاعن تأسيساً على أنه تصرف في الدقيق الناتج من مطحنه بغير إذن من وزارة التموين مع أن الواقعة الثابتة في الحكم المطعون هو أن الشخص الذي صرف الدقيق كان يحمل إذا بصرف ٦٢ جوالاً من الدقيق من مطحن ورثة الجبلأوى تسلم منها ٣٢ جوالاً وبسبب عطل طراً على هذا المطحن أحيل على مطحن الطاعن لصرف باقي الكمية الواردة في الإذن فصرها له وقال الطاعن إن المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٤٨ جاء نصها مطلقاً غير مفيد بمطحن معين بالذات وما دامت الكمية التي صرفت قد أذنت وزارة التموين بصرفها فلا تريب عليه إن هو قام بهذا الصرف .

وحيث أن ما يثيره الطاعن مردود بأن الشارع إذ نص في المادة ١١ من القرار ٢٥٩ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استئجار الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه يحظر على أصحاب المطاحن المختصة للتموين ومديريها المسئولين أن يتصرفوا على أي وجه كان في الدقيق الناتج من الجبوب المسلمة إليهم بغير الأذونات التي تصدرها لهذا الغرض وزارة التموين والصناعة ( شئون التموين ) أو فروعها إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصرف الدقيق نظاماً من مقتضاه أن يكون توزيعه بإذن يعين فيه اسم المطحن المأذون له والكمية المأذون بصرفها وفرض الشارع عقاباً في المادة ١٩ من القرار ٢٥٩ المذكور على التصرف في الدقيق على أي وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف لما كان ذلك وكان المستفاد من الأدلة التي أوردها الحكم أن المحكمة قد أطرحت دفاع

الطاعن المشار إليه في الطعن وقالت إنه كان يعين عليه ألا يصرف شيئاً إلا بإذن من وزارة التموين أو أحد فروعها وقضت بإدائته فإنها تكون قد طبقت القانون على وجه صحيح .

( الطعن رقم ١٠٨١ لسنة ٢٤ ق في ١٦ / ١١ / ١٩٥٤ السنة السادسة قاعدة ٦٣  
صفحة ١٨٩ )

#### ٦٧ - المبدأ القانوني :

الحكم الذي يدين صاحب مطعم ومديره في جريمة استعراج دقيق صافي غير مطابق للوصافات المقررة دون أن يبين مضمون التظليل وهل روعي أن يكون لحس عينات الدقيق والأجولة طابق التفل والتحليل السكباتي مما على ما تقتضيه المادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٤٧ يكون قاصراً يستوجب نقضه .

#### المحكمة :

وحيث أن بما ينعاه الطاعنان على حكم المحكمة المطعون فيه أنه جاء مشوباً بالتقصير إذ استند في الإدانة إلى نتيجة التحليل دون أن يورد مضمونه ، وإذ اعتبر العينة خاصة بالدقيق المضبوط ، مع أن الطاعنين تمسكاً بأنها ليست لهما وذلك بأسباب قاصرة ودون أن يحقق دقاهما بسؤال الضابط الذي أخذ العينة ، مع أن تحقيقه كان يقتضيه .

وحيث أنه تبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعنين إلى ما قرره من : أن التهمتين الأولى والثانية ثابتتان قبل المتهمين ( الطاعنين ) من نتيجة التحليل المرفقة بالأوراق ولا عبرة بما أثاره الدفاع حول اختلاف رقم قيد اللجنة الجزائية بالتقسم عن رقبا بالنيابة . إذ مرجعه اللبس ، ولا يؤثر ذلك على نتيجة التحليل التي أثبتت أن العينات الثلاث في الجنتين ٥٤ ، ٥٥ الجزالية هي دقيق فاخر . ولما كانت المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاعم والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في استعراج دقيق القمح الصافي أن يلتجوا الدقيق مطابقاً لمواصفات معينة وكانت المادة ١٧ من القرار المذكور قد نصت على أن يكون لحس عينات الدقيق

والردة بطريق النخل والتحليل الكيافي معاً ، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين في جريمة استخراج دقيق صافي غير مطابق للخواصات المقررة ، مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنهما غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ دون أن يتبين مضمون هذا التحليل ، وهل دوعي في عينات الدقيق ما تقتضي به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب حصوله بطريقة النخل والتحليل الكيافي معاً أو لم يراع ذلك — هذا الحكم يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كيما تستطيع محكمة النقض الوقوف على البحث الذي أجرى ونعرف مداه وأثره في الإداة — لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة أول درجة لم تحقق شغوية المرافعة بعدم سماح الشهود ، وهو ما يتسع له وجه الطعن ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد وقعت في نفس الخطأ ولم تستكمل هذا النقض ، فإن الحكم المطعون فيه يكون من هذه الناحية أيضاً باطلاً متعيناً نقضه .

( الملتم رقم ١٠٠ لسنة ٢٥ ق ٢٨ / ٣ / ١٩٥٥ السنة السادسة قاعة ٢٣١ )

صفحة ( ٧١١ )

#### ٦٨ — المبدأ القانوني :

التزام تجار الجملة والجميات الصاوية المركزية وأصحاب المصانع والمحال العامة بإسالك دفر خاص يثبتون فيه مقادير المواد التموينية الواردة والمنصرفة طبقاً لقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وكذلك بالإخطار عن الوفورات المتبقية لديهم مع استبدال "تجار التجزئة" بتجار الجملة وقد اخص الشارع في المادة الثانية من القرار ٤٤ لسنة ١٩٥٠ أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم بالإعفاء من الإخطار عن الوفورات المتبقية دون باقي الطوائف المبينة في القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

#### المحكمة :

« لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وعرض لدفاعها وورد عليه بقوله :

« إن المحكمة بمناقشة محضر المحضر بالجلسة فرد بأن الكشف لا يمكن أن يقوم مقام الدفتر المطلوب وأن الدفتر الذي قدم إليه لم يبين به سوى إجمالى التوزيع ولا يستدل منه على البيانات الأخرى ، وأن مفتش التمرين شهد بالجلسة أن الدفتر لم يدون به سوى الوارد ، دون المنصرف ، واستخلص الحكم من ذلك أن الطاعنين لم يمسكا الدفتر المنظم لمركبة الزيت بحملها لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه « على تجار الجبله والجمعيات التعاونية المركزية . » كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التى ترد لهم وتاريخ ورودها وما يدفعونه أو يستخدمونه مع بيان اسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . وكانت المادة الخامسة من القرار المذكور قد أوجبت على هذه الطوائف مع استبدال تجار التجزئة بتجار الجبله إخطار مراقبة التمرين عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التمرين ، وكان خطاب الشارع فى المادة الأولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجها إلى بعض من شغلهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وهم أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد اختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحقها تين الطائفتين وحدها بالإعفاء من هذا الإخطار ولم يذكر عن باقى الطوائف التى أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وكان يبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ ورقم ٤٤ هى صلة عموم وخصوص ، فالمادتان ١ ، ٢ من القرار الأخير لا يسرى حكمها إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنصر دون غيرهم من قصد الشارع أن تبقى التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ ، ومن مولى طائفة تجار الجبله التى يتنمى الطاعنان إليها ، وكان الحكم قد أثبت أن الدفتر الذى يمسكه الطاعنان غير مستوف للبيانات المطلوبة ، فإن ما يثيرانه بشأن انطباق أحكام القرار رقم ٤٤ عليهما ، لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان العلم بالقانون مفترضاً فى كل إنسان ، وكان تعمد الطاعنين الامتناع عن تنفيذ أمر القانون

مستفاداً عما أثبتته المحكمة ، فإن ركن التصد الجنائي يكون متوفراً خلافاً لما يذهب إليه الطاعنان .

( الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٥ ق في ٩ / ٤ / ١٩٥٥ السنة السادسة قاعدة ٢٤٧  
صفحة ٨٠٠ )

### ٦٩ — المبدأ القانوني :

جدول التسعيرة الذي يرفع من سعر سلعة معينة لا يعتبر قانوناً أصبح المتهم والمبرة بمخالفة التسعيرة السارية في وقت وقوع الحادثة .

### المحكمة :

و حيث أن مبنى الطعن أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون إذ قضت بإدانة الطاعنة مع أن البطيخ سعر بائني عشر ملياً للآفة ابتداء من ٢ مايو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ قبل صدور الحكم وهذا السعر أكثر من السعر الذي باهت به الطاعنة فيسكان تبين تطبيقاً للادة الخامسة من قانون العقوبات القضاء ببراءة الطاعنة .

و حيث أن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنة بأنها في يوم ١٨ من يونية سنة ١٩٥٢ باعت بطيخة بأكثر من السعر الجبري وطلبت عقابها بالمواد ٤ و ٧ و ٩ و ٥٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ٤ و ٧٥ و ٧٧ من القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٥ و ٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ ، فقضت محكمة أول درجة بمقابلة المتهم ( الطاعنة ) بالحبس شهراً مع الشغل وبتعريضها عشرين جنيتها وذكرت في بيان واقعة الدعوى و أن الصول ربيع إسماعيل أثناء مروره في حملة تفتيشية صادف المجنى عليه يحمل بطيخة من النوع البلدي سأله عنها فقرر بأنه اشتراها من المتهم بمبلغ أربعة قروش وبدون وزن فأخذها منه وقام بوزنها فظهر أنها تزن ثلاث أقات ونصف فيكون ثمنها بحسب التسعيرة الجبرية ٣٢ ملياً . . .



وقد استأنفت الطاعة هذا الحكم وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الحاضر عنها معاملتها بالقانون الأصلح لها عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات لأن السعر أصبح آتئذ ١٢ ملياً للأقة وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها « إن هذه الحالة لا ينطبق عليها القانون لأن جدول التسعيرة عن المدة من ٢ مايو إلى آخر يونية سنة ١٩٥٤ الذي رفع سعر البطيخ لا يعتبر قانوناً أصلح بالمعنى المقصود لأنه لم يبلغ التسعيرة إلغاء ولكنه يعتبر تنظيماً للأثمان التي تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين . . . »

ولما كان هذا الرد صحيحاً في القانون وكانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الذي تأيد استئنافاً لأسبابه — قد حصلت في ١٨ من يونية سنة ١٩٥٢ وكانت المحكمة قد دانت الطاعة على أساس أنها خالفت التسعيرة السارية في وقت وقوع الحادثة فإن ما تثيره الطاعة من أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لا يكون سديداً .

(العلم رقم ١٢٧ سنة ٢٥ ق ف ٢٥ / ٤ / ١٩٥٥ السنة السابعة قاعدة ٢٦١ ص ٨٦٤) .

#### ٧. — المبدأ القانوني :

إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة يكفي لافتراض علم الكافة به في حدود الإقليم .

#### المحكمة :

« وحيث أنه يبين من الأوراق أن لجنة تحديد الأسعار بمديرية البحيرة انعقدت بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وقررت تحديد سعر الماشية الحية من البقرى الصغرى بواقع ١٥٠ ملياً للأقة على أن يسرى هذا القرار اعتباراً من

٣٠ من أغسطس إلى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ثم انعقدت هذه اللجنة بتاريخ ٤ من سبتمبر وقررت بقاء الأسعار الخاضعة للتسعيرة الجبرية كما هي عليه بدون تعديل وذلك عن المدة من صباح السبت ٦ من سبتمبر إلى مساء الجمعة ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وصدر الجدول بذلك ونشر بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبين كذلك من الأوراق أن إعلان جداول الأسعار يكون بلسقها على دور المراكز وقطع البوليس التابعة لها فور صدورهما طبقاً لقرار مدير البحيرة الصادر بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . لما كان ذلك ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٠ قد ناط في مادته الأولى بلجنة تحديد الأسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلاناتها ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار ملزم لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التي يتناولها التسعير مدى الأسبوع الذي وضعت له . فتم إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد افترض علم السكافة في حدود الإقليم وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الجريمة الأولى قد ارتكبت بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ والثانية في ١١ منه أي بعد صدور جدول الأسعار المشتبهين على سبب الماشية الحمية بوقت كاف فإن الحكم يكون سليماً ، وما يقوله الطاعنان من أن الحادث وقع قبل وصول القرار إلى علم الجمهور لا يكون له محل . أما ما يثيره الطاعن الأول من أن المحكمة قصرت في الرد على دفاعه من أنه كان غافياً عن المحل في يوم انعقاد الصفة الأولى بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأنه لذلك لا يصح أخذه بعقوبتي المصادرة والنشر فردود بأن الحكم المطعون فيه قد استند إليه أيضاً أنه امتنع في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ عن البيع بالسعر الرسمي ، وأثبت عليه هذه الجريمة باعترافه ، وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأخذه بعقوبة واحدة هي المقررة لجريمة البيع بأزيد من السعر المقرر والامتناع عن البيع به على السواء وقضت بتفريمه عشرين جنيناً ، وإلى جانب هذا قضى عليه بعقوبة المصادرة والنشر الواجب الحكم بهما في هذه الحالة طبقاً لنص المادتين ٩ ، ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣

لسنة ١٩٥٠ . لما كان ذلك ، فلا مصاحبة للطاعن الأول من وراء ما ينبعاه في هذا الخصوص .

( الطعن رقم ٢٤٨٠ سنة ٢٤ ق في ١٧ / ٥ / ١٩٥٥ السنة السادسة تأعنة ٢٩٧ ص ٩٩٤ ) .

### ٧١ - المبدأ القانوني :

قرار وزير التوطين رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ باستيلاء الحكومة من الزراع على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ ولم يصدر قرار لاحق بإلغائه هو قرار موقوف لا يتأثر بانقضاء هذه المدة ولا يتأثر بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم لإلغائه .

### المحكمة :

ولما كان القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ الذي صدر القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٣ في ١٦ ابريل سنة ١٩٥٣ بإلغائه لا ينطبق على واقعة الدعوى وقد صدر كلا القرارين قبل وقوع الفعل المنسوب للطاعن وأولها خاص بالاستيلاء على جميع كميات الأرز الشعير الموجودة لدى الأفراد والهيئات والمودعة لحسابهم في شون البنوك والموجودة في السواحل والمخازن والمحال التجارية في حين أن القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ الذي طبقه المحكم يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهذا القرار لم يصدر قرار لاحق بإلغائه وكان هذا القرار بطبيعته موقوتا لمدة معينة هي سنة ١٩٥٣ فإنه وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بانقضاء هذه المدة كما لا يتأثر من باب أولى بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدور قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم لإلغائه وهو ما حصل في السنة المذكورة إذ صدر القرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء القرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالاستيلاء على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٤ ومن

ثم يكون الحكم إذقضى بالادانة وفقاً للدواد والقرارات الى طبقها صحيحاً في القانون لما كان ما تقدم وكان لا يبين من حضرا لجلسة الاستثنائية أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستثنائية بأن حياته لا تزيد على قدان أو أن أمين الشونة رفض استلام كمية الأرل المقررة أو أنه لم يحصل إخطار الطاعن بالكمية الواجب توريدها فإن النعي بحصول الدفع بذلك وإغفال الحكم التحدث عنه يكون عارياً من الدليل ولما كانت هذه الدفوع دفوعاً موضوعية ومنها ما يحتلظ فيه القانون بالواقع فلا تصح إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

( الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٢٥ ق في ١٠/١٠/١٩٥٥ السنة السادسة قاعدة ٣٥٦ من ٢١٧ )

## ٧٢ — المبدأ القانوني :

حيازة التهم وهو صاحب مخبز أفرنكي دقيقاً صافياً ومطابقاً في صفاته للوصافات والمكن من نوع غير دقيق القمح الفاخر ١ مخالف للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

## المحكمة :

د وحيت أن المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٤٧ المطبق على واقعة الدعوى نصت على أنه يحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة والصناعة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمخابز التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنكي أو الشامي وأصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسؤولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر نمرة ١ المحسدة مواصفاته بالمادة الخامسة من هذا القرار في حدود الكميات المرخص لهم بها من الوزارة . ثم فرق هذا القرار في المادتين الرابعة والخامسة منه بين ماهو دقيق قح صافي وماهو دقيق قح فاخر وبين مواصفات كل منها لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده صاحب مخبز أفرنكي ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل أنه غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ فإن حياته لهذا

الدقيق بغير ترخيص خاص ولو كان منافياً ولو كان مطابقاً للوصفات يعدى نظراً القانون جريمة معاقباً عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري آنف الذكر والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده على أساس ما أورده في أسبابه قد أخطأ القانون بما يتعين معه نقضه وهذا ولما كان هذا الخطأ في القانون قد حجب المحكمة عن البحث في أسناد الواقعة وسائر عناصرها الموضوعية ، فإنه يتعين مع النقض الأحالة .

( ملعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ في ١٦ / ١٠ / ١٩٥٦ السنة السابعة قاعدة ٢٨٣ ص ١٠٣٧ ) .

### ٧٣ - المبدأ القانوني :

« في كان المتهم قد قدم للمحكمة قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ وقضى ببراءته لصدور تعريجات أطلت أمد التوريد فإنه لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يتم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .

### المحكمة :

« وحيث أن العلن يتحصل في أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده بمقولة أنه لو أسعفته الظروف وجرت محاكمته في فترة التشريعات التي أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات مع أن المطعون ضده ما دام أنه لم يتم بالتوريد لغاية آخر أغسطس سنة ١٩٥٤ وهو أقصى ميعاد حدده القانون المذكور يكون قد ارتكب الجريمة .

« وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ لم يورد تعصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٠ في الميعاد وقضى ابتدائياً بإدائته فاستأنف وفي يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ قضت محكمة بنى سويف الوطنية بهيئة استئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده استناداً إلى أن وزارة التموين أصدرت قرارها القاضي بتوريد حصتها من قمح سنة ١٩٥٢ وحددت لذلك أجلاً ثانياً يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٢

ثم عادت وأصدرت عدة تشريعات تدير أضرار عين بحد أجل التوريد مددا بلغت سنوات عدة انتهت بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ والذي نشر بالقائع المصرية بالعدد ٣٧ جماعات فيه نهاية أجل التوريد ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وبصودر هذه التشريعات يكون الفعل المسند قد رفعت عنه صفة الجريمة حتى ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ إعمالاً لنص المادة ٥/٢ من قانون العقوبات وتكون الجريمة مرت بها فترة إعفاء من العقوبة . . وأنه لا يمكن اعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ تاريخ وقوع الجريمة لأنها وقعت أصلاً في الأجل الذي حدد بالقرار الصادر سنة ١٩٥٢ وهذا الأجل أصبح غير ذي موضوع بصودر التشريعات اللاحقة له التي أطالت أجل التوريد وإن كان في الوقت نفسه يتعين بدء احتساب سقوط الجريمة بالتقادم . . وأن القول بخلاف ذلك واعتبار يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ أو أى يوم آخر نال لمبدأ سقوط الجريمة فيه إخلال بقاعدة انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الذي يبدأ من يوم وقوع الجريمة عملاً بنص المادة ٢٥ لإجراءات جنائية وأن المتهم لو أسعفته الظروف وجرت محاكمته في فترة التشريعات التي أطالت أجل التوريد قبل صدور القرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٤ لقضى ببراءته إعمالاً لنص المادة ٥/ح وهو ما تاباه العدالة وينفر منه الذوق القضائي أن يكون المتهم الذي أبطلت إجراءات محاكمته حتى بعد يوم ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ أسوأ حالاً من قدم وقضى ببرائته وكلاهما ارتكب جرماً واحداً في زمن واحد ولا محل للتفرقة بين من قدم للمحاكمة فعلاً وآخر أبطلت النيابة في تقديمه إلى ما بعد ٣١ / ٨ / ١٩٥٤ لا ابتداء المسؤولية الجنائية عن عدم توريد محصول القمح في السنين السابقة إلا من اليوم التالي لـ ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٤ المحدد بهذا القرار فمن يكون قد قدم للمحاكمة قبل صدور هذا القرار وقضى ببراءته لصودر تشريعات أطالت أمد التوريد — لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد له لما كان ذلك وكان قد صدر بعد صدور الحكم المطعون فيه في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٦ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٦ وعمل به ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ وهو ينص في مادته الأولى على أنه يعني من العقاب كل من لم يسلم مقادير القمح المستولى عليه لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ ، ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ، ٩٢ لسنة ١٩٥١ ،

٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، ٧٩ لسنة ١٩٥٣ . إذا قام حتى يوم ١٧/٧/١٩٥٦ ، بإداء مبلغ جنيهاين لوزارة القويّن عن كل أردب من القمح لم يتم تسليمه مكان الحصول الذي تحصله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للطعون ضده صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولية سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسؤوليته الجنائية إذا لم يتم في هذا التاريخ بالتوريد أو يدفع البذل التقدي وتصح محاكمته عليها ومن ثم لا يكون للنيابة العامة مصلحة في الطعن ويتعين على هذه المحكمة إعمالا للبادة ٥ من قانون العقوبات والمادة ٢٥ ٤ من قانون الإجراءات الجنائية رفض الطعن .

( الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق في ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ السنة الثامنة فاعلة ١٩  
صفحة ٦٩ ) .

#### ٧٤ — المبدأ القانوني :

المخالف لحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بزيادة الأرز يعتبر فاعلا أصليا مستأهلا للعقاب سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ذكر حين ورود واقعة الدعوى أن الطاعن بوصف كونه الولي الشرعي على أولاده تولى بواسطة ناظر الزراعة محمد التبرايي زراعة الأرض المملوكة لهم أرز غافلا بذلك نص المادة ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتجديد زراعة الأرز ودلل على صحة هذه الواقعة بشهادة شيخ العربية ومهندس الري . وهذا الذي أثبتته الحكم واستخلص منه إدانة الطاعن صحيح في الواقع سديد في القانون ذلك لأن القانون المذكور نص في مادته الأولى علم أنه لا يجوز زراعة الأرز في غير المناطق التي يحددها وزير الأشغال سنوياً بقرار منه . وجعل المخالف لهذا الحظر فاعلا أصليا مستأهلا للعقاب الذي نص عليه في المادة الثانية منه سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره وأن القول بأن من أتى الأفعال المادية الزراعة هو الفاعل الأصلي دون سواء بمن قد يتغير شريكا — والطاعن كذلك — فهو

غير صحيح وبفرض صحته فهو غير مؤثر فيما انتهى إليه الحكم من إدائه على أساس الوقائع ذاتها التي كانت مواد الاتهام والمحاكمة في كلتا درجتي التقاضي ، لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( الملحق رقم ١٥٥٢ لسنة ٢٦ ق في ٥ / ٣ / ١٩٥٧ السنة الثامنة ، قاعدة ٦٠ صفحة ٢١٢ ) .

### ٧٥ - المبدأ القانوني :

قرار وزارة التموين رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ صدر من بملسك وتحديد الوزن يدخل فيه بطريق القزوم نسبة الرطوبة كما تدخل فيه نسبة الجفاف .

### المحكمة :

« وحيث أن ما يقوله الطاعن مردود بأن الشارع حين نص في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الحنجر بسبب الجفاف قد أراد أن يكون هذا التحديد ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق القزوم نسبة الرطوبة كما يدخل فيه نسبة الجفاف فإن كلتا النسبتين تؤثران حتماً في الوزن ولا يعقل أن يحول الشارع سلطة تحديد الوزن لوزير التموين ويمنعه من ضبط هذه النسب التي يتركب منها هذا الوزن وتقوض منه المحكمة من تحديد هذه النسب وهي رعاية المصلحة العامة حتى لا يعارض المستهلكون من توزيع الحنجر بمقتضى نسبة الدقيق فيه عندما ما تزيد فيه نسبة الرطوبة عن الحد الذي نصت عليه المادة ١٤ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٤ لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن استناداً إلى ما ثبت من أوراق الدعوى وانتهى إلى أن الطاعن أخطر بنتيجة التحليل في الميعاد القانوني الذي نصت عليه المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ولما كان ما يقوله



الطاعن بأن الخبز المضبوط كان معداً للتجفيف لا للتوزيع فضلاً عن أنه لم يتمسك به في مراجعته الأخيرة في الجلسة التي صدر فيها الحكم فإن هذا الدفاع هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بالرد عليها صراحة ما دام الرد مستفاداً من حكمها بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردتها لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

( الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٧٧ ق في ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ السنة الثامنة قاعدته ١٥٢ صفحة ٥٥٦ ) .

#### ٧٦ - المبدأ القانوني :

صدور القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذاً للمادة ٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم تعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتعد في حق مرتكبها المادتان ٥٦ و ٥٨ من الرسوم بقانون سالف الذكر .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد في حق الطاعن الأدلة على ثبوتها أدلة ساتعة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ولما كان ما يقوله الطاعن بشأن الخطأ في تطبيق القانون مردوداً بأثر الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ نص في المادة الثانية على أن يصدر وزير التمرين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف ثم نص في المادة ٥٦ على أنه يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الرسوم بقانون بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه ويجوز لوزير التمرين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا الرسوم بقانون وعملًا بالمادة الثانية المشار إليها أصدر وزير التمرين القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف ونص في مادته السابقة على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار غير ما نصت عليه المادة السادسة بشأن وضع ميزان لكل متجر أو دكان معداً لبيع الخبز يعاقب عليها بالعقوبات

الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥. لما كان ذلك وكان واضح هذا المرسوم قد أورد نص المادة ٥٦ بالمادة ٥٩ ويجرى نص فقرتها الأولى بما يأتي: يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبنية في المواد ٥٠، ٥٦ من هذا المرسوم بقانون، ولما كان صدور القرار ٥٦ لسنة ١٩٤٥ إنما كان تنفيذاً للبادة الثانية من المرسوم السابق الإشارة إليه وتعتبر مخالفة ماورد بأحكامه مخالفة لها وتسمى في حق مرتكبها المادتان ٥٦، ٥٨ من المرسوم لما كان ذلك وكان الحكم قد ورد على دافع المتهمين من أن الخبر الذي ضبط أتج في قرن لم تسكن قوته الحاررية فتقص وزنه نقصاً لا يتجاوز بقدر الذي شهد به الخبران ورد الحكم على ذلك رداً سائفاً فقد فيه هذا الدفاع وبالأعتبارات والأسباب المعقولة التي أوردها فقال إن المحكمة تلتفت عما شهد به الخبران لأن شهادتهما لا تتناول ذات الخبر محل التهمة أو ظروف إنتاجه وأن ما قاما به لا يعدو مجرد تجارب تجربتها وزارة التموين تحقيقاً للشكاوى التي قدمها أصحاب المحال للوقوف على مدى صحة ما يتظنون منه لما كان ذلك وكان الحكم قد تعرض كذلك لدفاع الطاعن من أنه كان غائباً عن المحل فلم يتمكن من منع وقوع المخالفة بما كان يقتضى معاقبته بالغرامة وحدها ورد على هذا الدفاع بقوله أن الثابت من التحقيقات ومن أقوال عبدالحق مرعي عطية والمتهم الثاني إبراهيم محمد إسماعيل أن المتهم الأول وهو المسؤول عن إدارة المحل وإنه صاحبه وأنه كان موجوداً به ليلة الحادث كما وإنه لدى استجوابه بالنيابة لم يذهب إلى أنه لم يكن موجوداً وبينما علل النقص فقط بعدم انتظام النار فإن المحكمة لا تنتظر بعين الاعتبار إلى الشهادة المقدمة منه والموقع عليها من بعض الأشخاص التي جاء بها أن المتهم كان ببلدته قبل ليلة الحادث وبعدم تعارضه مع أقواله الثابتة في التحقيق على الوجه سالف الذكر ولما كان واضحاً من ذلك أن المحكمة لم ترى في غياب الطاعن عن المحل ما يضيئ توقيف العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥

وكان العذر المخفف الذي تشير إليه هذه المادة لا يتحقق إلا بعدم استطاعة صاحب المحل منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة فالغياب لا يصلح بذاته عذراً إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة ، ولما كانت المحكمة لم تر في مجرد غياب الطاعن وقت الحادث ما يحول دون قيامه بواجب المراقبة لمنع وقوع المخالفة وكان الحكم إذ قضى على الطاعن أنه كان موجوداً بالخبر ليلة الحادث لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى على الطاعن بعقوبة الحبس والقرامة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى المواد التي طبقها عندما قضى بالإدانة فردود بأن المحكمة بينت هذه الموارد بصدر حكمها وأخذت بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أسباب وقد تضمن هذا الحكم الأخير إشارة صحيحة إلى المواد التي طبقت .  
لما كان ما تقدم كله فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .  
( الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ في ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ السنة الثامنة قاعدة ١٥٥  
صفحة ٥٦٢ ) .

#### ٧٧ - المبدأ القانوني :

تعريف الشارع لبيع الجلة يصدق مساه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وأصحاب الملاحن ومديروها وخدم ملتزمون بقبول أجولة الدقيق الفارغة طبقاً للقرار ٥١٥ لسنة ١٩٤٥

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد في هذا البيان قوله ، وأن وقائع الدعوى تقتضي فيما أثبتته حضرة محرر المحضر في صدر محضره المؤرخ في ١٩٥٦/٧/٢٣ من أنه بناء على شكوى مقدمة ضد المتهم من أنه يبيع الدقيق بالجلة ويتمتع عن يمينه بالقطاعي لصغار المشتريين أوفد البوليس الملكي محمد أبو الخير السيد إلى محل تجارة المتهم لشراء جوال دقيق منه ذة ٨٠ أقة وقد عاد إليه بعد قليل ومعه الجوال المطلوب محملاً على عربة يد صغيرة وأخبره  
( ٧ م - أحكام النقض التوجيهية )

أن المتهم باع الجوال المضبوط بمبلغ ٣٦٠ قرش قسوه هو بدوره إلى محل المتهم المذكور وواجه بما أخبره البوليس الملسى فلم ينكر الواقعة بل اعترف له بصحتها وباطلاعه على سجل قيد الحركة الدقيق بالمحل وجده منظما وثابت به فى تاريخ الضبط وهو يوم ٢٣ / ٧ / ١٩٥٦ أن رصيد المحل من الدقيق ١٧ جوال فقط فى حين أن الموجود بالمحل ٤٢ جوال وأن السكية المخصصة أسبوعيا ٢٢ جوال فقط وبذلك يكون المتهم قد حصل على الدقيق الزائد بطريق غير مشروع ولما كان واضحاً ما أورده الحكم فى هذا البيان أن الاتفاق الذى تم بين الطاعن والمشتري قد أنبت عن شراء جوال مغلق بما عبوته قائما ثمانون أقة وكان تعريف الشارع لبيع الجلبة فى واقعة الدعوى يقوم على ما حدده بالنص ويصدق مساه على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها وهو ما أنبت الحكم حصوله من الطاعن لما كان ذلك وكان الشاهد صفوت مرقص قد شهد أمام محكمة أول درجة بأنه وذن الجوال فظهر أنه ثمانون أقة وكان الحكم قد أنبت أن المتهم تقاضى ثمن الدقيق الميسع ثلاثمائة وستين قرشا وهو الثمن المحدد بالتسمية لهذا القدر كما أنبت الحكم أن المتهم اعترف فى محضر ضبط الواقعة بأنه غير مصرح له ببيع الدقيق بالجلبة ولكنه باع جوالا كاملا لرجل البوليس الملسى بناء على رجاءه وإلحاحه لما كان ذلك وكان لا الزام على المشتري برد الجوال بعد تعريفه من عبوته ولا إلزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب المطاحن ومديريها وحدهم قبول الجوالا الفارغة المنصرفه من مطاحنهم مقابل خمسين مليا للجوال الصغير على أن تكون سليمة من التلف ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التسك بخصم قيمة الجوال من الثمن الذى تسلمه من المشتري لما كان ذلك وكانت النيابة قد بينت فى وصف التهمة مواد القانون المنطبقة على وقائع الدعوى وكانت الحكمان الابتدائى والاستئنافى قد أحالا على هذه المواد . فإن هذه الإحالة تكون بياناً كافياً للواد التى طبقها المحكمة لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً . »

( الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٢٧ ق في ٤ / ٦ / ١٩٥٧ السنة الثامنة قاعدة ١٦٧  
صفحة ٦١١ ) .

#### ٧٨ — المبدأ القانوني :

صدور منشور من النائب العام بأرجاء تقديم قضايا معينة إلى المحكمة لا يرقى إلى مرتبة القانون ولا يلغيه .

#### المحكمة :

« وحيث أنه لما كان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدوري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٧ قاصراً على إرجاء تقديم قضايا الجنع التي يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز بخالفاتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحكمة وطلب تأجيل ما يكون منظوراً من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ولا شأن للكتاب الدوري بمبررات إنتاج الخبز دون الوزن المقرر ولا هو يرقى إلى قوة القانون أو يلغيه وكان الحكم قد أحمل المادة ٣٢/٧ ع في حق الطاعن وقضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأي من التهمتين بما تنعدم فيه مصلحته في الطعن . لما كان ذلك وكانت الجريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقبته عليها كيفما كان عدد الأرصعة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرصعة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام وكان الحكم قد أثبت بغير معقب بأن الطاعن هو المدير الدائم للبحل ولم يصدقه في دعواه عكس ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً . »

( الطعن رقم ١٢٣١ سنة ٢٧ ق في ٣ / ١٢ / ١٩٥٧ السنة الثالثة قاعدة ٢٦١  
صفحة ٩٥٢ ) .

## ٧٩ - المبدأ القانوني :

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئياً ولا محل للقول بأن القصد من وراء ذلك تنظيم العمل والموازنة بين حاجيات الناس قبل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

### المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه - بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الدلائل عليها عرض لما يشهده الطاعن في طعنه - فقال - وحيث أن المستأنف أبدى دفاعه أمام هذه المحكمة بأن الامتناع كان جزئياً وليس الامتناع بالمعنى المقصود في القانون وحيث أن هذا الدفاع من جانب المتهم مردود بأن الكميات التي ضبطت لديه كبيرة ولا تبرر بحال هذا الامتناع حتى ولو كان جزئياً إذ ليس له أن يفرض رغبته وتحكمه في السوق وأن يمتنع عن البيع إذا كان المشتري قد طلب قدراً معيناً من الأرز .

وحيث أنه متى ثبت ذلك فإن المحكمة لا ترى فيما أبداه المتهم ما يبنى وقوع الجريمة ولما كان القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الإمتناع عن البيع في صورة واقعة الدعوى ويكون الحكم إذا دان الطاعن لم يخطئ في شيء ولا محل للقول بأن الطاعن كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس . فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده إن شاء نظمه كما فعل في المادة ٢/٥ من القانون المذكور . إذا نص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية : « ثانياً ، تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أية سلعة - ولما يصدر هذا القرار بشأن الأرز - لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت امتناع الطاعن عن بيع سلعة مسعرة رغم وجود كميات كبيرة في محل تجارته أو في مخزنه وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك - فإن ما يشهده الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يخرج في جملة عن الجدل في تقدير الدليل بما لا شأن لمحكمة النقض به . وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متبعاً رفض موضوعاً . »

( الطعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٢٧ في ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ السنة الخامسة قاعدة ٧٥ صفحة

( ٧٢٥ )

وبنفس المعنى الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق في ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ لسنة ١٧  
قاعده ٩٣ ص ٨٧ وجاء فيه وإن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل  
بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ إذ نص في المادة التاسعة منه بإطلاق معاقبة من  
يمتنع عن بيع سلعة مسمرة بالسعر المقرر فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع  
للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود  
السلعة . أو تخفيها لها حاسبين عن التداول اعتبروا تمتنعين عن بيعها بالسعر المحدد  
لها جبراً مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها  
البتة . وإلا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة  
أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتري إلا الذين يأنسون فيهم أن  
يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو مالا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه  
ولا يسار إلى البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة  
أو إلى اتقاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه  
حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب إلا إذا انتفى من جانبه  
حبس السلعة عن التداول أصلاً . ولم يمتنع عن البيع لذات الإمتناع قصداً .  
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أثبت أن ماطلب إلى الطاعن يبيع من الأرض  
قليل بالقياس إلى ما أثبت له حيازته في محزنه الذي أخفى فيه السلعة على مشترريها  
فإنه يكون قد أثبت على الطاعن جريمة امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بأركانها  
القانونية كافة . وكان كون الطاعن تاجر تجزئة لا يكسبه حقاً في خرق محارم  
القانون بدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد فإن الطعن يكون  
على تهيئ أساس متعيناً وفهذه .

#### ٨٠ - المبدأ القانوني :

صدور القرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ الذي مد أجل  
الإخطار من البيانات المطلوبة يستفيد منه المتهم وتمايلات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتناضى  
من بعض المحلفات التوجيهية لاتزام النيابة العامة بها .

#### المحكمة :

وحيث أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه في يوم ١٠ / ٩ / ١٩٥٦  
بدائرة قسم بولاق بأنه لم يخطر مراقبة التكوين عن حركة الأسمنت المستجة عن شهر

أغسطس سنة ١٩٥٦ في الموعد القانوني وطلبت عقابه بالقرارين رقمي ٥٤ لسنة ١٩٥٦ ، ٥٨ لسنة ١٩٥٦ فقضت محكمة الجناح المستعجلة الجزئية بأدائه واستأنف الطاعن الحكم وقضى من محكمة القاهرة الابتدائية - منعقدة بهيئة استئنافية بتأييد الحكم الابتدائي - لأسبابه - لما أضاف عليها من أسباب جديدة - ورد حكم محكمة أول درجة على دفاع الطاعن بشأن وجوب الإخطار في قوله « وحيث أنه عن دفاع المتهم في محضر الجلسة ويتحصل في أنه لم يتم بالإخطار بدعوى أنه لم يكن لديه أسمنت فهو قول مردود إذ القرار أوجب الإخطار عليه لإيثاره كمية المواد التي عينها الجدول المرفق سواء كان لديه منها أو نفذت من عنده ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أعضت من إرسل الالبيان المنصوص عليه في هذا القرار عن الشهود التي يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك في آخر بيان أرسله وكان الطاعن لا يدعي أنه أشار إلى نفاذ الصنف في آخر بيان أرسله - فالجريمة قائمة في حق الطاعن - ولا وجه للتمسك بقرار وزير التوزيع رقم ٣١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٥/١ لأن مجال هذا القرار هو مجرد حظر التصرف في قذح معين من الأسمنت بغير ترخيص سابق من وزارة التكوين مما تنتجه المصانع من القاهرة إلى الاسكندرية من الأسمنت دون أن يمتد إلى إعفاء أصحاب الشأن بنصوص القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ - وكانت تعليقات وزارة التكوين إلى موظفيها بالتفاضي عن مثل هذه المخالفة بفرض صدورها - لا تلازم النيابة العامة - وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بإمارة الدعوى الجنائية - في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية ، فلا يكون هناك على لما ينه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص . فإذا كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك في مذكراته الختامية بضم دفاتر المصنع ليثبت أنه لم يستورد أى كمية من الأسمنت ولم يتعاقد على استيراد شيء ، منه خلال شهر أغسطس لسنة ١٩٥٦ وكان ما يرى الطاعن إلى إثباته لا يؤدي نفس الفعل المكون للجريمة على ما سبق بيانه - فثل هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً - وفي إغفالها التحدث عنه ما يفيد بالضرورة أنها أطرحته وأنها وجدته غير جدير بالاعتبار لما أوردته من الأسباب الإدانة ولما كان القرار الإداري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أمد أجل الإخطار البيانات المعلوبة حتى



١٩٥٧/٦/٢٩ وبذا يكون قد رفع التأييم عن الفعل في الفترة التي حوكم فيها المتهم فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك ويتعين نقض الحكم والقضاء ببراءته عملاً بالمادة ٢/٤٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

( الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٧ في ١٨/٣/١٩٥٨ السنة التاسعة قاعده ٨٨ من ٣١٨ )

## ٨١ - المبدأ القانوني :

خلو أوراق الدعوى من استشارة تفيد حيازة المتهم الأرض التي ينطبق بها تكليفه بتوريد نصيب الحكومة من محصول فتح سنة ١٩٥٢ ونقض محكمة الموضوع في الدعوى بمآلتها يكون صحيحاً في القانون .

## المحكمة :

د وحيت أنه يبين من الأوراق أن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة بأنه د لم تحرر له استشارة حيازة ولا يعلم أنه مكلف بتوريد فتح ، فقضت المحكمة ببراءته وقالت في أساليب حكمها التي أخذ بها الحكم المطعون فيه د أنه لم يتفتح للمحكمة من محضر جمع الاستدلالات أن المتهم مكلف بتوريد فتح الحكومة إذ لم ترفق النيابة استشارة حيازة باسم المتهم ، لما كان ذلك وكانت النيابة لا تدعى في طعنها ما أثبتته الحكم من خلو أوراق الدعوى من استشارة تفيد حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها التكليف وهي لم تطلب من محكمة أول درجة التأجيل لتقديمها ولم تقدم لمحكمة ثاني درجة بما يفيد وجود هذه الاستشارة واكتفت بطلب د الحكم بالطلبات ، لما كان ما تقدم فإن محكمة الموضوع إذ قضت في الدعوى بناء على الأوراق المطروحة أمامها بمآلتها لا تكون قد خالفت القانون في شيء ، ولما كان ما استند إليه الحكم من ذلك يكفي وحده لحل النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا جدوى من بحث وجه الطعن الآخر الذي تعرض له الحكم توريد ومن ثم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعاً .

( الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٢٨ في ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ السنة التاسعة قاعده ٢٠٢ )

( صفحة ٨٢٦ ) .

يبيع عبول الزينة الحية ممن يقوم على تربيتها بمر يزيد على السعر المعلن وامتناعه عن بيعها بهذا السعر معاقب عليه بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرار ١١١ لسنة ١٩٥٢ .  
وقوع الجريمة لغرض واحد وارتباطها ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات .

### المحكمة :

« ولما كان الحكم المعلنون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه الأركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح قد نص في المادة الرابعة منه على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذى يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محلياً أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف » كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد من السعر أو الربح المعلن أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، وكان وزير التموين قد منح مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح لما كان ما تقدم فإن ما يثيره الطاعن أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريمتين لم تستكمل أركانها القانونية لا يكون له محل ويتعين رفضه أما ما ينهه الطاعن بشأن إغفال المحكمة تطبيق المادة ٣٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات فهو سديد في القانون ذلك بأن ما أورده الحكم في بيان الواقعة يتحقق فيه معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المستندتين إلى

الطاعن فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول هذا الوجه  
وقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه .

( الطعن رقم ١٧٠١ سنة ٢٨ ق ١ / ٢٠ / ١٩٥٩ السنة العاشرة قاعنة ١٨  
صفحة ٦٧ ) .

### ٨٣ - المبدأ القانوني :

مق كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أداءه أو الامتناع عنه كما  
يؤاخذ القانون على الرشوة بنقض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف  
حفا أو غير حق .

### المحكمة :

ولما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن دفع التهمة الثانية الخاصة بعرض شأى  
في أغلفة ينقص وزنها عن الوزن المقرر قانوناً بأن الأكياس التي شاهدها المفتش  
في المصنع لم تكن قد أعدت بعد التعبئة لأنه كان ينقصها أن يجرى هو عليها  
اختبار الوزن ( الجشنى ) حتى إذا اطمأن هو إلى صحة الوزن كلف العمال بالتعبئة  
وقد قضت المحكمة ببراءة الطاعن من واقعة طرحه للبيع شأيا في أغلفة أقل من  
الوزن القانونى وذكر بأن عدم إتمام تعبئة الأكياس يجعل الجريمة غير قائمة إلا  
أن ذلك لا يؤثر في تمام جريمة عرض الرشوة - تلك هى الواقعة التى أثبتتها  
الحكم - وظاهر مما أثبتته الحكم أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة  
الناقصة الوزن في مصنع الطاعن إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته - ولم  
يكن في الإجراء الذى قام به أية مخالفة للقانون - وقد أسفرت الواقعة عن  
تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح البيع شأيا معبأ في أغلفة  
ناقصة الوزن - وإذا كانت المحكمة قد قضت ببراءة الطاعن عن هذه الواقعة  
استناداً إلى أن عدم إتمام التعبئة يجعل الجريمة منعدية ، فإن ذلك لا يترتب  
عليه أن الطاعن كان في حالة إكراه معنوى أو حالة ضرورة عند عرض  
الرشوة - وإنما كان عرض الرشوة للتأثير على مفتش الأسعار وحمله على  
الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة في الوزن للتوجه بها إلى  
مراقبة الأسعار لوزنها هناك - ولما كان الموظف مختصا بالعمل فلا فرق بين

أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يؤخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق ، ومن ثم كان سليماً ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن براءة الطاعن من واقعة الاغلفة الناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بحالة الضرورة ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا أثر للإكراه فيها لأن الطاعن إنما قدم مبلغ الرشوة إلى مفتش الأسعار لما وجده مصمماً على نقل الألبان بحالتها إلى مراقبة الأسعار ، وكان غرضه صرف النظر عن ضبطها ، لما كان ذلك نازلاً ما يشير الطاعن لا يقبل منه لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٣٠ ق في ٧ / ١١ / ١٩٦٠ السنة ١١ قاعدة ١٤٨  
صفحة ٧٧٤ ) .

#### ٨٤ — المبدأ القانوني :

القرارات التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنفذ بالأصل التصرهي الذي خول إصدارها فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بها .

#### المحكمة :

وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه يجوز لوزير التكوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والرامة المينة فيها ، لما كان ذلك ، وكان وزير التكوين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في مادته ٤ المعدلة بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ والقرار ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المواد ٢ / ٢ و ٣ و ٤ / ٢ و ٥ و ٦ و ١٠ و ١١ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فإن هذه العقوبات إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

( الطعن رقم ١٦٤٥ سنة ٣١ ق ٣ / ٥ / ١٩٦٢ السنة ١٣ قاعدة ٥٢  
ملحة ١٩٨ ) .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق ١٨ / ٤ / ١٩٦٦ السنة ١٧  
قاعدة ٨٢ ص ٤٣٥ وجاء فيه .

د وحيث أنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٣ بعد أن نصت على توقيف عقوبتي الحبس والغرامة في الحدود المبينة بها وبالقيد الواردة فيها لم تجز الحكم بوقف تنفيذ أى من هاتين العقوبتين . ثم رخصت لوزير التموين في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون . وقد صدر قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز بالاستناد إلى هذا المرسوم ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخازن بإسكان سجل مطابق لنموذج معين يثبتون به يومياً البيانات الموضحة به . وأوجبت المادة ٣٨ منه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيهاً . لما كان ذلك ، فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم

بوقف تنفيذها باعتبار هذا القيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين بالاستناد إليه بناء على التمهيد المحدث فيه .

وبنفس المعنى الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق في ٢٠/١٢/١٩٦٦ السنة ١٧  
قاعدة ٢ ص ٨٨١ .

### ٨٥ - المبدأ القانوني :

١ - عدم جواز وقوع الامتناع عن ممارسة التجارة بتنظيم التجار كافة سواء أكانوا مرخصاً لهم أم غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم وسواء أكانوا من أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك .

٢ - رفع اللحوم من الجدول الملحق بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبري مقصور على هذا النطاق ولا يمتد القرار الوزاري ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي بين السلع التموينية التي يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بتغير ترخيص من وزير التموين .

### المحكمة :

وحيث أنه لما كان نص المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ قد جرى بأن يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين يتجرون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بنصها قرار من وزير التموين أن يقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين وكانت عجز الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد نص على أنه يجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة المخالفة لأحكام المادة ٣ مكرراً وكان الشارح إذ حذر بمقتضى النص الأول على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم - حذر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط وقوع الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر ومن ثم لم يجرى حكمه بشأن الامتناع مطلقاً بحيث ينظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصاً لهم في مزاولة التجارة وسواء

أكانوا من أبواب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك فإذا كان التاجر ذا متجر جاز لإعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالف الذكر في حقه بمعاقبته فضلا عن عقوبتي الحبس والغرامة الأصليتين بعقوبة إلغاء رخصة المحل بما فيها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجاري أما إذا كان الجاني لا يمتلك متجراً فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لأنها لا تصادف موضوعاً ومنه ثم كان هذا النص غير مقيد لذلك لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافره كافة العناصر القانونية اجريئة الامتناع عن ممارسة التجارة على الوجه المعتاد بغير ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال مدير إدارة التموين من اعتراف الطاعنين في التحقيقات بأنهم جميعاً قصابون ثم من التصهد الصادر منهم بثوريد اللحوم إلى المستشفى يرمي أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها فإن النص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

وحيث أن الطاعنين قدموا في فترة حجز القضية للحكم مذكرة مصرحاً لهم بها وضاف فيها سبباً جديداً هو أن الحكم إذا دانهم بتلك الجريمة قد أخطأ في القانون ذلك بأنه بعد وقوع الفعل من قبل صدور الحكم المطعون فيه أصدر نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية القرار رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٦٤ في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ قاضياً في مادته الأولى برفع اللحوم بالجدول الملحق بالمرسوم بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجزية وتحديد الأرباح وبذلك أزال عن اللحوم صفقتها كإحدى السلع التموينية ورفع الوزر عن تمتع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص وطلب الطاعنون نقض الحكم بناء على هذا السبب المقدم بعد الميعاد المحدد قانوناً للتقرير بالظعن وتقديم أسبابه لإعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون حالات لإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث أنه وإن كان الأصل طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون المشار إليه - هو أن تقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني

إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحكم بأصلحه المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنئ على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى لما كان ذلك وكانت مخالفة حكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعيرة الجبرية بتحديد الأرباح الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٤٨ إذ أن لسلك التشريعين غايته وبجمله ومن ثم يكون رفع المحكوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح بمقتضى القرار الوزاري رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصوراً على هذا النطاق ولا يجاوزه إلى رفعها من القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ المنشور بالعدد ١٤٧ مكرراً من الوقائع المصرية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الذي بين السلع القومية التي حذر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها المحكوم والصادر نفاذاً للمادة الثالثة مكرراً من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ومن ثم يبقى فعل الطاعنين مؤثماً ويكون ما أثاره في هذا الصدد غير ذي سند ويتعين بذلك رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٣٥ في ١٨ / ١٢ / ١٩٦٥ السنة ١٦ قاعدة ١٨٧ صفحة ١٨٦) .

## ٨٦ — المبدأ القانوني :

مسئولية صاحب المحل تقوم على اقتراح إشرافه على المحل وتوقيع الجريمة باسمه ولصاحبه فتكون العقوبة المحسوسة والرامة مما إلا إذا أثبت أنه كان غائباً أو استعالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة وتكون العقوبة الرامة فنصب والمراد بالنياب الاقطاع كلية عن الإشراف حتى يستعمل عليه منع وقوع المخالفة .

## المحكمة :

« ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لعذر الطاعن بالمرض واعتلاله بالغيبه عن المخبر بقوله « أن ما قال به المتهم من أنه كان مريضاً وملازماً



الفرائض إبان ضبط الواقعة على نحو ما ورد بالشهادة الطيبة المقدمة منه . فإنه لما كان نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يعنى صاحب العمل من المسؤولية وإنما يضع قيوداً لتخفيف المسؤولية قوامها أن يثبت صاحب العمل أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وكان الثابت من قول المتهم الأول أنه صنع الخبز المضبوط على هدى الأوزان التي قدمها له المتهم - الطاعن - ومن ثم فلا يكون هناك أساس سليم لقيام هذا العذر في حقه وما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم يسوغ به في صحيح القانون إطرار دفاعه. ذلك بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزاى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة باقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ أحوالت في بيان العقوبة على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التمرين والقوانين المعدلة له ولما كانت المادة المذكورة تقضى بمعاينة كل مخالفة لأحكامه بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة بها والتي التزمها الحكم المطعون فيه وكانت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر قد نصت على أنه : يكون صاحب المحل مسئولا مع مدير أو القائم على إدارته على كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرَت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون ، فإن مؤدى هذا أن صاحب المحل يكون مسئولا مسؤولية مديره مستحقا لعقوبتي الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أما مسؤولية المدير فهي مسؤولية فرضية تقوم على اقتراف إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام . وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة والمراد بالغياب ذلك الذي يمنعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن بأدلة منتجة أن مرضه لم يقطع صلته بالمحل وإشرافه عليه وأن المخالفة وقعت بسبب منه . فإن اقتضاء عليه بالحبس والغرامة

مما يكون قد طابق صحيح القانون ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس  
متعين الرفض.»

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق في ٢/٧/١٩٦٦ السنة ١٧ طاعة ٥٤ س ٢٧٣)

وينفس المعنى الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ١٥ ق في ١٤/٣/١٩٦٦ السنة ١٧  
قاعدة ٥٧ ص ٢٩٣ وجاء فيه «أن مفاد نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم  
١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من  
غلطات ويعاقبه بمقتضى الحبس والغرامة معاً أو بإحداهما ما لم يثبت هو أنه  
بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة وفي هذه  
الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس  
وجوباً لا تقييداً فيه .

#### ٨٧ — المبدأ القانوني :

لا يتسامح في وزن الحيز الأفرنكي بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال .

#### المحكمة :

ولما كانت المادة ٣٤ مكرراً (١) من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧  
المضافة بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥  
بعد أوردت أن وزن الرغيف الأفرنكي العادي هو ٢٠٠ جرام والرغيف  
المسكوة ١٩٠ جراماً وأنه بالنسبة للبواصفات التي تحدد النسبة تزيد نسبة  
الرطوبة في الأول عن ٣١ ٪ وفي الثاني ٢٦ ٪ قد نصت في فقرتها الأخيرة  
«لا يتسامح في وزن الرغيف الأفرنكي بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف»  
فإن صريح النص أنه لا يتسامح في وزن الحيز الأفرنكي بأنواعه بسبب  
الجفاف في جميع الأحوال ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين النقص في  
الحيز الأفرنكي المضبوط عند الوزن المقرر قانوناً وكان قضاء هذه  
المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق  
قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه

خطأ في تطبيق القانون أو التفاتها عن بحث حالة الرطوبة في الوزن يكون في غير محله .

( الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٧ ق في ١٣ / ٣ / ١٩٦٧ السنة ١٨ قاعدة ٧٦ صفحة ٤٠٨ ) .

( وانظر الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٣٦ ق بأن الجيز الشاي )

#### ٨٨ - المبدأ القانوني :

لا يستلزم قيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم يستوى في ذلك أن تكون في محله المد للبيع أو في مخزنه ما دامت أنها معدة للبيع والمصرح بأوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة أي جميع الموجود من السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع .

#### المحكمة :

« حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه ثبت في مدوناته عدم وجود السلعة بمحله الأمر الذي لا تقوم معه الجريمة ولا يفتى عن ذلك وجودها بمخزنه الذي لم يعد للبيع فيه . كما أنه قضى بمقوِّبة المصادرة دون تمديد لمداها مما يفهم منه انسحابها إلى كل البطاطين التي كانت بمخازن الطاعن في حين أنه يجب ألا تصيب إلا بطاطية واحدة لأنها كانت موضوع الجريمة إذ أن الضابط لم يطلب شراء سواها .

وحيث أن المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٧ والتي دى الطاعن بمقتضاها نصت على أنه وباعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو مضمينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعين وأمتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة ( م ٨ - أحكام التقاضي التمهيدية )

أخرى معها أو علق البيع على أى شرط آخر يكون مخالفاً للعرف التجارى ويجوز الحكم بخلق مدة لا تتجاوز أسبوعاً وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها . لما كان ذلك وكانت عبادة النص لا تستلزم لقيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفى حوزة المتهم . يستوى فى ذلك أن تكون فى محله المعد للبيع فيه ولقد وردت عبارة النص عامة فى هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير محصر بل القول بغير ذلك يفوت الغاية التى ابتغاها المشرع من هذا التشريع الذى غلظ فيه العقوبة — كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع كل من تعدته نفسه باتخاذ الظروف الحاضرة وسيلة للتلاعب بأسعار مختلف السلع ومن ثم فإن وجود السلعة بالمخازن لا تأثير له على قيام الجريمة ما دام أن الطاعن قد حازها بقصد البيع ويكون ما ينهض الطاعن فى هذا الصدد على غير سند . لما كان ما تقدم وكان ما يثيره بشأن عقوبة المصادرة غير مقبول إذ الواضح من عبادة النص سالف الذكر أن المشرع أوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة وما دامت البطاطين ماركه الأقصر المضبوطة هى السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع فإن الحكم يكون قد أصاب حين نص بمصادرتها . لما كان كل ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

( الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق فى ٢١/٣/١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٦ من ٣٣٦ )

#### ٨٩ - المبدأ القانونى :

عدم استظهار الحكم ما إذا كان المتهم من المكلفين بحسب السجلات طبقاً لأحكام قرار وزير الشؤون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقاً للقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم اختلاف العقوبة فى كلا القرارين يجب يوجب نقضه .

#### المحكمة :

لما كان الأصل أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم وموادةا كى يتضح وجه الاستدلال بها . وكان

الحكم الإبتدائي المسجل وأعدل بالحكم المطعون فيه لم يفصح بمدوناته عن ماهية التوكيل الذي لم يحتفظ فيه المطعون ضده بالسجلات للوقوف على ما إذا كان الأخير من وكلاء الشركات التي تتولى إنتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو استيرادها أو توزيعها الذين توجب عليهم المادة الثالثة من قرار وزير التكوين ٢٣٣ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والاحتفاظ بها بصفة مستمرة بمقام مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار . أدان المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين . والذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات في مقر العمل الذي اقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثالثة . ولما كانت العقوبة المنصوص عليها في القرار الأول تخالف تلك التي أوردتها القرار الثاني . وكان نطاق تطبيق أى من القرارين يتحدد بالوصف القانوني للمنشأة الجاني وهو ما لم يستظهره الحكم المطعون فيه بما يجعل هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في ذلك الحكم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

( الملحق رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ في ١٠ / ٥ / ١٩٦٦ السنة ١٧ تابعة ١٠٧ )

صفحة ٦٠٤ ) .

#### ٩٠ - المبدأ القانوني :

على المصنع بصنع خبز مخالف للوصفات المتأصلة المصنوع على ترخيص لذلك من وزارة التدوين ولا حق عليه العقاب وجريمة صنع خبز مخالف للوصفات المتأصلة لا تتطلب لقيامها توفر قصد جنائي خاص .

#### المحكمة :

وحيث أن المادة ٢٥ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز الذي دين بمقتضاه والمادة بالقرار رقم ٢٢٠

لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه « يجوز لتعهدى المدارس والمستشفيات والملاجئ والقوات المراقبة وغيرهم أن يصنعوا ترخيص خاص بمقادير الخبز التي يحتاجونها للوفاء بالتزاماتهم بغير الأوزان أو المواصفات المقررة بكل جهة . ويعطى الترخيص من وزير التكوين بناء على طلب يقدم من المدرسة أو المستشفى أو الملجأ أو مركز القوة المراقبة أو صاحب الشأن في الأحوال الأخرى على أن يرفق بالطلب صورة من المتعهد وأن يشتمل على البيانات الآتية : ( أ ) اسم وعنوان المتعهد أو صاحب الشأن ( ب ) تاريخ ومدة التعاقد أو الالتزام ( ج ) مقدار الخبز اللازم يوميا ( د ) وزن الخبز ومواصفاته كما هي واردة في شروط المتعهد أو الالتزام » . والبين من هذا النص في صريح لفظه . وواضح دلالاته أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن صنع الخبز المخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التكوين . فإن خالف الخطر حق عليه العقاب . وإعطاء الترخيص المطلوب إنما يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقدة معها وهو المخاطب أصالة في جميع الأحوال بالخطر الوارد في النص . فلا يجوز له أن يدفع التهمة المستندة إليه بالإحالة إلى غيره فيما هو المخاطب به لهذا ولأن التهم لا تدفع بثقله الظن في مقام اليقين . ولأن الجهة المتعاقدة معها لا شأن لها بصنع الخبز الذي هو الفعل المادى المكون للجريمة بشرط عدم الترخيص لما كان ذلك . وكان القانون لم يتطلب لتحقيق الجريمة قصداً جنائياً خاصاً إذ تم بمجرد مقارنة الفعل المؤتم مع العلم بمباهيته وكونه مخالفاً للقانون بما هو مفترض في حق الكفاة . فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

( الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق في ٢٠ / ٦ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ١٥٩ )

( صفحة ٨٤٢ ) .

## ٩١ - المبدأ القانوني :

لا يتسامح في وزن الحيز الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوال .

### المحكمة :

«وحيث أن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة - صنع خبز شامى يقل عن الوزن المقرر قانوناً التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستندة من أقوال مفتش التويز ووزن الحيز المضبوط من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها . لما كان ذلك . وكانت المادة ٣١ من قرار وزير التويز رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧ . بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدة بقرار وزير التويز رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على «يحظر على أصحاب الخابز والمسؤولين عن إدارتها المرخص لهم في صناعة الخبز الشامى أن يلتجؤا هذا الخبز لإامن دقيق القمح الفاخر استخراج ٧٢٪ كما يحظر عليهم إنتاجه أو بيعه أو عرضه للبيع بكل جهة من الجهات التالية إلا بالموافقات والأوزان والأسعار الموضحة بالجدول الآتى ، وقد نص الجدول على هذه الجهات وعلى هذه الأنواع والموافقات والأسعار والعدد اللازم مراعاته عند التفقيش » ثم استوردت المادة ٣١ سالف الذكر إلى « ويجب ألا تزيد نسبة الرطوبة في جميع الأحوال على ٣٠ ٪ ولا يتسامح في الوزن بسبب الجفاف ، مما مفاده أنه لا يتسامح في وزن الحيز الشامى بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ولما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد بين النقص في الخبز الشامى الذي قام الطاعن بصنعه عن الوزن المقرر قانوناً وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانوناً يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . »

(الطن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق في ٢٧ / ٦ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ١٦٣

ص ٨٧٠ .)

## ٩٢ - المبدأ القانوني :

معاقبة بيع الخبز ناقص الوزن بسعر يزيد عن السعر المقرر يقرب عليه معاقبة أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب الخبز أو مديراً له أو عاملاً فيه أو كان أى واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم للعقاب .

### المحكمة :

و لما كان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ يوجب بنص المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمسؤولين عن إدارتها بجميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقاً للوزن المقرر بالسعر المقرر وأوجبت المادة ٢٨ من القرار ذاته على البائع أن يسلم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك باعتبار السعر المقرر للرغيف وأن يكمل وزن الرغيف إن وجد ناقصاً وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية . كما أوجبت المادة ٢٩ منه وضع ميزان فى كل مخبز وفى كل محل معد لبيع الخبز أياً كان نوع هذا المحل مخبزاً أو غير مخبز . ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيع الخبز الناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبزاً أو مديراً له أو عاملاً فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ومسئولية البائع هى مسئولية فعلية تستند فى تقديرها إلى القواعد العامة الواردة فى قانون العقوبات وإلى النصوص الخاصة فى القرار بما صرح به فى المادتين ٢٨ و ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع أياً كان من المسئولية بما ألزمه به من تسليم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك ويوضع ميزان حينما يباع الخبز بما لا يتصور معه غير تقدير مسئولية البائع الفعلية عن كل مخالفة للقانون وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لسلك من يقارن الفعل المنهى عنه حتى لا يخفى الفعل الأخير من تبعه فعله اعتياداً على مساواة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أرادته افتراضاً بما قد ينتج باباً من الدلائل يتعثر به تنفيذ القانون حسبما أرادته الشارع وماتوخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن بمحدد السعر . لما كان ذلك . فإن



التقول بقصر خطاب الشارح على أصحاب المناظر والمسؤولين عن إدارتها دون سواهم يكون على غير سند من القانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بصفتنه متعمدا عن بيعه الحذر ناقص الوزن يكون قد أصاب صحيح القانون بما يتعين معه رفض الطعن .»

(الطن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٩ في ٢٩ / ١١ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٢٢٢  
صفحة ١١٧٨ )

### ٩٣ — المبدأ القانوني :

عدم إضاح الحكم من ماهية الشوائب الضارة في الحبوب الجارية بلجتها التي كشفت عنها التحليل قصور .

#### المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمشكل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن عبد الفتاح محمد بدر ومحمد نبيه متولى المفتشين بمديرية الشرقية أنبأ في محضرهما المؤرخ ١ / ٩ / ١٩٦٥ أنهما تحصلا في ذلك اليوم من مطحن الطاعن على صينة من القمح المعد للطحن وبعثا بها إلى معامل التحليل لتحليلها وجاء بتقرير التحليل المؤرخ ٢١ / ٩ / ١٩٦٥ أنه تبين وجود نسبة من الشوائب الضارة بتلك العينة قدرها ٥ ٪ وبعد أن أورد الحكم أدلة الثبوت خلص إلى إدانة الطاعن بجرمة إعداد قبح للطحن غير مطابق للمواصفات المقررة في القانون . لما كان ذلك وكانت المادة الثانية من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له — والمطبق على واقعة الدعوى — قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والرمال والرمل أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالفصيلة والرجوح والحبوب الأخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢ ٪ ( اثنين في المائة ) ويحظر إضافة الزوائد ( الردة بنوعها ) إلى حبوب القمح الجارية طحنها بالقواديس وكان الحكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية هذه الشوائب

الضارة التي كشف عنها التحليل - وهو بيان جوهرى - حتى يتسنى لمحكمة  
التنقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإبانتها في الحكم .  
فإنه يكون معيبا بالفصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى  
أوجه الطعن . »

( الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ ق في ٥ / ١٧ / ١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٢٣٠  
صفحة ١٢١١ )

#### ٩٤ - المبدأ القانونى :

صدور القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التكوين يتضمن عقوبات أخف من  
العقوبات الواردة في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يعتبر قانون أصاح للمتهم يميز لمحكمة التنقض  
أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها .

#### المحكمة :

« وحيث أنه لما تقدم فإن الهيئة العامة ترى إقرار ما جرى به قضاء هذه  
المحكمة من تقييد قرارات وزير التكوين - الصادرة تنفيذا للمادة ٥٦ من المرسوم  
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ بالأصل  
التشريعى الذى خول إصدارها وذلك بعدم جواز الحكم بوقف التنفيذ للعقوبات  
الواردة بتلك القرارات ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون  
السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل فى الدعوى المحالة إليها .

وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد  
أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من  
وقف تنفيذ العقوبة . هذا ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر  
بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وكان قرار وزير  
التكوين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الأصحح للطعون ضدهم بما جاء فى  
نصوصه من عقوبات أخف ومن ثم فهو الواجب التطبيق عملا بالفقرة الثانية  
من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك . فإنه يتعين نقض الحكم

المطعون فيه وتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٥٩ من قرار وزير التموين المشار إليه وتعميم كل من المطعون ضدهم خمسة جنيهاً .

(الطن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق في ٢٠/١٢/١٩٦٦ السنة ١٧ قاعدة ٢  
صفحة ٨٨٧) .

## ٩٥ - المبدأ القانوني :

تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سواء بالحذف أو الإضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ، ولا يبقى عنه مجرد إغفال لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصف معين أو عدم إدراجه في الجدول الأسبوعي الذي تصدره إذ يظل هذا الصنف سلمة بسعره تخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص .

## المحكمة :

ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد نصت :  
« يكون في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير تسمى ( لجنة التسعير ) وتوافق هذه اللجنة بقرار من وزير التجارة والصناعة والاتفاق مع وزير الداخلية ، ونصت المادة الثانية : تقوم اللجنة بتعيين أقصى الأسعار للأصناف الملحقة بهذا المرسوم بقانون . ولوزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة » وقد أحل المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ وزير التموين في هذا الاختصاص . ولما كان صريح النص أن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير سواء بالحذف أو بالإضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ولا يبقى عن ذلك مجرد إغفال لجنة التسعير لصف معين أو عدم إدراجه في الجدول الأسبوعي الذي تصدره إذ يظل هذا الصنف سلمة بسعره تخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص . ولما كان ذلك ، وكانت الفواكه المحلية بجميع أنواعها ومنها العنب قد أدرجت بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون المشار إليه بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكان الثابت من كتاب إدارة التسعير بوزارة التموين المرفق بالأوراق - أنه لم يصدر أى

قرار وزاري خاص بإخراج أي نوع من العنب من ذلك الجدول ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه إغفاله أعمال قانون أصلح لما يصدر لا يكون له عمل .

.(الطن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق في ٢ / ١ / ١٩٦٧ السنة ٨١ قاعدة ١ صفحة ٢٧) .

#### ٩٦ - المبدأ القانوني:

قرارات وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة والتي يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى لا تخرج من كونها أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم .

#### المحكمة :

• وحيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءة المطعون ضده على ما أورده من أن الخبز المضبوط لم يترك للتهرية قبل وزنه مدة الثلاث ساعات التي تفرطها المادة ٣٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ورتب على ذلك قبول الدفع المبدئي المطعون ضده بطلان إجراءات الوزن لهذا السبب وبراءته مما أسند إليه لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القرارات التي يصدرها وزير التموين لبيان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ، طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا تخرج من كونها أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكي يثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة - فهي لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة وقع عقوبتها . واستناد الحكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزاري رسم طريقة معينة للاثبات لم تنبئ بكون مخالفاً لقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على تقرير بطلان إجراءات الوزن ورتب على ذلك تبرئة المطعون ضده ، وكان هذا القضاء بما احتواه من خطأ قد حجب المحكمة عن بحث عناصر الدعوى وتمحيص أدلتها بما يستوجب نقض الحكم المطعون والأحالة .

.(الطن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣٦ ق في ٣١ / ١ / ١٩٦٧ قاعدة ٢٩ صفحة ١٥٧) .

## ٩٧ - المبدأ القانوني :

على المحكمة القضاء بمعاينة المتهم بالتهمة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه لا تنفيذ في ذلك بالوصف الذي تسببه النيابة .

### المحكمة :

« وحيث أن الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة سجاير بلونت على أن السلعة موضوع الجريمة لم تدرج في جدول المواد المسعرة إلا بمقتضى القرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ أى بعد وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده لما كان ذلك وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المرفوعة به الدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وكان من واجب المحكمة بنص المادتين ٣٤٠/٢ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاينة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه . وهى مكلفة في سبيل ذلك بمحضرة الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذى تسببه النيابة لأن المحكمة هى وحدها صاحبة الولاية عند الفصل فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم تقييداً منه بالوصف الذى أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتاً عن النص القانونى الواجبة لتطبيق القانون بما يتعين معه تقضيه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الدعوى في موضوعها ، فإنه يكون مع النقص الإحالة ،

( الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣٦ ق في ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ السنة ١٨ جامعة ٥٤

صفحة ٢٨١ ) .

## ٩٨ - المبدأ القانوني :

أداء المتهم بقدا قيمة العجز في الكيوسين المتبقية لديه بعد التوزيع منسوباً إلى عددها محسوباً. وأنتج ثمانى مليارات المتر الواحد إذا دفع في الميعاد الذى أقر به القانون يدرأ عنه المسئولية .

### المحكمة :

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ١٩ مايو سنة ١٩٦٣ .  
قد أجازا للخاصة فى حالة وجود عجز فى عدد الكوبونات المتبقية لديهم بعد التوزيع الواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين - أداء قيمة هذا العجز فى وقت أقصاه اليوم السابع من الشهر التالى للتوزيع إلى أى خزانة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر الكيوسين الحر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية مليم عن كل كوبون فئة اتر وتسليم لإيصال سداد لإدارة التموين المختصة لإرساله إلى مديرية التموين التابع لها لتقوم بدورها بإرساله إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بوزارة التموين ولما كان منوط ذلك أن أداء المتهم بقدا قيمة العجز فى الكوبونات منسوباً إلى عددها محسوباً بواقع ثمانية مليارات المتر الواحد إذا دفع فى الميعاد الذى ضربه القانون يدرأ عنه مسئوليته على اعتبار أن ذلك الإيصال بديل عن رد الكوبونات المتبقية ذاتها إلى إدارة التموين وكان البين من مساق الطعن ومن الإطلاع على المفردات التى قصت تحقيقاً أن الطاعن لم يقم باستعمال هذه الرخصة المخولة له فى مواعدها ومن ثم فإن أدائه لثمن الكوبونات - بفرض وقوعه - لا يتخلية من المسئولية ولا تكون المحكمة عطفة إذا هى التفتت عن دفاعه فى هذا الصدد باعتباره دفاعاً ليس من شأنه - بفرض صحته - أن يدفع عنه جريمته أو يخفف من مسئوليته .

( الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ فى ٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ السنة ١٨ قاعدة ٩٦

صفحة ٢٨٧ ) .

## ٩٩ - المبدأ القانوني :

القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزاً أو وضعاً أصح من القانون القديم .

### المحكمة :

« وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم من عدم أخذه بأحكام قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ٦ ديسمبر بعد وقوع الجريمة بتخفيض وزن الرغيف باعتباره القانون الأصح للتهم فردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف عن أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم إنما الهدف من إصداره تحقيق اعتبارات اقتصادية بحثة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن ولا تنشئ للتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصح له من القانون القديم وبذلك يكون القانون القديم هو الذي سري على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المخبر كان ينتج خبزاً بلدياً طرياً ناقص الوزن عن الوزن المقرر قانوناً . مما مفاده أنه أ طرح دفاع الطاعن . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لسلامة الحكم في إلحاقه جريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً أن يثبت أن الطاعن صنع في مخبره أرغفة ناقصة الوزن ووضعها في المخبز وأحرزها بأى صفة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من فساد الاستدلال والتصور يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فلن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً . »

( الطعن رقم ٣٧٤ لسنة ٣٦ في ٣١ / ٥ / ١٩٦٦ السنة ٨٧ مجلة ١٣٥ ..  
صفحة ٧٣٢ ) .

وبنفس المعنى الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٢٦ ق في ٧/٣/ ١٩٦٧ السنة ١٨  
قاعدة ٢٩ ص ٣٨٠ وجاء فيه :

« ولما كان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه . وهذا هو ما فنته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ولما كان ما أورده المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل ، وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للبتهم ، فهو الذى يتبع دون غيره » إنما هو استثناء من الأصل العام يأخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجود وعداً ما مع العلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادوته فيه . لما كان ذلك ، وكان التأنيب في جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن يكون أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الرغيف . وكانت القرارات التمييزية التى تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحيث لا تتصل بمصلحة متعهدى الخبز في شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للبتهم مادامت جميعها مقامة على تحديد وزن الرغيف وتأييم إلتقاصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصاً دون أن يدفع صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإلتقاص وزنه . لما كان ذلك فإن إلتقاص وزن خبز يصدر قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ في ٦ من ديسمبر لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات . لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض . »







# فهرس الكتاب الاول

## قوانين التمرين والتسمير الجبرى

- ٣ مرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التمرين .
- ٣٨ مرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ خاص بشئون التسمير الجبرى
- ٢٢ وتحديد الأرباح .
- ٣٨ قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بفتح النش والتدليس .
- ٤٠ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن منع احتكار توزيع السلع للنتيجة محليا .
- ٤٠ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ باستثناء بعض للواد التوىية من أحكام التسمير الجبرى .
- ٤٠ مستخرج من القانون رقم ١١٣ سنة ١٩٦٢ بإعادة تنظيم واستيراد وتصليح وتجارة الأدوية والمستلزمات الطبية .
- ٤١ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإعادة تشكيل لجنة التمرين العليا .
- ٤٢ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ .
- ٤٣ قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ بإحالة بعض الجرائم التى يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة .
- ٤٣ قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للخدمات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ بنقل اختصاصات بعض الوزارات إلى المجالس المحلية .
- ٤٤ قرار وزير التمرين رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام المرسومين بقانونين رقمى ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
- ٤٥ قرار وزير التمرين رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم التعامل بأسواق الجملة للخضر والمأكلة .
- ٤٧ قرار وزير التمرين رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بأسواق الجملة للخضر والمأكلة التى تديرها النرف التجارية .
- ٤٨

## فهرس الكتاب الثانى

### القرارات التموينية

صفحة	
٣	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .
١٠	» » ٨ » ١٩٤٨ .
١١	» » ٦٦٩ » ١٩٤٨ .
١٢	» » ٩٢ » ١٩٤٩ خاص بالنزول والمنحوجات .
١٩	» » ١٣٠ » ١٩٤٩ .
٢٠	» » ١٤٤ » ١٩٤٩ بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر .
٢٤	» » ٤٤ » ١٩٥٠
	» » ٢٨٤ » ١٩٥٠ بشأن الإستيلاء على الأفطان والراجوراء وجيزه ٣
٢٥	المحلول والشعر
	» » ٣٠١ » ١٩٥٠ بمحظر نقل بعض أصناف الحبوب والحيوان
	والمنتجات من الواحات الداخلة والخارجة إلى
٢٧	وادي النيل.
٢٩	» » ٥ » ١٩٥١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ .
	» » ٤٣ » ١٩٥١ في شأن الأفطان المستولى عليها بالقرار ٢٨٤
٣٠	لسنة ١٩٥٠
٣٣	» » ٦٩ » ١٩٥١ بإحصاء اللحوم .
	» » ١١٣ » ١٩٥٢ في شأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما
٣٥	عدا الاستهلاك الدائلى .
٣٦	» » ١٨٧ » ١٩٥٢ بشأن حظر استعراج السميد .
	» » ١١ » ١٩٥٣ بشأن الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ومستندات
٣٨	النقل الخاصة بمواد التموين .
	» » ٦٠ » ١٩٥٣ بتنظيم الرقابة على مصانع الملابس الداخلية وشغل
٤٠	السنارة والتركيب والجوارب .
	» » ٦٥ » ١٩٥٤ في شأن المنسج من الأتجار في بعض السلع
٤٣	واستخدامها في الصناعة .

صفحة

- ٤٥ «قرار رقم ٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سن عبول البقر من الذكور .
- » » ١٣ » ١٩٥٦ بفرض قيود على استخدام الدرة البيضاء العلية في الأغراض الصناعية.
- ٤٦
- » » ٣٥ » ١٩٥٦ بتنظيم تداول السمك البكلاء .
- ٤٨
- » » ٥٤ » ١٩٥٦ بشأن تخزين بعض المواد .
- ٤٩
- » » ٨٧ » ١٩٥٦ بتنظيم إنتاج وتوزيع السكر البودرة وسكر النبات .
- ٥٣
- » » ٢٢٢ » ١٩٥٦ بتقديم بيانات عن المواد البترولية والزيوت المعدنية ومسك سجل خاص بها .
- ٥٥
- » » ٢٨١ » ١٩٥٦ بحظر نقل الدرة الرقعة خارج حدود المديرية أو المحافظة بغير ترخيص من وزارة التموين فيما عدا النقل بين مديريات أسبوط وسوهاج وقنا وأسيوط .
- ٦١
- » » ٣٠٠ » ١٩٥٦ بتكليف شركة النيل بالنيا بعدم التصرف في كميات الكسب المشور الموجودة حاليا ومستقبلا بها .
- ٦٢
- » » ٤٩ » ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على صناعة وإنتاج غزل ونسيج الصوف والخزير الصناعي والألياف القصيرة والبران .
- ٦٣
- » » ٨٨ » ١٩٥٧ بوقف العمل بأحكام بعض مواد الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- ٦٦
- » » ٨٩ » ١٩٥٧ بتنظيم الرقابة على المطاحن .
- ٦٧
- » » ٩٠ » ١٩٥٧ خاص بإمتحان الدقيق وصناعة الخبز .
- ٧١
- » » ١٤٣ » ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان .
- ٩١
- » » ٢٩ » ١٩٥٨ بشأن الكسب والعلف المصنوع .
- ٩٥
- » » ١١٩ » ١٩٥٨ بتنظيم تداول الصفيح والصاج .
- ٩٦
- » » ٨٣ » ١٩٥٩ بشأن إنشاء لجان لتحكيم في المنازعات بين التجار والمطاحن أو بين المستهلكين وبين البنوك أو بين البنوك وبعضها حول درجة نظافة الحبوب ونسبة إصاتها بالسوس .
- ٩٨
- » » ٨٤ » ١٩٥٩ بتنظيم مسك دفاتر وحيازة نسبة معينة من الدقيق في مخازن محافظات القاهرة والاسكندرية .
- ١٠١

- قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم بيع دقيق الفمخ الفاخر استخراج  
٧٢. المستورد المستهلكين بقرى ومراكز  
مدريات الملبوية والمنوفية والشرقية والبحيرة  
ودسياط بإقليم مصر من الجمهورية العربية المتحدة. ١٠٢  
» » » ١٢ » ١٩٦٠ في شأن توزيع إنتاج شركة أبو زعبل وكفر  
الزيات من الأسمدة والمواد السكوية وإنتاج الشركة  
للالية والصناعية من محامد سور قوسفات الجير. ١٠٥  
» » » ٤٢ » ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول الأسمت الأبيض. ١٠٦  
» » » ٤٦ » ١٩٦٠ بتنظيم نقل اللواد التفائية وغيرها إلى محافظة سينا. ١٠٧  
» » » ٦٢ » ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر بكرة ١  
استخراج ٧٢. المنتج عمليا أو للمستورد. ١١١  
» » » ١١٣ » ١٩٦٠ بشأن الإخطار عن حركة تداول حرير الناخل  
للمستورد الخاص بالمطاحن. ١١٣  
» » » ١٢٨ » ١٩٦٠ بتسليف جميع المطاحن بإقليم مصر بتسهيل  
مأمورية اللجنة العائدة المشكلة بموجب القرار  
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ لإجراء تجارب الطحن  
» » » ١٧٣ » ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول بذرة القطن والثرىوت النباتية  
والإنجار بها. ١١٥  
» » » ١٨٨ » ١٩٦٠ بشأن الجزاءات التي توقع على المعاصر التي لا تفرم  
باستلام حصتها المقررة من بذرة القطن في ميعادها ١٢٢  
» » » ٢٣٩ » ١٩٦٠ في شأن تنظيم تداول البانيوهات. ١٢٣  
» » » ٢٤٨ » ١٩٦٠ بتنظيم تداول التصدير النقي وكلوريد الأليوم  
( ملح اللشادر). ١٢٥  
» » » ١٦ » ١٩٦١ بالاستيلاء على السلع والمواد الواردة إلى الجمارك  
بمقتضى تراخيص إستيراد سارية المفعول والتي  
تقرر وزارة الاقتصاد حظر إستيرادها بعد صدور  
» » » التراخيص في إستيرادها. ١٢٧

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ بحظر استعمال كسب بذرة القطن المشور في غير

١٢٩ تنذية الحيوان والدواجن .

» » ٦٠ » ١٩٦١ باستثناء محافظة أسوان من أحكام القرار رقم ٩٠

لسنة ١٩٥٤ في شأن تحديد سعر عجول البقر

١٢٩ المذكور .

» » ١١١ » ١٩٦٢ في شأن تنظيم تجارة القول وتداوله .

» » ١٢٠ » ١٩٦١ بإلغاء القرار رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن

تخزين الأدوية الجاهزة وبتمديد الجدول المرافق

١٣١ لقرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ .

» » ١٤٢ » ١٩٦١ بإنشاء لجان بمواضع المحافظات والمراكز بتنظيم

١٣٢ استقبال وتوزيع المواد البترولية .

» » ٢١٠ » ١٩٦١ في شأن السكر الماكينة الملبأ في باكوات .

» » ٢٦٩ » ١٩٦١ ببيان مواعيد تسليم مواد التموين والإعلان عن

١٣٦ تاريخ وصولها .

» » ١٤ » ١٩٦٢ في شأن تنظيم تداول الأرز والشعير والأرز

١٣٩ الأبيض .

» » ١٩٩ » ١٩٦٢ بإلغاء القرار رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في

١٤٠ شأن تنظيم تداول ورق الطباعة والكتابة .

» » ٢٤٥ » ١٩٦٢ بالاستيلاء على كميات القول السوداء الخام لدى

١٤١ المنتجين والتجار وحظر نقله .

» » ٢٥٢ » ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة منتجات الشاي والبن .

» » ٢٨٠ » ١٩٦٢ بقرار أحكام القرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩

بفرض أحكام خاصة بالسكر والقرار رقم ١١٣

لسنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء التدابير التموينية الخاصة

بالسكر فيما عدا الاستهلاك المنزلي على إنتاج

مصنع السكر وإدقو التابع لشركة النصر لصناعة

١٤٥ السكر بالوجه القبلي .

- قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣ بحظر الاتجار في تقاوى البطاطس المستوردة  
للمروة الصيفية من كل عام . ١٤٦
- » » ٣٣ » ١٩٦٣ بتشكيل لجان تقدير التعويضات في بعض  
المحافظات. ١٤٧
- » » ٨٢ » ١٩٦٣ بالإفراج عن محصول الفول السوداني المستولى  
عليه من مزارعى بلاد النوبة . ١٤٨
- » » ٨٦ » ١٩٦٣ بشأن إسناد عملية توزيع المواد التموينية بالجملة  
بالقسم الشرقى من محافظة الصحراء الغربية لبنك  
التسليف الزراعى والتعاونى . ١٤٩
- » » ١١٧ » ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠  
بتنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها إلى محافظة سيناء . ١٥٠
- » » ١٦١ » ١٩٦٣ بحظر حيازة المواد والسلع الاستهلاكية التي  
توزعها الحكومة والهيئات والجمعيات الخيرية  
باللجان لتبريد الاستهلاك الشخصي وبحظر الاتجار  
والتعامل فيها بأى وسيلة من الوسائل أو الشروع  
في ذلك . ١٥١
- » » ٢١٤ » ١٩٦٣ بإلغاء القرار رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٦١ بالامفاء  
من بعض المقوبات الموصى عليها في القرار  
رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ١٥٢
- » » ٢١٩ » ١٩٦٣ بحظر نقل الكيروسين السائل من مديرية  
تموين سوهاج خارج حدود محافظة سوهاج بدون  
ترخيص . ١٥٣
- » » ٢٣٨ » ١٩٦٣ بحظر نقل الفول السوداني الخام والقشور  
أو غير المقشور والسهم من محافظة إلى أخرى  
بغير ترخيص مكتوب من المحافظ أو من ينوب عنه . ١٥٤
- » » ١٩ » ١٩٦٤ بشأن حظر الاتجار في الدرة الصفراء المستوردة . ١٥٥
- » » ٢٠٦ » ١٩٦٤ بشأن حظر الاتجار في الدرة الرفيعة بمرکز  
نصر وكرم أمبو التابعين لمحافظة أسيوط . ١٥٦



صفحة

- قرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ في شأن إلزام التجار بالإعلان عن مخازنهم . ١٥٧
- » » ٣٧١ » ١٩٦٤ في شأن إعفاء متعمدى التموين بالجملة في محافظة البحر الأحمر من توزيع مواد التموين بالجملة . ١٥٨
- » » ٣٧٣ » ١٩٦٤ بشأن حظر ذبح الحيوانات المعدة لحومها للأكل بيعها في أيام معينة . ١٥٩
- » » ٣٧٤ » ١٩٦٤ بحظر تقديم اللحم في أيام معينة من الأسبوع في أوالحال العامة . ١٦٠
- » » ٥٤ » ١٩٦٥ في شأن تنظيم تداول المواشى . ١٦١
- » » ١٣٨ » ١٩٦٥ في شأن حظر إدخال الخيش المصنع إلى الدوائر الجمركية إلا بترخيص من مديرية التموين المختصة . ١٦٢
- » » ٢٤٣ » ١٩٦٥ في شأن وضع بعض القيود على صناعة السكرارس . ١٦٢
- » » ٢٦٦ » ١٩٦٥ » » حظر نقل الماشية والأغنام إلى محافظة مطروح . ١٦٤
- » » ٢٦٧ » ١٩٦٥ بشأن تنظيم نقل المواد الغذائية وغيرها من محافظة مطروح . ١٦٥
- » » ٢٦٨ » ١٩٦٥ بحظر نقل السام والمواد والحيوانات بجميع أنواعها داخل بعض بمحافظه مطروح . ١٦٨
- » » ١٧ » ١٩٦٦ في شأن حظر نقل البصل خارج حدود بعض المحافظات . ١٦٩
- » » ٥٧ » » في شأن حظر نقل الثوم خارج محافظتي لانيا وبنى سويف وأفيلا بينهما غير ترخيص من وزارة الزراعة . ١٧٠
- » » ٦٥ » » في شأن حظر نقل قش السككبان وبذرة خارج الأجران ومراكز التجمع بالمحافظات . ١٧١
- » » ٧٣ » » بشأن حظر نقل الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية من محافظة إلى أخرى إلا بمعرفة مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى . ١٧٢

صفحة	قرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التحويل .
١٧٣	بشأن بطاقات التحويل .
١٨٣	يحظر نقل الفصح خارج محافظة المنيا .
١٨٤	بالزام التجار بعرض السلع الخزونة لديهم .
١٩٣	بشأن تنظيم توزيع بعض السلع والمواد .
١٥٤	بالتصريح لجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية
١٨٥	بالإسكندرية بالذبح يوم الثلاثاء من كل أسبوع .
١٩٤	يحظر الاتجار في السمسم .
١٩٤	بشأن بطاقات التموين .
١٨٦	بشأن تنظيم إنتاج بعض المواد والسلع .
١٨٧	يحظر نقل القصب خارج مركز نجع حمادى .
٢٠	بمعدل بعض أحكام القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٧
١٩٥	للسنة ١٩٦٦ .
١٨٨	بشأن إستخراج بطاقات التحويل .
٣٥	بالزام الشركات المستوردة لسلطات بإخطار
١٨٩	الوزارة عن بعض البيانات .
١٩٠	يحظر استيراد الفول المصمغ والمجروش .
٦٥	يحظر نقل المذس المصمغ والمجروش خارج محافظة
١٩١	أسيوط وقتنا بغير ترخيص من مديرية التموين .
٧٠	في شأن تنظيم استخدام المواد والسلع التي توزعها
١٩٢	المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام .
٨٤	بمعدل أحكام القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن
١٩٦	إستخراج الدقيق وصناعة الخبز .
١٢١	بشأن حظر نقل تماوى البصل والحبة السوداء
	والاستيلاء على كميات منها لدى الزراع والتجار
١٩٧	ببعض المحافظات .
١٢٤	بالإستيلاء على كميات من السكان الموجوده
	حاليا بمصانع تمطين وتمنع قش السكان والمتجعة
	مستقبلا لصالح الشركة المصرية لصناعة الأخشاب
١٩٨	الصناعية .

١٩٩	قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧ بالالتزام بتقديم بيانات عن القمح .	
» » ١٤٩ »	بالزام أصحاب الطاحن والمخابز الاحتفاظ في مطابخهم	
» » »	ومخابزهم برصيد من المواد البترولية ومواد الوقود	
٢٠٠	الأخرى .	
» » ١٧٣ »	بشأن حظر نقل تقاوى البصل المستورد خارج	
» » »	محافظات اليوم وبني سويف والمنيا .	٢٠٠
» » ١٧٨ »	يحظر فتح مستودعات أو محال جديدة لبيع	
» » »	الدقيق بالتجزئة إلا بترخيص من وزارة التموين	
» » »	والتجارة الداخلية .	٢٠١
» » ١٨٠ »	بشأن توزيع الدقيق الفاخر .	٢٠٢
» » ١٨٦ »	بمنظم إنتاج وتوزيع المكرونات .	٢٠٣
» » ١٨٨ »	بشأن تعديل القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧	
» » »	بتعديل بعض أحكام استخراج الدقيق .	٢٠٥
» » ١٨٩ »	بشأن بدء العمل ببطاقات التموين الجديدة .	٢٠٥
» » ١٩٠ »	بشأن استخدام الصفيح في بعض المصانع	
» » »	والشركات في تصنيع عبوات المثل العناني .	٢٠٦
» » ١٩٣ »	بشأن استخراج بطاقات التموين الجديدة .	٢٠٨
» » ٢١٤ »	إعادة العمل ببعض أحكام القرار رقم ٥٠٤	
» » »	لسنة ١٩٤٥ .	٢٠٩
» » ٢٢٨ »	إلغاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ .	٢٢٠

## فهرس الكتاب الثالث

### قرارات التسعير الجبرى

- صفحة -
- ٣ قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن ختم المعوم.
- ٤ » » ٣٢٩ » ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العمومية.
- ١١ » » ١٨٠ » ١٩٥٠ بشأن تحديد الأرباح.
- ٢٢ » » ٢٥٤ » ١٩٥١ بشأن الأدوات الصعية.
- ٢٣ » » ٣٧٤ » ١٩٥١ بشأن الموالح.
- » » ١٣٩ » ١٩٥٢ بتحديد الأرباح في السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها وكيفية الاعلان عن هذه الأسعار.
- ٢٤ » » ١٧٦ » ١٩٥٢ بتحديد نسبة الربح في الملابس المحلية والمستوردة
- ٣٥ الجزيرة، بن قماش التريكو.
- » » ٥١ » ١٩٥٣ بتحديد الأرباح في محال الأقمشة المصنوعة المستوردة.
- » » ٥٥ » ١٩٥٣ بإضافة المنتج محلياً من الملابس الداخلية شغل
- السنارة (التريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق
- ٣٨ بالرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠.
- » » ١٣٩ » ١٩٥٣ يتقرر بعض الوسائل اللازمة لمنع التلاعب
- بأسعار الجبن.
- ٣٩ » » ٢٨ » ١٩٥٦ بشأن التسعير الجبرى.
- » » ٧٣ » ١٩٥٦ بالمواد التموينية التي ينطبق عليها القرار بقانون رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ الخاص باستثناء بعض المواد
- التمويلية من أحكام التسعير الجبرى.
- ٤٠ » » ١٥٧ » ١٩٥٧ بتكليف أصحاب العامل المحلية ومخازن
- الأدوية والمصيديات والمسؤولين عن إدارتها
- بتعبئة زيت السمك المستورد من الخارج في
- عبوات زنة ٥٠٠ جرام و ٢٥٠ جراماً.
- ٤١ » » ٢٦ » ١٩٥٨ بتحديد نسبة الربح في تجارة الطماطم المدبوغة (الصاصة) ٤٢:

- قرار رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتحديد مواصفات إنتاج الخلوة الطبيعية . ٤٣
- » » ٦٣ » ١٩٥٩ بتحديد أقصى نسبة الربيع في تجارة السمسم المستورد . ٤٤
- » » ١٠٠ » ١٩٥٩ بتحديد الحد الأقصى للربيع في بيع حرير المناخل والبطاريات الجافة، المستوردة من الخارج للمستهلك . ٤٥
- » » ١١٨ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة البطاريات السائلة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٤٦
- » » ١١٩ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٤٧
- » » ١٢٠ » ١٩٥٩ بتحديد سعر الأكسجين بالامتليين . ٤٨
- » » ١٢١ » ١٩٥٩ بتحديد سعر أجهزة البوتجاز وظلمه . ٤٩
- » » ١٢٢ » ١٩٥٩ بتحديد سعر زيت الخروع الصناعي ٥٠
- » » ١٤٣ » ١٩٥٩ بشأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة الصوفية وتسعيرها . ٥١
- » » ١٤٤ » ١٩٥٩ في شأن تحديد ومواصفات بعض الأقمشة الحريرية وتسعيرها . ٥٢
- » » ١٤٥ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة شغل السنارة والملابس الحارضية القطنية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٥٤
- » » ١٤٦ » ١٩٥٩ في شأن تحديد مواصفات بعض الأقمشة القطنية وتسعيرها . ٥٥
- » » ١٤٧ » ١٩٥٩ بتحديد أسعار المنسوجات المصنوعة عليا والتي يتم طباعتها أو صباغتها أو تجهيزها في الخارج ٥٧
- » » ١٧٢ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأحذية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ٥٨
- » » ١٧٣ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة منتجات البلاستيك من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦٠
- » » ١٧٦ » ١٩٥٩ في شأن اعتبار صناعة الأدوات الكتائية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ٦١

قرار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن إمتبار صناعة المثل الصناعات	
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .	٦٣
بتخفيض سعر السكر .	٦٤
في شأن إمتبار صناعة الكاوتشوك من الصناعات	» » ٢٤١
الأساسية بسعرها وتحديد مواصفاتها .	١٢٨
في شأن إمتبار صناعة المصابيح الكهربائية من	» » ٢٤٥
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .	٦٥
في شأن إمتبار صناعة البطاريات الجافة من	» » ٢٤٧
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .	٦٦
بتعديل الجدول المرافق لقرار الوزارى رقم ٢٢٧	» » ٢٩٧
لسنة ١٩٥٩ وشأن الجبن الرومى والرومى	٦٧
في شأن إمتبار صناعة الشبك المهدد من الصناعات	» » ٤١٤
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .	٦٨
في شأن إمتبار صناعة الورق السكراسات من	» » ٤١٥
الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .	٦٩
في شأن إمتبار صناعة الأقلام من الصناعات الأساسية	» » ٤١٧
وتحديد مواصفاتها وأسعارها .	٧٠
في شأن إمتبار صناعة الشنط من الصناعات	» » ٤٢٠
الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .	٧٢
بتحديد الحد الأقصى للربح فى تجارة الأصمغ الأبيض	» » ١٧ ١٩٦٠
بتعديد يوم الثلاثاء من كل أسبوع موعدا لبدء	» » ٥٣
مدة الالتزام بمداول تسعير الأدوية والعقاقير	
المستوردة .	٧٥
في شأن تحديد نسبة الربح فى تجارة الرنجه	» » ٨٧
المستوردة	٧٦
في شأن إمتبار صناعة التسمات الكهربائية من	» » ٩٥
الصناعات الأساسية وسعرها وتحديد مواصفاتها .	٧٧

صفحة

- ٧٨ قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار الراديو .
- ٨٠ قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن تسعير ورق سجاير بافورة .
- قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الصوف المعدني من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨١ قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة المنظفات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٢ قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الورق من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٣ قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ بتحديد نسبة الربح في تجارة الأدوات والأواني المنزلية المستوردة .
- ٨٤ قرار رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتحديد أسعار الأدوية المستوردة .
- ٨٦ قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة السجاد من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٧ قرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة ماكينات الخياطة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٨ قرار رقم ٤١١ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة المدرجات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٨٩ قرار رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة أقمشة ريش النباتات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩٠ قرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة السيارات من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩١ قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الهدايس من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها وأسعارها .
- ٩٢ قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة غاز الكلور من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩٣ قرار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الخرطوش من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
- ٩٤

- ٩٥ قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار المواد البترولية .
- قرار رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن تحديد أسعار منتجات شغل السنارة
- ٩٦ وللألبس الخارجية ( الصوفية )
- قرار رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٦٠ في شأن اعتبار صناعة الحديد والصلب من الصناعات
- ٩٧ الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها .
- قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ بتشكيل لجان التسعير بالمحافظات بالأقليم المصري .
- ٩٨ قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين حد أقصى للفوائد الاتفاقيه عن بيع
- السلع المسعرة أو المحددة الربح في تجارتها بالأجل .
- ١٠٢ قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعه أوعية وانايب البطاريات
- من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
- مواصفاتها .
- ١٠٣ قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ في شأن حظر تبئته المواد النفائيه الخاصة
- للتسعير الجبرى في عبوات خاصة تودى إلى زيادة
- ١٠٤ السعر الرسمى المحدد لبيعها .
- قرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦١ بتحديد مواصفات السكر البودره المخلوط العبا
- ١٠٦ المخصص لصناعة الحلوى .
- قرار رقم ٣٤١ لسنة ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار شغل السنارة من الملابس
- ١٠٧ الداخلية .
- » » ٣٤٢ » ١٩٦١ في شأن تحديد أسعار المحولات الكهربائيه .
- » » ٣٤٣ » ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعة معجون الأسنان وصابون
- الحلاقة من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
- ١٠٩ مواصفاتها .
- » » ٣٥٣ » ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعة أجهزة تكييف الهواء
- من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد
- ١١٠ مواصفاتها .
- » » ٣٥٤ » ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعة المسخانات من الصناعات
- ١١٢ الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .



- قرار رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٦١ بإلزام جميع المؤسسات والشركات بعدم رفع أسعار بيع المنتجات الصناعية المحلية أو تغيير مواصفاتها عما كانت عليه يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٦١ إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة. ١١٣
- » » » ٤٠٢ » ١٩٦٢ في شأن إلزام الشركات والمؤسسات والمعامل بآلا تقلل من إنتاجها السنوى عما أنتجته خلال سنة ١٩٦١ إلا بعد موافقة وزارة الصناعة ١١٤
- » » » ٤٦٠ » ١٩٦١ في شأن اعتبار صناعة المبيدات الحشرية من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها. وتسعيرها ١١٦
- » » » ٢٤٥ » ١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة أجزاء وقطع غيار أجهزة رش النباتات من الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاتها . ١١٨
- » » » ٣١٠ » ١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة الأسفلت للفخ من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها ١١٩
- » » » ٣١١ » ١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة الصابون من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ١٢٠
- » » » ٥٥٤ » ١٩٦٢ في شأن اعتبار صناعة قزل القطن من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ١٢١
- » » » ٥٥٥ » ١٩٦٢ في شأن تحديد أسعار منتجات الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج . ١٢٣
- » » » ٥٦٨ » ١٩٦٢ في شأن تعديل أسعار السنارة من الملابس الداخلية والتركيب للشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للغزل والنسيج . ١٢٥
- » » » ٦٢٢ » ١٩٦٢ بشأن تحديد سعر بيع السكرحول الأبيض . ١٢٧
- » » » ١٠٠٣ » ١٩٦٢ في شأن تحديد غاز أكسيد النيتروز . ١٢٩

- قرار رقم ١٠٠٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن تسعير الحلاوة الطحلبية ١٠٠ ٪ /  
 و ٢٥ ٪ سكر . ١٣٠
- » » ١٠٠٥ » ١٩٦٢ في شأن إعتبار صناعة الطحينة من الصناعات  
 الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ١٣١
- » » ٩٩ » ١٩٦٣ بتحديد مواصفات العدس المبيض . ١٣٢
- » » ١٥٥ » ١٩٦٣ في شأن تحديد أسعار مستحضرات التجميل  
 والروائح . ١٣٣
- » » ١٥٦ » ١٩٦٣ في شأن إعتبار صناعة الكابلات الكهربائية  
 من الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد  
 مواصفاتها . ١٣٤
- » » ٢٣٢ » ١٩٦٣ في شأن تصنيع الأرز والانتجار فيه . ١٣٥
- » » ٢٦٣ » ١٩٦٣ في شأن تسعير الأقمشة الحريرية . ١٣٨
- » » ٣٨٣ » ١٩٦٣ في شأن إعتبار صناعة الحديد للبروم من  
 الصناعات الأساسية وتحديد مواصفاته وأسعاره ١٤٥
- » » ٤٨١ » ١٩٦٣ في شأن إعتبار صناعة الجرارات الزراعية من  
 الصناعات الأساسية . ١٤١
- » » ٦١١ » ١٩٦٣ بإعتبار صناعة منظم البوتاجاز من الصناعات  
 الأساسية وتحديد مواصفاتها وأسعارها . ١٤٢
- » » ٧٣ » ١٩٦٤ في شأن تحديد سعر بيع الأكسجين السائل . ١٤٣
- » » ٤٤ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الصودا الكاوية . ١٤٤
- » » ٢٣٤ » ١٩٦٥ في شأن إعتبار صناعة الفرش من الصناعات  
 الأساسية وسعرها وتحديد مواصفاتها . ١٤٥
- » » ٣٠٩ » ١٩٦٥ في شأن إعتبار صناعة التليفزيون من الصناعات  
 الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها . ١٤٦

- قرارد رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار الأجلولة المصنوعة من الجوت  
أو التيل المعدني . ١٤٧
- » » ٦٨٩ » ١٩٦٥ في شأن اعتبار صناعة ألواح الاقرباس من  
الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها ١٤٨
- » » ٦٩٠ » ١٩٦٥ في شأن اعتبار صناعة المياه الغازية من الصناعات  
الأساسية وتحديد أسعارها . ١٤٩
- » » ٦٩١ » ١٩٦٥ في شأن اعتبار صناعة منتجات التبغ والدخان  
والسجائر من الصناعات الأساسية وتسميرها  
وتحديد مواصفاتها . ١٥١
- » » ٦٩٤ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار التلاجات . ١٥٢
- » » ٦٩٥ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار أجهزة التلفزيون . ١٥٤
- » » ٦٩٦ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار أفران الليوتاجاز . ١٥٦
- » » ٦٩٧ » ١٩٦٥ في شأن تحديد أسعار السيارات . ١٥٧
- » » ٧٠١ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار غزل الصوف والمنتجات  
الصوفية والريكو والبطاطين . ١٥٩
- » » ٧٠٢ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الخيوط الجيرية  
الصناعية والنايلون والهيلانكا ومنتجات الحرير  
الطبيعي . ١٦١
- » » ٣٣٧ » ١٩٦٥ بشأن تعديل أسعار أجهزة البوتاجاز . ١٦٣
- » » ٧٤٥ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار بيع الطنجينة الحامضة والمعلبة . ١٦٣
- » » ٧٤٦ » ١٩٦٥ في شأن تعديل أسعار الحلوة الطنجينية . ١٦٥
- » » ٧٧٤ » ١٩٦٦ في شأن تعديل أسعار ماكينات الديزل . ١٦٦
- » » ٤١ » ١٩٦٦ في شأن تثبيت أسعار منتجات الصناعة المحلية  
وعدم تغيير مواصفاتها أو استحداث أنواع جديدة  
مماثلة . ١٦٨
- » » ٧٨ » ١٩٦٦ في شأن اعتبار صناعة منتجات البازلت من  
الصناعات الأساسية وتسميرها وتحديد مواصفاتها ١٧٠

قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦ في شأن تحديد أسعار زيت بذور الكتان الغلي

١٧٢	رقم ١ .
١٧٣	» » ١٥٦ » ١٩٦٦ في شأن زيادة سعر السكر الحر المحتاز
	» » ١٧٩ » ١٩٦٧ في شأن تحديد مدى إلزام جداول الأسعار التي
١٧٣	تمينها لجان التسعيرة بالمحافظات .
١٧٤	» » ٢٣ » ١٩٦٧ في شأن تعديل أسعار الصابون.
١٧٦	» » ٢٤ » ١٩٦٧ في شأن التسعيرة الموحدة للملح الصناعي .
١٧٩	» » ٢٨ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار مواقد الكيروسين .
١٨١	» » ٤٢ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار النشا بأنواعه والجلوكوز .
١٨٣	» » ٤٦ » ١٩٦٧ في شأن تحديد سعر بيع الأسمدة للمستهلك.
١٨٥	» » ٤٩ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار بعض أصناف البطاطين .
١٨٥	» » ٥٠ » ١٩٦٧ في شأن تحديد أسعار الزجاج للسطح .
١٨٨	» » ٥٧ » ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية :
	» » ٥٩ » ١٩٦٧ في شأن اعتبار صناعة الجلود المدبوغة من
١٩٠	الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها .
١٩١	» » ٦٧ » ١٩٦٧ بشأن التسعيرة الموحدة للأحذية الحريري .
١٩٣	» » ١٠٩ » ١٩٦٧ بشأن تحديد أسعار الأقمشة النملطية الشعبية.
١٩٥	» » ١١١ » ١٩٦٧ في شأن بيع بعض السلع بالتقسيط .
	» » ١١٢ » ١٩٦٧ في شأن إلزام الموزعين لبعض السلع الهندسية
١٩٤	بإخطار الشركات المنتجة ببعض البيانات .
	» » ٦٠ » ١٩٦٧ في شأن إختيار صناعة سبائك الصوديوم من
١٩٧	الصناعات الأساسية وتسعيرها وتحديد مواصفاتها.
١٩٩	» » ١٢٧ » ١٩٦٧ في شأن تعديل أسعار الراديو .
	» » ١٣٤ » ١٩٦٧ في شأن استبعاد زيت بذرة الكتان من
٢٠٠	التسعير الجبري .

## فهرس الكتاب الرابع أحكام محكمة النقض التوينية

صفحة	ملخص المبدأ	نظم المبدأ
٢	القانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يلزم جميع التجار أن يعلنوا أسعار كافة سلعهم المسعرة، منها وغير المسعرة.	٣
٣	قرار وزير التموين بالاعتداف في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرزفة أمر لموظفي التموين بتنظيم العمل لا يقيد المحكمة في الإثبات.	٣
٣	إنكار وجود مادة مسعرة يعتبر معه امتناعاً عن بيع السلعة إذا توافرت له حيازتها.	٥
٤	تقرص عينة الخبز على ردة غير ناعمة مخالف لقرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧.	٦
٥	قرار وزير التموين بالاعتداف في إثبات المخالفة على وزن عدد معين من الأرزفة أمر لموظفي التموين بتنظيم العمل لا يقيد المحكمة في الإثبات.	٧
٦	البيع بالزاد العلني أو بطريق الجرافة يخضع لأحكام التسميرة.	٩
٧	مخالفات تنظيم وصناعة الصابون لا تخضع لمواعيد إثبات خاصة.	٩
٨	مسئولية صاحب العمل قائمة بذاتها عن مسؤولية المدير في يعاقب بالحرمان فقط إذا أثبت أنه بسبب التياح أو استخالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة.	١١
٩	عدم تمسك صاحب الخبر بوجوب معاماته بالمادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يجوز له أن يتمسك بذلك أمام محكمة النقض.	١٢
١٠	غيب صاحب العمل وقت ضبط المخالفة لا يكون سبباً بذاته للاعتماد من عقوبة الحبس.	١٤

- ١١- نقل شخص سكرأ مهدى إليه من جهة إلى أخرى دون ترخيص  
تصح معاقبته على هذه المخالفة . ١٦
- ١٢- قرار وزير التموين بيطلاق إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب  
الخبر بنتيجة التحليل خلال ٤٥ يوما لا أثر له ويبقى ثبوت المخالفة  
خاصة للقواعد العامة . ١٧
- ١٣- النهى يدخل في إعداد المحال العامة وعدم إمسالك صاحب القهى ومديره  
دفتر لإثبات الأصناف القبولية يترتب عليه إدانته . ١٩
- ١٤ - عرض أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافي  
وجهه استيرادها مترتب عليه معاقبة صاحب المحل . ٢٠
- ١٥- عدم نشر جدول التسعير الجبرى بالجريدة الرسمية لا يمنع من عقاب من  
يبيع سلعة مسخرة بأكثر من السعر المقرر . ٢٢
- ١٦- القول بأن بيع المصنع يشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون  
تدليل على ذلك تصور . ٢٣
- ١٧- عدم إعلان صاحب المتجر عن أسعار الللال والحبوب وعدم إعلان  
الجدول الخاص بأسعار هذه السلع جريمة واحدة طبقا للمرسوم  
بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ٢٤
- ١٨- صاحب المطحن الذى يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق يجب أن  
يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذى يصدر عليه . ٢٦
- ١٩- تطبيق المادة ١٦ من القرار ٢٥٩ سنة ١٩٤٥ بشأن حظر حيززة غير  
الدقيق الفاخر نمرة ١ على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه  
لقانون . ٢٩
- ٢٠- تمديد مصانع اللهم لا يكتفى للقول بشد مراقبتها ولا يتطلب قصد جنائى  
خاص فى جريمة استخدام مواد التموين فى غير الغرض الذى صرفت  
من أجله أو استخدامها فى مصنع آخر . ٣٠
- ٢١- تحرير تاجر تجزئة فائرة نافسة البيانات التى يتطلبها القرار رقم ١٨٠  
سنة ١٩٥٠ لعقاب عليه . ٣١

- ٢٢- إدانة التهم على أساس أن دفاؤه غير منظمة مع عدم بيان وجه المخالفة قصور .  
٣٢
- ٢٣- جرعة صنع خبز ناقص الوزن تتحقق بوضع الخبز ناقص الوزن في الخبز أو إحرازه بأية صفة كانت .  
٣٣
- ٢٤- لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار .  
٣٤
- ٢٥- الإخطار عن الوفورات في مواد التموين واجب على التجار بصفة مطلقة مهما كان سبب هذه الوفورات  
٣٥
- ٢٦- نقل قبح بدون ترخيص وإدانة التابع دون بيان علمه بعدم وجود الترخيص لا يصح .  
٣٦
- ٢٧- تأخير تقديم مستخرج من واقع السجل الإجمالي لشركة النزول يستحق العقاب .  
٣٧
- ٢٨- يتمتع على تاجر الجلة التصرف في سكر التموين لغير من عينه مراقب التموين لأي سبب .  
٣٨
- ٢٩- دفع التهم بأنه ليس لديه وفورات وإدائته دون تحقيق هذا الدافع خطأ في تطبيق القانون .  
٣٩
- ٣٠- إدانة التهم في جرعة رخيص خبز على ردة غير مطابقة للمواصفات لا يؤثر في ذلك صدور كتاب دورى يحفظ القضايا .  
٤٠
- ٣١- بيع سكر بوردرة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقاً للعقاب مهما كانت طريقة الحصول عليه والشخص الذي حصل البيع له  
٤٢
- ٣٢- إدانة التهم بالامتناع عن بيع ردة ناعمة وعدم تحقيق دفاؤه بأن الردة تصرف له مع التدقيق لاستعمالها في رخيص العجين إخلال بحق الدافع .  
٤٣
- ٣٣- تعيين مدير للعمل لا يعفى صاحبه عما يقع من مخالفة امتناع عن بيع سلعة مسخرة أو معينة الربع بسعر محدد .  
٤٥
- ٣٤- عدم إعلان تاجر التجزئة للقيده عليه بطاقات التموين عن وصول مواد التموين إليه بمكان ظاهر من محله جرعة لا تتطلب قصداً جنائياً خفياً .  
٤٧

رقم البدء	ملخص المبدأ	صفحة
٣٥	الزراع الذى يجوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة لاعتقابه عليه	
٤٧	سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .	
٣٦	عدم الإخطار عن النقص فى عدد الأفراد المقيمين مع صاحب البطاقة	
٤٩	بسبب الانفصال أو الوفاة أو لآى سبب آخر يعاقب عليه .	
٣٧	لعمافى البوليس حق دخول المصانع والمحال وخمس المدفاتر والمستندات	
٥٠	فى غير حالات التلبس .	
٣٨	القضاء ببراءة اللهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبرى تأسيسا على أن	
	البيع لم يتم لعدم قبض اللهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة التسمير	
٥١	الجبرى خطأ .	
٣٩	إسالك دفاتر لإثبات مقادير التموين قاصر على أصحاب المحال العامة وإدانة	
٥٢	مدير مقهى خطأ .	
٤٠	على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للشترى التاجر فاتورة مستوفاة	
٥٣	إبيانات وإلا حق عليهم العقاب .	
٤١	لا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا فى مواد التموين لتغير المستهلكين	
٥٣	المخصصين اسكل منهم وبالتقادير للقررة لسكل مستهلك .	
٤٢	حيازة صودكاوية عن غير طريق الجمارك قبل القرار ٢٥ لسنة ١٩٥١	
٥٥	لا عقاب عليه .	
٤٣	عقاب التاجر على عدم قيده بالسجل الخاص تاريخ استلام تجار التجزئة	
٥٦	لمقرراهم باليوم .	
٤٤	القمح الواجب توريده للحكومة مطلوب لذاته وتوريد منه لا يجزى	
٤٥	استيراد صفقة الصفيح وعدم الأخطار عن ورودها يرتب المسئولية على	
٥٨	كل منازم بالأخطار ولو تعدد الأشخاص للمؤمن .	
٤٦	مصادرة الأقمشة فى جريمة عدم ضبط البيانات فى اللواتير المسلمة للشترى	
٥٨	والسجلات الواجب إسالكها غير جائز .	
٤٧	الأخطار الذى يحتد به طبقا للقرار ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ هو الأخطار	
٥٩	بخطاب مسجل فى الأسبوع الأول من الشهر .	



- رقم البند رقم للبند الصفحة
- ٤٨ - مد أجل تنفيذ القرار ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بإيجاد سجل خاص لدى أصحاب مصانع السكر لا عقاب على ما يقع قبل هذا التاريخ من مخالفات . ٦٠
- ٤٩ - التصرف في السكر المد المصانع والمحال العامة بدون ترخيص سابق من مكتب التمرين أصبح لا يخضع لقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر بقرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ . ٦١
- ٥٠ - تصرف المتهم في جانب من السكر التصرف لمصنعه باستعماله في مصنع آخر يكفي لمعاقبته . ٦٢
- ٥١ - المدفع بالجهل بالأسعار لعدم إعلان المشتغلين بشئون التمرين لا يصح . ٦٤
- ٥٢ - لا تناقص بين براءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز وإدانة صاحب الخبز ومديره المسئول لإنتاجهما وعرضهما خبزاً ناقص الوزن . ٦٥
- ٥٣ - يكفي أن يثبت الحكم السعر الذي بلغ به المتهم المادة المسعرة بأكثر من التسعيرة دون حاجة إلى بيان السعر الرسمي . ٦٦
- ٥٤ - إدانة تاجر حبوب لعدم الأخطار عن الأصناف التي لديه دون بيان الحبوب التي يحوزها المتهم ويتجر فيها قصور . ٦٧
- ٥٥ - إضافة سلمة لجدول التسعيرة ثم حذفها بقرار لاحق ومعاقبة المتهم بالمادة ٥٠ عقوبات في محله . ٦٨
- ١٦ - لا يجوز زيادة الأسعار في المحال العامة قبل انقضاء شهر من أخطار مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه دون اعتراض منها . ٦٩
- ١٧ - الحكم القاضي بمسالة صاحب العمل عن قانونه أصدرها من عهد إليه بإدارة المحل لنقص في بياناتها لا يكون مخطئاً . ٧٠
- ١٨ - إدانة المتهم لعدم قيد حركة استخدام الزيت في محله العمومي ولا يخفى عن الدفتر المطلوب دفترًا يحتوي على تقديم بيانات خاصة بالسكر المستهلك . ٧٢
- ١٩ - الامتناع عن بيع سلمة مسعرة بالسعر المقرر معاقب عليه بذاته بصرف النظر عما إذا كان المطلوب منه سعراً أزيد من السعر المقرر أم لا . ٧٣

رقم المبدأ	ملخص المبدأ	الصفحة
٦٠-	بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانونا معاقب عليه بالمادة التاسعة من م. ق. ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشر منه .	٧٤
٦١-	زراعة القمح بالسبب التي حددها القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦٠ يتعين ثبوت الحيازة الفعلية على أساس ما أوجبه القانون من ذلك .	٧٥
٦٢-	عدم إخطار صاحب المطبعة عما في حيازته من ورق الطباعة والقضاء بإدائته صحيح .	٧٦
٦٣-	ما يدعيه صاحب العمل من استعانة المراقبة لا يعنى من العقاب اطلاقا وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالقرامة .	٧٧
٦٤-	وجوب عرض قرارات وزير التموين على لجنة التموين العليا وموافقتها ويترتب البطلان على عدم عرضها على اللجنة .	٧٨
٦٥-	ادانة المتهم في جريمة عدم توريد قسح للحكومة في الميعاد وصدور قرار من وزير التموين بعدم ميعاد التوريد يوجب براءة المتهم .	٧٩
٦٦-	الدقيق الناتج من الحبوب المسلة إلى أصحاب المطاحن فرض الشارع عقابا على التصرف فيه على أى وجه دون إذن صادر إلى المطحن المكلف بالصرف .	٨٢
٦٧-	الحسك الذى يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة إستخراج دقيق صافى غير مطابق للمواصفات دون أن يبين مضمون التعليل وخص العينات والأجولة يكون قاصرا ويستوجب قصه .	٨٣
٦٨-	اختص الشارع في القرار ٤ لسنة ١٩٥٠ أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة وخدم دون باقي الطوائف بالاعطاف عن الوفورات المتبقية لديهم .	٨٤
٦٩-	جدول التسعيرة الذى يرفع من سعر سلعة معينة لا يعتبر قانونا أصلياً اللهم .	٨٦
٧٠-	إعلان جدول الأسعار بالطريقة التي تراها لجنة التسعيرة يكفي لامتناع علم الكلفة به في حدود الأقليم .	٨٧

- ٧١ - قرار وزير التموين باستيلاء الحكومة من الرزق على كمية من الأرز من محصول سنة ١٩٥٣ ولم يصدر قرار لاحق بالغائه هو قرار موقوف لا يتأثر بانقضاء المدة أو بصدور أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية من نوعه .
- ٧٢ - حيازة صاحب المحزن الأفرنكي دقيقا مطابقا للوصفات ولكن من نوع غير دقيق القمح النفاخر عمرة ١ مخالف لقرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ م. ق. ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- ٧٣ - براءة المتهم لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد لا تمنع من إعادة تقديمه للمحاكمة إذا لم يتم بالتوريد حق حلول الميعاد المحددة .
- ٧٤ - المخالف للمحظر الخاص بزراعة الأرز يعتبر فاعلا أصليا مستاهلا للعقاب سواء ارتكب المخالفة لحساب نفسه أو لحساب غيره .
- ٧٥ - تحديد وزن الرغيف يدخل فيه بطريق الزوم نسبة الرطوبة كما تدخل فيه نسبة الجفاف .
- ٧٦ - مخالفة ماورد بأحكام القرار ٩٦ لسنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف ترد في حق مرتكبها المادتان ٥٦ و ٥٧ من م. ق. ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
- ٧٧ - تعريف الشارع لبيع الجملة يصدق على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق نأكثر كوحدة قائمة بذاتها .
- ٧٨ - صدور منشور من النائب العام بارجاء تقديم قضايا معينة إلى المحاكمة لا يرقى إلى مرتبة القانون ولا يلغيه .
- ٨٩ - الرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا .
- ٨٠ - مد أجل الأخطار عن البيانات المطلوبة يستفيد منه المتهم .
- ٨١ - خلو أوراق الدعوى من استارة تنفيذ حيازة المتهم للأرض التي يتحقق بها تكليفه توريد نصيب الحكومة وقضاء محكمة الموضوع بمجاملتها يكون صحيحا .

- رقم المبدأ ملخص المبدأ الصفحة
- ٨٢ - بيع محمول القرية الحية بسعر يزيد على السعر المعلن والامتناع عن بيعها بهذا السعر جريمة واحدة لا تقبل التجزئة . ١٠٤
- ٨٣ - متى كان الموظف مختصا بالعمل تتحقق جريمة الرشوة لا فرق بين ما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق . ١٠٥
- ٨٤ - القرارات التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنفذ بالأصل التشريعي لها فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بها . ١٠٦
- ٨٥ - لا يجوز الامتناع عن ممارسة التجارة سواء كان التجار مرخصا لهم أو غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم .
- ورفع المحرم من الجدول الملحق بـ م . ق . ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا يتعدى القرار الوزاري ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي بين السلع التموينية التي يحظر الامتناع عن ممارسة الاتجار فيها بشير ترخيص . ١٠٨
- ٨٦ - مسئولية صاحب المحل تقوم على اقتراض أشرفائه على المحل أو وقوع الجريمة باسمه وحسابه . ١١٠
- ٨٧ - لا يتسامح في وزن الحيز (الأفرنسكي) بأنواعه بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ١١٢
- ٨٨ - مصادرة جميع الموجود من السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع يستوى أن تكون السلعة في محل التهم المعد للبيع أو في مخزنه ما دامت معدة للبيع . ١١٣
- ٨٩ - عدم استظهار الحكم ما إذا كان التهم يمسك السجلات طبقا لقرار وزير التموين ٢٢٢ سنة ١٩٥٦ أو طبقا لقرار ١١ سنة ١٩١٣ برغم اختلاف العقوبة عيب بوجوب نقضه . ١١٤
- ٩٠ - القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا يُلغى لأصحاب المحلات مركزا أو وضعا أصلا . ١١٥
- ٩١ - على المعهد بصنع خبز مختلف للمواصفات المتأداة للحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ١١٧
- ٩٢ - لا يتسامح في وزن الحيز الشامي بسبب الجفاف في جميع الأحوال . ١١٩

- رقم المبدأ ملخص المبدأ  
 ٩٣ - يعاقب أى شخص يبيع الحيز ناقص الوزن سواء كان صاحب الحيز أو مديره أو العامل فيه .  
 ١٢٠  
 ٩٤ - عدم أنصاح الحكم عن ماهية الشواحب الضارة في الحبوب الجارى طحنها التي كشف عنها التحليل قصور .  
 ١٢١  
 ٩٥ - صدور القرار ١١٢ لسنة ١١٦٦ يتضمن عقوبات أخف يعتبر قانوناً أصاح المتهم ولحكمة النقض الحكم المصلحة المتهم من تلقاء نفسها  
 ١٢٢  
 ٩٦ - إغفال لجنة التسعيرة تعيين أحد أقصى السعر لصف معين أو عدم إدراجه في الجدول الأسبوعي يظل هذا الصف مسعرة مسعرة حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص .  
 ١٢٣  
 ٩٧ - قرار وزير تموين بيان وزن الرغيف لا يقيد القاضي في الإثبات .  
 ١٢٤  
 ٩٨ - لا تنقيد الحكمة بالوصف الذي تسببه النيابة العامة على المتهم .  
 ١٢٥  
 ٩٩ - أداء المتهم نقدا قيمة العجز في الكيروسين إذا وقع في المعاد يدرأ عنه المسئولية .  
 ١٢٦

## فهرس أبجدى

صفحة

### أجهزة بوتاغاز :

٤٩	٣	قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٩
١٤٢	»	» » ٦١١ » ١٩٦٣
١٥٦	»	» » ٦٩٦ » ١٩٦٥
١٦٣	»	» » ٧٣٧ » ١٩٦٥

### أجهزة تكيف هواء :

١١٠	٣	قرار رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦١
-----	---	------------------------

### أجهزة تليفزيون :

#### (أنظر تليفزيون)

### أجهزة رش النباتات :

٩٠	٣	قرار رقم ٤١٥ لسنة ١٩٦٠
١١٨	»	» » ٢٤٥ » ١٩٦٢

### أجواسه :

١٤٢	٣	قرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٦٥ وأنظر خيش .
-----	---	---------------------------------------

### احالة جرائم :

٤٣	١	أمر جمهورى رقم ٧ لسنة ١٩٦٧
----	---	----------------------------

### احتكار توزيع السلع :

٤٠	١	قانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩
----	---	---------------------

أحذية :

٥٨	٣	قرار رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٩
١٨٨	»	» » ٥٧ » ١٩٦٧
١٩١	»	» » ٦٧ » ١٩٦٧

إختصاصات (نقل)

٢٤ - قرار نائب رئيس الجمهورية ٢٥ لسنة ١٩٦١ كـ

أدوات كتابية :

٦١	٣	قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٩
		<u>أدوات وأواني منزلية :</u>

٨٤ - قرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠

أدوية :

٤١	١	قانون ١١٣ لسنة ١٩٦٢
٦٣١	٢	قرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١
٤٧	٣	» » ١١٩ » ١٩٥٩
٧٥	»	» » ٥٣ » ١٩٦٠
٨٦	»	» » ١٦٧ » ١٩٦٠

وأنظر زيت سمك وجدوله أسعار

أرز :

٦٣٩	٢	قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢
٦٣٥	٢	» » ٢٣٢ » ١٩٦٣

استبارين :

٦١٥ - قرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠

أسعار :

( أنظر تحديد أسعار وعدم رفع أسعار ) -

أسفلت منقوخ :

قرار رقم ٣١٠ لسنة ١٩٦٢ ك ٣ ١١٩

إسدة :

قرار رقم ١٢ لسنة ١٩٦٠ ك ٢ ١٠٥

» » ١٣ » ١٩٦٦ » ١٧٢

استثناء من أحكام التسعير الجبرى :

قانون ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ ك ١ ٤٠

استيلاء :

قرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٠ ك ٢ ٢٥

» » » ١٩٥١ » ٢٩

» » ٤٣ » ١٩٥١ » ٣٠

» » ١٦ » ١٩٦١ » ١٢٧

» » ١٢٤ » ١٩٦٧ » ١٩٨

أصمت :

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٠ ك ٢ ١٠٦

» » ١٧ » ١٩٦٠ ك ٣ ٧٤

» » ٤٦ » ١٩٦٧ ك ٣ ١٨٣

أسواق جملة :

قرار ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ك ١ ٤٧

قرار ١٤١ لسنة ١٩٦٧ ك ١ ٤٨

أطارات كاوتشوك :

قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ ك ٣ ١٢٨

إعلان أسعار :

قرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ ك ٣ ٢٤



المنشئة

أقسام :

٧٠	٣	قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٩ أقشة حريرية :
٥٣	٣	قرار رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩
١٣٨	»	» » ٢٦٣ » ١٩٦٣
١٦١	»	» » ٧٠٢ » ١٩٦٥
		أقشة صوفية :
٥١	٣	قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ وأنظر غزل الصوف .
		أقشة قطنية :
٣٧	٣	قرار رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣
٥٥	»	» » ١٤٦ » ١٩٥٩
١٩٧	»	» » ١٠٩ » ١٩٦٧
		أكسجين سائل :
١٤٣	٣	قرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٤ أنواع الألبان :
١٤٨	٣	قرار رقم ٦٨٩ لسنة ١٩٦٥ أوعية وأنايب البطاريات :
١٠٣	٣	قرار رقم ١٣٠ لسنة ١٩٦١ بازيت :
١٧٥	٣	قرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٦ بافرة ( ورق سجائر ) : ( أنظر ورق سجائر ) .
		بانيوهات :
١٢٣	٣	قرار رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٠ بقول :
		( أنظر كيوسين ومواد بقولية ) .
		بذرة قطن :
١٦٩		( أنظر زيوت نباتية ) .

وصل :

١٦٩	ك	قرار رقم ١٧ لسنة ١٩٦٦
١٩٧	»	قرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٦٧
٢٠٠	»	» » ١٧٢ » »

بطاقات :

٣	ك	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
١٧٣	»	» » ١١٢ » ١٩٦٦
١٩٤	»	» » ١٧٦ » »
٢٠٩	»	» » ٢١٤ » »
١٨٨	»	» » ٢١ » ١٩٦٧
٢٠٥	»	» » ١٨٩ » »
٢٠٨	»	» » ١٩٣ » »

بطاريات جافة :

٦٦	ك	قرار رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩
١٠٣	»	» » ١٣٠ » ١٩٦١

وانظر أوعية أنابيب البطاريات .

بطاريات سائلة :

٤٦	ك	قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩
----	---	------------------------

بطاطس :

( أنظر تفاوى ) .

بطاطين :

١٥٩	ك	قرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٥
١٨٥	»	» » ٤٩ » ١٩٦٧

بلاستيك :

أنظر منتجات بلاستيك

بن :

١٤٢	ك	قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢
-----	---	------------------------

یوتا جاز :

( انظر أجهزة يوتا جاز ومنظم اليوتا جاز )

تبیع :

(انظر منتجات التبغ)

تثبيت أسعار :

١٦٨	٣٤	قرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٦
		تحديد أرباح وأسعار :
٤	٣٤	قرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩
١١	٣	١٨٠ > ١٩٥٠
٢٢	٣	٢٥٤ > ١٩٥١
٢٤	٣	١٣٩ > ١٩٥٢
٣٩	٣	٢٨ > ١٩٥٦
٤٠	٣	٧٣ > ١٩٥٦
١١٣	٣	٣٩٠ > ١٩٦١

تخزين مسود :

٤٩	٣٤	قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦
١٣١	٣	١٢٠ > ١٩٦١
١٨٤	٣	١٥٢ > ١٩٦٦
١٩٥	٣	٢٠ > ١٩٦٧

تصدير جبرى :

٢٢	٢٤	م. ق. ١٦٣ لسنة ١٩٥١
		<u>تقاوى بطاسط :</u>

١٤٦	٣٤	قرار رقم ٦ لسنة ١٩٦٣
		<u>تفصيل :</u>
١٩٥	٣٤	قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦٧

تكيف هواء :

(انظر اجهزة مكيف هواء)

تلفزيون :

١٤٦	٣٥	قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٥
١٥٤	»	» » ٥٩٥ » ١٩٦٥
١٩٤	»	» » ١١٢ » ١٩٦٧

تنظيم إنتاج :

١٨٦	٢٥	قرار رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٦
		تكوين :

٣	١٥	م . قانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
		<u>تنظيم استخدام وتوزيع بعض السلع :</u>

١٩٢	٢٥	قرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٧
١٩٣	»	» » ١٥٣ » ١٩٦٧
٢٠٢	»	» » ١٨٠ » ١٩٥٩

توزيع مواد تمويلية :

١٤٩	٢٥	قرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٣
١٥٨	»	» » ٣٧١ » ١٩٦٤

علاجات :

١٥٢	٣٥	قرار رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦٥
-----	----	------------------------

مسموم :

١٧٠	٢٥	قرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٦
		جبان رومي وروسي :

٦٧	٣٥	قرار رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٩
		جبارات زراعية :

١٤١	٣٥	قرار رقم ٤٨١ لسنة ١٩٦٣
-----	----	------------------------

جدول أسعار :

٧٥	٣٥	قرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٠
١٧٣	٥	٥ ٥ ١٧٩ ٥ ١٩٦٦
		<u>حلو مدبوغة :</u>
١٩٠	٣٥	قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧
		<u>جوكوز :</u>
		(أنظر نشا)
		<u>حليب و صلب :</u>
٩٧	٣٥	قرار رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٦٠
		<u>حليب مبروم :</u>
١٤٠	٣٥	قرار رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٦٣
		<u>حليب منسخل :</u>
١١٣	٢٥	قرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٠
٤٥	٣٥	٥ ٥ ١٠٠ ٥ ١٩٥٩
		<u>حليب إجمار :</u>
٤٣	٢٥	قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤
١٢	٥	٥ ٥ ٣٠٠ ٥ ١٩٥٦
١٥١	٥	٥ ٥ ١٦١ ٥ ١٩٦٣
١٥٥	٥	٥ ٥ ١٩ ٥ ١٩٦٤
١٥٦	٥	٥ ٥ ٢٠٦ ٥ ١٩٦٤
١٦٢	٥	٥ ٥ ١٣٨ ٥ ١٩٦٥
١٦٥	٥	٥ ٥ ١٥٤ ٥ ١٩٦٦
١٩٢	٥	٥ ٥ ١٦٥ ٥ ١٩٦٦
١٩٤	٥	٥ ٥ ٧٠١ ٥ ١٩٦٧
٢٠١	٥	٥ ٥ ١٧٨ ٥ ١٩٦٨

حظر تبعة للواد الغذائية :

١٠٤	٣٥	قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٦
		<u>حظر تصدير :</u>
١٩٠	٢٤	قرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٧
		<u>حظر قسمل :</u>
٢٧	٢٥	قرار رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٠
٦١	د	د ٢٨١ د ١٩٥٦
١٠٧	د	د ٤٦ د ١٩٦٠
١٥٠	د	د ١١٧ د ١٩٦٣
١٥٣	د	د ٢٦٩ د
١٥٤	د	د ٢٣٨ د
١٦٤	د	د ٢٦٦ د ١٩٦٥
١٦٥	د	د ٢٦٧ د
١٦٦	د	د ٢٦٨ د
١٦٩	د	د ١٧ د ١٩٦٦
١٧٠	د	د ٥٧ د
١٧١	د	د ٦٥ د
١٧٢	د	د ٧٣ د
١٨٣	د	د ١١٦ د
١٨٧	د	د ٢٢٥ د
١٩١	د	د ٦٥ د ١٩٦٧
١٩٧	د	د ١٢١ د
٢٠٠	د	د ١٧٢ د

حلاوة طحينية :

٤٣	٣٥	قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣
٦٣٠	د	د ٦٨ د ١٩٥٨
٦٦٥	د	د ٦٦ د ١٩٦٥

خبير :

( أنظر مطاحن )

خرطوش :

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٩٤

خبير :

قرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٥ ٢٥ ١٦٣  
( وأنظر أجور )

خيوط حريرية :

( أنظر القشة حريرية )

دبايس :

قرار رقم ٤١٧ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٩٣  
دخان :

أنظر منتجات التبغ والدخان

درجات :

قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٠ ٣٥ ٨٩

دقيق :

( أنظر مطاحن )

فوجاج :

قرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٧ ٣٥ ١٨٥

خزعة :

قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ ٢٥ ٤٦

٦١ > > ٢٨١ > >  
١٥٥ > > ١٩٦٤ > >  
١٥٦ > > ٢٠٦ > >  
٢٢٠ > > ١٩٦٧ > ٢٢٨ > ٥٠

وادي :

٧٨	٣٤	قرار رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠
١٩٩	»	» » ١٢٧ » ١٩٦٧
		<u>رش النباتات :</u>

انظر أجهزة رش النباتات .

رنجة مستوردة :

١٩٦١	٣٤	قرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠
		<u>زيت نباتية :</u>

٣	٢٤	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
١١٥	»	» » ١٧٣ » ١٩٦٠
١٢٢	»	» » ١٨٨ » ١٩٦٠
١٣٦	»	» » ٢٦٩ » ١٩٦١
		<u>زيت بذرة الكتان للعل :</u>

١٧٢	٣٤	قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٦
٢٠٠	»	» » ١٣٤ » ١٩٦٧

زيت خروج :

٥٠	٣٤	قرار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩
		<u>زيت سمك :</u>

٤١	٣٤	قرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٧
		<u>سابات :</u>

٦٨٩	٢٤	قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٧
		<u>سمجاد :</u>

٨٧	٣٤	قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠
----	----	------------------------



سجائر :

( انظر منتجات التبغ والدخان وورق سجائر ) .

سجلات :

٢	٢٥	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٢٤	»	» ٤٤ » ١٩٥٠
٣٨	»	» ١١ » ١٩٥٣
٥٥	»	» ٢٢٢ » ١٩٥٦
١٠١	»	» ٨٤ » ١٩٥٩
١٩٩	»	» ١٤٢ » ١٩٦٧

مستغاثات :

١٩٩	٣٥	قرار رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦١
-----	----	------------------------

سكر :

٢	٢٥	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٢٠	»	» ١٤٤ » ١٩٤٩
٣٥	»	» ١١٣ » ١٩٥٢
٥٣	»	» ٨٧ » ١٩٥٦
١٣٥	»	» ٢١٠ » ١٩٦١
١٣٦	»	» ٢٦٩ » ١٩٦١
١٤٥	»	» ٢٨٠ » ١٩٦٢
١٨٧	»	» ٢٢٥ » ١٩٦٦
٦٤	٣٥	» ٢٣٨ » ١٩٥٩
١٠٦	»	» ٢٦٨ » ١٩٦١
١٧٣	»	» ١٥٦ » ١٩٦٦

مليكات السودان :

١٩٧	٣٥	قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧
-----	----	-----------------------

حماد :

٨٧	٣٥	قرار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٦٠ مسم :
١٥٤	٢٥	قرار رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٦٣
٤٤	٣٥	» » ٦٣ » ١٩٥٩ ملك بكلاء :
٤٨	٢٥	قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٦ ميسد :
١٣٦	٢٥	قرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ ميارات :
٩١	٣٥	قرار رقم ٤١٦ لسنة ١٩٦٠
١٥٧	»	» » ٦٩٧ » ١٩٦٥ شاي :
٣	٢٥	قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
١٣٦	»	» » ٢٦٩ » ١٩٦١
١٤٢	»	قرار رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ملك عدد :
٦٨	٣٥	قرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٩ غفل الصنارة :
٣٥	٣٥	قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢
٣٨	»	» » ٥٥ » ١٩٥٣
٥٤	»	» » ١٤٥ » ١٩٥٩
٩٦	»	» » ٥٩٣ » ١٩٦٠
١٠٧	»	» » ٣٤١ » ١٩٦١
١٢٥	»	» » ٥٦٨ » ١٩٦٢

٧٢	٣٥	قواعد رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٥٩ حسابون :
١٢٠	٣٥	قواعد رقم ٣١١ لسنة ١٩٦٢
١٢٤	٣٥	قواعد رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧ حسابون حلاقة :
		( انظر معجون أسنان ) .
		حديث :
٩٦	٢٥	قواعد رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٨
٢٠٦	٢٥	قواعد رقم ١٩٠ لسنة ١٩٦٧ صلب :
		( انظر حديث ) .
		حاصصة :
		( انظر طماطم ) .
		صودا كاوية :
١٤٤	٣٥	قواعد رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ صوف معدني :
٨١	٣٥	قواعد رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٠ ضبطية قضائية :
٤٥	١٥	قواعد رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ خضاب تخمين :
١٠	٢٥	قواعد رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ طبخينة :
١٣١	٣٥	قواعد رقم ١٠٠٥ لسنة ١٩٦٢ طماطم مخلوطة :
٤٢	٣٥	قواعد رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ طواري ( إعلان )
٤٣	١٥	قواعد جمهورية ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧

صفحة

عدد :

١٩١	٢	قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧
١٣٢	٣	» » » ٩٩ » ١٩٦٣
		عدم نقل إنتاج :
١١٤	٣	قرار رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٦١
		عدم رفع أسعار :
		(أنظر تحديد أرباح وأسعار)
		علف الحيوان :
		(أنظر كسب)
		غاز أكسيد النيتروز :
١٢٩	٣	قرار رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٦١
		غاز الكاوكز :
٩٣	٣	قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٦٠
		غاز بوتاجاز :
		(أنظر أجهزة بوتاجاز)
		غزل منسوجات وغزل القطن :
١٢	٢	قرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩
١٩	»	» » » ١٣٠ » »
٤٠	»	» » » ٦ » ١٩٥٣
٦٣	»	» » » ٤٩ » ١٩٥٨
١٢١	٣	» » » ٥٥٤ » ١٩٦٢
		غزل الصوف :
١٥٩	٣	قرار رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٥
		غسالات كهربائية :
٧٧	٣	قرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٠
		غش وتدليس :
٣٨	١	قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
		فحم :
١٩٩	٢	قرار رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٧

فـ

١٤٥	٣	قرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٦٥ فوائد اتفاقية :
٦٠٢	٣	قرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ قول :
٦١٣	٢	قرار رقم ١١١ لسنة ١٩٦١
١٤١	»	» » ٢٤٥ » ١٩٦٢
١٤٨	»	» » ٨٢ » ١٩٦٣
٦٩٠	»	» » ٤٦ » ١٩٦٧
٦٩١	»	» » ٦٥ » »

قش الكتان :

٦٧١	٢	قرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ قصدير نقي :
٦٢٥	٢	قرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٦٠ قطع غيار : ( انظر أجهزة رش النباتات ) قمح :

١٨٣	٢	قرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٦ كابلات كهربائية :
-----	---	---

١٣٤	٣	قرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٣ كارنشوك :
-----	---	-------------------------------------

١٢٨	٣	قرار رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ كتان :
-----	---	----------------------------------

١٩٨	٢	قرار رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٧ ( انظر قش كتان )
-----	---	--

كحول أبيض :

١٢٧

٣٥

قرار رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٦٢  
كراسات :

( أنظر ورق )

كسب مقشور :

٦٢

٢٥

قرار رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦

٩١

»

» » ١٤٣ » ١٩٥٧

٩٥

»

» » ٢٩ » ١٩٥٨

١٢٩

»

» » ٣٣ » ١٩٦١

كلوريد للنيوم :

( أنظر تصدير نقي )

أكبروسين :

٣

٢٥

قرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥

٥٥

»

» » ٢٢٢ » ١٩٥٦

١٣٢

»

» » ٢٤٢ » ١٩٦١

١٥٣

»

» » ٢١٩ » ١٩٦٣

١٥٧

»

» » ٣٣٧ » ١٩٦٤

١٨٤

»

» » ١٥٢ » ١٩٦٦

٢٠٠

»

» » ١٤٩ » ١٩٦٧

٢٠٩

»

» » ٢١٤ »

( أنظر أيضاً مواد بتولية )

لجان تحكيم :

٩٨

٢٥

قرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٩

لجان تقدير تعويضات :

١٤٧

٢٥

قرار رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٣

لجان تسعيره :

٩٨ قرار رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ ٣٥  
لجنة التكوين العليا :

٤٢ قرار جمهوري ٣١٦ لسنة ١٩٦٧ ٣٥  
لحسوم :

٣٣ قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥١ ٣٥  
٤٥ » » ٩٠ » ١٩٥٤ »  
٦٢٩ » » ٦٠ » ١٩٦١ »  
٦٥٩ » » ٣٧٣ » ١٩٦٤ »  
١٦٠ » » ٣٧٤ » ١٩٦٤ »  
١٨٥ » » ١٥٤ » ١٩٦٦ »  
٣٥ » » ٣٦٨ » ١٩٤٧ »

ما كنيات خياطة :

٨٨ قرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٦٠ ٣٥  
ما كنيات ديزل :

١١٦ قرار رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٦٥ ٣٥  
مبيدات حشرية :

١١٦ قرار رقم ٤٦٠ لسنة ١٩٦١ ٣٥  
محال عامة :

٤ قرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ ٣٥  
محولات كهربائية :

١٠٩ قرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١ ٣٥  
مستحضرات التجميل :

٦٣٢ قرار رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ ٣٥

صنعة

مسلى صناعى :

٦٤	كـ٣	قوار رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩
١٧٦	كـ٣	قوار رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٧

مصايح كورباتية :

٦٥	كـ٣	قوار رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩
----	-----	------------------------

مطاحن :

٦٧	كـ٣	قوار رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٧
٧١	كـ٣	قوار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧
١٠١	كـ٣	قوار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩
١٠٣	كـ٣	قوار رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٩
١٠٤	كـ٣	قوار رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
١١١	كـ٣	قوار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠
١١٣	كـ٣	قوار رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٠
١٩٦	كـ٣	قوار رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٧
٢٠٠	كـ٣	قوار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٧
٢٠١	كـ٣	قوار رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٧
٢٠٣	كـ٣	قوار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٧
٢٠٥	كـ٣	قوار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٦٧

مجبون استان :

١٠٩	كـ٣	قوار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٦١
-----	-----	------------------------

مكرونة :

٢٠٣	كـ٣	قوار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٧
-----	-----	------------------------

منتجات بلاستيك :

٦٠	كـ٣	قوار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٩
----	-----	------------------------



منتجات التبغ والدخان :

قرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ ٣ ١٥١

منسوجات ومنسوجات عملية :

قرار رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ ٣ ٣٥

قرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ ٣ ٥٧

قرار رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٦٢ ٣ ١٢٣

منظفات :

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٠ ٣ ٨٢

منظم البوتاجاز :

قرار رقم ٦١١ لسنة ١٩٦٣ ٣ ١٤٢

مواد بترولية :

قرار رقم ٤٢٠ لسنة ١٩٦٠ ٣ ٩٥

( انظر أيضا كيروسين ) .

مواسير :

قرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٥ ٣ ١٦١

مواعيد تسليم :

قرار رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٦١ ٣ ١٣٦

موافد الكيروسين :

قرار رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ ٣ ١٧٩

مسوايح :

قرار رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥١ ٣ ٢٣

مياه غازية :

قرار رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٦٥ ٣ ١٤٩

نشا :

١٨٢	٣	قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧
		<u>ورق وورق كراسات :</u>
٨٣	٣	قرار رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٩
٨٣	٣	قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٠
		<u>ورق سجائر ( بافره ) :</u>
٨٠	٣	قرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠
		<u>ورق طباعة :</u>
٦٤٠	٣	قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٢
		<u>وقف تنفيذ :</u>
١١	٣	قرار رقم ٦٦٩ لسنة ١٩٤٨

صدر من الموسوعة الدائمة للتشريع والقضاء :

- ١ - الموسوعة المالية القائمة . ١٥٠
- ٢ - قوانين العاملين للمدنيين بالدولة . ١٠٠
- ٣ - قوانين الإصلاح الزراعي . ١٠٠
- ٤ - قوانين إيجار الأماكن . ٤٠

تطلب من دار الفكر العربي والمكتبات الشهيرة  
ومن الأستاذ محمد فهمي المحامي ٧ ألف شارع الجيش القاهرة  
ت : ٩٠٩٧٣٥



## محتويات الكتاب

---

### • الكتاب الأول

قوانين التكوين والتسعير الجبرى

### • الكتاب الثانى

القرارات التوفيقية

### • الكتاب الثالث

قرارات التسعير الجبرى

### • الكتاب الرابع

أحكام محكمة النقض التوفيقية